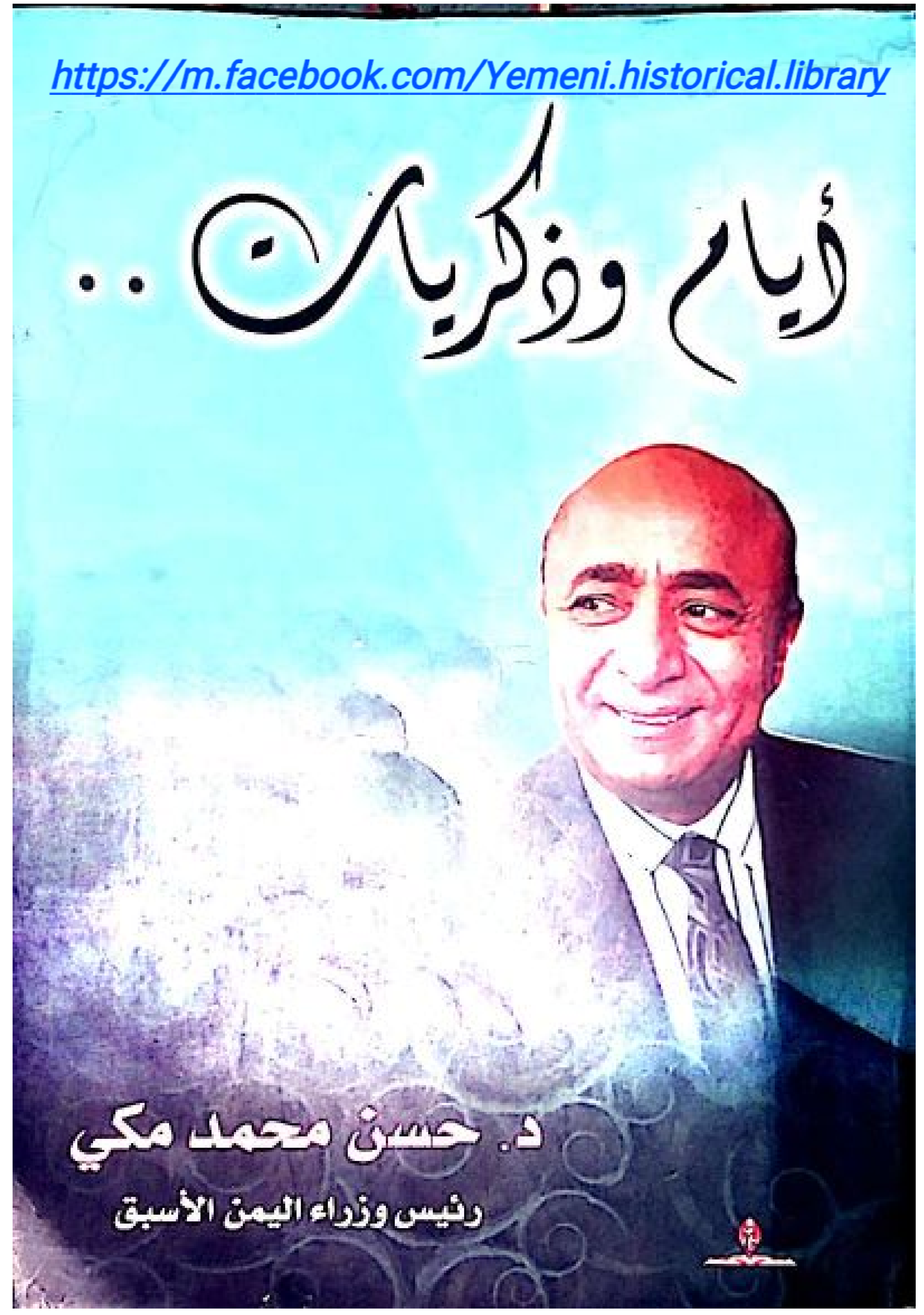
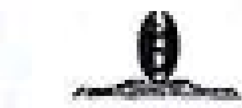


Scanned by CamScanner







تأسست المكتبة الأم في عدن قبل عام 1890

أسس المركز في صنعاء عام 1994

رقم الإيداع بدار الكتب صنعاء 2008/737

الطبعة الأولى 1429هـ الموافق 2008م

مركز عبادي للدراسات والنشر

ت: 485691 فاكس: 485692

سيار: 777219617 ص.ب: 662

صنعاء - الجمهورية اليمنية

التنفيذ الطباعي: مركز عبادي للدراسات والنشر - صنعاء

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

أسَطِّرُ هنا ما استطعت تذكره من أحداث مرت بحياتي منذ أن ولدتُ في صبيا، حين كانت ما تزال عاصمة دولة إدريسية تعيش لحظاتها الأخيرة، لأعيش خلال عهود ثلاثة أئمة (الإمام المتوكل على الله يحيى بن محمد حميدالدين، والإمام الناصر لدين الله أحمد بن يحيى حميدالدين والإمام المنصور بالله محمد البدر بن أحمد حميدالدين). وعاصرت بعدها عهود خمسة رؤساء للجمهورية (المشير عبدالله السلال، والقاضي عبدالرحمن الإرياني، والعقيد إبراهيم الحمدي، والمقدم أحمد الغشمي، والمشير علي عبدالله صالح). وشهدتُ على أرض اليمن أيام أربع دول اختفت من الوجود (الأيام الأخيرة من دولة الأدارسة، والمملكة المتوكلية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية) قبل أن تتوحد البلاد في يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠ في دولة واحدة بقيام الجمهورية اليمنية. وعايشت خلال سنوات حياتي عددا من الحروب والأحداث الكبيرة (الحرب بين الأدارسة والسعودية ثم بين السعودية واليمن مطلع ثلاثينات القرن العشرين، وحرب الدفاع عن الجمهورية ثم التصدي لحصار صنعاء في الستينات حتى تثبّت النظام الجمهوري، وحروب الشمال والجنوب بعد ذلك). وبكل تواضع أقول إن أحداث حياتي كلها قد ارتبطت بعملية التحديث والتنمية لإخراج اليمن من عزلتها وتخلفها وإنشاء الهياكل الأساسية التي تزيد ثروة البلاد وتوفر فرص العمل وتحسّن مستوى المعيشة، منذ أن خَرجتُ سنة ١٩٤٧ من يمن غارق في العزلة والظلام للدراسة في لبنان ثم في مصر، ثم الدراسات العليا في إيطاليا،

حتى عدت لأسهم مباشرة في وضع اللبنات الأولى للتغيير والتنمية. ومع أن المسافة شاسعة بين واقع اليمن الذي خرجنا منه ننشد المعرفة وواقع اليمن اليوم، فإن طموحاتنا لا تحدُّها حدود. وكنا، أنا وزملائي الذين شاركوني الطموحات نفسها، دائما لا نقنع بما يتحقق، لأننا منذ البداية نقارن واقعنا بما ينجز العالم من حولنا من قفزات هائلة في كل المستويات. ومع أن هذا الطموح الكبير يجعلنا دائما نجدُّ ونسعى إلى ما هو أفضل، فقد كان هذا الطموح عبئا ثقيلا يجعلنا لا نرتاح لما ننجز مع أنه كبير بالقياس إلى ما كانت البلاد تعيشه من تخلف وجمود. ولعل هذا نفسه ما جعلني أتعرض لأكثر من محاولة اغتيال لأسباب سياسية، ولكن الله أراد أن يجعل في العمر بقية.

وأود أن أوضح أنني في هذه العجالة لا أريد أن أُسَطِّرَ تاريخا مفصلا، بل قصدت فقط تسجيل بعض ذكرياتي من واقع سيرتي الذاتية. وقد كنت أميل إلى عدم تسجيل هذه الذكريات الشخصية، ولكنني اقتنعت بعد إلحاح الأهل والأحبة، بتسطير ما استطعت تذكره من الأحداث والمواقف. ويلزمني في الأخير أن أشكر جميع أفراد أسرتي، وعلى رأسهم زوجتي، أم محمد مكي، التي آزرتني في الأوقات الصعبة وفي جميع اللحظات الحرجة وطوال أيام الحصار وكانت إلى جانبي خلال الكفاح لدعم الجمهورية. ولا أنسى أن أذكر كل أولادي (شهد ومحمد وسناء) فقد عاشوا معي جانبا من تلك الأيام المضطربة. وأخيرا وليس آخرا أشكر الولد العزيز والصديق المخلص د. علي محمد زيد الذي لم يتوان في قضاء الوقت وبذل الجهد في وضع اللمسات الأخيرة على هذا النص بإخلاص وتفان. والشكر موصول للأستاذ الكبير أحمد جابر عفيف الذي ألح عليَّ كثيرا كي أكتب هذه الذكريات. كما لا أنسى أن أقدم الشكر لـ د. جلال إبراهيم فقيرة على ما قدم من مساعدة، وكذلك للولد العزيز وليد محمد محب العمري على جهوده المخلصة.

مقدمة

جئت إلى الدنيا في فترة مضطربة كانت تشهد فصلا خطيرا من فصول الصراع من أجل إعادة اقتسام منطقة شبه الجزيرة العربية، تمثّل بالحرب بين المملكة العربية السعودية واليمن، تلك الحرب الطاحنة التي بلغت ذروتها سنة ١٩٣٤. فقد شهدت شبه الجزيرة العربية بعد الحرب العالمية الأولى صراعا عنيفا بين القوى المحلية الطامحة لسد الفراغ الذي تركته هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب وانسحابها، تمثّل بمحاولة الشريف حسين، شريف مكة والحجاز، توسيع سيطرته بعد أن تحالف مع بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى وقاتل العثمانيين إلى جانبها، فيما اعتبرته القوى القومية العربية آنذاك "الثورة العربية الكبرى"، لإخراج العثمانيين من البلاد العربية. وهو نفسه ما اعتبرته المشاعر الإسلامية التقليدية مناصرة لغير المسلمين في حربهم على المسلمين. لكن البريطانيين لم يفوا بوعدهم الذي قطعوه للشريف حسين بتنصيبه ملكا على العرب. واكتفوا بنصب ابنه عبد الله بن الحسين ملكا على شرق الأردن، وابنه الثاني فيصل الأول ملكا على العراق بعد أن طرده الفرنسيون من دمشق وقضوا على محاولته تنصيب نفسه ملكا على الشام، بعد توقيع اتفاقية سايكس - بيكو الشهيرة بين بريطانيا وفرنسا لتقاسم المنطقة بينهما. وهكذا تحول وعد إقامة مملكة عربية بقيادة الشريف حسين إلى تأسيس أسرتين ملكيتين في الأردن والعراق تحت حماية الاستعمار البريطاني.

وفي نجد بدأ عبد العزيز بن سعود على رأس الحركة الوهابية في توسيع منطقة سيطرته نحو الغرب والجنوب حتى انتهى إلى إخراج الشريف حسين

من الحجاز، وفي تهامة وعسير كان الزعيم الصوفي محمد بن علي الإدريسي (الذي ولد في صبيا سنة ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م)، قد أسس سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م دولة امتدت على طول ساحل البحر الأحمر وتوسعت إلى الشرق نحو الجبال المطلة على تهامة. وشكلت تلك الدولة حاجزا يمنع الصدام المباشر بين شخصيتين طامحتين لتوسيع مملكتيهما، الملك عبدالعزيز بن سعود والإمام يحيى حميد الدين، بالانطلاق من أهم كيانين للجغرافيا السياسية في تاريخ شبه الجزيرة العربية، نجد واليمن، تُحرِّكهُما دعوتان متناقضتان: الحركة الوهابية الحنبلية والإمامة الزيدية الشيعية.

وكانت القوى الخارجية إما تحتل جزء من منطقة شبه الجزيرة العربية أو تقف بالقرب منها تراقب الصراعات الداخلية وتسعى للتأثير في أحداثها لكي توطد نفوذها وتوسع سيطرتها وتمكّن لمصالحها. فكانت بريطانيا تحتل جنوب اليمن وسواحل الخليج وعمان، وكانت إيطاليا تطل من أثيوبيا على الأحداث في شبه الجزيرة العربية، وفرنسا في جيبوتي تراقب الوجود البريطاني على شواطئ شبه الجزيرة العربية، بل حاولت في بعض الفترات الحصول على موطئ قدم في الشيخ سعيد على الساحل اليمني بالقرب من مضيق باب المندب وكانت كل قوة محلية تحاول الاستفادة من القوى الخارجية للحصول على دعم لمشروعها السياسي وعلى مصدر للإمداد بالعتاد العسكري، وعلى الدعم المالي إن أمكن، وأحيانا الدعم القتالي. وكان الإمام يحيى حميد الدين في هذا المعترك المحلي والإقليمي والدولي، الذي يصطرع على أرض شبه الجزيرة العربية وفي البحر الأحمر، أضعف القوى المحلية قدرة على الاستفادة من القوى الخارجية بسبب يعود إلى عجزه، النابع من شخصيته المنزوية، ومن طبيعة نظامه السياسي المتجمّد، فكان أعجز عن فهم التحديات الخطيرة التي تواجهها المنطقة. وزادت مطالبته باستعادة جنوب اليمن المحتل من الاستعمار البريطاني واصطدامه في حروب مع البريطانيين على حدود مملكته مع المحميات البريطانية، من تقليل حظوظه

السياسية، وقللت من فرص حصوله على دعم سياسي خارجي لطموحاته السياسية المعلنة.

وكان جدّي يحيى زكريا بن إبراهيم بن صدّيق الحكمي، المعروف بـ "يحيى زكري"، قد ولد في صبيا، في المنطقة التي عرفت تاريخيا بـ "المخلاف السليماني"، في العقد السادس من القرن التاسع عشر. وهو من أحفاد الحكمي المشهور المقبور في قرية عواجة، عزلة الزّامية العليا، قرب وادي سهام، مديرية المُخنة، إلى الجنوب الشرقي من مدينة الحديدة. ويعود نَسبُه إلى قبيلة حكم التي ينتمي إليها المؤرخ اليمني المشهور عمارة الحكمي اليمني. وقد كان جدي كبير أسرة مشهورة في صبيا وجيزان وأبو عريش والمناطق القريبة في تهامة والجبال الواقعة إلى الشرق منها، تعمل بتجارة الاستيراد والتصدير، ولها ممتلكات من الأراضي في صبيا وجيزان وأبو عريش ووادي بيش يزرعها شركاء محليون. ولذلك عندما قامت دولة الأدارسة من صبيا كان جدي يحيى زكري ممن ساند قيامها لأسباب دينية تتصل بإقباله على الحركة الصوفية ولأسباب سياسية أيضا. فقد اكتسب الأدارسة، من حيث هم زعماء صوفيون في المنطقة، بمرور الزمن نفوذا قويا في أوساط القبائل. وبدأ محمد علي الإدريسي بتمهيد الطريق لتحويل سلطته الدينية إلى سلطة زمنية عن طريق عقد مصالحات بين القبائل المتحاربة، وبخاصة بين صبيا والجعافرة الذين كانوا يسيطرون على ميناء قُوز الجعافرة، المنفذ البحري الطبيعي لتجارة صبيا. ونجح بهذه السلسلة من المصالحات على الطريقة القبلية في تحقيق الأمن والاستقرار وتحويل طاقات القبائل وقواها نحو هدف أسمى من الصراعات المحلية الصغيرة فيما بينها، وأنقذها من الغرق في الحروب القبلية التي لا تتوقف، وجمعها من حول مشروع طموح لإقامة دولة رفعت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووعدت بتحقيق العدل بين الناس، وحققت اطمئنانا سمح بتوفير شيء من الازدهار الاقتصادي، فتوسعت التجارة الداخلية، وزاد التبادل التجاري مع الخارج عبر ميناء جيزان، الميناء الرئيسي للمخلاف السليماني، بعد أن طُردت

القوات العثمانية منها وتم الاتصال بميناء عدن في الجنوب وميناء مصوّع على الساحل الإفريقي. وخرج المخلاف السليماني حينذاك من حالة العزلة والإهمال، فأصبح من رجاله الوزراء والقادة والقضاة الكبار وحُكّام النواحي والسفراء المفاوضون مع الدول العظمى آنذاك، مثل تركيا العثمانية وإيطاليا وبريطانيا.

لهذه الأسباب كان من الطبيعي أن يناصر جدي يحيى زكري دولة الأدارسة عند قيامها. فقد كان إحدى الشخصيات التي ضمنت احترام القبائل لاتفاقات الصلح القبلية أو ما سمي فيما بعد (الضُّمناء)، لضمان تثبيت حالة السلم الداخلي. ودل تعامله مع قيام الدولة الإدريسية على وعي سياسي عادة ما تتمتع به الزعامات المحلية التي تدرك قبل غيرها إيجابيات أي تحرّك سياسي وتتعامل معه بواقعية وتشارك فيه بدلا من أن يتجاوزها. ومع أنه يبدو أن بعض الزعامات في تهامة لم ترض عن بروز سلطة الإدريسي فوق نفوذها ومكانتها، وبعضها عارض المشروع السياسي الإدريسي صراحة ودفع ثمن معارضته تلك غاليا فيما بعد، فإن يحيى زكري قد حسم أمره بعدما أبدى شيئا من التردد في البداية، ليصبح أحد ضامني الصلح القبلي الذي وفر الأمن والاستقرار وضَمِنَ حماية الأسواق من خلال اتفاقات "التهجير" المعروفة في العرف القبلي، وأصبح من ثم أحد وزراء دولة الأدارسة.

وكان محمد علي الإدريسي قد أعد وثيقة تنظيم شئون الدولة فيما يشبه دستورا أوليا تسير عليه، وعيّن بموجبها الوزراء ومنهم يحيى زكري. وأدى الأمان والاستقرار وما حققاه من نمو التجارة ونمو صبيا نفسها من حيث هي عاصمة لدولة الأدارسة إلى التفاف الكثير من الزعامات المحلية من حول المشروع الإدريسي وأصبح يحيى زكري وزيرا للداخلية. وحين مات محمد علي الإدريسي في ٦ شعبان سنة ١٣٤١ هـ/٢٤ مارس سنة ١٩٢٣ م كان يحيى زكري ممن واصلوا العمل مع ابنه علي بن محمد الإدريسي الذي حل محل أبيه. وحين تصارع علي بن محمد مع قريبه مصطفى الإدريسي

وتنافسا على خلافة مؤسس الدولة الإدريسية لم يتحمّس يحيى زكري للانهماك في الصراع، وإن كان قد فضل التعامل مع علي بن محمد الذي يعرفه ويعيش معهم في صبيا على التعامل مع مصطفى الذي قدم مؤخرا إلى اليمن ولم تكن تربطه بزعماء الدولة الإدريسية وبخاصة بأهل صبيا صلات حسنة. لكن علي بن محمد أثبت بمرور الأيام قلة علمه ونقص تجربته، وشكّ في أكفا وزرائه وقادة جنده، ومنهم يحيى زكري والقائد المحنك للجند الشيخ محمد طاهر رضوان، ونفاهم إلى عدن. وبعد أن تعرّض لهزيمة كبيرة أمام جيش الإمام يحيى حميدالدين جرّدته من مناطق تهامة الجنوبية إلى ميدي، عاد المنفيّون عبر أسمرا وميناء مصوّع لينزلوا على السواحل بالقرب من جيزان سنة ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م. وفُرض على علي بن محمد الإدريسي بعد هذه الهزيمة التنازل لعمّه الحسن بن علي الإدريسي. إلا أن يحيى زكري عاد من منفاه محبطا منهكا بعد تجربة قاسية لم تكن بحسبانه، وزهد في العمل السياسي، فلم يشارك في الأحداث اللاحقة.

لكن والدي محمد مكّي يحيى زكري، الذي كان حينذاك شابا فارسا غيورا، احتل مكان أبيه في الحركة السياسية التي كان المخلاف السليماني يشهدها. فحين توصّل الحسن بن علي الإدريسي، بوساطة الشريف أحمد السنوسي وأحد الوزراء المحبطين العائدين من النفي، في ١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٤٥هـ/٢١ أكتوبر ١٩٢٦، إلى معاهدة مكّة بين الملك عبدالعزيز آل سعود والحسن الإدريسي، تلك المعاهدة التي ضَمِنَ ابن سعود بموجبها "حماية دولة الأدارسة من أي اعتداء خارجي" (وكانت موجّهة في الأساس لحماية مناطق الأدارسة من هجمات جيش الإمام يحيى)، برز والدي محمد مكي بن يحيى زكري ليكون شخصية أساسية مؤثرة. فقد أدرك أن هذه المعاهدة مقدّمة مؤكدة لضم المناطق التي يحكمها الإدريسي إلى المملكة السعودية على عكس ما كان يُرَدّدُ رسميا من أنها مجرد معاهدة حماية تضمن بقاء الأمور على ما كانت عليه في الأراضي التي كانت تحت سلطة الأدارسة.

فانفتح الباب كما توقع والدي محمد مكي لحرب ضروس بين السعودية واليمن حول الاستيلاء على ما كان تحت الإدارة الإدريسية من أراض، وهي حرب دارت رحاها على أرض المخلاف السليماني، وذهب وقودا لها الكثير من أبناء هذا المخلاف، وألحقت الكثير من الخراب والدمار بمدنه وقراه. واشتهر والدي محمد مكي منذ البداية بتزعمه للنشاط المعارض لمعاهدة مكّة للحماية. وحين أثبتت التجربة العملية ما حذّر منه وما توقعه، أوكل إليه الحسن الإدريسي مؤخرا تنظيم ما أمكن من مقاومة لمحاولات الاستيلاء على المناطق الخاضعة للأدارسة مع أنه كان ما يزال شابا لم يخض الكثير من التجارب بعد، فحاول إخراج الحامية السعودية من جيزان ومواجهة الزحف السعودي على صبيا وأبو عريش وغيرها. إلا أن القوات السعودية تقدّمت بجيش كبير مدعّم بعربات مدرعة وأسلحة محمولة حصلت عليها المملكة السعودية من بريطانيا التي كانت تخشى ازدياد قوة الإمام يحيى المطالب بعدن والمحميّات وترى أن انتصار السعودية يجعل الإمام يحيى في مواجهة خصم قوي يهدّده من جهة الشمال، ويضعف موقفه في الصراع لإعادة اقتسام شبه الجزيرة العربية. ومع أن الأمير محمد البدر بن الإمام يحيى (الذي كان في ذلك التاريخ أميرا للواء الحديدة) وعد المقاومين لتحويل الحماية إلى استيلاء تام، بالنصرة والدّعم، فإن موت هذا الأمير المفاجئ، وتقاعس الإمام يحيى عن تقديم أي دعم، وتفوّق القوات السعودية عددا وعتادا، قد رجّح الكفة السعودية بعد أن قُتِل الكثير من المقاومين للتقدّم السعودي. وعند ذلك انسحب محمد مكي ومن تبقى من الأدارسة إلى منطقة في الجبال الغربية كانت تابعة في بعض فترات الصراع لدولة الأدارسة، هي بني يُوس، بلاد أسلم، ناحية المحابشة. وهناك مات جدي يحيى زكري وقُبِرَ سنة ١٩٣٣. واتصل والدي من هناك بالأمير أحمد بن الإمام يحيى، الذي كان أبرز أبناء الإمام يحيى وأبرز قادة جُنده قبل أن يصبح وليا للعهد. وتوطدت في تلك الأيام الصلة بين محمد مكي والأمير أحمد حميدالدين الذي أصبح محاورهم الأول. ووصل والدي إلى صنعاء

حينذاك فيمن وصل للتفاوض ومعرفة حقيقة موقف السلطات الإمامية. ومنذ ذلك الحين أصبحت علاقته بالأمير أحمد حميد الدين مباشرة، ليعمل تحت قيادته منذ سنة ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م في حملته من صعدة نحو الشمال والغرب، نجران وجبال الفيفا والنظير والعرّ وغيرها.

وكان الإمام يحيى قد رفض مطالبة ابن سعود بتسليم الأدارسة لأن ذلك كان يتعارض مع طموحه لتوسيع دولته نحو الشمال. ونتيجة لفشل المباحثات بين اليمن والسعودية في مؤتمر أبها في فبراير ١٩٣٤ تهيأت الظروف لقيام الحرب بين الطرفين في مايو من نفس العام. وتفجّرت الحرب اليمنية السعودية فتوغلت القوات السعودية في تهامة بعد انسحاب قوات الإمام على إثر هزيمتها في حرض وميدي، ودخلت قوات على رأسها الأمير فيصل بن عبدالعزيز مدينة الحديدة وغيرها من المناطق دون قتال، مستخدمة في توغلها القوات المحمولة والعربات المدرعة، وقوات الحماية والمواصلات البحرية، في حين حققت القوات اليمنية نجاحات في الجبال الواقعة شمال صعدة نحو نجران ونحو جبال الفيفا والنظير وجبل العرّ، في سلسلة جبال السراة حيث لا تستطيع الأسلحة المحمولة والعربات المدرعة وناقلات الجند تحقيق التفوق القتالي. ووجه الاستيلاء على الحديدة ضربة كبيرة لدولة الإمام يحيى، وهدد الاستيلاء على الساحل الغربي بتحويل دولة الإمام يحيى إلى إمارة محاصرة في الجبال وحرمانها من منافذ التموين والتواصل والتبادل التجاري. ولذلك اضطر الإمام يحيى المعروف بتردده ومماطلته إلى قبول مقايضة الانسحاب من الجبال شمال صعدة مقابل الانسحاب من الحديدة وحرض وميدي وغيرها من مناطق تهامة الجنوبية، ليتم التوقف حيث تقع حدود اليوم بين اليمن والسعودية. وقبل الإمام عند توقيع اتفاقية الطائف عام ١٩٥٣هـ/١٩٣٤م تسليم الأدارسة ومن ناصرهم إلى السعودية، إلا أن والدي محمد مكّي رفض التسليم على الرغم من إصرار الإمام يحيى على الوفاء بهذا الشرط، ولم ينقذه من التسليم سوى مناصرة الأمير أحمد حميدالدين الذي كان معجبا بشجاعته وسماحته. ولذلك اتصل

بالملك عبدالعزيز آل سعود وطلب منه التنازل عن طلب تسليم محمد مكي فوافق. وقد فضل بعض أفراد الأسرة العودة إلى صبيا بعد توقيع اتفاق الطائف بسبب سوء حالتهم المعيشية التي جعلتهم يفضلون العودة إلى بيوتهم ليجدوا أموالهم مصادرة بما في ذلك البيوت العائدة لهم، وبعض بيوتهم مهدّمة نتيجة الحرب. وكانت البيوت التي في صبيا قد هدّمت ولم يبق إلا البيوت التي في جيزان، وأحد هذه البيوت أصبح مقرا للإمارة في ذلك الوقت. وقد ظلوا يتابعون الموضوع مع السلطات السعودية حتى أصدر الملك عبد العزيز آل سعود في مطلع خمسينات القرن العشرين، أي قبيل وفاته، أمرا بإعادة بعضها. ولم تتم استعادة المبنى الذي أصبح مقر الإمارة القديم وكذلك جزء من الأراضي التي بني عليها مطار جيزان، حتى الآن.

وبعد اتفاق الطائف وانسحاب القوات السعودية من تهامة الجنوبية، عُيّن والدي عاملا في ميدي وشارك في الجانب اليمني من لجنة الحدود. إلا أن الملك عبدالعزيز طلب من الإمام يحيى نقله من ميدي فطُلب إلى صنعاء حيث مكث خائفا من أن يعاد طلب التسليم. وصادف حينذاك أن توفى عامل الحديدة، وكان ذلك مقدمة لتعيين الوالد عاملاً على الحديدة حيث استقر بنا المقام فيها منذ ذلك الوقت وهو منصب ظل يشغله حتى قامت ثورة ١٩٤٨ الدستورية.

وكان من الطبيعي أن يقيم والدي محمد مكّي صلات وطيدة بالأحرار الدستوريين بحكم استنارته ورغبته في التغيير والتجديد. وقد بدأت تلك الصلات في الحديدة عن طريق الشهيد الخادم الوجيه. ولما قامت ثورة الدستور شارك فيها محاولا كسب تأييد قبائل تهامة ووجهائها للثورة، وعُيّن في التشكيل الحكومي الجديد مديرا عاما لوزارة الصناعة. ولذلك أخذ عليه الإمام أحمد بعد سحقه للثورة وإباحة مدينة صنعاء الوقوف مع الأحرار، لأنه كان يعدّ نفسه صاحب فضل عليه كونه سانده في رفض تسليمه للسعودية، وحماه من رغبة الإمام يحيى تسليمه مثل بقية الأدارسة وأنصارهم. وبفشل ثورة ١٩٤٨ تعرّض للاعتقال والسجن أولا في الزيدية، في تهامة، ثم

نقل إلى سجن حجة. وصادر الإمام أحمد جميع ممتلكاته فكانت تلك المرة الثانية التي تصادر فيها ممتلكاته بعد أن كانت أراضيه وعقاراته وبقية ممتلكاته في صبيا وجيزان وأبو عريش ووادي بيش قد تعرّضت للمصادرة في المرة الأولى عند دخول القوات السعودية إليها. ولم ينقذه من ظلمة سجن نافع إلا وصول صديقه القديم أحمد الحازمي إلى الإمام أحمد ومعه عفو عنه من الملك عبدالعزيز مع عرض أن يعود سالما مكرّما إلى صبيا. لكنه لم يستحسن العودة. وعند ذلك نقل إلى سجن المنصورة في حجة الذي ظل فيه سجينا حتى أُفرج عنه سنة ١٩٥٣م بعد ما يزيد على أربع سنوات في السجن، دون أن يُعطى أية وظيفة حكومية. فالتحق بالعمل في مشروع ملح الصليف بتعاون صديقه الشيخ علي محمد الجبلي ثم عُيّن عضوا في لجنة الإنشاءات في الحديدة (الميناء والطريق إلى صنعاء) ومشرفا على أعمال البعثة الصينية التي تولت شق طريق الحديدة - صنعاء وتعبيدها. وبعد نجاح زراعة القطن في جنوب اليمن تولى مسئولية مشروع القطن في وادي مور، وهو مشروع تأسّس في تهامة اليمن لتشجيع زراعة القطن وإعطاء قروض للمزارعين تساعدهم في زراعته على أن تسدّد من قيمة المحصول الذي يتولى المشروع شراءه. وتم إنشاء بعض المحالج في الحديدة وزبيد وتصدير القطن إلى الخارج.

ثم طلب الإمام أحمد والدي محمد مكي عام ١٩٦١ إلى تعز حيث أصيب بتسمم شديد كاد يودي بحياته، وعندها تم إسعافه إلى أسمرا ثم إلى روما. وخضع هناك للعلاج خلال شهور. وحين عاد إلى تعز من رحلته العلاجية كان الإمام يعاني من مرضه الذي مات منه أخيرا. وقامت الثورة فعُيّن والدي عاملا للزيدية لفترة قصيرة، ثم نقل عاملا للزهرة. ثم عين محافظا للواء إب حتى عاد للعمل مستشارا في شركة القطن. وكان هذا آخر عمل وظيفي مارسه. وظل بعد ذلك في بيته حتى توفاه الله سنة ١٩٧٦م.

السعي

للحصول على المعرفة

وهكذا جاءت ولادتي في ظل ظروف بالغة التعقيد. إذ كانت متزامنة مع أحداث الحرب التي دارت رحاها بين المملكة العربية السعودية والدولة الإدريسية، وبدأت عام ١٩٣٢ بعد أن هاجمت القوات السعودية جيزان على إثر تحريض الإدريسي لقبائل عسير للثورة على حكم ابن سعود وسيطرته على جيزان والقبض في نوفمبر ١٩٣٢م على حاكمها الذي عينته السعودية. فقد شاءت الأقدار أن تتزامن ولادتي مع هذه الحروب، وأن أعاني من ويلاتها ومآسيها منذ الأيام الأولى من عمري بعد أن كان والدي أحد الرجال الذين رافقوا الإدريسي واتجهوا إلى الإمام يحيى إلى صنعاء في حين كنت ما أزال مولوداً صغيراً. وانتهى المقام بالأسرة للإقامة في عبس بعد مرورهم بالمناطق الجبلية المطلة على تهامة.

وقد بدأت دراستي، شأني في ذلك شأن معظم الأطفال الذين عاشوا تلك المرحلة، في الكتاتيب التي كانت تهتم بتدريس القرآن الكريم ويطلق عليها في تهامة "المعلامة". فبدأت الدراسة في عبس، قبل أن يستقر المقام بوالدي في الحديدة حيث واصلت دراستي تحت إشراف الأستاذ القدير المرحوم مساوى أحمد الحكمي، الذي هرب إلى السعودية فيما بعد خوفا من بطش السلطة الإمامية، ولم يلبث أن غادر السعودية إلى مصر حيث درس وشارك في حركة المعارضة وتخرج من الجامعة وعاد إلى اليمن بعد قيام الجمهورية ليشارك معنا في البناء الجمهوري الجديد. وكان السبب المباشر لهربه أنه في يوم الاحتفال بعيد النصر في الحديدة في حضور الإمام أحمد، استفزته المبالغة في تمجيد الإمام في وقت كان فيه الشعب يعاني الأمرين،

وبخاصة من المجاعات والأمراض، فألقى في الحفل كلمة باسم المدرسة كان فيها صريحا مخالفا لكل ما قيل من مدح واختتم كلمته بقول أثر عنه وظل الناس يرددونه كمثل سائر حيث قال "قلنمت جميعا وليحيا الإمام"، وخرج من فوره هاربا من اليمن.

ثم كانت البداية مع الدراسة الحديثة من خلال الالتحاق بالمدارس التي بدأت تجد طريقها إلى النظام التعليمي اليمني في تلك المرحلة. وكانت بدايتي في الحديدة في مدرسة النخيل، ثم في مدرسة بيت الشريف إلى أن جاء سنة ١٩٣٧م سيف الإسلام عبد الله بن الإمام يحيى حميدالدين، الذي كان وزيراً للمعارف حينذاك ونائباً للإمام في لواء الحديدة وبنى ثلاث منشآت رئيسية في مدينة الحديدة تمثلت في:

1. المستشفى القديم بالحديدة الكائن الآن خلف مستشفى العلفي والذي ظل لفترة طويلة مقراً للمستشفى العسكري.
2. توسيع دار الحكومة الذي كان مقراً للحكومة قبل أن يصبح مقراً لمكتب التربية والتعليم بالمحافظة، ثم تحول في الوقت الراهن إلى متحف.
3. المدرسة السيفية التي تحول اسمها بعد الثورة إلى مدرسة الوحدة النموذجية، وهي الآن تعرف بمدرسة خولة بنت الأزور الإعدادية الثانوية للبنات في منطقة الصَّدَيْقية بجوار منزلنا في مدينة الحديدة.

وفي هذه المدرسة السَّيْفيَّة تلقيت تعليمي الأولي حتى تم إيفادي ضمن البعثة اليمنية التي اتجهت لتلقي تعليمها الإعدادي في لبنان. وكانت المناهج في المدرسة السيفية تتنوع لتضم التربية الإسلامية والرياضيات والجغرافيا والتاريخ والتدريبات الرياضية (السويدية) واللغة العربية والإنشاء، وهي مواد دراسية حديثة أدخلت في المناهج تحت تأثير اليمنيين الذين تلقوا تعليمهم في

العراق، وأخذوا على عاتقهم مهمة تحسين دراسة الأدب واللغة العربية وإعطائها ملمحا يمنيا.

وبالإضافة إلى الأساتذة اليمنيين العائدين من العراق درسنا على أيدي أساتذة من مصر عملوا على تطوير تدريس الجغرافيا والتاريخ والتربية الرياضية. وكان الأساتذة المصريون على مستوى عال من الكفاءة والخبرة، كما كان مظهرهم وثيابهم تدل على أنهم ينتمون لشريحة المثقفين في مصر، وكما يقال "شكلهم شكل بشوات"، وكان عملهم في اليمن يتسم بالجدية إذ أنهم كانوا يشعرون أنهم جاءوا إلى اليمن لكي يؤدوا رسالة مقدسة تساهم في إخراج بلد عربي إسلامي من التخلف الذي يعاني منه. وربما زادت حماستهم لأداء هذه الرسالة حين وجدوا استجابة كبيرة من الطلاب اليمنيين الذين كانوا متلهفين للاحتكاك بهم والاستفادة من خبرات الأساتذة المصريين ومن الخبرات اليمنية التي كانت موجودة حينذاك ومن زملائي في المراحل الأولى للدراسة الأخ صالح محمد عباس، وعلي غليون، وحسين بكاري، وعبدالله بكاري، وعبده جبلي، ومحمد خليفة يحيو، ويحيى المنيدار، ويحيى الديلمي (ابن نائب الإمام في الحديدة)، وعبد الحميد الشوكاني (ابن الحاكم الشرعي).

ومن الأساتذة الذين لا زلت أتذكرهم الأستاذ محمد الكثري، والد الأستاذ محمود كثري، الذي كان يعلمنا الحساب والرياضيات، والأستاذ محمد لقمان، والد الأستاذ أحمد لقمان، الذي كان يعطينا دروس التجويد، والأستاذ الفقيه عايش مدني، مدرس اللغة العربية والخط، والأستاذ سفير سليمان، من خريجي مدارس صنعاء، الذي علمنا النحو واللغة العربية، والأستاذ علي عبد العزيز نصر، الذي كان متخصصاً في الأدب والشعر والمخطوطات، فضلاً عن الأستاذ خلوصي أفندي من بقايا موظفي الأتراك، وكان مديراً للمدرسة السيفية.

وقد واصلت الدراسة في المدرسة السيفية حتى انهيت المرحلة الابتدائية، ولم يكن في المدرسة حينذاك مرحلة إعدادية. وكانت رغبتي شديدة لمواصلة الدراسة. ولذا بدأت في قراءة الكثير من الكتب، منها "سبل السلام شرح بلوغ المرام" لمحمد بن إسماعيل الأمير. وبعد أن انتهيت من قراءة "الآجرومية" في النحو انتقلت إلى دراسة ألفية ابن مالك في النحو كذلك، وحفظت الكثير من أبياتها الألف برعاية العلامة القدير القاضي أحمد الكبسي. وخلال تلك المرحلة بدأت أسطر بعض المحاولات الشعرية، وكنت أعرضها على الأستاذ علي عبد العزيز نصر الذي كان يعينني كثيراً في تحسين هذه المحاولات.

فكرة السفر للدراسة في الخارج

وكان لدي ميل كبير للدراسة. وكانت ألحّ دوماً على والدي كي التحق بمؤسسات التعليم الحديث. وعلى الرغم من أن لي أخا أكبر، إلا أن ميوله كانت مختلفة، ولم تكن لديه رغبة كبيرة في التعلُّم، بل كان يرغب في الاتجاه نحو العمل، في حين كان أبي يشجعني دوما على التحصيل وأن أنمي ميلي للدراسة، وكذلك كان يفعل الكثير من زملائه الذين كانوا يتوسمون في الخير فيما يتعلق بمواصلة الدراسة، مثل الشيخ علي محمد الجبلي، والقاضي عبدالرحمن السياغي حينما كان نائبا للإمام في الحديدة، والأستاذ خلوصي أفندي مدير المدرسة السيفية (التي افتتحها سيف الإسلام عبدالله بن الإمام يحيى حينما كان نائبا للإمام في لواء الحديدة ووزيرا للمعارف)، وعبدالرحمن سويد، مدير المعارف في لواء الحديدة، والمدرسين سفير سليمان، والفقيه عايش المدنّي، والأستاذ محمد الكثري، وجارنا علي بك الكتجوني، رئيس الدمغة. وقد أدى تأثري بأساتذتي وبزملائي وزملاء والدي، الذين كان تشجيعهم لي كبيرا وحضهم لي لمواصلة الدراسة دائما، إلى أن أقرر السعي لإقناع والدي بالموافقة على سفري من الحديدة لمتابعة دراستي. وفي هذه المرحلة تنازعني اتجاهان يتعلقان بمواصلة الدراسة. فالبعض كان يشجعني على السفر إلى عدن للالتحاق بالتعليم الحديث للدراسة الثانوية، وكان هذا يعني الذهاب للإقامة في عدن التي كانت شهرتها قد ذاعت، وبخاصة في الحديدة، بوجود مدارس للتعليم الحديث. وكان التعليم الحديث في عدن قد اجتذب مجموعة من الأخوة ممن كانوا قد تمكنوا بالفعل من الذهاب إلى عدن، مثل الأخوة ظافر رجب وعبد الله رجب ومحمد الجنيد. أما الاتجاه الثاني فكان ممثلاً بالذهاب إلى المدرسة العلمية في صنعاء، خصوصاً وأن أعمامي فتح الدين

زكري وعبد الله زكري كانا يأتيان من البلاد ويذهبان للدراسة في المدرسة العلمية بصنعاء بعد أن ساعدهما والدي على الالتحاق بها وكذلك بتشجيع من القاضي الكهالي.

ثم بدأ الحديث يتردد عن احتمال وصول بعثة مصرية لاختيار مجموعة من الطلاب للالتحاق بالمدارس المصرية. إذ بسبب كون أغلب المدرسين من غير اليمنيين قدموا من مصر، كان الشائع أن من سيتم اختيارهم للدراسة في الخارج سيذهبون للدراسة في مصر. وظلت هذه الفكرة سائدة ولم نعرف أننا سنذهب إلى لبنان إلا عندما أصبحنا في الطريق إلى مصر. وتناهى الخبر إلى مسامعي عن طريق مجموعة من الأساتذة المعروفين في ذلك الوقت، مثل الأستاذ العزي مصوعي والأستاذ محمود كثري والأستاذ صغير سليمان وغيرهم من الأساتذة الذين درّسوا في صنعاء أيام سيف الإسلام عبد الله في وقت كان فيه التعليم في الحديدة قد شهد شيئاً بسيطاً من الانتعاش في تلك الفترة، بتشجيع مباشر من سيف الإسلام عبد الله الذي كان يتولى شكلياً منصب "وزير المعارف" مما يجعله يدرك أكثر من غيره من أبناء الإمام ضرورة عمل شيء ما في مجال التعليم. وحين عين نائباً للإمام في لواء الحديدة أراد أن يستفيد بعض أبناء تهامة من المدارس القليلة التي فتحت في صنعاء، مثل مدرسة الأيتام ومدرسة الإصلاح، فأرسل عدداً منهم إلى صنعاء للدراسة لبضع سنوات حتى عادوا ليعملوا بالتدريس في المدارس القليلة التي أنشأها في الحديدة وبعض مناطق تهامة، مثل المدرسة السيفية. وما أن سمعت بخبر وصول البعثة لاختيار بعض الطلبة للدراسة في الخارج حتى راودتني أفكار كثيرة، توجهت كلها نحو ضرورة أن أكون أحد المتقدمين الساعين للفوز باختيار البعثة لهم للسفر والدراسة في الخارج، في مصر كما كنا نعتقد. لكن في المقابل انتابني قلق كبير من احتمال أن تضيع هذه الفرصة من يدي، إذ كنت أجهل معايير اختيار الطلاب وأخشى أن يتم اختيار آخرين، أو أن لا يحالفني الحظ بأن يقع الاختيار علي وبدأت البحث عن طريقة للاتصال بوالدي الذي

كان مقر عمله حينذاك في منطقة الزيدية (وهي منطقة تبعد عن الحديدة حوالي ٨٠ كم باتجاه وادي مور). وكان القلق الذي انتابني هو السبب الرئيسي الذي دفعني للإسراع بالاتصال بوالدي، ولأنني لم أجد أحداً يستطيع أن يساعدني على القيام بالمهمة، اضطررت إلى الاتكال على الله أولاً ثم على نفسي، وقررت الذهاب إلى الزيدية. وفضلت أن لا يطّلع على القرار الذي اتخذته في قرارة نفسي أحد قبل والدي. ولم تكن لدي وسيلة للذهاب إلى الزيدية التي كانت في ظروف المواصلات في تلك الفترة بعيدة وبخاصة إذا أخذ في الاعتبار صغر سني وعدم قدرتي على السفر بمفردي. لكن بحكم وجود والدي في الزيدية كان بعض العاملين على خط النقل بالجمال بين الحديدة والزيدية في منطقة تسمى الدحلة (وهي حي من أحياء الحديدة بالقرب من الطراق) يأتون باستمرار إلى بيتنا لتسليم أغراض أو أخذ أغراض لوالدي. وكنت حينذاك صغير السن لا يتجاوز عمري اثني عشر عاماً. ولم تكن لدي قدرة على الاتصال بأحد. وانتابني خوف ورهب من السفر بمفردي، ومع ذلك لم يكن لدي أي بديل آخر. وكان إصراري على السفر ورغبتي في الدراسة يدفعانني لاتخاذ قرار بضرورة الذهاب إلى والدي منفرداً. وفي يوم أربعاء من تلك الأيام تناولت طعام الغداء بعد الظهر وخرجت دون أن يعرف أحد بنيتي السفر، لا والدتي ولا أي أحد في بيتنا. خرجت مثل أي مسافر إلى منطقة الدحلة حيث كانت توجد الفرزة القديمة، وبدأت أبحث عن القافلة المتجهة نحو الزيدية. فقد كانوا آنذاك يسمّون الفرزة بالقافلة، إذ كان هنالك قافلة صنعاء، وقافلة تعز، وقافلة الزيدية، إلخ. وبدأت أترقب حركة القافلة حتى خرجت من الدحلة. ثم بدأت سيري خلفها، مقتفياً أثر الجمال طوال الطريق. وكلما ابتعدت عن الحديدة انتابني الوجل، وحين حلّت ظلمة الليل بدأت أشعر بالوحدة وبالخوف الشديد، ولم أتمالك نفسي عند ذلك عن البكاء. ومع أن هاجس العودة قد طاف بخيالي وتردد في خاطري، مضيت في طريقي وواصلت السفر. لم أفكر قبل ذلك بطبيعة رد فعل والدي، لأن خشية أن يمر الوقت

وافتقد فرصة الدراسة في الخارج قد استولت على حواسي، وكنت حين أفكر في لحظة اللقاء بوالدي أشعر بالقلق الشديد من ردود فعله على سفري من الحديدة بمفردي دون أن أخبر أحداً في البيت. لكن سيطرة هاجس الدراسة على مشاعري قد زاد من قدرتي على تحمل مشقة الطريق وتجاهل ردود فعل والدي، ولم يعد يحركني ويستولي على مشاعري سوى الحلم بالسفر للدراسة في الخارج، وهكذا مضيت في سبيلي للقاء بالوالد في الزيدية.

ولم يعرفني أحد ممن كان في القافلة، ولكن بعد أن اجتزنا منطقة اللاوية ("ملاوية" باللهجة التهامية)، وهي منطقة تقع بعد جبانة الحديدة، عرفني أحد من نسميهم "الحمّارة" أو "الواعدة"، (أي التجار الذين يركبون الحمير ويصلون في يوم الوعد وهو يوم للتجارة والتسوّق في تهامة والكثير من المناطق اليمنية وقد يكون ثلاثاء فيسمى سوق "الثلوث" أو أربعاء فيسمى سوق "الربوع" أو اثنين فيسمى سوق "الاثنين"، أو خميس فيسمى سوق "الخميس"، إلخ، حسب توزيع للأيام لتكوّن شبكة مترابطة في إطار المنطقة)، وكنا في اليوم الذي خرجت فيه من الحديدة يوم أربعاء، وكان "الواعدة" يستعدّون للمشاركة في نشاط سوق الخميس (خميس الواعظات أو سوق الواعظات)، حيث تصل القافلة إلى الزيدية صباح يوم الخميس بعد أن تكون البضائع قد وصلت قبل ذلك على ظهور الجمال. وكان هناك في الزيدية أربعة بيوت تعمل في التجارة لا زلت أتذكر منها إلى الآن بيت السيد عبد الباري المكعدل وبيت النُّعمي وبيت خمجان، وهي بيوت لا تزال تعمل في التجارة حتى الآن.

وعند وصول "الواعدة" (من يقصدون السوق في موعده الأسبوعي) أو "الحمّارة" (من يقصدون السوق على ظهور الحمير) ومرورهم بقافلة الجمال التي كنت أتبعها، تنبّه أحدهم كما يبدو لوجودي واقترب مني، واستطاع أن يتعرف عليّ ثم عاد إلى بقية زملائه وأخبرهم بوجودي، وكان معظمهم يعرف والدي بحكم منصبه الحكومي حينذاك، وبحكم تعامله المباشر معهم، ثم عاد

وأخبروني أنه يعرف والدي، وعند ذلك بدأ شعوري بالخوف من الطريق ومن الليل يتبدد وشعرت بالأنس، وكنت قبل ذلك أدرك أنني لو عرّفت عن نفسي للحمّارة من الخوف ومن الشعور بالوحدة، لكنني لم أكن أرغب في أن أفشي لهم سرّي حتى لا يعيدوني إلى الحديدة، وأجد العقاب ينتظرني حين ألتقي بوالدي ووالدتي. وقد كان بالإمكان تلافي كل هذا الأمر لو أنني طلبت من أحد "الحمّارة" قبل خروجي من الحديدة أن يدبّر لي حماراً يسير عليّ السفر معهم. لكن الخوف من أن يتسرب الخبر ويؤدي إلى منعي من الوصول إلى بغيتي في الوقت المناسب كان وراء السرية التي حاولت أن أحيط بها سفري.

وكان محذور إعادتي إلى الحديدة يرافقني ويحضني على كتم سرّي عن الجميع. لكن حين تعرّفوا عليّ كنا قد ابتعدنا عن مدينة الحديدة مسافة لا يستطيعون عندها إعادتي إلى الحديدة، لأن من سيعيدني إلى هناك لن يتمكّن من الوصول إلى السوق في الوقت المحدد ليمارس نشاطه التجاري في ذلك اليوم، كما أن الحمار الذي سيساعدني في العودة إلى الحديدة سيتعب وسيصاب بالإنهاك، وهذا يعني ضياع يوم سوق الخميس على من يقوم بهذه المهمة، وهو عادة يوم مواعيد والتزامات إزاء الزبائن الذين يتعامل معهم، ويوم عمل وكسب يرتبط بشبكة متصلة من الأسواق. ولم يكن هناك من طريقة سوى أن أواصل السفر معهم. وعلى كل حال، وصلنا إلى بيت أحد الواعدة في الزيدية، وهو السيد حُزام دهشي، قبل الفجر، وكنت أعرفه من قبل، وتناولت عنده طعام الفطور، ونمت حتى الظهر، وفي الوقت نفسه تم في الصباح إبلاغ والدي بمجيئي إلى الزيدية.

واقتادوني بعد الظهر إلى والدي فكان اللقاء معه مثيراً. إذ على الرغم من الجهد الكبير الذي بذلته في سبيل الوصول إليه، أصبحت بعد أن استيقظت من النوم في وقت الظهيرة أفضّل العودة إلى الحديدة على مقابلته. فقد عاودني من جديد الخوف من ردود فعله ومن غضبه. وراودتني مشاعر كثيرة مضطربة. لكن لم يعد أمامي من خيار سوى الالتقاء به. وحين قابلته كان

اللقاء بكل المقاييس رهيبا بالنسبة لي من الناحية النفسية. وما زلت أتذكر ذلك اللقاء الصعب على نفسي حتى الآن، وربما كان قد بلغه برقيا عن طريق الملك عندما أحسوا في الحديدة بغيابي ويبدو أن مرور بعض الوقت بين إبلاغه بوصولي وذهابي لمقابلته قد سمح بأن تهدأ أعصابه بعض الشيء، وأن يخف غضبه من سفري وحدي ودون إذن. ولذلك كان رد فعله على مجيئي إلى الزيدية على غير ما توقعه خيالي. فلم ينفعل بالقدر الذي كنت أتصوره.

وبدأ الوالد يسرع في معاتبتي لماذا فعلت ما فعلت، ولماذا لم تفعل كذا، ولماذا لم تكلّم أحداً، ولماذا لم تستأجر حماراً ... "، وجّه لي الكثير من هذه الأسئلة التي تثار في العادة في مثل هذه المواقف. فكانت أسئلة غضب واستنكار وتربية أكثر منها أسئلة تنتظر إجابة محددة. ولما لم تكن لدي إجابة على تساؤلاته كان جوابي الوحيد البكاء والإلحاح على الهدف الذي دفعني لهذه المغامرة بالقول إنني أريد أن أسافر للدراسة، وإنني خشيت أن تفوتني الفرصة التي تلوح أمامي.

نمت عنده ليلة واحدة، وفي اليوم التالي كلف أحد الأشخاص بمرافقتي إلى الحديدة وأعطاني رسائل للعائلة. وكانت عودتي مختلفة عن مجيئي فقد عدت إلى الحديدة على ظهر حمار وليس سيراً على الأقدام. وعدت للدراسة في المدرسة من جديد منتظراً وصول البعثة التي ستأتي لتختار الطلبة وتأخذهم للدراسة في الخارج. وكان الجميع ينتظرون هذه البعثة. فلم يكن للناس في الحديدة في تلك الأيام من حديث إلا عن البعثة. وكان البعض يقول إنهم سيأخذون من الحديدة أحد عشر طالباً، ثم انخفض العدد إلى ثمانية وظل هذا العدد يتردد كثيرا حتى تقلص في الأخير إلى ثلاثة طلاب.

حلم الدراسة في الخارج يتحقق

استطاعت البعثة اللبنانية التي زارت اليمن في سنة ١٩٤٧م أن تقنع الإمام بضرورة إرسال طلبة يمنيين للخارج لتلقي المعارف الحديثة. وتم تحديد ثلاث مدن يمنية لتزورها هذه البعثة وتختار الطلبة منها، هي صنعاء وتعز والحديدة. وكان الكثير من الناس في الحديدة يكثر الحديث عن وصول البعثة التعليمية لأن وصول مثل هذه البعثة إلى المدينة، وإلى اليمن عموماً، في تلك الفترة الصعبة كان أمراً نادر الحدوث. وقبل وصول البعثة إلى الحديدة تشكلت لجنة برئاسة مدير معارف تهامة آنذاك، عبد الرحمن سويد، ومدير المدرسة السيفية، طاووسي افندي، تحت إشراف نائب الإمام في لواء الحديدة في تلك الفترة وكان الاعتقاد أن الأسماء المرشحة لا بد أن تحصل على موافقة سيف الإسلام عبدالله بن الإمام يحيى، وزير المعارف، كي يختار من بينها الأشخاص الذين سيسافرون للدراسة في الخارج وكان الاختيار يقوم على المسابقة والمنافسة، وهو ما كان يثير قلقنا نحن الطلبة. فقد أدى انسداد الأفق التعليمي وفقدان فرص التعليم المتاحة أمام اليمنيين، وبخاصة فرص التعليم في الخارج، لأن يُقبل على الترشيح للفوز بهذه الفرصة الكثير من المدرسين ممن كانوا قد حصلوا على قسط من التعليم في صنعاء، وعملوا في مهنة التعليم، بينما كان المرشحون الآخرون الذين في سني أنا وزملائي في المدرسة طلبة، أقل مستوى من المدرسين بحكم السن وقلة التجربة. لكن الاجتهاد بالإضافة إلى المثابرة في التحصيل ساعدنا كثيراً في المنافسة ومحاولة تقليل الفجوة بيننا نحن الطلبة والمدرّسين.

وعندما وصلت البعثة إلى الحديدة كنا في انتظارها في المدرسة السيفية التي كنت أدرس فيها، وهي قريبة من منزلنا في الحديدة، والتي تغير اسمها بعد الثورة إلى مدرسة الوعي، وتُسمى الآن كما سبق أن قلت مدرسة خولة

بنت الأزور الإعدادية الثانوية للبنات. وكان زملاؤنا من الطلبة الذين جاءوا من صنعاء للذهاب معنا للدراسة في الخارج ومن يتولون الإشراف عليهم قد وصلوا إلى المدرسة. انتظرنا البعثة في الطابق الثاني الذي كان مقر الإدارة وقد صعدت إلى هذا الطابق ومعي يومها زميلاي في السفر للدراسة، المرحوم إبراهيم صادق والأخ محمد الأهنومي.

وبعد المقابلات التي أجراها أعضاء البعثة اللبنانيون مع المتقدمين تم اختيار ثلاثة من الطلاب المرشحين هم إبراهيم صادق ومحمد الأهنومي وكنت أنا ثالثهم. وقد كان إبراهيم صادق معروفاً بذكائه ونباهته وموهبته، وكان دائماً يفوز بالمركز الأول في الدراسة، كما كان يخطب دائماً باسم الطلبة. وكان الأخ محمد الأهنومي معنا وإن لم يكن في فصلي بل كان في فصل آخر لكنه كان يعد من زملاء تلك المرحلة في المدرسة. وهكذا جاء ترشيحنا ثم اختيارنا نحن الثلاثة بالصدفة، لأن بقية الطلاب الموجودين في الحديدة كانوا متهيبين من السفر، وكان هذا التهيب عاماً في الأساس لدى جميع الآباء والأمهات.

في الطريق إلى تعز

وبعد أن أبلغني مدير المدرسة باختياري لأكون أحد الطلبة المبعوثين للدراسة، تحدد السفر في اليوم الثاني أو اليوم الثالث. وبدأنا، أنا وزميلاي إبراهيم صادق ومحمد الأهنومي، نُعدّ أنفسنا للسفر. وحين جاء موعد السفر إلى مدينة تعز أخذونا على سيارة من سيارات الحكومة، وكانت سيارة قلّاب أو سيارة نقل (من النوع الذي كانوا يسمونه عنتر، أي إنترناشنال)، وهي سيارات كانت تستخدم في نقل البضائع. سافرنا على تلك السيارات المكشوفة والقلين على طرق وعرة تتأرجح وتضطرب شمالاً ويميناً، وتخضُّنا في كل الاتجاهات، ويغشانا الغبار، وتكوينا حرارة شمس النهار وترتعش

من برد آخر الليل وساعات الفجر الأولى، وتعصف بنا الرياح، حتى يغشينا التعب. وأتذكر أننا "غرّزنا" كما يقول سائقو السيارات (أي غرقت عجلات السيارة في الرمال) في الطريق، واضطررنا للسير مشياً على الأقدام مسافة ليست بالقصيرة حتى تم سحب عجلات السيارة من بين الرمال. كانت الرحلة من الحديدة إلى تعز شديدة الإرهاق، وكانت أولى المتاعب في الطريق في رمال تهامة قرب الحديدة في منطقة تسمى "المخداشة". ولا أتذكر كم استغرق السفر على وجه التحديد، لكنني أتذكر مرورنا على زبيد، وبعدها حيس، ثم كانت المحطة الثانية بالغة الصعوبة التي أتذكرها في مقبنة عند الصعود على طريق شمير، وفي هذه الرحلة، وبالذات في مقبنة، كانت أول تجربة لي ولطلاب تهامة لمشاهدة الخضرة والماء والجداول والجو اللطيف، إذ أن الجبال في مقبنة كانت مكسوة بالخضرة خلافاً للجبال التي كنا قد رأيناها قبل الوصول إلى تلك المنطقة.

كانت هذه أول تجربة سفر جماعي لي بعيداً عن أهلي مع مجموعة من الزملاء. وكان معظم الزملاء الذين جاءوا من صنعاء يعرفون بعضهم بعضاً، كما كانوا في صراعات مستمرة ويتعاملون فيما بينهم بعنف مستمر طوال السفر، على خلاف الطلاب القليلين الذين جاءوا من تهامة، والذين كانت تميزهم الرقة والتسامح والهدوء. وكنا نستغرب المشاجرات التي تثار من وقت لآخر، لكن أهمها مشاجرة عنيفة اشتبك فيها بالأيادي مجموعتان من الزملاء الذين لا أجد من المناسب ذكر أسمائهم بعد مرور هذا الوقت وبعد أن تغيروا بمرور الزمن تغيُّرا كبيرا.

التأثر بالأفكار السياسية في تعز

وعند وصولنا إلى تعز نزلنا في المدرسة الثانوية، ودخلنا هناك في دوامة أخرى تتعلق بالسفر. فقد كان ولي العهد (الإمام أحمد فيما بعد) غير موافق على السفر، في حين كان سيف الإسلام عبد الله يلح على ضرورة سفر البعثة ومكثنا فترة في تعز في انتظار صدور قرار الموافقة على السفر إلى الخارج

وكان الغذاء عندما وصلنا إلى تعز جيدا في البداية. لكن الاهتمام بنا بدأ يتناقص، وقل الغذاء حتى وصلنا إلى مستوى "الجدرة" العادية التي تقدم للطلاب في المدرسة الداخلية في تعز، والتي كانت تتكون من البطاط والأرز والخبز المعروف بالكدم وبطبيعة الحال لم نكن نحن طلاب الحديدة نعرف "الكدم" على خلاف زملائنا القادمين من صنعاء، إذ كنا في تهامة متعودين على أكل "اللحوح" و"الكبز" التهامي وربما كان التقشف في تعز عندما كنا ننتظر الموافقة على السفر مفيداً لنا، حيث بدأنا نتعود على الاعتماد على أنفسنا من حيث غسل الثياب وتدبير أمورنا بأنفسنا، مما أرغمنا على الاعتماد على الذات وأسرع في تنمية الشخصية المستقلة لدينا. وبدأنا في تكوين الصداقات والتعرف أكثر فأكثر على بعضنا البعض. وكان لهذه الرحلة من الحديدة إلى تعز والإقامة في تعز الأثر الكبير في تصرفاتنا وفي تكوين شخصياتنا خلال سنوات الغربة التي تلت ذلك في كل من لبنان ومصر.

وبالنسبة لي، كان لوصول والدي في مهمة إلى تعز، ونزوله في دار الضيافة، أثر كبير في تخفيف آثار أول اغتراب لي في حياتي. فكنت أذهب إلى دار الضيافة من وقت إلى آخر لزيارته والبقاء معه بعض الوقت. كما كان العاملون في دار الضيافة يسهلون علي بعض الأمور مثل غسل الثياب وكان رئيس البعثة علي الأنسي وكذلك السيد يحيى المضواحي الذي انضم

إليه بعد ذلك، ينزلان في دار الضيافة، وبذلك كانت هذه مناسبة طيبة لكي يتعرف والدي عليهما ولكي أعرفهما عن كثب.

وفي تعز كان أول احتكاك لي بالعمل السياسي من خلال حصولي على نسخة من أحد أعداد صحيفة صوت اليمن المعارضة التي كان الأحرار اليمنيون يصدرونها في عدن، والاحتكاك بالعناصر السياسية النشطة مثل عبدالله القحفي (الشاب المستنير الذي أصبح في الستينات إحدى الشخصيات القومية في تعز) إذا لم تخنني الذاكرة، وكان أخوه عبدالكريم القحفي معنا في البعثة وله قصص كثيرة طريفة. وكان محمد عبدالكريم الصباحي، الذي استشهد بعد الثورة في أرحب، من النشط العناصر في تعز. وكان مهتماً بملازمة الطلاب وتوصيل منشورات صوت اليمن إليهم، وتوصيل الأخبار، وتحريضهم على الإضراب، وبث الإشاعات. وكان هذا بطبيعة الحال يتم بصورة سرية.

وكان لمحمد عبدالكريم الصباحي علاقة بوالدي حيث كان يقدم له الصحف القادمة من خارج المملكة المتوكلية. وتم تعرفي عليه أثناء وجودي في تعز في المدرسة خلال تعرفه على أعضاء البعثة الدراسية. فكان ممن يشجعون البعثة على الإضراب، ويبثون بيننا الأخبار السياسية، وبخاصة عن النشاط المعارض. وكان هذا من ضمن الأسباب التي جعلت ولي العهد يغضب ويفكر جدياً في إلغاء سفر البعثة. وحين جاءت الموافقة على سفرنا اشتروا لنا "كوتات" (جاكتات) استعدادا لارتدائها في الخارج وبعدها وصل السيف عبد الله بن الإمام يحيى إلى تعز وكان حينذاك وزيراً للمعارف (التربية والتعليم)، وحدث احتكاك بينه وبين أخيه أحمد حول موضوع إلغاء فكرة السفر. فقد كان السيف عبد الله قد اعتبر موضوع سفرنا مسئوليته الشخصية، واعتبر أن السفر ضروري وينبغي عدم العودة عن القرار الذي اتخذه بسفرنا. وبعد صدور قرار الموافقة على سفر البعثة

انضم إلينا ثمانية من زملائنا من تعز، منهم عبدالله جزيلان، وهزاع بجاش، وعبدالرؤوف عبدالرحمن رافع، ومحمد الوجيه، ومحمد عبدالعزيز سلام، وعلي محمد عبده الذي أصبح وزيراً للزراعة في عهد الجمهورية، فأصبح قوام البعثة أربعين طالباً[٦].

التحرك إلى عدن

اتجهنا بعد ذلك إلى عدن على سيارات لا تختلف عن تلك التي سافرنا عليها من الحديدة إلى تعز. وعلى الرغم من وعورة الطريق ومن مشقة السفر الناتجة عن عدم وجود طريق معبد بين تعز وعدن، فقد كان السفر إلى عدن فرحة أخرى غمرت قلوبنا، وحدثاً كبيراً في حياتنا، لأن ذلك كان يعني من الناحية العملية التحرر من معارضة ولي العهد أحمد الذي كان رافضاً لسفر البعثة، وكان الوحيد الذي يستطيع أن يعطل قرارات الإمام يحيى ويستطيع أن يتخذ قرارات تتعارض مع قرارات والده ويصر على بقائنا في اليمن، ربما لأسباب تتصل بالتنافس بين أبناء الإمام يحيى، وبخاصة بين الأمير أحمد والأمير عبدالله، ذلك التنافس الذي تمخض عن تزعُّم عبدالله تحركاً لتمرد على أخيه سنة ١٩٥٥، سينتج عنه إقدام ولي العهد أحمد على إعدام أخويه عبدالله والعباس. وكان زملاؤنا أعضاء البعثة الذين جاءوا من صنعاء يهابون

(٦) يذكر اللواء عبد الله جزيلان من البعثة الأسماء التالية: بعثة تعز علي محمد عبده، عبد الرؤوف رافع، محمد عبد العزيز سلام، محمد الجنيد، هزاع بجاش، حسن السقاف، عبد الله جزيلان. بعثة صنعاء وهم محسن العيني، عبد الله الكرشمي، علي العيني، أحمد العلي، صالح الجمالي، عبد اللطيف ضيف الله، علي الكهالي، محسن السري، يحيى قاتع، أحمد المحني، علي الصبوري، محمد علي عبد الغني، محمد زبارة، حسين صلاح الدين، علي الظبري، أحمد مفرح، هاشم السوائي، علي السقاف، محمد الرعدي، علي سيف الخولاني، عبد الكريم اللقحمي، يحيى جغمان، محمد مانع. وأضيف إليهم من ذمار يحيى المعلمي، وعلي الخضر، ومن الحديدة: حسن مكي وإبراهيم صادق ومحمد الأهنومي (التاريخ السري للثورة اليمنية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٧٩، ص ٤٦٧).

ولي العهد أحمد ويخافونه أكثر من غيره لاطلاعهم على بعض جوانب التنافس السياسي لخلافة الإمام العجوز يحيى حميدالدين، ويعتبرون الأمير أحمد أخطر شخصية سياسية بين أبناء الإمام.

وهكذا بدأنا رحلتنا نحو عدن بعد أن اجتازت البعثة، بصعوبة وبعد انتظار ثقيل على نفوسنا، العقبة الكبرى المتمثلة بمعارضة ولي العهد أحمد وإيقافه لنا في تعز. وعند وصولنا إلى عدن أخذونا إلى مدرسة في جبل حديد خصصها البريطانيون لأبناء السلاطين. وكانت عدن محطة الأحرار المعارضين لحكم الإمام في المملكة المتوكلية، بعد تأسيس حزب الأحرار في سنة ١٩٤٤ ثم الجمعية اليمنية الكبرى سنة ١٩٤٦. وكانت هذه الجمعية بعد سفر البعثة عبر عدن تعد للمشاركة في الثورة الدستورية سنة ١٩٤٨، وهي الثورة التي اندلعت بعد سفر البعثة بسنة واحدة، حيث قتل الإمام يحيى وتمكن ولي العهد أحمد من سحق تلك الثورة الدستورية ليتولى الإمامة خلفاً لأبيه. وعند وصولنا إلى عدن كان ممثلو الحكومة اليمنية قد سبقونا إليها، وتلخصت مهمتهم في منع أية محاولة يبذلها الأحرار اليمنيون المتواجدون في عدن للاتصال بأعضاء البعثة. وفي المقابل سعى الأحرار بجد للاتصال بأعضاء البعثة في محاولة لخلق علاقات أو إيجاد أي صلات بنا حتى ولو على نحو غير مباشر، إذ كانوا يرسلون أحياناً بعض التجار أو بعض الشخصيات غير المعروفة علناً بأنشطتها السياسية على سبيل التمويه.

وقد تأخر سفر البعثة من عدن إلى درجة أثارت قلقنا. فقد كان ولي العهد آنذاك يتابع تحركات المعارضة في عدن، وكان في الوقت نفسه غير راض عن موضوع السفر للدراسة في الخارج. ومع ذلك صدرت أوامر الإمام يحيى بشراء ثياب مناسبة لنا، من بنطلونات وبدلات، وقالوا لنا أننا ينبغي في عدن أن نحلق شعر رأسنا "تالوه"، أي أن تكون قصة شعرنا حديثة. وتم غسل أعضاء البعثة، وقصوا أظافر بعضنا، فكانت هذه عملية تحديث لقسم كبير من الزملاء الذين لم يعرفوا هذه الحياة من قبل. وحدث العديد من الطرف والنوادر في هذه الرحلة، فلم يكن بعض الزملاء يجيدون التعامل مع

الملابس المدنية الحديثة. فالبعض على سبيل المثال كان يرتدي الفنيلة الداخلية ويلبس فوقها الكوت مع البنطلون، وحين يُسأل عن الشميز يرد بالقول إنه لم يحصل سوى على فانيله ولم يعطوه شميز.

وكان ممثلا الإمام رئيسا البعثة مختلفين فيما بينهما. فقد كان السيد يحيى الضواحي رجلا ودودا وطيب القلب لكنه كان متنا على ما يبدو يغادر اليمن للمرة الأولى. وكان علي الأنسي احد خريجي العراق، وكان اكثر تقدماً وفهماً، فكان يعرف عن العالم أكثر مما يعرف الضواحي لكنه كان متزمتاً وشديداً. وكان إحساس جميع أعضاء البعثة من الزملاء أن الأنسي قد جاء من أجل أن يراقب الضواحي ويراقب أعضاء البعثة، وهو الأمر الذي أوجد الكثير من الخلافات بين الأنسي والضواحي. وكان واضحاً لنا أن كلا منهما يراقب الآخر. إذ كان الضواحي يراقب الأنسي، وفي المقابل كان الأنسي يراقب الضواحي. لأن أحدهما كان محسوباً على ولي العهد أحمد وكان الآخر محسوباً على الإمام يحيى، وكل منهما حريص على إبراز سلبيات الآخر. وكنا نجد حرجا في التعامل معهما، فإذا تكلمنا مع هذا يتحسس الآخر، والعكس صحيح. ولذا عكست العلاقات والخلافات بين الأنسي والضواحي نفسها سلباً على علاقتهما بالطلاب الموجودين في البعثة.

في الطريق إلى مصر

وكان السفر بالسفينة من عدن إلى مصر مرهقاً لعدم وجود غرف للجميع. فكان البعض يأخذ بطانيته وينام على سطح السفينة. وكانت السفن التي تصل إلى عدن غير مهيأة لاستقبال مسافرين، بل كانت تقل مغتربين ومهاجرين لديهم استعداد لتحمل الظروف الصعبة للسفر بالسفينة. وحين وصلنا إلى ميناء السويس كان في استقبالنا بعض أعضاء السفارة اليمنية في مصر الذين أخذونا على سيارات أجرة (تكسيات). واتذكر أنهم

في الطريق أنزلونا في استراحة وشرّبونا "بيبسي" كان أغلبنا يشربه لأول مرة. ثم اتجهنا بعد ذلك نحو القاهرة وأخذونا إلى شارع فؤاد في وسط البلد، قلب القاهرة الآن. ومثلت القاهرة بالنسبة لنا نقلة حضارية كبيرة، وبهرتنا كثيراً حركة السيارات فيها وأضواؤها وكثافتها السكانية، وكانت تبدو شيئاً عظيماً ورائعاً بالنسبة لطالب صغير السن قادم من بلد متخلف لا زال يعيش في غياهب ظلام العصور القديمة. وأنزلونا في لوكندة "الكستادي" ذات المستوى المتوسط، لكنها بالنسبة لعيوننا كانت تبدو فخمة. والواقع أن السفارة اليمنية في القاهرة احتفت بنا كثيراً.

على قطار الشرق السريع

وبعد أن أخذنا قسطا من الراحة في القاهرة بدأنا نستعد للسفر إلى لبنان وقد قطعت لنا السفارة تذاكر سفر وحجزت لنا على قطار الشرق السريع الذي اقلنا إلى لبنان مخترقين أراضي فلسطين قبل أن يحتلها الصهاينة. وربما كانت هذه الرحلة آخر رحلة يقطعها قطار الشرق السريع بين مصر والشام عبر الأراضي الفلسطينية، لأن السفر بهذا القطار قد توقف بعد إعلان قيام دولة الكيان الصهيوني في مايو ١٩٤٨. ورافق سفرنا قيام الصهاينة بالكثير من أعمال العنف التي أدت إلى توقف قطار الشرق السريع بعد تفجير خطوط السكك الحديدية أكثر من مرة. وأتذكر حينذاك أن القطار قد تعرّض للتفتيش أكثر من مرة بسبب انتشار شائعات تفيد أن قنابل قد زرعت في القطار لنسفه كله.

وحدث نوادر كثيرة في القطار. أتذكر منها شرب الماء من الكوز. فاللبنانيون والفلسطينيون، وأهل الشام عموما، يشربون الماء من الكوز من ارتفاع معين دون أن تمس شفاههم الفتحة التي يخرج الماء منها. وكنا نراهم يشتون الماء، وكان بعض الزملاء يعجزون عن شرب الماء بهذه الطريقة

فيسقطون الكئوس على الأرض ويستغرق بقية الزملاء في الضحك على هذا الموقف وقد تكسر أكثر من كوب على أرضية القطار بهذه الطريقة، وهو ما دفع الباعة بعد ذلك للامتناع عن بيع الماء لنا حتى وصلنا إلى لبنان.

الدراسة في لبنان

مجموعتا صيدا وطرابلس

وحين وصلنا إلى لبنان استقبلنا في الحدود الجنوبية للبنان مع فلسطين مندوبون من مدرسة المقاصد الخيرية الإسلامية في صيدا. ونزلنا بعد ذلك في مدينة صيدا، في مدرسة المقاصد نفسها. ومن النوادر التي حدثت لنا أنهم أعدوا لنا عند استقبالنا مأدبة ترحيب في أحد مطاعم المدينة، إذ كان عددنا كبيرا، والمدرسة غير مجهزة لاستقبالنا. لكننا رفضنا تناول الطعام في المطعم بتحريض من زملائنا في البعثة ممن كانوا أكبر سنا منا، مثل الأخ عبد الله الكرشمي وغيره، الذين أصروا على الامتناع عن الأكل في السوق لأن ذلك يجرح عدالتنا ويمس بكرامتنا. وابتعنا بعد ذلك خبزا أكلناه مع شيء بدلا من الوجبة الدسمة في المطعم. لكن هذا الامتناع أفاد في الضغط على القائمين على المدرسة، مما دفعهم في اليوم التالي لاستئجار منزل كبير في جبل لبنان في قرية قرنايل، نقل أعضاء البعثة كلهم للسكن فيه. واستقدموا أساتذة إلى الجبل لتحديد المستويات العلمية لأعضاء البعثة بسبب عدم الثقة في نظام التعليم اليمني الذي كان غير محدد وغير معروف. وقد اجتاز الكثيرون منا هذه الامتحانات بنجاح، وتم توزيع معظم أعضاء البعثة على الصفين الخامس ابتدائي والسادس ابتدائي. ثم قسمونا بعد ذلك إلى قسمين لأن الاتفاق كان قد جرى مع السلطات اليمنية على أن نذهب إلى صيدا. وحين سمع القائمون على مدرسة المقاصد الخيرية في طرابلس بأننا نبقى في صيدا احتجوا لدى الإمام ورفعوا إليه برقية، وربما أرسلت بإيعاز من المشرف على البعثة، الشيخ جميل بيهم، لأن إدارة المقاصد في صيدا كانت بالقرب من المنطقة الشيعية في حين كانت إدارة مدرسة المقاصد في

طرابلس من السنة. وعلى إثر ذلك تم توزيعنا إلى مجموعتين، عدد أفراد كل مجموعة عشرين طالبا، إحداهما في صيدا تحت إشراف الضواحي والأخرى في طرابلس تحت إشراف الأنسي وكان من مجموعة طرابلس إبراهيم صادق، وأحمد مفرح، وطاهر الكلالي، ويحيى جغمان، وعلي الخضر، وعبدالكريم الأخذي، ومحمد عبدالعزيز سلام وكاتب هذه السطور. وافترقنا نحن الثلاثة الذين جرى اختيارنا من الحديدة، لأول مرة منذ أن التحقنا بالبعثة عند مقدمها من صنعاء إلى الحديدة، فكنت أنا وإبراهيم صادق ممن ذهبوا إلى طرابلس في حين ظل الأهنومي ضمن مجموعة صيدا. وكان الفراق مؤثرا ومتعبا، فنحن ببعدنا عن أسرنا كنا نشعر بارتباط قوي فيما بيننا، على نحو يجنبنا مشقات الغربة والابتعاد عن الأهل.

انتظمنا في الدراسة في لبنان لمدة عام واحد حتى اندلعت حرب فلسطين في عام ١٩٤٨. وأتاحت لنا تلك الأيام الصعبة الاطلاع على مأساة الشعب الفلسطيني عن كثب، إذ رأينا مأساة اللاجئين الفلسطينيين وهم يتدفقون إلى لبنان مطرودين من أرضهم وبيوتهم على إثر الهزيمة العربية في حرب ١٩٤٨ حين حلت كارثة النكبة في فلسطين، وقامت دولة إسرائيل وتشرد الفلسطينيون في الدول المجاورة وكان لهذه الكارثة تأثير سلبي كبير على نفوسنا جميعاً على الرغم من صغر سننا. وقد عايشت مجموعة صيدا الأحداث عن قرب أكثر من جماعة طرابلس، بسبب وقوع صيدا على الطريق نحو الجنوب بين بيروت وفلسطين، ولأن صيدا عرفت بالمشاركة الفعلية في الحرب، واشتهر من أبنائها المتطوعين للمشاركة في الحرب الشخصية القومية المعروفة معروف سعد. وعلى كل حال فقد كتب بعض زملاء هذه الفترة بعض تفاصيل ما عايشناه في تلك الفترة. وبعضهم ذكر بعض النوادر السارة أو الذكريات الحزينة التي شهدناها معا. ولكنني أكتفي هنا بما حدث لمحمد عبدالعزيز سلام وإبراهيم صادق. فقد كان إبراهيم فصيحا يجيد قرض الشعر، وكان أستاذ اللغة والأدب إبراهيم الوالي

يبدي إعجابا بما يكتب. وحاول محمد عبدالعزيز أن يحاكي إبراهيم صادق فكتب إنشاء لكنه لم يحسن اختيار الألفاظ المناسبة، إذ ركز على المفردات التي تساعده في الحفاظ على السجع دون التفات لحسن اختيار المعاني والقوافي، مما أضحك الأستاذ، وعند ذلك طلب الأستاذ من كل منا أن يقرأ ما كتب، فكان ما كتبه إبراهيم صادق أجمل ما كُتِب ونال على ذلك أعلى درجة في حين نال الزميل سلام درجة صفر على ما كتب، فضحكنا كثيرا. وقد أورد محمد عبدالعزيز تفاصيل هذه النادرة في كتابه.

زيارة البدر إلى طرابلس

وبعد ذلك، ولأسباب كثيرة، انتزع الإمام أحمد حميد الدين، بُعَيد توليه الإمامة خلفا لوالده الذي قتلته الثورة الدستورية في فبراير ١٩٤٨، بأسباب انتصابية لنقل جميع أعضاء البعثة من لبنان إلى مصر. وكان الفضيل الورتلاني الجزائري الذي حرض على الإسراع بقيام ثورة الدستور في صنعاء، قد غادر اليمن، في آخر طائرة غادرت صنعاء، مع الأستاذ محمد محمود الزبيري وعبدالله بن علي الوزير، إلى السعودية بحجة مقابلة وفد الجامعة العربية قبيل اكتمال حلقة الحصار التي كانت تشتد من حول صنعاء بسرعة حتى سقطت المدينة بأيدي القبائل الموالية لبيت حميد الدين. وبعد سقوط ثورة الدستور لم يقبل أي بلد استقبال الثلاثة، ومُنِعوا من دخول عدن التي كانت مستعمرة بريطانية. واضطر الزبيري وابن الوزير للسفر على سفينة نحو الهند، في حين رشّ الإخوان المسلمون، الذين كان الورتلاني قد ذهب من مصر إلى اليمن ممثلا لهم، لدخوله إلى لبنان متخفيا في زي شرطي باتفاق مع رئيس وزراء لبنان حينذاك رياض الصلح وطلب الإمام أحمد من لبنان تسليم الورتلاني متهما إياه باعتباره أحد قتلة الإمام يحيى لكن رياض الصلح رفض التسليم وأنكر وجود الورتلاني في لبنان.

وعند ذلك قرر الإمام أحمد في سنة ١٩٤٨ نقل البعثة كلها من لبنان إلى مصر. لكن البلاغ بنقلنا من لبنان إلى مصر وصل في وقت كان فيه العام الدراسي في مدرسة المقاصد في طرابلس قد بدأ وأقفل باب التسجيل فاحتج مدير المدرسة بأنهم كانوا قد رفضوا قبول طلبة جدد في الأقسام الداخلية في ذلك العام لأن المقاعد الدراسية كانت محجوزة للطلبة اليمنيين وشكا إلى الإمام أحمد أن المدرسة ستخسر بسبب وصول قرار سحب الطلبة اليمنيين متأخرا بعد إقفال باب التسجيل مما لا يسمح لها بالتعويض عنهم عن طريق تسجيل طلبة آخرين ورد الإمام أحمد على ذلك بقرار بقاء مجموعة طرابلس في لبنان حتى ينتهي العام الدراسي ١٩٤٨- ١٩٤٩م في حين تم نقل مجموعة صيدا إلى مصر في أواخر عام ١٩٤٨ وأرسلت إلى بني سويف. وهكذا تم نقل البعثة إلى مصر على دفعتين، مجموعة صيدا عام ١٩٤٨ أولا، ثم مجموعة طرابلس في العام الذي يليه.

وجاء خلال هذا العام الدراسي سيف الإسلام البدر بن الإمام أحمد لزيارة الطلبة، وكان هذا أول احتكاك مباشر لنا به. وجاءت هذه الزيارة في أعقاب قيام حركة ١٩٤٨ الدستورية في اليمن وإخفاقها. وكان والدي في ذلك الوقت سجينا في حجة، وظل في سجنها أربعة أعوام ونصف عام وكانت خشيتي شديدة من أن أتعرّض للفصل والحرمان من المنحة ومن فرصة مواصلة الدراسة في البعثة بسبب سجن والدي ومشاركته في ثورة ١٩٤٨. وكنت في هذا العام أواجه الكثير من المشاكل. فمن ناحية كنت أخشى من أن يمسّني انتقام النظام الإمامي وفي الوقت نفسه كان كثير من الألم ينتابني بسبب سجن والدي. فكان سجن أبي همّا جديدا أضيف إلى هموم غربتي. لكنني والحمد لله تجاوزت المشكلة الأولى فلم يمسّني انتقام النظام الإمامي ولم أحرم من الدراسة، وذلك ما سمح لي بمواصلة دراستي دون معوقات كبيرة. وفي الوقت نفسه حاولت الإقبال على الدراسة بهمة شديدة حتى أتناسى السبب الآخر لآلامي وكانت المنافسة شديدة بين

الطلاب في الإقبال على التعليم وعلى نيل الدرجات، وكنت في المقابل أشعر بالرضا والارتياح بسبب تفوقي في الدراسة ومنافستي للكثير من الطلاب المتفوقين، ومن النوادر التي تتعلق بالمنافسة فيما بيننا على التحصيل والدراسة والمذاكرة أننا كنا أحيانا نوهم بعضنا بعضا بالذهاب إلى النوم، ثم يقوم كل منا ليقرأ في السر، ثم بعد ذلك ينكشف الأمر عند حصولي وحصول بعض الزملاء على درجات عالية فيتهمني البعض بالقول كنت تضحك علينا وتقرأ من ورائنا في السر، وفي الواقع اهتم بنا اللبنانيون، وبالذات بالطلاب المتفوقين منا، وأولونا عناية خاصة حتى بدأت مستوياتنا العلمية تقترب من اللبنانيين ثم تساوت معهم بل تفوقنا عليهم في الكثير من المواد بسبب تفرغنا للدراسة وعدم السماح لنا بمغادرة مدرسة المقاصد الخيرية عدا في يوم واحد في عطلة نهاية الأسبوع.

الانتقال إلى الحياة الصاخبة في مصر

وبعد قضاء عامين دراسيين في لبنان انتقلت مجموعة طرابلس إلى مصر، واستقرت في حلوان، ٢٨ شارع رُستم باشا. وبعد ذلك انضمت إليها مجموعة بني سويف ليلتئم شمل البعثة اليمنية من جديد، وأضحى قوام البعثة في حلوان أربعين طالباً. وعادت البعثة من جديد تحت إشراف الأستاذين الضواحي والأنسي معاً، بالإضافة إلى وجود تدخّل كبير للسفارة اليمنية في القاهرة. وكان الأنسي متشدداً معنا في الكثير من الأمور حتى على مستوى الأفلام التي نذهب لمشاهدتها في السينما، فكان لا يسمح لنا بمشاهدة أي فيلم إلا بعد أن يشاهده هو ليقرر بعد ذلك ما إذا كان يحق لنا مشاهدته أم لا. ولذا كنا أحياناً نتسلل للذهاب إلى السينما خفية دون اطلاعه، وحدث لنا الكثير من المواقف المضحكة حينذاك، منها أننا تسللنا خفية وذهبنا إلى السينما وفوجئنا برئيس البعثة، الأنسي، أمامنا في السينما يشاهد الفيلم، الأمر الذي خلق لنا بعض الحساسيات معه. وفي رمضان كانت تحدث معنا الكثير من النوادر ومن ضمنها ما له علاقة بالسينما والصلاة، فحياة القاهرة تختلف كثيراً عن الحياة في طرابلس التي لم يكن فيها أجانب كثيرون، ولم تكن الحياة فيها صاخبة كالقاهرة، وكان طابعها تقليدي إلى حد بعيد على خلاف القاهرة. وكان الأنسي يتشدد معنا ولا يسمح لنا بمشاهدة الحياة في القاهرة في ليالي رمضان، فكنا نذهب إلى المسجد لنصلّي العشاء ثم نزوغ ونذهب إلى السينما كما كنا نفعل في لبنان سابقاً، ونرجع إلى المساكن متأخرين. وكان رئيس البعثة يمسك بنا ويسألنا عن سبب عودتنا إلى المسكن متأخرين، فكنا نرد عليه بالقول إننا كنا نذهب لنؤدي صلاة التراويح وكان يدرك حيلتنا فيزداد تشدداً، لكن كنا نقول له بأننا سوف نشتكو إلى الإمام أنك تمنعنا من أداء صلاة التراويح. وبعد

التفاوض معه سمح لمن ينتمون إلى المذهب الشافعي بالذهاب لصلاة التراويح وكنا مجموعة كبيرة وكان يخرج معنا من الزملاء يحيى جغمان وعلي المضر، وكان البعض يقول لهم: "كيف تذهبان لصلاة التراويح وأنتما من خولان وذمار، ما علاقتكما بصلاة التراويح؟". وكان معظم الزملاء يتحججون بعد ذلك بصلاة التراويح من أجل الذهاب إلى السينما ومشاهدة أفلام عنتر بن شداد وغيرها من الأفلام التي كانت تعرض حينذاك.

ومن اللافت للنظر أن البعثة قد شهدت ظهور بعض مظاهر الاحتكاك بسبب وجود مشرفَين اثنين معاً على الطلبة هما الأنسي والضواحي، فكان البعض يذهب إلى الضواحي للحصول على ترخيص، فإذا لم يوافق ذهب إلى الأنسي فيوافق. وهكذا بدأت الانقسامات. ومن ناحية ثانية كان الطلاب أنفسهم قد بدءوا يكبرون ويحاولون التخلص من القيود. ومن ناحية ثالثة بدأ دور السفارة بالتدخل المباشر في حياة الطلاب يزداد حتى من حيث الذهاب أو عدم الذهاب إلى السينما، وأداء الصلاة أو عدم أدائها، ومحاولة الحصول على الأخبار عن أنشطة الطلاّب وسلوكهم، وهكذا. وربما كانت هذه الانقسامات والاحتكاكات من الأسباب الرئيسة لزيارة الأمير الحسن بن يحيى حميد الدين إلى القاهرة وقيامه بسحب الضواحي ثم الأنسي وتم عند ذلك تعيين الأستاذ عبد الله قاسم المؤيد للإشراف على الطلبة، وقد كان المؤيد صبوراً في التعامل مع مشاكل الطلاب، وهو من أقارب الوزير المفوض في القاهرة آنذاك علي المؤيد، الذي كان له دور كبير في مساعدة الطلاب القادمين للدراسة، فقد كان يصدر لهم جوازات يمنية بناء على طلب السلطات المصرية، إلى أن بلغ عددنا ثمانين طالباً إضافة إلى الأربعة الذين تم ضمهم إلى البعثة والذين كانوا في مدرسة حلوان القديمة، وهم حسين الحبيشي، وعلي عبده سيف، ومحمد عبدالله عبده، وعبدالعزيز الفتيح. وهكذا تزايد عدد الطلاب الذين انضموا إلى المسكن مع البعثة في منزل رقم ٢٨ شارع رستم باشا.

وكان يُسمح لنا أن نزور القاهرة في يوم واحد، وهو في العادة يوم الخميس من كل أسبوع أو حسب قدرات الطالب، وكانت المخصصات المالية التي تمنح لنا قليلة جداً، إذ كان كل طالب يحصل على جنية ونصف جنيه في الشهر، ومعجون أسنان، وغسل وكوي وملمع للأحذية. وفي البداية كان يعطى لكل منا مبلغ ستة عشر جنيها مصريا مع الأكل الجماعي لكننا شكونا من رداءة التغذية فرتبوا لنا تناول الوجبة الرئيسية في أحد المطاعم (مطعم العائلات)، باستثناء الفطور نظرا لضيق الوقت واضطرار الطلبة للذهاب إلى المدرسة بسبب الدوام المبكر. وتغيَّرت هذه الحالة الاجتماعية للطلاب مع تغير الأوضاع ومجيء مجموعة طلبة من عدن. ومن هنا بدأت تظهر الفارقات الاجتماعية في أوساط طلاب البعثة اليمنية في القاهرة، إذ كان بعض الطلبة يحصل على دعم مالي من أهله فتتحسَّن أحواله وطريقة عيشه خلافاً لأوضاعنا حين كنا في لبنان، فلم يكن أي منا يحصل على دعم من أهله، وبذلك كنا كلنا تقريباً نعيش في نفس المستوى، فلا توجد أي فروق أو تمايزات بين أعضاء البعثة اليمنية في لبنان سواء في صيدا أم في طرابلس.

بوادر التفاعل مع الأحداث السياسية في مصر

ومنذ وصلنا في البعثة إلى الثانوية بدأ الاحتكاك المباشر بالحياة السياسية في مصر وفي العالم العربي، وبخاصة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر، وقيام النظام الجمهوري فيها، وتغيُّر الأوضاع في مصر. وكانت مصر قد عاشت في تلك الفترة جوا سياسيا عاصفا على إثر نكبة ١٩٤٨ وتعرُّض الجيوش العربية ومنها الجيش المصري لهزيمة على أيدي العصابات الصهيونية وقيام الكيان الصهيوني. فقد عاد الضباط المصريون وهم يشعرون بالمرارة شاعرين بأن من أسباب الهزيمة ضعف الأنظمة العربية ومنها أكبر نظام عربي في مصر، وشاع أن من أسباب هزيمة الجيش المصري شراء أسلحة فاسدة للجيش المصري، كما قيل، بواسطة الملك وحاشيته، في عملية للإثراء السريع والرخيص على حساب دماء الجنود والضباط المصريين وعلى حساب القضية الفلسطينية. وكان الوجه الآخر للتذمر ضغط الشعب المصري والأحزاب السياسية المصرية لجلاء قوات الاحتلال البريطاني من قاعدتها على قناة السويس وإجراء انتخابات حرة. وقد عشنا هذه الأحداث وتفاعلنا معها بكل ما في مطامح الشباب من حماسة ومن طموح وبحث عن الحقيقة ومن مكان نضع أنفسنا على عتباته في مستقبلنا. وقد عاصرنا أحداثا عاصفة مرت بها مصر في تلك الأيام ومن أهمها إجراء انتخابات سنة ١٩٥٠ التي فاز فيها حزب الوفد المصري ذو القاعدة العريضة بزعامة دولة النحاس باشا، الذي أعلن عند توليه الوزارة إلغاء اتفاق ١٩٣٦ مع الإنجليز (وهو اتفاق ينتقص من السيادة المصرية) قائلا "من أجل مصر وقعت اتفاقية ١٩٣٦ ومن أجل مصر أعلن إلغاء هذه الاتفاقية". وهذا ما زاد في شعبية الوفد في تلك الأيام، وفي الوقت نفسه زاد من النقمة على البريطانيين وأدى إلى قيام عمليات مقاومة للقوات البريطانية الرابطة في قناة السويس، وتشكلت حكومة برئاسة النحاس باشا كان فيها

الدكتور طه حسين وزيرا للمعارف، وهو الذي كان وراء قانون مجانية التعليم الذي مهد لمشاركة الفلاح المصري مشاركة واسعة في الحياة السياسية فيما بعد ليغير وجه الصفوة السياسية المصرية. وتولى وزارة الخارجية في هذه الوزارة الدكتور محمد صلاح الدين، وهو متكلم بارع ومفاوض ماهر وكفاءة كبيرة من شباب حزب الوفد، بذل الكثير من الجهود لرفع قضية جلاء القوات البريطانية عن مصر إلى الأمم المتحدة سعيا نحو تجاوز استقرار الحكومة البريطانية بالحكومة المصرية ولتدويل قضية الجلاء. وتولى فؤاد سراج الدين وزارة الداخلية، وتعرض الوفد لضغوط القصر الملكي الذي شجع الإخوان المسلمين لمنافسته في الشارع، وضغوط البريطانيين الذين لم يقبلوا بالتفاوض للتوصل إلى اتفاقية تحل محل اتفاقية ١٩٣٦ التي كانت تنظم شروط تواجد القوات البريطانية على الأرض المصرية. ورفعت حكومة الوفد القيود المفروضة على الصحافة مما أطلق لها العنان لمهاجمة الوجود البريطاني ومهاجمة القصر الملكي وكشف مساوئ الحكم والفساد، وبخاصة بعد إلغاء قانون الطوارئ. وشهدت مصر حالة عدم الاستقرار السياسي، وعمت المظاهرات المطالبة بالجلاء أنحاء مصر. وتسارع تعاقب الحكومات وزاد نفوذ الإخوان المسلمين وقوتهم الشعبية، وبخاصة لأن القصر أراد استخدامهم في مواجهة نفوذ حزب الوفد في الأوساط الشعبية. وبدأت سلسلة من الاغتيالات السياسية، ذهب ضحيتها أمين عثمان من وزراء الوفد، والنقراشي، رئيس الوزراء من المقربين من القصر وغيرهما. واتهم الإخوان المسلمون بعمليات اغتيال السياسيين وكان الرد عليها من النظام باغتيال الشيخ حسن البنا، مؤسس حركة الإخوان المسلمين وفي الوقت الذي تواصل فيه السعي للتفاوض بين الانجليز والحكومة المصرية بشأن التوصل إلى اتفاق يحل محل اتفاقية ١٩٣٦ بهدف إعادة النظر في وجود القاعدة البريطانية في منطقة قناة السويس، تساهلت الحكومة مع المقاومة المسلحة للبريطانيين، ويبدو أن الشرطة المصرية لم تعترض تحركات رجال المقاومة، وأشيع أن وزارة الداخلية المصرية وفرت

الحماية لرجال المقاومة. وتعرض المتعاونون مع القاعدة البريطانية من مقاولي توفير التموين للقوات البريطانية في قناة السويس للتهديد. ومما زاد في إزعاج القوات البريطانية منع وصول القطارات إلى الإسماعيلية. وأخيرا شنت القوات البريطانية حملة عسكرية على ثكنات الشرطة المصرية في الإسماعيلية استخدمت فيها المدافع والدبابات، ومنعت وصول الإمدادات إلى القوات المصرية المرابطة في شبه جزيرة سيناء. لكن رجال الشرطة قاوموا القوات البريطانية بإصرار ولم يستسلموا. وقد أزهقت الأسلحة البريطانية أرواح ما يزيد على أربعين شرطيا مصريا داخل ثكناتهم، وجرح عدد كبير منهم يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢. وقامت على إثر ذلك في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ مظاهرات في أنحاء مصر، وبخاصة في القاهرة حيث أحرق المتظاهرون كثيرا من المحلات التجارية والمرافق العامة، وأهمها دار الأوبرا التي كانت نسخة مصغرة من "لاسكالا" الشهيرة في ميلانو في إيطاليا، وكذلك فندق شبرد الجميل، وهما معلمان تم بناؤهما بمناسبة افتتاح قناة السويس في العقد السابع من القرن التاسع عشر. واحرقت كبرى متاجر القاهرة، وبخاصة تلك المملوكة للأجانب، وكانت كثيرة في ذلك الوقت. وقد استغل الملك فاروق هذه الأحداث في صراعه مع حزب الوفد فأدى ذلك إلى سقوط حكومة الوفد التي لم تحرك ساكنا ولم تستطع منع الحرائق أو بذل جهود لإطفائها. وتأخر القصر الملكي في إصدار الأوامر إلى الجيش المصري بالتحرك لوقف أعمال الشغب خوفا من تمرد الجيش والقيام بانقلاب عسكري. وبعد أن تدخل الجيش لإيقاف أعمال الشغب تقدم الجيش بمطالب من بينها السماح بقيام انتخابات لقيادة نادي الضباط، وهي انتخابات هُزم فيها مرشح القصر وفاز فيها اللواء محمد نجيب بدعم من الضباط الأحرار. وبدا القصر في تلك الأيام في وضع ضعيف، وانقسم المسئولون السياسيون على أنفسهم، وطلب بعضهم من القصر إبعاد بعض من اعتبروه بطانة سوء وأصدقاء الملك الشخصيين. وكان الجيش البريطاني في هذه الظروف يعد العدة لاجتياح القاهرة، لكن السفير

الأمريكي نصح الإنجليز بعدم الإقدام على اجتياح المدينة. وقد كنا ننفعل بهذه الأحداث ونشارك في بعض المظاهرات ضد الاحتلال البريطاني وأتذكر أننا في يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ خرجنا من حلوان للذهاب إلى القاهرة للمشاركة في المظاهرات احتجاجا على المذبحة التي اقترفها الجيش البريطاني بحق رجال الأمن المصريين لكننا فوجئنا بأن الحرائق قد اندلعت وأحداث الشغب قد عمت فعدنا إلى حلوان. وكان وزير الداخلية المصري، فؤاد سراج الدين قد فتح باب التطوع بعد حادث قتل البريطانيين للشرطة المصرية في الإسماعيلية. وسمح للطلبة السودانيين الذين كانوا كثيرين في مصر، وللطلبة الشرقيين عموما بالتطوع وقد تطوع مجموعة من الطلبة اليمنيين وأنا منهم للتدريب العسكري، لكننا لم نتدرب على حمل السلاح، بل اقتصر التدريب على الحركات العسكرية دون سلاح وكان التدريب يتم لمدة ساعات في غير أوقات الدراسة خلال أيام قليلة من الأسبوع. وتواصل خلال شهر أو شهرين تناقص فيه الحماس وظهر عدم جدية الجهات التي سمحت بالتدريب، وسرعان ما انشغلنا بالدراسة لأننا كنا في تلك الأيام نستعد للحصول على الشهادة الثانوية.

وفي تلك الفترة كان الضباط الأحرار في الجيش يعدون العدة لتحقيق مشروعهم السياسي الذي أنشأوا تنظيمهم من أجل بلوغه في حين كان النظام الملكي كله قد شاخ ولم يعد قادرا على البقاء، وكشف حريق القاهرة وما تلاه من أحداث أن الصفوة السياسية كلها كانت قد أصبحت عاجزة عن الارتفاع إلى مستوى التحديات التي بدأت تفرض نفسها على الحياة السياسية في مصر. وعند ذلك بدأ الضباط الأحرار بمواجهة تحرك أنصار القصر، وتم عند أول فرصة لاحت لهم اعتقال مجموعة من الضباط محسوبة من القصر، وتحركوا لاحتلال القيادة العامة للقوات المسلحة ومبنى الإذاعة. وطُلب من رئيس الوزراء إبلاغ الملك بأن الغرض من تحركهم حفظ الأمن، وأصروا على تعيين محمد نجيب، رئيس نادي الضباط المنتخب،

وزيرا للدفاع فرفض الملك فاروق الإذعان لهذا الطلب، وتقدم الضباط الأحرار خطوة أخرى إلى الأمام بعد أن أحكموا سيطرتهم على القاهرة والمواقع الهامة وصار الأمر في قبضتهم تقريبا، وتم إبعاد أنصار الملك من الجيش، إما بالاعتقال أو بالطلب منهم البقاء في منازلهم حتى لا يتعرضون للاعتقال، وبعد إطمئنانهم إلى قوة موقفهم اتصلوا بالسفير الأمريكي، وبعد ذلك أبلغوا السفير البريطاني بأنهم اتخذوا هذه الخطوات بهدف حفظ الأمن وحماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فقط، ونصحوه بعدم تدخل الجيش البريطاني في الأحداث وفي هذه الأثناء طلب الضباط من الملك فاروق مغادرة البلاد والتنازل عن العرش لابنه الوليد أحمد، ولي العهد. وهنا تدخل السفير الأمريكي للحيلولة دون استخدام القوة لتنفيذ ذلك، وطلب من الضباط معاملة الملك معاملة لائقة عند مغادرته القصر. وهكذا تنازل الملك فاروق سلميا عن العرش في يوم ٢٦ يوليه ١٩٥٢ ، وغادر القصر واستقل يخته "المحروسة" في جو من الاحترام، وغادر مصر إلى غير رجعة. وقد شاهدنا ذلك المنظر في فرح عارم والجميع غير مصدق لما يرى، وخرجت الجموع إلى الشوارع تُؤيد ذلك مباشرة لتشيد بالثورة التي بدأت قبل ثلاثة أيام في ٢٣ يوليه ١٩٥٢ في بيان من الإذاعة، واعتبر هذا اليوم يوما تاريخيا في مصر، وبدأ عصر جديد يختلف تماما عما سبقه من تاريخ مصر الحديث والمعاصر.

وصول الزبيري إلى مصر وانتعاش حركة المعارضة

وبعد فترة قصيرة من قيام ثورة يوليه ١٩٥٢ وصل الأستاذ محمد محمود الزبيري من باكستان إلى القاهرة ليعيد تنشيط حركة المعارضة اليمنية بعد أن كانت قد أصيبت بضربة شديدة بعد إعدام بعض قادتها وسجن الكثير منهم وملاحقة البقية على إثر إخفاق الحركة الدستورية في ١٩٤٨. فقد كانت هزيمة حركة المعارضة في ١٩٤٨ قاسية ولدت الكثير الخيبة بحيث احتاجت بعدها لسنين من الجهد والمعاناة حتى تعود إلى التأثير وحتى ينبعث الأمل من جديد في نفوس أعضائها وأنصارها. فقد كان وقع هذا الإخفاق شديداً، وبخاصة على المستنيرين داخل البلاد وخارجها. وتضعضعت حركة المعارضة إلى أن جاء الزبيري ليبعث فيما تبقى من شظاياها المتناثرة نبض الحياة من جديد. ثم جاء بعد حوالي أربع سنوات الأستاذ أحمد محمد نعمان هاربا من اليمن ليعطي حركة المعارضة دفعا جديدا ويبث فيها الأمل في النجاح.

ومن هنا بدأ التفاعل الكبير مع أوضاع اليمن في أوساط الطلبة الدارسين في مصر خلال ما بعد قيام ثورة يوليه في مصر ومجيء الزبيري ومن بعده نعمان إلى القاهرة. وبدأ القلق ينتاب حياة أعضاء البعثة في هذه المرحلة المتسمة بالاضطراب السياسي. كما بدأ الخلاف بين أعضاء الأسرة الحاكمة ينعكس على عمل السفارة والبعثة اليمنية في القاهرة. إذ كانت الخلافات في هذه المرحلة بين أعضاء الأسرة الحاكمة في اليمن قد بدأت تظهر على السطح بقوة، لاسيما بعد حركة ١٩٥٥ التي قادها سيف الإسلام عبد الله وأدى فشلها وهي ما تزال في أيامها الأولى إلى أن يتخذ الإمام أحمد إجراءات قاسية، فأعدم كثيرين، ولم يتورع حتى عن إعدام أخويه عبدالله والعباس. وبطبيعة الحال، أدى وجود القاضي محمد محمود الزبيري في القاهرة إلى تنشيط حركة المعارضة بعد هزيمتها في ١٩٤٨، فازداد لذلك

انفتاح الطلبة على الأفكار الجديدة وتعاطفهم مع المعارضة. وكانت هذه الإرهاصات السياسية والفكرية وراء زيارة الحسن بن يحيى حميد الدين إلى القاهرة للاطمئنان على أوضاع الطلبة ومحاولة تشديد قبضة السلطة عليهم. وقد استقبلنا سيف الإسلام الحسن، وزار مقر إقامة البعثة حيث نظمنا له حفل ترحيب. وكانت البعثة في هذه المرحلة تستقبل أعدادا كبيرة من الطلاب اليمنيين ومن الفارين اليمنيين تمهيداً لإدخالهم إلى المدارس والمعاهد والجامعات المصرية بحسب أعمارهم ومستوياتهم العلمية. وأتذكر أن العدد وصل إلى ثمانين شخصاً في البعثة، أي بزيادة قدرها أربعون طالبا على العدد الرسمي السابق ولكن دون أن يكون لهذا العدد الإضافي مخصصات مالية أو منح دراسية، بل كانوا يراجعون للحصول على مقاعد دراسية في المدارس على أمل الانضمام رسمياً إلى البعثة في المستقبل.

وفي هذه المرحلة ساءت الحالة الغذائية لطلاب البعثة، لأن الطعام المخصص كان يقدم على أساس وجود أربعين طالباً، في حين أن العدد الفعلي مع الإخوة القادمين الجدد قد تجاوز الثمانين فرداً. وقد كنا نتقاسم الطعام مع إخواننا الذين انضموا إلى البعثة دون أن يكون لهم مقرر من الطعام، ومع ذلك كنا نشعر بسعادة بالغة بوجودهم معنا لأن الحماسة للعمل الوطني مثلت قاسماً مشتركا جمع معظم الطلاب اليمنيين في القاهرة. وكان هذا مؤشراً قوياً على نمو الوعي السياسي لدى القسم الأكبر من الطلاب اليمنيين.

كما أن تفاعل الطلبة مع التطورات السياسية قد بدأ يزداد، خصوصاً بعد مجيء اليمنيين الذين كان لهم دور في ثورة ١٩٤٨، وكذلك القادمين من عدن ممن كانوا مرتبطين بالجمعية اليمنية أو من قدموا من السودان. كما أن طلبة البعثة اليمنية في القاهرة كانوا قد أصبحوا في سن تمكنهم من إدراك طبيعة الحراك السياسي الذي بدأ يظهر على سطح السياسة اليمنية، وبدوا يدركون ما يدور من حولهم ويلمسون وجود تيارات وتنظيمات وجماعات سياسية مختلفة في الساحة السياسية المصرية. وكانت حركة

الإخوان المسلمين في مصر تقوم بنشاط ملموس، وبدأت تبذل محاولات لاستقطاب الكثير من اليمنيين. كما ظهرت التجمعات اليمنية إلى جانب حركة الأحرار بوجود الزبيري في القاهرة، وبدأت محاولات الاتصال بي وبأعضاء البعثة في مناسبات عدة، منها ما له علاقة بإعداد مشروع نظام أساسي لحركة المعارضة يتفق عليه الجميع. لكن أجواء القاهرة كانت مهيأة في هذه المرحلة لبدء الخلافات في أوساط الطلاب اليمنيين في القاهرة انعكاساً للخلافات التي بدأت تعيشها حركة المعارضة في عدن وانتقلت إلى القاهرة، ويمكن متابعتها في كتابات الزبيري ورسائله الموجهة إلى الأستاذ نعمان، وفيها شكواه من الطلبة اليمنيين الذين لم يتجاوبوا كثيرا معه في تلك المرحلة. وتواصلت خلافات تلك المرحلة التي عكست نفسها على أوساط الطلبة في القاهرة حتى قيام الثورة، وزادت بعد قيامها. وبطبيعة الحال نالني نصيب من هذه الاختلافات. وكان هذا الخلاف قد بدأ حول القضايا الأساسية التي ينبغي أن يرد النص عليها في المسودة الأولى للنظام الأساسي، حول العدل الاجتماعي والمساواة مثلا. وكانت الرؤى بالفعل مختلفة. فهناك من كان يدعو إلى إصلاح الوضع القائم ومن كان يدعو إلى تغييره تغييرا جذريا.

وبعد زيارة الأمير الحسن بن يحيى حميد الدين للقاهرة اتخذت الحكومة اليمنية قراراً بمنع دخول الطلاب اليمنيين إلى الكليات التي تُدرِّس المواضيع السياسية مثل الحقوق والعلوم السياسية. وكان هذا القرار متزامناً مع تخرج أول دفعة من الطلاب اليمنيين من المرحلة الثانوية كانت تستعد لدخول الجامعات، وكنت ضمن خريجي الدفعة الأولى من الحاصلين على الثانوية العامة، ومن الذين شملهم القرار بالنظر إلى أنني درست في القسم الأدبي بهدف دراسة القانون، وهذا ما لم يُسمح لي بدراسته.

العلاقة بالتيارات السياسية في القاهرة

كانت القاهرة بكماداتها بيئة خصبة لنمو الأفكار والاتجاهات السياسية، كما أنها في الوقت ذاته كانت تمثل مصدراً رئيساً من مصادر تشكيل المعتقدات السياسية للطلاب العرب الملتحقين بالمدارس والجامعات المصرية. وكان واضحاً أن لمعظم الطلاب اليمنيين الدارسين في مصر اتجاهات سياسية، فمن السهل أن نصنف القسم الأعظم منهم في إطار التيار القومي بمختلف فصائله بما فيه البعث. ولازلت أذكر أن أحد الطلاب الأردنيين الذين جاءوا للدراسة في مصر، ويدعى حسان الوظائفي، كان بعثيا وكان يسعى إلى تنظيم أكبر عدد ممكن من الطلبة الشرقيين (أي العرب)، في حين أن الكثير من الطلاب السودانيين كانوا يعتنقون الأفكار الماركسية اللينينية، وكان لهم ارتباطات تنظيمية بالاتجاهات الماركسية والأحزاب الشيوعية. وأثناء دراستي في حلوان كنت أحاول قدر الإمكان أن لا أكون أسيراً لتيار أو فكر أو معتقد سياسي معين، وكان يشاطرني هذا التفكير زميلي عبد الرؤوف عبد الرحمن رافع الذي سبقني بعام واحد في الدراسة الجامعية. وحاولت في هذه المرحلة أن أتعامل مع كل التيارات السياسية بعقلية الشاب المحب للاطلاع والراغب في التعرف على مختلف التجارب والاتجاهات الفكرية. ومن التجارب التي خضتها في تلك المرحلة تجربتنا مع الأخوان المسلمين في حلوان التي كانت مقسومة بخط السكة الحديد إلى قسمين، شرقية وغربية. ففي الجهة الغربية كنت أزور في بعض الأحيان وبشكل منفرد سيد قطب، أبرز رجال الإخوان المسلمين في حلوان، وأحاول أن ألتمس ملامح فكره السياسي في الوقت الذي كان فيه قطب قد وصل إلى مرحلة التنظير وكتابة المحاضرات. ومن ناحية أخرى حرصت على زيارة المفكر السعودي المعروف عبد الله القصيمي في الجهة الشرقية المقابلة، والذي كان يحظى بالإعجاب بعد نشر كتابه المشهور

"هذه هي الأغلال". وقد كان القسيمي يطرح أفكاراً مغايرة لما نسمعه من سيد قطب وكان يحضر معي في هذه المحاضرات الأستاذ محمد أنعم غالب وبعض الزملاء مثل إبراهيم صادق وحسين الحبيشي.

وكانت جماعة سيد قطب تحرص أشد الحرص على أن تضم إلى صفها أكبر عدد ممكن من الطلاب اليمنيين في هذه المرحلة. وكانت لي تجربة خاصة معهم شاركني فيها مجموعة من الطلاب اليمنيين، منهم عبد الله الكرشمي وعلي محمد عبده وآخرون وأتذكر حينذاك أننا دخلنا في صفوف الكشافة التابعة لجماعة الأخوان المسلمين الذين ضمونا إلى فرقة البطل أحمد عبد العزيز، وهو أحد قادة العمل الفدائي ضد القوات البريطانية التي كانت تحتل قناة السويس قبل جلاء البريطانيين من مصر. وكان الانتماء إلى جماعة الأخوان المسلمين يمر بمراحل تدخل في باب جس النبض والإعداد. ومن ضمن برامج التدريب في جماعة الأخوان المسلمين حينذاك ما يسمى "ورقة سير الكشافة" التي أعطونا إياها، وكنا مجموعة من اليمنيين والمصريين. وتحوي هذه الورقة برنامج، أو خط سير نمشي عليه، يبدأ من حلوان وينتهي في جبل المقطم في ضواحي القاهرة. وأتذكر أننا بدأنا البرنامج في الفجر سيراً على الأقدام من حلوان حتى وصلنا إلى المقطم مع أذان الظهر، وكانت هذه أول عملية جس نبض لمعرفة قدرة كل منا على الاستمرار في صفوف الكشافة. وقد جمعونا في الليل في حلقة درس ديني، ومن ضمن فقراته أن يتم حفظ جزء من الآيات القرآنية. وكانوا يكلفوننا بحفظ الكثير من سور القرآن فيشق علينا ونخشى أن يستنفد الوقت الذي نحتاجه في دراستنا. لكن الكثير من الطلاب لم يستطيعوا البقاء في صفوف الكشافة. وتركنا جميعاً الإخوان المسلمين باستثناء الأخ علي محمد عبده الذي واصل العمل معهم آنذاك لكنه بسبب علاقته الوطيدة بعبدالله جزيلان تخلى عنهم بعد ثورة اليمن وتولى وزارة الزراعة (باعتباره أول يمني تخصص في الزراعة) في أيام وجود القوات المصرية في اليمن قبل أن يُقتل في سقوط طائرة وهو في مهمة رسمية خارج البلاد. وممن

كان يحاول التأثير فينا مدرب فريقنا لكرة القدم في حلوان، وهو شخص سوداني متحمس وكان له علاقات بالحركة الماركسية ولكن العلاقة اقتصرت على مجرد المناقشات أثناء التدريب أو على هامشه، وكانت كلها مناقشات سياسية عامة حول مواضيع كانت تشغل الجميع في تلك الفترة الملتهبة وفي تلك المرحلة المتدفقة من العمر.

وخلال دراستي في حلوان كانت هناك زيارات منتظمة لرموز الفكر والسياسة اليمنية. وأتذكر دوماً زياراتنا للقاضي محمد محمود الزبيري، وكانت لنا اتصالات مستمرة به، قبل وصول نعمان إلى القاهرة. وفي المرحلة التي تلت تخرجي من إيطاليا كانت علاقاتي واضحة بثوار ١٩٤٨ وعلى رأسهم المرحوم القاضي عبد الرحمن الإرياني والقاضي عبد السلام صبره، وكانت لي أيضاً صلات مع القاضي عبدالله الحجري، والسيد أحمد زبارة، والقاضي محمد عبدالله العمري.

العودة الوحيدة لزيارة اليمن

وبعد أن أنهيت امتحانات الثانوية العامة عدت إلى اليمن لأول مرة في عام ١٩٥٣ مع بعض الزملاء، لقضاء الإجازة بين الأهل والأحبة، أي بعد حوالي ست سنين في الخارج دون أن نعود لزيارة أهلنا. وكانت هذه فرصة مناسبة لي لرؤية والدي بعد خروجه من السجن. وعند وصولنا إلى اليمن ذهبنا لزيارة الإمام أحمد في الحديدة، والتقينا به في دار البوني وكان هذا ثاني احتكاك لي بولي العهد أحمد لكنه في هذه المرة كان قد أصبح إماماً بعد مقتل والده الإمام يحيى في عام ١٩٤٨. والواقع أن الإمام أكرمنا حينذاك، وصرف بدل مواصلات للطلاب الراغبين في زيارة أهلهم في صنعاء وتعز وذمار. ثم بعد ذلك قمت بزيارة الوالد إلى وادي مور حين كان يعمل مع الجبلي في مشروع القطن بعد خروجه من سجن حجة في العام نفسه. وكان هذا أول مشروع لزراعة القطن في مملكة اليمن.

من الحقوق إلى الاقتصاد والسياسة

وفور حصولي على الثانوية العامة من حلوان بدأت التفكير الجاد بمواصلة دراستي الجامعية. وكنت مفتوناً بدراسة القانون والحقوق والسياسة لأسباب كثيرة، منها قراءاتي المستمرة للمواضيع ذات التي تتناول السياسة ويمتزج فيها القانون بالسياسة، وإعجابي برجال القانون وقياداتهم للحركات الثورية مثل سعد زغلول، وخلفيتي الدراسية بحكم تخرجي من القسم الأدبي بثانوية حلوان، والتأثر بالمدرسين المصريين في تلك الحقبة، ومنهم الأستاذ طلعت، مدرس مادة الفلسفة والاجتماعيات الذي كان له بصمات واضحة على طريقة تفكيري من خلال أسلوب تدريسه للمواضيع التي تؤجج الروح الوطنية، وتنميته للجانب الآخر المتعلق بالمسؤولية والمشاركة في التطوير والتنمية. كما كان الجو السياسي في مصر حينذاك ضمن العوامل الرئيسة التي خلقت لدي حماسا منقطع النظير لدراسة الحقوق والقانون، لاسيما في المرحلة التي تلت قيام ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢. فقد كانت تمتزج في أجواء القاهرة المظاهرات والمناظرات السياسية والحركات الطلابية التي تعلمنا الكثير من الاحتكاك بها. كما كان للصحف المصرية تأثير كبير في تكوين الوعي السياسي الذي بدأ ينمو بقوة ويمهد الطريق لبدايات اهتمامي بدراسة القانون والحقوق والحريات. وكانت الأجواء السياسية في القاهرة على وجه العموم تشجع على الدراسات الإنسانية والاجتماعية، سواءً من خلال الأحداث التي سبقت الثورة، أم من خلال أجواء الثورة ذاتها، والحملات التي شنها الضباط الأحرار على الفساد ورموزه في مصر. أضف إلى ذلك أن احتكاكنا بزملائنا الطلاب الفارين من اليمن والذين انضموا إلى البعثة، وأحاديثهم

المثمرة عن الأوضاع المتردية في اليمن وضرورات التغيير، والحماس الذين كان يجمعنا بهم، كانت من العوامل التي جعلت لهفتي تزداد لدراسة القانون والحقوق.

لكن طموحي لدراسة القانون اصطدم بعقبات لم تكن تخطر على بالي، ولم أتمكن من الالتحاق بكلية الحقوق لأن المملكة المتوكلية اليمنية منعت الطلبة اليمنيين من دراسة القانون. فقد قرر الإمام أحمد عدم التحاق خريجي القسم الأدبي بالكليات التي تدرّس القانون والسياسة، وأمر بأن يلتحقوا بكلية الشرطة والكليات العسكرية، وهو الأمر الذي لم يرق لي لأنني لم يكن لدي أي ميل نحو الالتحاق بأية كلية عسكرية أو نحو أي عمل في وظيفة لها علاقة بالأنشطة العسكرية والأمنية.

كتبت لوالدي رحمه الله أبلغه برغبتي في دراسة القانون، وأطلب منه أن يعمل على تسهيل حصولي على منحة دراسية لمواصلة دراستي في هذا التخصص. وكانت مصادفة أن يلتقي والدي بوزير الدولة للشئون الخارجية القاضي محمد عبد الله العمري رحمه الله، وهو الأخ الأكبر لصديقي الدكتور حسين العمري، فطرح عليه موضوعي وشرح له بأني قد أنهيت دراستي الثانوية في حلوان وأنني أرغب في مواصلة الدراسة في القانون. لكن العمري اشترط أن أواصل الدراسة في مجال الطب. وحين ذهبت إلى السفارة اليمنية في القاهرة للتأكد من وصول الإشعار بوجود المنحة الدراسية فوجئت أن المنحة في مجال الطب وليست في مجال القانون.

رفضت في البداية فكرة السفر إلى إيطاليا لرغبتي فقط في دراسة الحقوق حتى دون مناقشة إمكانية التغيير إلى تخصص آخر. لكن هنالك شخصيات لها تأثير خاص على حياة الإنسان، وأذكر من الشخصيات التي كان طلاب البعثة يحبون التعامل معها من موظفي السفارة الأستاذ عبد الهادي الهمداني، وكان قائماً بالأعمال في السفارة اليمنية في القاهرة، وكان شخصا كريم الخُلق،

عرف بأفكاره المتنورة ورعايته الكبيرة لطلاب البعثة، وكانت له معرفة بإيطاليا ونظامها التعليمي، فالتقيت به وتحدثت معه حول رغبتي وميولي الدراسية، وبينت له عدم رغبتي في دراسة الطب، وأخبرته باستحالة دراستي الطب لأنني درست في القسم الأدبي وكان متفهماً لظروفي إلى أقصى درجة وتمكن من إقناعي بضرورة السفر إلى إيطاليا بعد أن شرح لي مرونة النظام التعليمي الإيطالي، كما أوحى لي بأن لا وجود للإمام في إيطاليا، وأنه لا يتمتع فيها بسلطة إصدار الأوامر كما هو الحال في اليمن، وأن أحداً لا يستطيع أن يجبرني هناك على دراسة الطب إذا لم أرغب في ذلك كما أخبرني بتوفر جميع التخصصات في الجامعة التي رشحت للدراسة فيها في إيطاليا، وبأنها قد تمنحني فرصة اختيار التخصص الذي أرغب في دراسته، وساعدني بعد ذلك في إعداد ملف الأوراق والوثائق المطلوبة في الجامعات الإيطالية، كما ساعدني في استكمال إجراءات السفر إلى إيطاليا. وبعد هذا الحوار مع الأستاذ عبد الهادي الهمداني بدأت الاستعداد للسفر إلى روما في عام ١٩٥٣.

في الطريق إلى روما

وأثناء استعدادي للسفر إلى إيطاليا كان لدي بعض النقود التي أحضرتها من اليمن وبدأت بشراء احتياجاتي الضرورية للسفر. فاشتريت بالطوهات وبرنيطه وحاجات مضحكة وكاميرا تصوير. وكنت أتخيل نفسي كأنني ذاهب في رحلة سياحية. وأتذكر قبل مغادرتي القاهرة أنني التقيت الشيخ علي محمد الجبلي، التاجر المعروف والصديق الحميم لوالدي، فأعطاني خمسة آلاف ليرة إيطالية. واعتقدت حينذاك أن الرجل قد أخطأ وأعطاني مبلغاً كبيراً لضخامة هذا المبلغ من حيث الرقم مقارنة بما كنا نحصل عليه في مصر.

وبعد ذلك جهزت نفسي للسفر، وحملت معي حقيبتين وكاميرا، وارتديت ملابس ثقيلة استعداداً للطقس البارد. وسافرت إلى إيطاليا على متن

السفينة. ونصحني الزملاء، وأعضاء السفارة في القاهرة بضرورة اتخاذ الحيطة والحذر، لأن المدن الإيطالية مشهورة بانتشار اللصوص والنشالين. بث هذه النصائح في نفسي الرعب والخوف على حقائبي، ولذلك لم يكن نظري يفارقها كما لو كان فيها نفائس ثمينة، في حين أنها لم تكن تحوي سوى ملابسي واحتياجاتي الشخصية. والأمر المضحك أن معظم الملابس التي كانت في الحقيبة والتي كنت حريصاً عليها طوال الرحلة لم تكن ملائمة لإيطاليا، ولم استخدم منها في الواقع سوى البدلة التي ارتديتها عند السفر.

وكانت رحلتي من القاهرة إلى نابولي مليئة بالمفارقات والأحداث. فهي المرة الأولى التي أغادر فيها وحيداً دون أن يكون معي أي من رفاق بعثتي. ولذا لازمني الإحساس بالوحدة طوال رحلتي على الرغم من أنني التقيت بالكثير من الناس وتعرفت، على متن السفينة، على قس لبناني قعدت إلى جانبه طوال رحلتي وأسهم كثيراً في التخفيف من إحساسي بالوحدة التي خيمت علي. وفي السفينة علمنا بوقوع حادث لمجموعة من الطليان أعطاني بالصدفة مؤشراً حول قيمة الليرة الإيطالية، إذ قتل ثمانية طليان في ترييستا التي كانت تحت الانتداب البريطاني، فمر الطليان على المسافرين يطلبون التبرع للمساعدة في أعمال الإغاثة، وحينذاك طلب مني القس أن أساهم في التبرع لهم، وكنت محتاراً بشأن المبلغ الذي ينبغي أن أتبرع به، فأخرجت كل النقود التي بحوزتي وعرضتها على القس الذي أشار علي بإعطائهم ثلاثمائة ليرة مع الاحتفاظ بالباقي كمصروف لي قد احتاج إليه في السفينة.

وعند الوصول إلى نابولي واجهت أول مشكلة في مكتب الجوازات، حيث تم إيقافي حتى خرج جميع ركاب السفينة. وكان إيقافي بسبب أن جوازي كان مكتوباً باللغة العربية دون أن يكون مترجماً إلى اللغة الإنجليزية. واضطررت للانتظار حتى تم إيجاد مترجم قرأ على العاملين في مكتب الجوازات محتويات الجواز، وبعدها تم ختم جوازي بتأشيرة الدخول إلى نابولي وحين خرجت من مكتب الجوازات لم أجد أياً من المسافرين

الذين كانوا في السفينة. وكان الشيء الوحيد الذي رأيته حقائبي متروكة هناك دون أن يمسها سوء كما كنت أتوجس. أخذت تاكسي من مرفأ السفينة إلى محطة القطار حيث كان عليّ أن آخذ القطار إلى روما، وكان ميناء مركزتان على عداد التاكسي وعند الوصول إلى محطة القطار طلب مني مبلغاً يفوق ما يستحقه وفقاً لقراءة العداد. وعلى الرغم من أنني قد أعطيته مبلغاً يتجاوز العداد طالب بالمزيد، وهنا طلبت من الشرطة أن تتدخل، لكنه سرعان ما اختفى بعد أن ألقى بحقائبي على الرصيف.

وفي القطار توالت الأحداث التي أضحك كلما تذكرتها. فقد كانت تذكرتي في القطار درجة أولى لكنني جلست في مقعد من مقاعد الدرجة الأولى الممتازة (ديلوكس)، ولم انتبه إلا حين جاء المفتش وأخبرني أنني أركب في مكان "ديلوكس" وأنه يتعين علي أن أدفع الفارق، ودفعت الفارق من إجمالي الخمسة آلاف ليرة التي أخذتها من الجيلي. وبعدها مباشرة جاء موعد الطعام وتناولت الطعام مع قس صيني وتاجر إيطالي من ميلانو ظناً مني أن ثمن الوجبة مدرج ضمن سعر تذكرة القطار كما هو الحال في السفينة، لكن فوجئت بعد قليل بفواتير الطعام تقدم لي. فأخرجت كل النقود المتبقية في جيبي، فإذا بالمحاسب يشير إلى أن هذه النقود لا تكفي لسداد قيمة الفاتورة، فتصببت عرقاً من شدة الحرج، وتنبه التاجر الإيطالي لصعوبة موقفي الحرج فتدخل لإنقاذي ودفع بقية قيمة الفاتورة.

وعند وصولي إلى روما نزلت من القطار الذي كان محدداً له أن يقف ثلاث دقائق فقط ثم يتحرك، ولم يكن لدي أدنى فكرة عن توقيت تحرك القطار، ولذا بقيت واقفاً بانتظار أحد الحمّالين لأخذ حقائبي من القطار كما هو الحال في القاهرة، لكن فجأة رأيت القطار يتحرك

فسألت ضابط أميركي باللغة الإنجليزية "أين أجد حقائبي؟" فصرخ مشيراً إلى ضرورة اللحاق بالقطار قبل أن يغادر، وبالفعل لحقت القطار

وأنزلت حقائبي في اللحظة الأخيرة وبقيت منتظراً مرور أحد الحمّالين دون جدوى، وتصادف الموقف مع مرور التاجر الإيطالي الذي سدد بقية قيمة فاتورة الطعام في القطار وأومأ إلي برأسه محيياً وكأنه يقول ألم تغادر بعد محطة القطار؟ ولم يخمن بدري أنني لا زلت أنتظر وصول أي حمّال. وفي الأخير لقيت حمالاً طلبت منه أن يأخذني إلى فندق إنتركونتيننتال الذي كان بجوار محطة القطار، وعند وصولي إلى الفندق طلبت من موظف الإستقبال أن يدفع للحمال أجره وأن يضيف المبلغ على فاتورة الغرفة التي سأسكن فيها لأنني وصلت إلى الفندق ولم يعد في جيبي أي فلس.

وحال استقراري في الغرفة اتصلت بالدكتور كتاني، المسئول عن الطلاب اليمنيين في الخارجية الإيطالية، وكان الدكتور كتاني من أصول لبنانية وحين أخبرته أنني في فندق إنتركونتيننتال صرخ من المفاجأة، لأن الفندق كان من أغلى الفنادق في روما ولم أكن أعرف ذلك. وأخبرني أن هناك يمنيين في روما منهم السيد محمد الظفري والسيد عبد الوهاب الشامي وسيرسلهما في الصباح لأخذي إلى بنسيون معقول، وأعطاني الإذن بأن أبيت تلك الليلة في الإنتركونتننتال ما دام اليوم قد أصبح محسوباً على النزيل وطلب مني المرور عليه في اليوم التالي إلى مقر الخارجية الإيطالية.

وفي صباح اليوم التالي جاءني الظفري والشامي وأخذاني إلى وزارة الخارجية الإيطالية لمقابلة الدكتور كتاني الذي صارحته برغبتي في دراسة الحقوق وأنه لا يوجد لدي أي ميل لدراسة الطب، لكنه نصحني بعدم دراسة الحقوق والقانون في إيطاليا لاختلاف طبيعة القانون والحقوق في الوطن العربي عنه في إيطاليا، واختلاف الفلسفة الدينية التي تقوم عليها هذه القوانين. وكان طرحه مقنعاً لي بعدم جدوى دراسة الحقوق في إيطاليا، فأخذت بنصيحته في دراسة الاقتصاد والعلوم السياسية التي تقترب من دراسة القانون والحقوق لكنها لا ترتبط في العادة ببعد أو فلسفة دينية معينة. وبعد الاتفاق على ذلك تم إرسالي إلى معهد "دانتي اليجيري" لدراسة اللغة الإيطالية.

وبعدها بدأت في الاستقرار ومعرفة خطوط النقل ووسائل المواصلات، وأصبحت قادراً على الاستغناء عن الانتقال بالتاكسي خلال الأيام الأولى من وصولي إلى روما بمساعدة الزملاء اليمنيين الذي سبقوني إليها، وساعدوني مساعدة كبيرة في التغلب على الإحساس بالوحدة الذي لازمني منذ مغادرتي القاهرة. وتابعت دراستي الجامعية في إيطاليا في تخصص الاقتصاد والعلوم السياسية حتى حصلت على شهادة الدكتوراه في عام ١٩٦٠.

وأثناء دراستي في روما زاد تردد اليمنيين على إيطاليا لأغراض مختلفة، سواء للعلاج أم التجارة. وكانوا يحتاجون في الغالب إلى المساعدة في الترجمة لهم وفي بعض الحالات لمرافقتهم. وشعرت بأن هذا العمل سيستغرق جزءً كبيرا من الوقت المخصص للدراسة وسيؤثر دون شك على دراستي التي تحتاج إلى كثير من الجهد والمثابرة. ولم يكن أمامي من وسيلة لعدم التفريط بالدراسة سوى الانتقال إلى جامعة في مدينة بولونيا لأدرس التخصص نفسه ووصل أثناء إقامتي في بولونيا خبر يفيد بأن الإمام أحمد قد وصل للعلاج في روما بعد تدهور صحته في أوائل سنة ١٩٥٩. واصطحب معه عددا كبيرا من الرجال والنساء. وكانت أخبار ما يدور في اليمن تصل إلى الإمام في روما فينزعج كثيرا. ولا شك أن في الأخبار التي نقلت إليه الكثير من المبالغة، وبخاصة ما يتعلق منها بتواجد الخبراء المصريين من عسكريين ومدنيين وما يقومون به من أعمال وما يقدمون من نصح لولي العهد محمد البدر بهدف مساعدة اليمن للخروج من عزلتها وتخلفها. وهذا ما لم يكن يروق للإمام أحمد. وهو ما جعله يتخذ مواقف مناهضة لمصر بزعامة جمال عبدالناصر.

عـودة

إلى مملكة غريبة عن عصرها

تأهبت بعد حصولي على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من إيطاليا في أوائل ١٩٦٠ للعودة إلى اليمن، يدفعني الشوق للإسهام مع زملائي الخريجين قليلي العدد بقدر ما نستطيع في الدفع باليمن قدماً إلى الأمام. وكنت حينذاك متحمساً لتوظيف ما اكتسبت من معارف خلال دراستي في النهوض بالأداء الاقتصادي للمؤسسات الأولية التي كان هناك إجماع على وصفها بالضعف والجمود.

وكان لا بد من المرور بالقاهرة للسفر منها إلى اليمن بالطائرة الإثيوبية التي كانت لها رحلة تصل إلى الحديدة. وعندما وصلت إلى القاهرة عرفت بوجود وفد يمني وصل إليها عبر أسمرا على الطائرة الإثيوبية، من بين أعضائه زميلي، الذي تخرج من إيطاليا قبلي بسنة، عبد الرؤوف عبدالرحمن رافع(*)، والقاضي محمد الحجري والقاضي محمد عبدالله العمري. وقد ذهبت لزيارتهم في فندق سميراميس، وعرفت عند ذلك أن عبد الرؤوف سيخطب سيدة مصرية هي أخت زوجتي عبدالله جزيلان والطيار عبد الرحيم عبدالله.

(*) كان عبدالرؤوف عبدالرحمن رافع (من مقبنة) ابن أحد مشايخ شمير، وكان قبل أن يلتحق بالبعثة ويسافر معنا للدراسة "رهينة" في تعز (كان الإمام يطلب من مشايخ البلاد ترك أبنائهم رهائن لديه لضمان ولائهم)، وقد كان له شخصية مميزة، وكان ذكياً ولماحاً. وقد درس اقتصاديات النفط وعاد قبلنا بسنة إلى اليمن وحضر مع عدنان الترسيسي إلى روما سنة ١٩٥٩ لمفاوضة شركة إيطالية للتنقيب عن النفط في الصليف، واقترنت مشاركته في المفاوضات مع الإيطاليين لسببين، أحدهما أنه يعرف اللغة الإيطالية والثاني أنه متخصص في اقتصاديات النفط، وعند وصول الوفد اليمني إلى جلسة المفاوضات كانت قد وصلت إلى الشركة الإيطالية أخبار تفيد أن الإمام قد وقع اتفاقاً مع شركة ميكوم الأمريكية للنفط للتنقيب في منطقة الامتياز نفسها دون أن يعرف الوفد المفاوض في إيطاليا بأخبار هذا الاتفاق. وما أن بدأت جلسة المفاوضات حتى قال الإيطاليون للوفد اليمني المفاوض، ساخرين، ما ذا جئتم تفعلون هنا؟ فأحس أعضاء الوفد بإحراج شديد. وكان وراء الاتفاق مع الشركة الأمريكية شخصيات مقربة من الإمام مثل عبدالرحمن عبدالصمد أبو طالب وحسن بن علي بن إبراهيم.

وذهبت معهم لحضور حفل الخطوبة. وكان مقررا أن يسافر الشيخ علي محمد الجبلي مع الوفد إلى الصين، وكانت مهمة هذا الوفد الإشراف على ستار الزيال الفضي اليمني "الفرانصي" أو "الفرنسي" (ماريا تيريزا). لكن الجبلي أرسل برقية إلى الإمام أحمد يستأذنه في السفر إلى إيطاليا لإنجاز أعمال تجارية معلقة مع الإيطاليين ويقترح أن يحل أحمد حسين الوجيه الذي كان آنذاك في القاهرة محله في السفر إلى الصين، خاصة وأن الدولارات التي سيشترون بها الفضة كانت مودعة في بنك إندوشين في جيبوتي بنظر بيت الوجيه. وهكذا تقرر أن يسافر أحمد حسين الوجيه مع الوفد القادم من صنعاء. وكنت قد تعرفت على الجبلي وأحمد الوجيه قبل ذلك، وبخاصة في روما قبل تخرجي، عندما كانا يصلان إليها للتجارة أو لمرافقة الإمام؛ لأن بيت الوجيه وبيت الجبلي كانا وكيلين للإمام وبخاصة فيما يتعلق بتجارة القطن والصادرات ومشتريات الحكومة والمصروفات الخارجية، ولذلك كانا أكبر بيتين تجاريين في اليمن. وكان علي حسين الوجيه يمثل بيت الوجيه في عدن في حين كان أحمد حسين مقيما في الحديدة. وكان وصول والدي إلى أسمرا للعلاج ثمرة من ثمار جهود صديقه الجبلي الذي تولى إقناع الإمام بالسماح له بالسفر والعلاج على نفقة الحكومة.

وقد ودعت الوفد عند سفرهم أول الليل وغادرت عند الفجر إلى أسمرا لزيارة والدي المريض ومواصلة رحلتي على الطائرة الإثيوبية إلى الحديدة. ووجدت والدي قد استأجر منزلا في أسمرا فأقمت معه. وكان له في أسمرا مجموعة من الأصدقاء، من تجار الحديدة مثل سليمان البيكاري ويحيى الروبي، ومن التجار المثريين مثل شالف محمد سعيد. وبعد وصولي إلى أسمرا بيومين فوجئ الجميع بسماع خبر من إذاعة لندن يقول إن الطائرة التي أقلت الوفد اليمني المتجه إلى الصين قد سقطت، بمن فيهم أحمد حسين الوجيه. ومما زاد الأمر تعقيداً أن بعض أفراد من أسرة بيت الوجيه كانوا متواجدين في أسمرا بهدف السياحة والعلاج، ومنهم علي حسين الوجيه (الأخ

الأكبر لأحمد حسين الوجيه) الذي استأذن الإمام في أن أرافقه في رحلته إلى القاهرة لمتابعة موضوع الحادث، وقد نواصل السفر إلى روما كذلك لمتابعة حساباتهم التي كانت لدى البنوك بنظر المرحوم أحمد حسين الوجيه. وقد توجهنا إلى القاهرة سوياً بعد أن حصلنا على موافقة الإمام أحمد. وفي القاهرة حصلنا على المعلومات التي يريدها علي حسين الوجيه من البنوك الإيطالية ولم يعد في حاجة للسفر إلى روما. وعند ذلك عدت أنا إلى والدي في أسمرا قبل مواصلة السفر إلى الحديدة في حين انتظر علي حسين الوجيه وصول جثمان أخيه ليرافقه إلى الحديدة حيث تم دفنه.

وكانت صدمتي عند العودة إلى اليمن كبيرة. فقد أتاحت لي فرصة العيش في الخارج، في لبنان ثم مصر ثم إيطاليا ، والبقاء في الخارج خلال ثلاث عشرة سنة لم أعد خلالها إلى اليمن سوى مرة واحدة بعد حصولي على شهادة الكفاءة (الثانوية العامة)، أن أقارن بين ما شاهدت وعشت في الخارج وواقع اليمن عند وصولي إليها. فمثلا، وجدت مطار الحديدة مساحة ترابية وليس فيه مبنى لاستقبال الواصلين سوى غرفة صغيرة لمدير المطار ومسئول الجمرك. وكانت المعاملات تتم تحت جناح الطائرة للاحتماء من الشمس. وقد استقبلنا الأخ محمد الرعيني الذي كان يتولى منصب مدير المطار وأبدى تعاطفا كبيرا. ومن المفارقات أنهم اكتشفوا أنني أحمل جهاز "فونوجراف" بأسطوانات موسيقى كلاسيكية، فقالوا إن هذه الآلة والأسطوانات يجب أن تكسر وأن يُعَزَّر بها بتعليقها على مبنى المطار عبرة لمن يفكر بإدخال مثلها إلى اليمن. قلت لهم إنها مواد ثقافية وليس فيها شيء من الرقص أو الغناء، فهمس الرعيني في أذني قائلا خذ عفشك واذهب إلى البيت وسأتدبر الموضوع.

وحال وصولي إلى البيت غمرتني فرحة اللقاء بالأهل، وغمرني الجميع بمشاعرهم الطيبة. ولكنني سرعان ما تبينت الحقيقة المرة، حين وجدت أن أسرتي الكبيرة كانت تعيش في ضيق شديد، في وقت كان فيه والدي مريضا وغائبا في أسمرا بهدف العلاج، وكان نصف مرتبه قد قُطع منذ

خروجه من السجن مما جعل ما يستلمون من مرتب لا يكفي للإنفاق على أفراد هذه الأسرة الكبيرة. فقد كان للوالد عند عودتي ثلاث زوجات، ويعول عددا كبيرا من الأبناء الذكور والإناث، بالإضافة إلى عدد من الخدم، ومن المعروف أن الرواتب في اليمن كانت متواضعة وكان الشعب كله يعيش عيشة من الضنك. وزاد مرض والدي من صعوبة عيش أفراد أسرته. وكان والدي يملك البيت الحالي الذي كان يخصصه للضيوف وإلى جانبه مساحة من الأرض مخصصة للحمير التي تجر عربات نقل المياه والمؤن والانتقال من مكان إلى آخر، بالإضافة إلى حمير الضيوف الذين كانوا يحلون عليه من وادي مور وعَبس وصبيا وأبوعريش وجيزان وغيرها. وكان يرد عليه كثير من أفراد أسرته الكبيرة (إخوانه وأقاربه) ممن ظلوا في السعودية. واشترى، حين كان سيف الإسلام عبدالله نائبا للإمام في لواء الحديدة، بيتين آخرين، أحدهما صغير خصصه لوالدتي باعتبارها الزوجة الأولى، والثاني خصصه لزوجاته الأخريات وأبنائها. لكننا عرفنا فيما بعد أن الإمام يحيى حميد الدين منعه من شراء هذين المنزلين ولم أعرف سبب هذا المنع إلا فيما بعد عندما قرأت كتاب الأستاذ أحمد حسين المروني الذي قال إن عمه والد زوجته، الأستاذ الحبشي، قرر حين عاد من إندونيسيا الإقامة في صنعاء وأراد شراء منزل ليسكن فيه فلم يسمح له الإمام بالشراء لأنه من حضرموت (؟). ولسبب مشابه كما يبدو لم يسمح الإمام يحيى لوالدي بشراء المنزلين. ولكن سيف الإسلام عبدالله أراد أن يخفف وقع الصدمة على والدي فعرض أن يتم الشراء باسم هذا الأمير على أن يسكن الوالد في المنزلين بدون مقابل. ولم يكن والدي يملك سوى القبول بعرض الأمير نائب الإمام في الحديدة. ولكن بعد سجن والدي عقب ثورة ١٩٤٨ لاقى إخواني مضايقات من بعض أنصار الإمام الذين كانوا يتهمونهم بأنهم "دستوريين". وحين جاء القَريض، وهو شخص من "العُكفة" شبه أمي يتولى إدارة ممتلكات سيف الإسلام عبدالله الذي كان حينذاك في أمريكا، يطلب من الأسرة أن تدفع إيجارا مقابل السكن في

المنزلين تشاجر مع أخي الأكبر الذي لم يكن يعرف ملابسات وضع هذين البيتين، فاحتد أخي قائلا "هذا بيتنا والجميع يعرفون أن والدي اشترى المنزلين". وكانت النتيجة أن أُخرِجَت الأسرة من المنزل الصغير واجتمع الجميع في المنزل الكبير وظل البيت الحالي للضيوف. ثم جاء القريض بعد ذلك بشهور قلة وأخرج الأسرة من البيت الكبير فاجتمع الجميع في بيت الضيوف. وزاد الوضع تعقيدا بقيام حركة ١٩٥٥ وإعدام سيف الإسلام عبدالله. وهكذا زادت أوضاع الأسرة ضيقا. وفي هذه الظروف الصعبة عدت من الخارج وجميع أفراد الأسرة محشورون في بيت ضيق، ونصف المرتب موقوف والوالد مريض في الخارج. ولم يكن أمامي من سبيل سوى البحث عن عمل للمساعدة في التخفيف من هذه الصعوبات الأسرية. ولكن كيف يمكن الحصول على العمل والأمر بيد شخص واحد هو الإمام، وليس بيد أحد غيره.

وكانت العلاقات الطيبة التي جمعت والدي بالكثير من الناس سبباً في تعرفي على الكثير من الشخصيات التي أسهم بعضها في توظيفي بعد تخرجي. وكان من هؤلاء السيد حسين الويسي، صاحب كتاب اليمن الكبرى، الذي كنت قد تعرفت عليه حينما كان يزور إيطاليا بين الحين والآخر أثناء دراستي فيها. وتزامنت عودتي إلى الحديدة مع حلول صيف عام ١٩٦٠. وكنت أتردد في بعض الأحيان على دار الضيافة. وفي أحد الأيام التقيت حسين الويسي والقاضي عبد الله الحجري الذي كان حينذاك وزيراً للمواصلات، وكانا من أشد المتحمسين لالتحاقي بالكادر الإداري للدولة. ولذلك عرضا علي المساعدة بإيصالي إلى الإمام، وصادف أن كانا على موعد لزيارته في اليوم التالي، وطلبا مني الذهاب معهما.

وفي اليوم التالي ذهبت معهما في زيارتهما للإمام أحمد الذي كان يقيم في دار النزهة المطل على البحر. وعندما دخلنا ساحة القصر كان الحراس في استقبالنا، وكان يطلق عليهم " العُكفة ". وحينذاك طلب أحد عكفة الإمام (علي مانع) من أحد الموجودين أن يكتب أسماء الحاضرين، ثم أخذ

قائمة الأسماء وأعطاها لـ"النوبدار" (الولد الصغير الذي يتولى الاتصال بين الحراسة وداخل القصر) بهدف عرضها على الإمام. وبعد وقت غير طويل عاد "النوبدار" ومعه أسماء الأفراد المسموح لهم بالصعود ومقابلة الإمام ولحسن حظي ورد اسمي من بينهم. وحين كنا نتأهب للصعود إلى الإمام سألني القاضي الحجري "أين طلباتك"، أي أين المذكرة التي سأقدمها للإمام وأسرع في الحال بإخراج ورقة وطلب أن أكتب على وجه السرعة طلبي، ففعلت، وبعدها دخلنا إلى الإمام الذي أخذ الطلب وأجاب عليه كتابة بالقول "إلى الولد البدر"، ولي العهد الذي كان حينذاك متواجداً في الحديدة. وكان هذا مقدمة لتعييني مستشاراً في وزارة الاقتصاد.

وقد تركز الهدف الرئيسي لنا في هذه المرحلة في إنشاء قسم الإحصاء بهدف جمع معلومات ذات دلالات اقتصادية تساعد في معرفة حقائق الواقع المعقّد وتحديد الاحتياجات والإمكانات وما هو متاح من الموارد وما يمكن عمله استناداً إلى الإمكانات الواقعية الصحيحة.

الانتقال إلى المجلس الأعلى للإنعاش الزراعي

وحدث في أعقاب ذلك تغييرات وزارية انتقل بموجبها عبد الرحمن عبدالصمد أبو طالب من وزارة الخارجية إلى وزارة الاقتصاد. وكان أبو طالب حينذاك يخشى المتعلمين كثيراً على الرغم من قلتهم، ولذلك اشترط إبعاد جميع خريجي الجامعات من وزارة الاقتصاد. وكان هذا سبباً لانتقالي، ومعي الزملاء د. عبدالغني علي أحمد (أصبح وزيراً للخزانة في عهد الرئيس السلال)، وأحمد الشجني (أصبح وزيراً وسفيراً في عهد الجمهورية)، وأحمد ثابت (الشخصية المصرفية المعروفة بعد قيام الجمهورية)، من هذه الوزارة إلى ما أسمي بعد ذلك المجلس الأعلى للإنعاش الزراعي. وصادف حينذاك وجود قرض إيطالي بمبلغ خمسة ملايين دولار لاستيراد حرّاثات

بهدف استخدامها في تطوير القطاع الزراعي في الجوف. وبدأت أعمل في هذا الشأن ومعي حسين الوتاري من الغرفة التجارية وبعض التجار الراغبين في الاستفادة من هذا القرض الموجه للاستثمار في القطاع الزراعي. وكانت البداية استئجار مقر للمجلس يلتقي فيه الموظفون ويباشرون العمل.

محاولة اغتيال الإمام في الحديدة

تزامنت محاولة اغتيال الإمام أحمد في الحديدة مع اقتراب موعد افتتاح ميناء الحديدة الذي بناه الاتحاد السوفيتي. وكان الأستاذ عبد الغني علي أحمد حينذاك متواجداً في الحديدة. وأثناء ذلك تم تكليفي بمراجعة قوانين ميناء الحديدة، وأحيل القانون الذي ترجمه المترجم الروسي فيكتور إلينا لترجمته. وتصادف ذلك مع قيام الملازم محمد عبد الله العلفي بمحاولة اغتيال الإمام، وهي المحاولة التي كان لها تأثيرها المدمر على حياة الإمام أحمد وعلى مستقبل النظام الملكي في اليمن، وكانت مؤشراً حقيقياً لتالت بعده الأحداث التي أدت فيما بعد إلى قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢م.

وكنت أثناء محاولة اغتيال الإمام في مستشفى الحديدة مجتمعاً في منزلي مع الإخوة عبد الغني علي ومحمد الأهنومي وإبراهيم صادق. وكان من نتائج محاولة الاغتيال أن بدأ المُكلفة يبحثون عمن يرتدون البنطلونات (يطلقون عليهم "البنطلين")، وهم العناصر الوطنية التي تلقت تعليمها في الخارج ولها وجهات نظر حديثة تحاول من خلالها الإسهام في إحداث ما أمكن من إصلاحات في بنية النظام لتخفيف معاناة المواطنين وفتح أي أبواب لهبوب رياح الخروج من إسار التخلف. وكان النظام يعدُّهم يحاولون إحداث الاضطرابات ويتسببون في عدم الاستقرار في البلاد. وفي صباح اليوم الثالث لمحاولة الاغتيال وصلت إلى منزلي سيارة من المكلفة، وكانت تبحث علي

بغلظة مما أثار بعض الاضطراب والخوف عند أقاربي ومعارفي، وحين قال لي إنني حسن مكي أخذوني بعنف إلى السيارة التي تقلهم، ولم أكن في تلك اللحظة أدرك السبب الحقيقي وراء طلبي. فصعدت السيارة معهم وتوجهوا بي إلى القصر (دار البوني)، وعند وصولنا أنزلت في الفناء (الحوش) وادخلوني إلى غرفة السكرتارية. وهناك عرفت المتواجدين كلهم ومن ضمنهم جميل محرم وعبدالله اللقية (أحد المشاركين في محاولة الاغتيال) الذي كان محتجزاً في قفص الأسود الخاص بالإمام، وكان خلالها يتعرض للضرب المبرّح. وكان صوته يتعالى مع كل جلدة تنزل على جسده وكان التحقيق يجري على قدم وساق مع الجماعة المتهمة بمحاولة الاغتيال، واللافت للنظر أن التحقيق كان يتم على نحو علني أمام جميع المتواجدين في المكان وكان يتولى التحقيق العلني أمام الجميع كل من أحمد محمد الشامي وعبد الله السلال، قائد حرس ولي العهد محمد البدر في الحديدة، وغيرهما من المسؤولين وحاول المسكفة عندئذ إدخالي مباشرة من الحوش ورأيت المقيدين من المواطنين بمن فيهم بعض أفراد من المسكفة أنفسهم.

وعندما رأيت سيف الإسلام عبد الرحمن بن الإمام يحيى الذي كنت قد تعرّفت عليه حين جاء للعلاج إلى روما حين كنت ما أزال طالبا بها، بدأت أعرف السبب في طلبي. لأنه حين رآني أسرع في استقبالي وأخبرني أن الأطباء الإيطاليين الذين فحصوا الإمام قد قدموا تقريرهم عن حالته، وطلبوا مني ترجمة هذا التقرير بحكم معرفتي اللغة الإيطالية. واستلمت التقرير المقدم من الفريق الإيطالي وقمت بترجمته. وكان من ضمن الفقرات التي وردت في التقرير أن حياة الإمام في خطر، وأن قلبه متعب، وأن من حسن حظه أن أي من الرصاصات البالغ عددها إحدى عشرة رصاصة لم تصب قلبه، وأن أخطر الرصاصات تلك التي أصابته في ظهره، وكان معظم الرصاصات الباقية في الحوض.

وكان واضحاً أن التقرير الإيطالي قد شخص حالة الإمام على أنها خطرة، وذلك خلافاً لتقرير الأطباء الفرنسيين، وكذلك الأطباء السوفيت، الذين أكدوا أن صحة الإمام تتحمل الإصابات، وأنها ليست بالخطورة التي يصورها تقرير الأطباء الإيطاليين، مع أن هؤلاء الأطباء الإيطاليين على وجه العموم، كان لديهم إلمام كامل بحالة الإمام الصحية، بحكم علاجه السابق في روما وصلته بالأطباء الإيطاليين وبعد ذلك توالت الفرق الطبية، فجاء أطباء أمريكان إلى جانب الأطباء السوفيت.

وبعد ترجمة التقرير التقيت البدر في وقت كان فيه حال القصر مضطربا يضطرم بالاحتمالات وقد طلب البدر مني البقاء في القصر حتى يتم الاطمئنان على حالة الإمام، فطلبت منه أن يأذن لي بالذهاب إلى منزلي حتى أحضر بعض أغراضي الشخصية، لكنه رفض خروجي رفضا تاما خوفا من تسرب أي أخبار عن حقيقة صحة الإمام وخطورة إصابته. وصدرت تعليمات صارمة بعدم مغادرة أي شخص يدخل القصر، وطلب مني النوم على أي سرير (قعادة) موجود في المحل.

تأسيس الشركات الجديدة

ومنذ تلك اللحظة طُلب مني الاستمرار مع الإمام أحمد وولي عهده محمد البدر. وقد ذهبت معهما إلى تعز حيث أمضيت فترة بدأت بعدها أشعر بالضيق لعدم وجود عمل رسمي أقوم به ويرتبط بدراستي وتخصصي وأنشطتي السابقة التي بدأت أمارسها عند تعييني في وزارة الاقتصاد أو في المجلس الأعلى للإنعاش الزراعي أو في مراجعة القوانين المتعلقة بميناء الحديدة. كما أنني في الوقت نفسه شعرت بعدم ارتياح الإمام لوجودي، بسبب سوء علاقته بوالدي الذي كان قد شارك مع ثوار عام ١٩٤٨ وتعرّض للسجن نتيجة لذلك. وقد شكوت حالي إلى البدر فأبدى تفهما كبيرا

لحالتي، ووعدني بأنه سيحاول أن يجد مخرجاً للوضع دون أن يشعر الإمام بالموضوع وكان البدر جاداً في هذا الوعد. إذ سرعان ما تم إحضار الأخ أحمد مفرح للعمل كمترجم إلى جواري حتى يفهم طبيعة العمل الذي أقوم به، حتى يمكن الاستغناء عن خدماتي في الترجمة داخل قصر لا يرتاح الإمام أحمد لوجودي فيه. وكان ذلك مقدمة لتكليف مفرّح بقية المهام التي كانت موكلة إلي.

وبعد ذلك طلبني البدر فذهبت إليه وكانت المفاجأة أنه قدم لي مشروع إنشاء شركة المحروقات لتتولى استيراد النفط والكيروسين لليمن، وطلب مني دراسته وتقديم رأيي بشأنه. وكان من الشخصيات المرتبطة بالمشروع حينذاك كل من عبدالرحمن عبدالصمد أبو طالب، وزير الاقتصاد، وحسن بن علي بن إبراهيم، وزير الدولة للشئون الخارجية، ورجل الأعمال هائل سعيد. جاءت هذه الفكرة في وقت توترت فيه العلاقات بين اليمن وبريطانيا، وبخاصة بعد أن بدأت بريطانيا تبذل جهودا حثيثة لإنشاء اتحاد الجنوب العربي في جنوب اليمن، وضغطت لكي تنضم محمية عدن إلى هذا الاتحاد في وقت كانت فيه نقابات العمال في عدن ومعها الرأي العام المكوّن أغلبه من أناس تعود أصولهم إلى مناطق الشمال وبقية الجنوب تعارض انضمام عدن إلى الاتحاد. وكانت الفئات المعارضة للاتحاد ككل تجد فرصة للتعبير عن رفضها، وتتضامن مع معارضي انضمام مستعمرة عدن إليه من النقابات والقوى السياسية والوطنية. وهكذا عارضت هذا الاتحاد الحركة الوطنية الناشئة في عدن بتأثيرها الواضح على فئة المتعلمين الذين بدءوا يمارسون أدوارا ملموسة في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات. وجاءت فكرة إنشاء شركة المحروقات لتدعم قدرة اليمن على التحرر نسبيا من ضغوط البريطانيين التي تمارس من خلال الشركات البريطانية في عدن. وتحمس الإمام أحمد لمعارضة الاتحاد، ورأى فيه خطوة عملية لسلخ الجنوب من اليمن نهائيا عن طريق تأسيس دولة خاضعة للبريطانيين يطلق عليها

اتحاد الجنوب العربي". فسمح الإمام في تلك الفترة ببث برنامج من إذاعة صنعاء موجه ضد الاستعمار في الجنوب، كما سمح للهاربين من عدن إلى تعز بتحرير مجلة الطليعة الحكومية التي تتناول مواجهة مخططات الاستعمار في عدن والجنوب.

وكان الاتحاد السوفيتي على وشك الانتهاء من إنشاء ميناء الحديدة، بما في ذلك إنشاء خزانات النفط في الميناء. ولذلك تلاقت رغبة السوفيت في توسيع انتشارهم التجاري في اليمن مع رغبة اليمن في الاستقلال الاقتصادي عن الشركات البريطانية في عدن وعند ذلك اقترح المستشار التجاري في سفارة الاتحاد السوفيتي في تعز تعاون اليمن والاتحاد السوفيتي في مجال توفير المحروقات من الاتحاد السوفيتي للسوق اليمنية. وتم التطرق للموضوع مع عبد الرحمن عبد الصمد أبو طالب، ولاقى هذا الاتجاه تشجيع هائل سعيد الذي كان أهم وكلاء شركة البس المتواجدة في عدن لتوزيع المحروقات في شمال اليمن، حتى يقطع الطريق على الموزعين الآخرين ويحتكر توزيع المحروقات في سوق المملكة المتوكلية اليمنية.

المهم أن البدر أوكل إليّ دراسة المشروع وعند مراجعتي لهذا المشروع وجدت أنه كان يهدف إلى إنشاء شركة تضامنية خماسية، وهو الأمر الذي لم يرق للإمام ولا للبدر اللذين كانا يفكران بموضوع إنشاء الشركة. وكان البدر يدرك أن كلا من عبد الرحمن عبدالصمد أبو طالب وحسن بن علي بن إبراهيم لا يميلان إليه، وهما أقرب إلى عمه الحسن في مناورات التفكير بتولي الإمامة في حال وفاة الإمام أحمد المرتقبة. ولعله أخبر والده الإمام بمعارضته أن ينشأ المشروع تحت إشرافهما. ولذلك اختار الإمام لإنجاز المشروع على النحو المنشود تشكيل فريق عمل برئاسة ابن أخته محمد عبدالرحمن الشامي (الذي كان هو أيضا ممن لا يرتضون أن يتولى البدر الإمامة بعد أبيه)، وعضويتي أنا والأخ عبد الغني علي وبدأنا العمل على قدم وساق لتغيير مشروع إنشاء الشركة وتحويله إلى شركة مساهمة، مع إيجاد

نظام المؤسسين (نظام أساسي) وذلك للمرة الأولى في المملكة المتوكلية اليمنية. وفور الانتهاء من إعداد المشروع على هذا النحو قدمناه البدر الذي عرضه بدوره على والده الإمام فأبدى الإمام إعجابه بهذا المشروع وأصدر تعليماته بالبدء في نقل المشروع من مجرد فكرة على الورق إلى التطبيق العملي.

وبدأت الإجراءات الضرورية للتنفيذ من خلال نشر إعلان في تعز عن إنشاء الشركة، وتضمن الإعلان شروط التأسيس، وذلك لضبط قواعد المساهمة وتحديد المساهمين، كما حددنا مدة الاكتتاب وأكد الإعلان على أن من يتأخر عن سداد مساهمته عن الفترة المحددة في الإعلان سيفقد حق الالتحاق بالمؤسسين.

وبعد أن انتهينا من إجراءات الإعداد لتأسيس الشركة في تعز اتجهنا إلى صنعاء حيث التقيت بزميلي عبد الغني علي الذي كان قد وصل لتوه من بلجراد بعد أن شارك في مؤتمر عدم الانحياز ضمن وفد اليمن برئاسة سيف الإسلام الحسن وفي صنعاء تأخر الكثير من الأمراء عن سداد قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها لوجود شكوك راودت البعض بأن الفشل سوف يكون حليف المشروع. كما أن قسماً آخر من الأمراء لم يكن راضياً عن المشروع لأسباب سياسية. ولم تستثن أحداً من شرط التقيد بالموعد المحدد للاكتتاب قبل أن يصبح المساهم مؤسساً. وكنا نتشدد أكثر فأكثر مع الأمراء حتى نعطي للنظام الأساسي مصداقية عند الجميع وقد اقتنع محمد عبد الرحمن الشامي بوجهة نظرنا، فكان شديداً في هذا الأمر، ودعم اتجاهنا للتشدد مستنداً بمكانته الكبيرة عند خاله الإمام أحمد.

وبعد الانتهاء من صنعاء اتجهنا نحو الحديدة وطبقنا الإجراءات نفسها ثم بدأنا تمهيد الطريق لتوسيع قاعدة المشاركين والمساهمين، وبالفعل انضم إلى المشروع العديد من التجار ومن الأسر الغنية، وفور انقضاء المدة المحددة تم تحديد موعد للاجتماع بحضور أعضاء الجمعية التأسيسية للقيام بانتخاب

مجلس إدارة ومحاسب قانوني بحسب نظام المؤسسين الذي صغناه وأعددناه منذ البداية. وبالفعل انعقد الاجتماع العام في مدينة الحديدة على سطح مبنى الحكومة الذي أصبح في العهد الجمهوري مكتباً للتربية والتعليم (مبنى المتحف حالياً). وعند البدء في إجراءات الترشيح العلني نزل الأمراء من المنصة وجلسوا مع بقية المؤسسين، وصعدنا بدلاً عنهم إلى المنصة لإدارة عملية الاقتراع التي كانت سرية بعد أن تم تسجيل أسماء المرشحين علناً.

وكان واضحاً من سير عملية الترشيح أن التنافس شديد على رئاسة الشركة ولذلك تم تشكيل لجنة تتولى تقديم اقتراح بتشكيل مجلس إدارة يقوم على تحقيق نوع من التوازن بين المحافظات التي ينتمي إليها التجار المساهمون، وجاءت نتيجة الاقتراع مغايرة لكل التوقعات، إذ حصل السيد حسن علوي العطاس على منصب رئيس مجلس الإدارة (الحديدة)، والشيخ عبدالقوي حاميم على منصب نائب الرئيس (تعز)، كما حصل يحيى الرويني على منصب مراقب حسابات (الحديدة)، واحتدم التنافس بعد ذلك على الوكالات، لاسيما بين الحاج علي محمد سعيد وآخرين.

وحاول الإمام ومعه البدر، في الأيام الأولى من عمر الشركة، أن يتصدوا للحملة التي شنت على البنزين السوفيتي لصالح شركة شل. وكان لدى المعارضين وعود بصفقات بريطانية مع شركة شل في عدن. ولذا سعت بعض العناصر المرتبطة بشركة شل إلى تقديم الرشوة للسواقين لخلط البنزين السوفيتي بالماء للتشكيك في جودته حتى يمكن العودة إلى البنزين المستورد من شركة شل البريطانية. لكن مساعيهم باءت بالفشل لأن الفرق كان واضحاً بين المشتقات النفطية السوفيتية والبريطانية. وربما كانت المشكلة الوحيدة في البنزين السوفيتي انخفاض نسبة الأوكتين. ولهذا الغرض تم إرسال وفد من الشركة إلى روسيا بإلحاح من الإمام وباستجابة من الملحق التجاري السوفيتي لطلب تحسين الأوكتين وزيادة نسبته من ٨٠ ٪ إلى ٨٥ ٪ ثم إلى ٩٠ ٪. وهكذا بدأ حال الشركة يتحسن، وأصبحت تحقق

أرباحا وتقنيع المناقصات، وشد الحسابات الخاصة بحركتها التجارية. وأصبحت بعد ذلك من أهم الشركات الموجودة في اليمن، وقامت بدور مهم في التعريف بالقطاع التجاري اليمني، لا سيما في ظل الدعم الذي تلقته من ولي العهد البدر ومن الإمام أحمد الذي أدرك أهمية الشركة في السعي للتحرر من السيطرة البريطانية على الشتلات النفطية عبر مستعمرة عدن.

وكان نجاح مشروع شركة المحروقات دافعاً قوياً لنا للتفكير في إنشاء الشركات المساهمة. لأن هذا النجاح شكّل فاتحة خير للانتقال نحو المرحلة الثانية التي توجت بتأسيس شركة الكهرباء وشركة الباصات. ووفر هذا النجاح حافزاً وطنياً قوياً لبلورة العديد من الأفكار الوطنية التي تسعى إلى بدء الخطوات الأولى على طريق التنمية وبناء المجتمع اليمني الجديد. وكانت المشكلة أن الدوافع الوطنية التي تحرك نشاطنا كانت تصطدم ببعض الاتجاهات الوطنية، لاسيما العسكرية، التي كانت ترى أن مثل هذه المشاريع تعمل لتقوية النظام الإمامي المهترئ، في الوقت الذي كنا نؤكد لهم دوماً أن هذه الشركات ستكون من أهم الأدوات التي ستعتمد عليها أية حركة وطنية أو أية ثورة يمنية يمكن أن تطيح بالنظام الإمامي. وبالفعل كانت وجهة نظرنا هي الأقرب إلى الصواب. فشركة المحروقات (النفط) على سبيل المثال كانت من أهم الدعائم التي اعتمد عليها صمود الثورة اليمنية، ووفرت للجمهورية بعض مقومات الصمود والاستمرار والنجاح لأنها وفرت أجود أنواع الوقود اللازم للطائرات المساندة للجمهورية وفيما بعد للطائرات اليمنية، وكذلك للدبابات ووسائل النقل الجمهورية، العسكرية والمدنية، في المعارك الطاحنة مع القوات الملكية. كما أن شركة المحروقات كانت أحد العوامل الرئيسية في إلزام شركة شل البريطانية بالوفاء بالتزاماتها كاملة بتوفير ما تحتاجه الجمهورية على أسس تجارية بحتة لا تتأثر بالسياسة البريطانية المعادية عداء صريحا للثورة اليمنية وللجمهورية الوليدة.

وقد استنتجت من تجربتي في القرب من الإمام أحمد، سواء عند زيارته إلى روما أم عندما اقتربت منه للترجمة بعد إصابته في محاولة اغتياله التي ظل عليلا بعدها حتى مات، أنه كان شخصية طاغية مطلقة، لا يثق بأحد، ولا يخشى شيئا، ومنغلقا على نفسه ومحبا لذاته وينفر من الآخرين حتى من أهله وأولاده ويتوجس خيفة من الآخرين بمن فيهم أفراد أسرته، ولكنه كان كريما. وعرفت من مرافقتي له خلال فترة مرضه بعد محاولة اغتياله أنه كان يحب العلماء المطلعين، مثل القاضي عبدالرحمن الإرياني وأحمد محمد زبارة، وبالمقابل لم يكن يحترم أفراد أسرته، أخوته وأبناء أخوته. ولعل الأحداث التي مر بها قد جعلته كذلك، وبخاصة قيام أخويه عبدالله والعباس بالتحريض على الانقلاب عام ١٩٥٥ لتجريده من الحكم، وما تلا ذلك من تنفيذه حكم الإعدام فيهما. لأن قسوته عندما يثور ويغضب تفوق كل الحدود المعقولة. إذ يصبح في مثل هذه الحالات أقرب إلى فقدان الاتزان منه إلى التصرف بوعي. وفي بعض الحالات يكون في تعامله مع القلة من أعوانه وخدمه عطوفا حنونا إلى أقصى الحدود. وشخصيته معقدة غريبة الأطوار أكثر من كونه شخصية طبيعية. ولعله كان يحس أنه سيكون آخر من سيحكم اليمن من الأئمة. فقد كان يكرر ما معناه "سأكمل مشواري وبعدي الطوفان". وقد لوحظ أنه بعد محاولة اغتياله في الحديدة أراد أن يتوسع في الإعدامات بعد إعدام عبدالله اللقية ومحسن الهندوانة والنجار محمد عبدالله العلفي وكان يريد أن يعدم مجموعة ثانية بالشبهة فقط لولا إلحاح ابنه محمد البدر، ولي العهد، على عدم التمادي في القتل.

والواقع أن التفكير بأن يكون سيف الإسلام الحسن إماما بعد الإمام أحمد أمر مخالف لسنن التطور. فقد تعرفت عليه عندما وصل لزيارة أخيه الإمام المريض إلى روما، وصدمت بشدة رجعيته وتخلفه في فهم الحياة وفي الوقف من كل شيء وبخاصة من النساء، وبخله الشديد. وقد طلب الجبلي مني أن أرافقه إلى ورشة لصيانة السيارات في روما كان يملكها أحد أنصار

المَلَكية في إيطاليا. وكان يرغب في شراء سيارة يستخدمها الإمام مجهزة بكرسي كهربائي يخرج من السيارة ويعود بالضغط على زر كهربائي. وهي سيارة تحتاج إلى تجهيز خاص. وقد قبل هذا الإيطالي المتحمس للملكيين أن يعمل بتجهيز سيارة خاصة بملك اليمن. وعندما وصل الحسن إلى هذا اللقاء بمدير الورشة كان يلبس قميصا نصف كم متسخا، فأصبت بإحراج شديد. وكان يتلعثم في الكلام كثيرا. وعندما جاء مدير الورشة، وهو من الشخصيات المحترمة، كان الحسن يساومه بإلحاح في السعر ويترجاه أن يخفّض السعر ويقول إن اليمن دولة فقيرة، فيرد مدير الورشة بسخرية قائلا لقد قبلت العمل بهذا السعر لأنني من مؤيدي الملكية في إيطاليا واعتبر أنه تشرف لي أن أجهّز سيارة ملك اليمن الخاصة، لكن هذا السعر هو الحد الأدنى ولن أخفضه قط. وكان شعوري بالإحراج من أن يتولى أمير بعد نفسه ليكون ملكا المساومة بإلحاح في أمر يسير قد يتولاه أي موظف بسيط. والحقيقة أن الحسن كان شخصية معقدة ولا يصلح لأن يكون حاكما في أي مستوى من مستويات المسئولية. ولم أجد فردا من أفراد الأسرة الحاكمة يحبه على الرغم من أنه كان مرشحا لخلافة الإمام أحمد. وفي رأيي أنه لم يكن يصلح حتى لإدارة مدرسة.

قيام الثورة

وتثبيت النظام الجمهوري

التمهيد للثورة

كما أسلفت القول، أسهمت الأنشطة الاقتصادية لمجموعة خريجي الجامعات الحديثة العائدين من الخارج، وأنا منهم، في وضع أسس قيام المؤسسات الاقتصادية الحديثة، وبخاصة تأسيس الشركات المساهمة. وهو ما جعل الآراء حولنا تنقسم إلى قسمين، القسم الأول يتفهم الوضع تماماً ويتفق معنا في وجهة نظرنا القائلة بأن أي تأسيس لأنشطة اقتصادية حديثة يضع اللبنات الأولى للمجتمع الجديد ويسهم في بث روح الطموح للتغيير. والبعض الآخر يوجه لنا الانتقادات، ويقيّم أنشطتنا بمعايير سلبية، ويعتقد أننا بهذه الأنشطة التنموية نطيل عهد النظام الذي شاخ وينبغي تغييره. وعلى الرغم من أن طبيعة الأنشطة التي كنا نقوم بها كانت تجمعنا بالتجار وبكبار أركان النظام الإمامي، كان تاريخ والدي رحمه الله، والفترات التي قضاها في سجون الإمام، عوناً لي في التعرف على أطراف الحركة الوطنية. كما أن فترة دراستي في القاهرة وروما أسهمت أيضاً في خلق قنوات اتصال برموز الحركة الوطنية، أمثال القاضي محمد محمود الزبيري والأستاذ أحمد محمد نعمان. فقد كان كثير من الطلبة، وأنا منهم، يترددون أثناء دراستي في القاهرة على الزبيري، وتدور معه باستمرار أحاديث وحوارات مطولة حول الحركة الوطنية وأهمية دعمها وضرورة التغيير والتطوير. وقد طلب مني في إحدى المرات أن أرتب له اجتماعاً سرياً مع الشيخ علي حسين الوجيه للحديث معه حول بعض الجوانب المالية، وعن الدعم الذي كان يقدمه للحركة الوطنية.

وكانت علاقاتي بالأستاذ نعمان طيبة، وتقوت أكثر من ذي قبل بعد وصول ولده عبد الرحمن للدراسة في إيطاليا. وقد انزعج الإمام أحمد من مجيء عبد الرحمن إلى روما بعد أن بلغه أن ابن نعمان يقوم بتوزيع نسخ من صحيفة "صوت اليمن" الناطقة باسم المعارضة على الطلاب العرب في إيطاليا عقب هروب والده الأستاذ نعمان من اليمن والتحاقه بالمعارضة اليمنية في مصر بعد فشل حركة ١٩٥٥ للإطاحة بالإمام أحمد. ولذا سرعان ما أوقف الإمام منحة عبدالرحمن نعمان وطلب عودته فوراً إلى اليمن. ولهذا السبب لم يتمكن، للأسف، من مواصلة الدراسة في إيطاليا. وحين طلبت السفارة اليمنية في روما منه أن يعود إلى اليمن تظاهر بالعودة عبر القاهرة بعد أن اتفقت معه على أن ينزل في القاهرة وأن لا يواصل السفر إلى اليمن دون أن تشعر السفارة في روما بنيته البقاء في مصر حتى توفر له تكاليف السفر من إيطاليا.

وبعد عودتي إلى اليمن كانت لي صلات وارتباطات بالكثير من الشخصيات الوطنية سواء في صنعاء أم في الحديدة، مثل الزعيم عبدالله السلال، والأستاذ حسين المقدمي، الذي كان في فترة محاولة اغتيال الإمام أحمد في مستشفى الحديدة عام ١٩٦١ مديراً لذلك المستشفى، وكذلك الوالد سيف عبدالرحمن العريقي، صديق والدي. وكان لعلاقاتنا بالسلال خصوصية معينة في هذه المرحلة. فقد كانت إذاعة الكيان الصهيوني تبث بعض التقارير والأخبار التي تقول إنه كان يعد العدة ويخطط لقيادة انقلاب عسكري يطيح بنظام الأئمة. ولذلك تولدت الشكوك حوله إلى مستوى جعل الإمام أحمد يخشى منه كثيراً، وهو الأمر الذي يفسر خضوعه للمراقبة المستمرة في الحديدة. وبسبب هذه المراقبة في تلك الفترة كان من الصعب علينا أن نتبادل معه الحوار والأحاديث بحرية. ولذا كنا نستغل فترة خروجه في وقت العصر ونختطف معه الحديث على الطريق، كما كنا نلتقي في بعض الأحيان في صيدلية السكاف أو في مستشفى الحديدة حيث

يتواجد الأستاذ حسين المقدمي. وتحضرني هنا ذكرى التعارف بيني وبين الملازم محمد عبدالله العلفي بواسطة المقدمي، فقد كان الملازم العلفي ضابط أمن المستشفى، وصادف أن جاء أثناء وجودي مع حسين المقدمي، فعرفني عليه مؤكداً أنه شخص سوف يكون له شأن عظيم في الحركة الوطنية. ولم يكن أحد حينذاك يستطيع أن يدرك مغزى هذه الكلمات ولا حتى المقدمي نفسه، كما ذكر المقدمي نفسه في مذكراته.

وفي صنعاء كانت علاقاتي مع رموز الحركة الوطنية شخصية وليست تنظيمية بسبب ضعف البُنى التنظيمية للنشاط السياسي من جهة، وبالنظر إلى اختلاف ميادين عملنا من جهة أخرى. وربما كانت الأنشطة الاقتصادية والبدء في تأسيس الشركات قد جعلت علاقاتنا تنحصر في شرائح معينة من الناس، خصوصاً شريحة التجار، وأتذكر منهم الحاج ناصر الكميم، والحاج هاشم، تاجر البن والقشر، واللذين كان لهما دكانان بارزان في سوق الملح. وكانت علاقاتهما واضحة وقوية مع الرموز الوطنية الساعية نحو التغيير في اليمن. وتعرفت كذلك على الحاج حسن السنيدار، والحاج حسين الوتاري.

وقد سكنت عند وصولي إلى صنعاء في دار الضيافة بأمر من ولي العهد محمد البدر، مثل بعض من تخرجوا من الجامعات في الخارج وعادوا للعمل في المؤسسات الحكومية، كالأخ أحمد الشجني. وكان أكثر من يسكن دار الضيافة من الخبراء الأجانب من العسكريين والمدنيين، وكذلك بعض الوزراء الذين يتوافدون من تعز والحديدة وغيرها لفترات قصيرة، وكذلك السفراء والدبلوماسيون القادمون إلى صنعاء، نظراً لعدم وجود أي فنادق في المدينة. وقد صدمنا عند الوصول إلى صنعاء لأول مرة أن نجد أن ليس في العاصمة أي شارع مسفلت أو أي مظهر من مظاهر الحياة الحديثة، وكأننا عدنا إلى العصور الغابرة. وقد كان الحال كذلك في جميع مدن مملكة الإمام. وكان منظر السوق أكثر إثارة بسبب كثرة ألوان الثياب التي يلبسها

الناس، ومظاهر الفقر والضوضاء، ولم يكن يجوب المدينة سوى عربات تجرها الحمير، أو حمير محملة في دخولها إلى المدينة أو في خروجها منها. وكان منظر الشباب الخريجين العائدين من الدراسة في الخارج غريبا على حال هذه المدينة، وهم يرتدون الثياب الحديثة (البدلة وربطة العنق)، وهو ما جعل المواطنين ينظرون إلينا كما ينظرون إلى الأجانب، ولأننا جئنا في فترة المخاض والوضع مضطرب يتوقع كل الاحتمالات، لم نكن نشعر بالاستقرار الوظيفي والاجتماعي، وكنا مثل الكثير من المستنيرين الذين كان يطلق عليهم في تلك الأيام صفة "المصريين" نتوقع حدوث تغيير ما أو اضطرابات، وكان أكثر ما يزعجنا أن الحياة كانت تنتهي مع غروب الشمس، وليس هناك أية وسيلة للترفيه ولا حتى المطالعة أو اللقاء بالآخرين ولذلك كان دار الضيافة يعد ملتقى المثقفين والمستنيرين والأجانب المتواجدين في صنعاء.

وبعد عودة والدي من رحلته العلاجية في إيطاليا في منتصف عام ١٩٦٢ وصل إلى تعز على أمل مقابلة الإمام، حسب العادة المتبعة بالنسبة لجميع المسئولين. وظل في تعز منذ وصوله من روما ينتظر السماح له بمقابلة الإمام لتحديد العمل الذي يريد الإمام أن يوكل إليه أو السماح له بالعودة إلى منزله في الحديدة. وكان يقيم أيضا في دار الضيافة في تعز. وقد طال انتظاره لأن صحة الإمام كانت في تدهور مستمر لكن كان هناك قدر كبير من التكتم على أخبار حالته الصحية. وكان الوالد يقضي بعض الوقت في اللقاء مع الشيخ جازم الحروي والشيخ محمد علي عثمان ومحمد عبدالرحمن الشامي، ابن أخت الإمام.

الخارطة الحزبية والتنظيمية عند قيام الثورة

كانت الأحزاب السياسية في العهد الإمامي موجودة ولكنها تقتصر على أفراد قليلين من المستنيرين والمتعلمين في الخارج والعائدين من المهجر وبعض الضباط، وبخاصة من الشباب المتأثرين بالمد القومي بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر وما خاضته من مواجهات، مثل تأميم قناة السويس وما تلاها من غزو بريطاني فرنسي إسرائيلي لبور سعيد، واشتداد حركة المطالبة بالتحرر من الاستعمار، وازدياد المشاعر القومية بعد أن انتعشت الآمال من جديد بإمكان الرد على ما لحق بالفلسطينيين والعرب من ظلم، والرغبة في تحرير فلسطين وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم المغتصبة. وفي ظل الأوضاع السياسية الصعبة التي كانت تعيشها مملكة الإمام كان من الطبيعي أن تتسم حركة هذه الأحزاب محدودة الحركة والعضوية بالسرية الشديدة خوفا من بطش النظام الإمامي الاستبدادي. فقد تواجد الأخوان المسلمون في اليمن منذ عام ١٩٤٧ حين جاء الفضيل الورتلاني الجزائري من مصر موفدا للإخوان المسلمين ليقوم بدور مهم في التحريض على قيام ثورة الدستور سنة ١٩٤٨. كما كانت شخصيات مختلفة من أوائل الطلبة اليمنيين الذين درسوا في الأزهر قد أصبحوا ناشطين في الإخوان المسلمين ومن أبرزهم محمد صالح المسمري، بيد أن فشل ثورة ١٩٤٨ قد وجه لتنظيم الأخوان المسلمين ضربة قاصمة وهو ما يزال في المهد، واضطر من انتمى إليهم لاحقا، أو من قُدِّر له أن يخرج من السجن بعد إخفاق الثورة الدستورية، أن يلجأ إلى السرية على غرار التجربة المصرية.

وقد أسهم الطلاب القادمون من القاهرة وبغداد ودمشق في تأسيس حزب البعث الذي كان فرعه في اليمن قد تأسس في مستعمرة عدن في منتصف الخمسينات، وكان لحركة القوميين العرب التي تأسس فرعها في

اليمن في أواخر الخمسينات وجود وبخاصة في تعز والجنوب. وكان لتنظيم الضباط الأحرار (الذي تأسس من ضباط شباب تركوا أحزابهم بعد خيبة أملهم من جراء انفصال سوريا عن دولة الوحدة المصرية السورية التي أطفأت آمال الشباب العربي بتحقيق وحدة عربية شاملة، أو من ضباط آخرين متحمسين للتغيير) من أكثر التنظيمات نشاطاً وقوة. ومما زاد من تأثيره وقوته الاستفادة من شدة الانضباط العسكري في التنظيم والاتصال، والسرية التامة، فانضم إليه شباب متحمس واع مثل علي عبد المغني. وقد أقام تنظيم الضباط الأحرار الشباب شبكة من الصلات المرنة مع كثير من العناصر العسكرية الشابة، ومع الضباط الكبار ممن شاركوا في ثورة الدستور عام ١٩٤٨، مثل الزعيم عبد الله السلال وأعوانه، والعميد حمود الجائفي وتلاميذه، ومع بعض القيادات العسكرية الناصرية الشابة، مثل عبد الله جزيلان. كما نجحوا في نسج صلات بالعناصر المدنية في أوساط التجار والموظفين. وبذلك كان تنظيم الضباط الأحرار بمثابة القوة الشابة القادرة على التعويض عن ضعف الحركة الوطنية من خلال تواجده في الجيش، وتوجيه جميع أشكال التذمر نحو غاية عملية محددة هدفها إحداث التغيير الذي كان الجميع ينشدونه ولكنهم لا يملكون القدرات العملية لتحقيقه. وكان هذا سبب أن الثورة حين قامت في سبتمبر ١٩٦٢ لاقت تأييد الجميع والتفافهم من حولها.

المناخ الإقليمي والدولي عند قيام الثورة

أصبحت البيئة الإقليمية مواتية لقيام الثورة اليمنية منذ عام ١٩٦٢ حين تأزمت العلاقات بين الإمام أحمد والرئيس المصري جمال عبد الناصر، بعد أن نظّم الإمام بمساعدة بعض الشعراء المقربين إليه قصيدة تهاجم الإجراءات الاشتراكية في مصر مثل التأميم، وما نتج عن هذا التأزّم من خلافات أدت

إلى حل مصر اتحاد الدول العربية الذي كان قد قام عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا واليمن، وهو اتحاد غريب يربط اليمن شكلياً بأنظمة سياسية ليس بين النظام الإمامي المتقرض في اليمن وبينها أي تشابه. وبعد هذا الخلاف خرجت اليمن من ذلك الاتحاد الشكلي، فانتعشت آمال المعارضة اليمنية من جديد بالحصول على دعم مصر عبد الناصر، والسماح لها بإعادة نشاطها، وانطلاق صوتها من صوت العرب من جديد. وأتذكر أنني كنت مرافقاً للإمام حين أوعز إليه بعض الشخصيات الكبيرة في نظام الإمامة آنذاك أنه لا بد أن يرد على مصر، وعرض بعضهم مهاجمة الإجراءات الاشتراكية والرد عليها دون مهاجمة جمال عبدالناصر شخصياً. ومنهم من كان يتخوف من ردة فعل عبدالناصر. وفي الأخير تجمع من حرضوا على الرد في دفع الإمام أحمد إلى التعاون مع أحد الشعراء (الغالب أن الإمام وضع مطلع القصيدة وتولى الشاعر نظمها) في نظم القصيدة المعروفة التي تهاجم الإجراءات الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة، ثم نشرت في الصحف وقُرئت من الإذاعة واستغلتها الصحافة في لبنان وفي غيرها من الأوساط المعادية آنذاك لمصر ولعبدالناصر. وقد كان رد عبد الناصر شديداً بحيث ألغى اتحاد الدول العربية الذي كان يتكون من الجمهورية العربية المتحدة (المكونة من توحيد مصر وسوريا وحدة اندماجية) واليمن. وهو في الواقع اتحاد شكلي لم تكن له فائدة سوى توفير هدوء نسبي في العلاقات بين مصر ومملكة الإمام في اليمن، وإسكات صوت المعارضة اليمنية في مصر، سواء من إذاعة صوت العرب من القاهرة أم في الصحف، والتضييق على المعارضة اليمنية في مصر، مما أربكها وشل حركتها وبث الخلافات فيما بين زعمائها.

وقد أدى نشر القصيدة وتوتر العلاقات بين مصر ونظام الإمامة في اليمن إلى أن يشن عبدالناصر في خطاباته التي كانت تجتذب غالبية المواطنين العرب في كل مكان من الأرض العربية، بصوته المحبب وجاذبيته القوية، حملة قوية على النظام الإمامي في اليمن، وعلى تخلف نظام حكم الإمام

أحمد. وقد كان الإمام أحمد في تلك الأيام منزعجاً للغاية من الغضب الذي كان جمال عبد الناصر يلقيها ويشن فيها الهجوم على نظام حكمه كما بدأ راديو صوت العرب من القاهرة يقدم أحاديث بصوت الدكتور عبد الرحمن البيضاني الذي سمحت له مصر بأن يوجه باسم المعارضة اليمنية حملة عنيفة على الإمام ونظامه السياسي، ويسرد المظالم التي يرتكبها في حق الشعب اليمني، ويفضح عبر الأثير مدى التخلف البشع الذي تعيشه البلاد، ومدى المعاناة التي يرزح تحت نيرها المواطنون اليمنيون. وسمحت الصحف المصرية، وبخاصة صحيفة روز اليوسف، للبيضاني أيضا بالكتابة لمهاجمة الإمام أحمد وتعرية نظامه السياسي. وعلى الرغم من الأخطاء التي كان البيضاني يرتكبها في خطاباته، وبخاصة تركيزه على النزاعات العرقية والطائفية، إلا أنه في المقابل سلط الأضواء على جوانب متعددة لها علاقة بمصادر ضعف النظام الإمامي، وعرض الأسباب التي تدعو لتغييره واقتلاعه من الجذور.

وعلى الجانب الآخر من شاطئ البحر الأحمر، كان لفشل الثورة الإثيوبية صداه الكبير على مستوى المنطقة. فقد كان للطريقة التي تصرف بها قادة الحركة مع الإمبراطور هيلاسلاسي، ورد الفعل العنيف للإمبراطور الذي عمد إلى تصفية الحركة وقادتها، وقعها على الدستوريين والمثقفين اليمنيين الذين كان الإمام ونظامه المستبد يطلق عليهم تسمية "العصريين"، بسبب دعوتهم إلى التغيير للحاق بالعصر الحديث. وقد كان هؤلاء "العصريون" يمثلون الاتجاهات المختلفة للحركة الوطنية. كما أن الحركات القومية المطالبة بالتحرر من الاستعمار وتحقيق الاستقلال والتنمية، في إفريقيا، وما تلاها من قيام أنظمة الاستقلال، قد أسهمت في التقليل من الهجرات اليمنية إلى شرق إفريقيا، وخصوصاً السودان وإثيوبيا وتنزانيا. إذ ضاق الحال بالمهاجرين والمغتربين اليمنيين الذين آثر الكثيرون منهم العودة إلى اليمن، في حين كانوا يحملون أفكاراً تحررية مناهضة للنظام، على

الرغم من الضغط الشديد الذي لازم الشطتهم بعض آخر، تعددت الجهات المعارضة للنظام، وانضم إليها المغتربون اليمنيون الذين أسهموا في تمويل بعض جوانب الحركة الوطنية، وسهلوا التعامل مع الكثير من الجهات الخارجية بهدف قلب نظام الحكم الذي كان يعاني من شعور كبير في أجهزته، ويزداد تحجر قياداته وعجزها عن التكيف مع متغيرات العالم من حولها.

وفي الوقت نفسه، بدأ التواجد الغربي والشرقي في اليمن بالتزايد بعد صفقات الأسلحة التي عقدها البدر مع الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية، والاتفاقيات التي عقدها للحصول على بعض السلع التجارية. وكانت هذه الاتفاقيات بمثابة مقدمات دفعت الاتحاد السوفيتي لتقديم المساعدات لليمن من خلال بناء ميناء الحديدة، وبدء الحديث عن شق طريق الحديدة – تعز وتعبيده، وقيام الصين بشق طريق الحديدة – صنعاء. وحرصت القوى الغربية من جانبها على أن تجد لها موطئ قدم في اليمن كي لا ينفرد الاتحاد السوفيتي بترتيب أوراق اللعبة السياسية في المنطقة. فبدأ الأمريكان في شق طريق تعز- صنعاء، فضلاً عن مشروع كندي للمياه في تعز. وبدأت اليمن الحصول على العملة الصعبة من هذه المشاريع لتدعم المركز المالي والاقتصادي المتدهور، لاسيما في ظل أزمة القمح وتأزم الأوضاع الاقتصادية. كما كان للبريطانيين دور في تأجيج الحركات المضادة، إذ كانت لهم مصلحة في قلب نظام الحكم في مملكة الإمام بالنظر إلى خلافاتهم مع الإمام أحمد حول قضية الجنوب اليمني، والتقت المصلحة البريطانية مع مصلحة الأمريكان الذين كان انغلاق الإمام أحمد يعيقهم عن تحقيق طموحاتهم في إيجاد موطئ قدم في اليمن، لاسيما وأن السوفيت والمصريين كانوا أكثر نشاطاً في الحقل الأمني والعسكري وتدريب الجيش اليمني لمواجهة القبائل المعادية لنظامه تقود شريف بيحان، والذي كان يسبب إزعاجاً للإمام، ويشجع الحركات القبلية المناهضة له في خولان وغيرها.

وعلى صعيد آخر كان التطور التكنولوجي في المرحلة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية قد بدأ يمارس دوراً كبيراً في التأثير على فهم الناس وإدراكهم وأفكارهم، لاسيما في مجال الاتصالات والإذاعة، فأصبح واضحاً بسبب هذا التطور أن من الصعب منع الشعوب من معرفة ما يجري في العالم من حولها، وما ينتج عن ذلك من مشاعر التعاطف والمشاركة في الرغبة العامة في التحرر، ومقارنة الأوضاع القائمة بما يجري من تغيير وتحرر في بلدان أخرى. وكانت الأسواق في أرياف اليمن مراكز لتجمع الكثير من الناس، وفيها يتم تناقل الأخبار القادمة من كل مكان، كما وجدت السيارات طريقها إلى اليمن، وكانت تسهم في نقل المنشورات التي تهاجم الأوضاع، وتغذي فكرة التوعية وضرورة التغيير ودعم الحركات المعارضة. ومارست تعز دوراً كبيراً في التأثير على منظومة القيم والمعتقدات، فمن ناحية كانت مقراً للسفارات الأجنبية، ومن ناحية ثانية كانت على اتصال بمركز التنوير في عدن. وفي نفس الاتجاه، كان للسفارتين المصرية والسعودية، اللتين اتخذتا من صنعاء مقراً لهما وكان مسموحاً لهما بالأنشطة، تأثير واسع ومتشعب إذ كان المصريين تواجد في المؤسسات التعليمية والعسكرية، وكان للسعوديين تأثير بحكم علاقاتهم بالقبائل وبحكم توزيعهم مخصصات مالية لبعض الرموز القبلية. وكانت المناسبات الدينية كالحج والعمرة فرصة للسعوديين للالتقاء بالعناصر اليمنية الراغبة في التغيير. وربما كانت بعثات الحج من أهم الوسائل التي كانت السعودية تستغلها لنسج صلات سياسية بمثل هذه العناصر. ومن المعروف أن لقاءات عدة جرت بالأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، وكذلك مع الملك سعود، على الأقل في مناسبات الحج، ولم يكونا يتحرجان من التحدث مع من يعرفان أنه من المعارضة لحكم الإمام أحمد حول الحاجة إلى التغيير في اليمن. وكان لقتل بعض أبرز المشايخ، مثل الشيخ حسين الأحمر وابنه حميد، أثر بالغ في توسيع دائرة المعارضة في الداخل لنظام الإمام أحمد، وتقويتها.

وازداد سوء العلاقات مع مصر عبدالناصر بعد خروج اليمن من الاتحاد العربي فقد حاول الزبيري ونعمان في القاهرة إحياء الاتحاد اليمني الذي كان قد تأسس في عدن، كما حاولا توسيع نشاطه واستقطاب عناصر جديدة إليه بيد أن مصر لم تعد تتحمس للتعامل مع القيادات التقليدية المعروفة للاتحاد، وفضلت عليها جماعات القرب إلى مباشرة الفعل وتقديم وعود التغيير القريب. كما شهد الاتحاد اليمني المعارض بعض الانشقاقات عندما خرجت منه بعض العناصر التي لم تستطع تحمّل فترات الجمود وصعوبات العمل، الأمر الذي كان له صدى واسع زاد من الشعور بضرورة العمل لتجاوز عمل المعارضة التقليدية، لاسيما وأن العناصر التي تخلّت عن الاتحاد قد أخذت بعض الوثائق السياسية الخاصة بالمعارضة وسلمتها لممثل الإمام في القاهرة.

التطورات داخل المؤسسة الملكية

وفي المرحلة التي كان التخطيط خلالها للثورة يسير على قدم وساق، كانت المؤسسة الملكية ذاتها تشهد هي الأخرى تطورات كبيرة. فقد كان البدر يعمل بقوة لكي يكون إماماً بعد أبيه. لكن جميع الأمراء من أعمامه وأبناء أعمامه، ورموز دولة الإمامة من الأسر القريبة من أسرة حميد الدين والداعمة لنظام حكمها، كانت تعارض أن يتولى البدر الإمامة. ووصل الأمر إلى المستوى الذي جاهر فيه بعض الأمراء "سيوف الإسلام" مثل الأمير الحسن بن علي بن يحيى حميد الدين، ابن أخ الإمام أحمد، بضرورة إحداث تغييرات كبيرة في طبيعة النظام الملكي اليمني. وأتذكر أن الأمير الحسن بن علي دعاني ذات يوم ليقول لي إن هؤلاء (يقصد البدر وأعمامه وبقية أمراء الأسرة الحاكمة) يعيشون بعقلية قديمة ولا يصلحون لحكم البلاد. وإن الوضع أصبح في حاجة إلى شخص واعٍ قادر على تحمل المسئولية وعلى إحداث التغيير المنتظر. وكان ينظُرُ إليَّ باعتباري أحد الخريجين الذين درسوا في الخارج ويمكن أن يتفهم دعوته إلى التغيير وأن يقنع بها زملاءه من الخريجين والمستنيرين. ولذلك عبر لي عن رغبته في التعاون مع المتعلمين والمثقفين المؤهلين للعمل في سبيل تطوير البلاد. وقال إن اليمن في حاجة للخروج من الدوامة التي تعيشها، وأن تتجاوز الوضع الصعب الذي يحيط بها. ولعله كان يشير بذلك إلى احتمال وفاة الإمام أحمد وانفتاح أبواب الصراع من أجل خلافته. وكان يتحدث بنزعة تطورية، ويرى أن البدر ضعيف وغير مؤهل لتولي الإمامة وغير مرغوب فيه من جميع الأمراء ومن أركان النظام، ويؤكد أن بطانته فاسدة. وكان معروفاً أن الحسن بن علي من الأمراء الذين يحاولون أن يستقطبوا الخريجين والمثقفين والأحرار في سياق دعوته لتشجيع وصول قيادات واعية من أسرة حميد الدين إلى السلطة، وتجديد حكم

الإمامة. وكان يُظهر عدم قناعته بتولي عمه الحسن للإمامة بسبب شدة تخلف عقليته واستحالة إصلاحها.

وهكذا كانت الأسرة الحاكمة تعيش أوضاع صراع شديد، وشككت إلى أبعد الحدود. وبدأ بعض الأمراء بتوجيه الانتقادات لسياسات الإمام أحمد، والمجاهرة بعدم تأييد كل من الحسن بن يحيى، الذي كانت القوى الأشد تحجراً في النظام ترى فيه الخليفة المنتظر للإمام أحمد المريض، وولي العهد محمد البدر بن الإمام أحمد الذي تفضله المعارضة التقليدية على أي مرشح آخر لخلافة الإمام في الحكم عند وفاته. وفي المقابل كان أبناء الحسن بن يحيى حميد الدين ينشطون ويتحركون ويهاجمون البدر علناً ويشككون في قدرته على ممارسة الحكم، لكن أفكارهم كانت ظلامية، وكانوا يشكلون الجانب الأكثر معارضة للتغيير وعلى وجه العموم كان هناك صراع واضح بين القوى المؤيدة للحسن بن يحيى الذي كان متواجداً في منفاه في الولايات المتحدة مندوبا لليمن في الأمم المتحدة من جانب، والإمام أحمد وولده ولي العهد محمد البدر من جانب آخر. وعلى الرغم من أن بعض أركان النظام من الأسر القلة حول الأسرة الحاكمة لم يكونوا ممن يتحمس لتولي الأمير الحسن الإمامة بعد الإمام أحمد، فإنهم كانوا يعارضون بقوة أن يتولى البدر الإمامة، ويرون أنه ضعيف وغير مؤهل وغير قادر على تحمل المسئولية، لدرجة أن محمد عبد الرحمن الشامي، ابن أخت الإمام أحمد، كان يقول لأصدقائه إنه يرجو الله أن يقبض روحه قبل أن يرى البدر يتولى الإمامة، وكان يرى أن تولي البدر للإمامة كارثة على نظام الإمامة.

وكان التناقض الخفي يشتد بين الضباط الأحرار ومعهم التحركات الوطنية المختلفة، من جهة، ومن الجهة الأخرى بعض من يشاع أنهم على علاقة بالبريطانيين من رجال نظام الإمامة مثل الحسن بن علي بن إبراهيم، وبعض من يشاع أنهم على صلة بالولايات المتحدة الأمريكية مثل عبد

الرحمن عبد الصمد أبو طالب، وكذلك الحسن بن علي بن يحيى حميد الدين، والقوى التي كانت تعمل لكي يتولى الحسن بن يحيى حميد الدين الإمامة بعد موت الإمام أحمد، والبدر وأنصاره مدعوما بوالده المريض العاجز عن وضع نهاية للصراع. وكان هذا الصراع يزداد وضوحا كلما اشتد مرض الإمام أحمد بين أنصار الحسن بن يحيى وأنصار البدر. وتقف إلى جانب البدر فئات إصلاحية ترى أنه أكثر تفتحا من أية شخصية مرشحة لتولي الإمامة وأكثر استعدادا للإصلاح. وكان الإمام أحمد نفسه يعيش وضعا صعبا يمنعه من الحركة ومن اليقظة الدائمة التي اعتاد أن يمارس بها السلطة بيد من حديد. فقد جعلته محاولة العلفي واللقية اغتياله في مستشفى الحديدة طريح الفراش، عليلاً لا يقوى على إدارة الدولة أو الإمساك بزمام الأمور بيديه. وعلى الرغم من الضعف الذي عانى منه الإمام أحمد في هذه المرحلة، إلا أنه مع ذلك لم يمنح ابنه البدر، ولي عهده، صلاحيات حقيقية في مجال الحكم والإدارة، لعدم ثقته به من ناحية، ولخشيته من الانشقاقات داخل الأسرة الحاكمة من ناحية أخرى.

وكان البدر يتمتع بشخصية مزدوجة، يرغب في التغيير والتحديث، ولكن شخصيته تتسم في الوقت نفسه بالخوف وعدم الثقة بنفسه وبالآخرين والتردد في الإقدام على أي عمل. وكان بخاصة ضعيفا أمام رغباته ونزواته. وقد طُبعت حياته بقسوة أبيه مع كره بقية أفراد أسرته له أو معاداتهم له. إذ كانوا يعتبرونه غير عالم وغير مجتهد ولا تتوفر فيه شروط الإمامة، وبذلك فهو غير مستحق لها. وكانوا يرون أن جميع معارفه بسيطة ومستمدة من المثقفين المستنيرين وليس من العلماء الكبار. وكان يجمع بين التطلع إلى أن يكون إما إماماً متجبرا أو ملكا مستنيرا مغايرا لما عرفته الإمامة حتى عهده الذي لم يدم سوى أسبوعا واحدا لم يسمح بترجيح أي الجانبين في شخصيته قد تحقق، جانب الإمام التقليدي المتجبِّر أم الملك المستنير لكن ما تحقق في الواقع هو ما كان أبوه قد توقع من حدوث الطوفان بعده. إلا أن هذا الطوفان

قد حل بسرعة لم يتوقعها أركان النظام فقط فقد حل الطوفان بسرعة ولم يمر على موت الإمام أحمد سوى أسبوع واحد.

إصابة والدي

ولأن والدي كان يحظى بالاحترام في الأوساط التجارية في تعز وبقية المدن اليمنية خرج ذات يوم من مدينة تعز إلى الراهدة مع مجموعة من تجار تعز بدعوة من الشيخ جازم الحروي. والتقوا في الطريق بمحمد عبد الرحمن الشامي الذي أصر على أن يلتحق الوالد به في السيارة التي يقودها (وكان معروفا بقيادة السيارة وهو في حال لا يسمح له بقيادتها). وأثناء السير حدث لهما حادث سير، إذ انقلبت السيارة التي يقودها الشامي فكانت إصابته قاتلة، وفارق الحياة في هذا الحادث. وأصيب والدي إصابات بالغة اضطرته إلى ملازمة السرير في مستشفى تعز فترة من الزمن لتلقي العلاج. وزاره إلى المستشفى صديقه المرحوم أحمد علي خُشَّه، مدير المستشفى، وهمس في أذنه مبشراً بالقول إن الإمام أحمد يحتضر ويوشك أن يموت في وقت قريب. وأضاف "هذا الخبر إبرة تجعلك تنهض من السرير وتخفف عنك آلام المرض". وبالفعل كان أثر الخبر على والدي قوياً، إذ تمكن بعدها من مغادرة السرير واستعاد عافيته. وفي هذا الحادث تحققت أمنية محمد عبدالرحمن الشامي الذي كان يكره البدر كرها شديدا، ويردد دوماً قولاً يتمنى فيه أن يموت قبل أن يرى البدر حاكماً لليمن. فقد تحققت هذه الأمنية في حادثة السيارة ونقل جثمانه إلى صنعاء ودفن مع الإمام أحمد في الوقت الذي أخذت فيه البيعة للبدر بالإمامة.

وفاة الإمام أحمد وقيام الثورة

ومع وفاة الإمام أحمد في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ بدا الجو العام ينذر بحدوث تطورات بعيدة المدى في اليمن وانفتاح الباب واسعاً للتغيير. فعلى الرغم من أخذ البيعة بالإمامة لولي العهد محمد البدر، أخذت الشائعات والأخبار المتناقضة تنتشر بسرعة الريح، وكان البعض يروج لفكرة قيام القبائل بإقصاء البدر ومبايعة الحسن إماماً بدلاً منه. وكانت إرهاصات الثورة قد بدأت تظهر بوضوح، إلا اختلطت كل الأوراق تقريباً، وورقة الجيش وورقة القبائل وورقة الضغوط على البدر لقطع علاقاته مع الجيش والقوى التقدمية، ثم أخيراً البرقية التي أجاب فيها على الرئيس عبد الناصر بأنه سيسير على خطى والده فزادت الطين بلة، مما دفع الضباط الأحرار لطلب عون مصر في حال قيام الثورة. وقد أدى رد عبد الناصر الإيجابي على طلب الضباط الحصول على دعم مصر في حال نجحت الثورة إلى تعجيل تحركهم، بعد أن تضمن رد عبد الناصر مباركة مصر لأي عمل وطني يهدف للتغيير واستعدادها لتقديم العون وفقاً لظروفها وإمكانياتها. وفي اليوم الذي دعا فيه البدر المشايخ والأعيان لمبايعته اتفقت عناصر من الحركة الوطنية على أن يتضمن الخطاب الذي يلقى لمبايعة البدر الكثير من مطالب الحركة الوطنية. وعندما سمع البدر هذه المطالب في الخطاب، الذي أعدته عناصر وطنية وألقاه الشيخ علي القوسي، رفض هذه المطالب واستشاط غضباً، وانفض اجتماع المبايعة على نحو مأساوي حدد طبيعة العلاقة التالية بين الحركة الوطنية ونظام البدر. وكان القاضي عبد الرحمن الإرياني قد تخلّف عن حضور هذا الاجتماع بمبرر سوء الحالة الصحية لزوجته. وأدى فشل الاجتماع الذي دعا إليه البدر إلى إفصاحه عن مضامين سياسته المستقبلية في خطبة الجمعة التي أكد فيها أنه سيسير على نهج أبيه

وأجداده، مهدداً في الوقت نفسه أنه سيضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه الوقوف في وجه النظام الجديد. فكانت هذه الكلمات بمثابة الصاعقة التي رسمت خط القطيعة بين النظام الجديد – القديم الذي يقوده البدر وبين الحركة الوطنية التي كانت تواقة للتغيير والتخلص من التخلف والجهل والظلام الذي خيم على اليمن تحت راية حكم الأئمة. وكان القرار الذي اتخذته قيادة تنظيم الضباط الأحرار أن التغيير أضحى حتمياً وأن إسقاط نظام الإمامة بات ضرورة لا مفر منها. وتم اتخاذ الإجراءات الفعلية لتنفيذ خطة الثورة على النحو الذي تمت به في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢. وزاد من تشجيعهم رد عبد الناصر على طلبهم عن طريق القائم بالأعمال في سفارة مصر في صنعاء بأن مصر ستقدم الدعم بعد قيام الثورة، وهو ما ساعد في التعجيل بالحركة. وكانت القناعة بالتغيير قد تولدت لدى قطاع واسع من الناشطين في الحركة الوطنية وعلى الأخص الضباط الأحرار. وكان هناك من يفكر بتكرار تجربة محاولة الاغتيال الفاشلة التي نفذها العلفي واللقية في مستشفى الحديدة قبل سنة وبضع شهور. وأذكر أنني عندما كنت مرافقاً للإمام للترجمة، بعد انتقاله من الحديدة إلى تعز على إثر محاولة اغتياله في الحديدة، حدثني مطهر عبد الله الإرياني بكلام أسمعه لأول مرة بتلك الصراحة والجرأة، قائلاً إننا مقدمون على اغتيال الإمام أحمد وإعلان الجمهورية. ومع أن أصدقاء نصحوني بالإكثار من ملازمة القصر حتى لا أثير الشكوك حول من القائمين فيتعرضوا للأذى، ولأن الوضع كان في حالة متوترة لتوقع التغيير، أعطاني مطهر عبد الله الإرياني رقم هاتف وطلب مني أن أبلغهم بموعد خروج الإمام للمواجهة أو للدورة حتى يستطيعوا الإجهاز عليه في تلك اللحظة. فقد كانوا يتوقعون أن يخرج الإمام إما للمواجهة أو للدورة بعد أن لازم القصر منذ وصوله من الحديدة. وكانت الإشاعات متضاربة حول خروجه من عدمه. لكنه في الحقيقة كان غير قادر على الحركة فما بالك بركوب الخيل والخروج

للمواجهة. وقد سجلت رقم الهاتف الذي زودني به مطهر، ووعدته بأن أبلغهم عندما أعرف برغبة الإمام في الخروج. وعندما مات الإمام أحمد انتشرت إشاعة بأن يوم دفنه سوف يكون اليوم الذي تتحرك فيه الحركة الوطنية للقيام بعملية التغيير. وقبل موت الإمام كان هناك آراء كثيرة بخصوص المكان الذي ستنطلق الثورة منه، وكان هناك تفكير أن تقوم الثورة في تعز بحكم كونها المقر الرئيس للإمام أحمد.

وكان طبيعيا أن تؤدي وفاة الإمام، وتحول العاصمة من تعز إلى صنعاء حيث يقيم الإمام الجديد محمد البدر، إلى أن يتجه تفكير الحركة الوطنية نحو صنعاء لتكون مركزاً للقيام بالثورة. وفي صنعاء كان هناك فكرة أن يتم اغتيال الإمام البدر أثناء تشييع جنازة والده يوم الخميس ١٩ سبتمبر ولم يتم تنفيذ ذلك المخطط، بل تأجل إلى وقت آخر عجّل بقدومه خطاب اليوم التالي في الجامع الكبير وبرقية جمال عبدالناصر إلى الضباط الأحرار التي تعد بالدعم إذا قامت الثورة، والتخوف من نجاح أعداء التغيير في الفتك بالضباط الأحرار وتشتيتهم، مما جعله ضرورة لا تقبل التأجيل. ولعل أهم عامل عجل بالإسراع بقيام الثورة القناعة بأن الإمام البدر سيقوم بإعدام بعض الضباط الأحرار وسجن بعضهم وتوزيع بعضهم على المناطق البعيدة. ومع نقل جثمان الإمام المتوفى إلى صنعاء بدأ الكثير من شخصيات النظام يشككك في ولاء جميع الأشخاص الذين يلتفون حول البدر. وكان البدر في تلك اللحظات الحاسمة يجمع في شخصيته بين القوة والضعف في الوقت نفسه. فمن ناحية شعر بالضعف لكثرة الإشاعات التي كانت تروج عن اقتراب نهاية النظام الذي يقوده، وفي الوقت نفسه أشعرته البيعة التقليدية التي يقدم فيها الجميع الولاء للإمام الجديد بما للنظام من قوة متوارثة. وهذا ما دفعه للتحرك بسرعة كي يحبط أي احتمالات لتغيير النظام، متجاوزا ما كان معروفا عنه من تردد وعدم حسم. لكن الوقت لم يسعفه لتنفيذ مخططاته وتحقيق نواياه في مواجهة الإشاعات التي كان يسمعها. فسرعان

ما وضعت الحركة الوطنية نهاية لحكمه الذي لم يعد له من مقومات البقاء سوى الغفلة والعناد والإصرار على مواصلة السير على طريق مسدود.

كانت الأخبار تصل إلى البدر بوجود ترتيب ما يقوده مجموعة من الضباط تسعى إلى إحداث تغيير جوهري في بنية النظام السياسي اليمني. ولذا راجت الإشاعات بأن البدر سيقوم بإعدام عشرين من ضباط الكلية الحربية، كما سيقوم بتشتيت أربعين ضابطاً من خلال نقلهم للعمل في الألوية (المحافظات)، واعتقال البعض منهم، وإغلاق الكلية الحربية. أي أن الأخبار كانت تسير في الاتجاهين، إلى البدر بوجود تخطيط سري يهدف إلى الإطاحة به، وإلى الضباط بأن البدر ينوي التخلص منهم. وكانت الأخبار التي تؤكد قيام البدر باتخاذ قرارات حاسمة ضد الضباط دافعا حاسماً لاتخاذ تنظيم الضباط الأحرار قرار التعجيل بتفجير الثورة قبل أن يقوم البدر بتطبيق قراراته التي لو نفذت لأدت من الناحية العملية إلى إحباط أي تحرك ينوي الضباط الأحرار القيام به لبلوغ الهدف الذي تسعى الحركة الوطنية لتحقيقه، وتأجيله إلى أجل غير مسمى. ولكي يتأكد البدر من حقيقة ما يسمع عن الهدف الذي يسعى إليه الضباط استدعى إلى القصر (دار البشائر) العميد حمود الجائفي والمقدم عبد الله جزيلان، مدير الكلية الحربية، لاستطلاع حقيقة الموقف. لكن الجائفي وجزيلان نفيا نفياً قاطعاً صحة ما يصل إلى البدر من أنباء عن قيام الضباط بأية حركة في مواجهة البدر، بل أقسما أيماناً مغلظة أنه لا يوجد شيء من هذا الأمر البتة. ويبدو أن الأخبار كانت تصل إلى البدر من أكثر من طرف، وزعم البعض أن الخبر قد وصل إلى البدر عن طريق السفارة المصرية في صنعاء وهو احتمال ضعيف بالنظر إلى ما قامت به السفارة من دور في تأمين الاتصال بين الضباط الأحرار والرئيس جمال عبد الناصر. المهم أن الخبر قد وصل إلى البدر، وكان لا بد، من وجهة نظره، أن يبدأ باعتقال طلبة الكلية الحربية والضباط العاملين في إدارتها أو تشتيتهم على بقية الألوية.

ولعل البدر خضع لضغوط كبار المسئولين الذين كانوا يلقون في نفسه الخوف من أن القبائل لن تقبل أي تغيير، فألقى في يوم الجمعة ٢١ سبتمبر، بعد يومين من وفاة والده، خطابا في الجامع الكبير أعلن فيه أنه سيسير سيرة أبيه وأجداده، وهدد من تسول له نفسه تغيير ما سار عليه الأئمة من قبله. فسدت الخيبة الشاملة قلوب من عولوا على البدر وأملوا أنه سيقوم بالإصلاحات الضرورية التي انتظروها كثيرا، وتحدثوا عنها كثيرا ولكنهم في الأخير وجدوا أنفسهم أمام حقيقة أن النظام عاجز عن إصلاح نفسه، ولم يعد صالحا بأي حال لمواجهة التحديات التي تواجه اليمن في مطلع ستينات القرن العشرين، في عصر يتحرك ويتغير ويشهد تحولات عاصفة وثورات تحررية في كل مكان. وكان البدر يهدد القبائل بوجود قوات عسكرية ضاربة تحت إمرته، ويهدد من يرغبون في التغيير بخطر القبائل، وهكذا أراد أن يلعب اللعبة القديمة القائمة على استخدام الجيش لتهديد القبائل واستخدام القبائل لتهديد الجيش. وأبعد عن الحلقة التي يستشيرها ويستمع إلى نصائحها مستشارين معروفين بالتعاطف مع مصر عبد الناصر، مثل السلال وهاشم طالب ولم يعد يشاورهم. وكان يعقد اجتماعات يحضرها الحسن بن علي بن إبراهيم، وزير الدولة للشئون الخارجية، ورئيس الاستئناف يحيى محمد عباس الشهاري، وعبد الرحمن عبد الصمد أبو طالب، وزير الاقتصاد، وزيد عقبات، ومحمد علي عثمان، للتشاور والإعداد لاستتباب الوضع الجديد. وكان الحسن بن علي بن إبراهيم وعبدالرحمن عبدالصمد أبو طالب وآخرون يعملون للإحاطة بالبدر وعدم إتاحة الفرصة للعناصر المستنيرة كي تنفرد به لكيلا توجهه نحو إحداث بعض الإصلاحات، وكان رأيهم أنه ما دام البدر قد تولى الإمامة فينبغي أن يحيطوا به كي يضمنوا مواصلة الحكم بالطريقة التي عرفوها ومارسوها خلال عهد الإمامين يحيى وأحمد حميد الدين وكان البدر يدعو القاضي عبدالرحمن الإرياني لحضور الاجتماعات فيعتذر بأعذار مختلفة ليتجنب الحضور.

وفي الوقت نفسه كانت تمارس ضغوطا على البدر بضرورة تعديل الممارسات الظالمة التي كان الإمام أحمد ومن قبله والده الإمام يحيى يطبقانها، ودعوننا إلى سن مراسيم جديدة تخفف الأعباء عن الرعية، واستجاب البدر لضغوطنا، وقد أعلن يوم الخميس ٢٠ سبتمبر، أي بعد يوم من وفاة والده، في خطاب نعى فيه والده الإمام وأعلن دعوته وقيامه لطلب البيعة من أبرز زعماء البلاد من العلماء والمشايخ وفقا لشروط الإمامة الزيدية (وهي بيعة شكلية لا تؤثر على وضعه العملي ما دام يسيطر على أدوات الحفاظ على السلطة)، تبعه تغيير بعض المراسيم الملكية. لكن ذلك مر دون أن ينتبه أحد لنا يقول بسبب التحريض الذي كانت تقوم به الشد القوى تحللا داخل مؤسسة الإمامة للفتك بالضباط المستنيرين. وأعلن البدر خلال الأسبوع الوحيد الذي تولى فيه الإمامة اثني عشر مرسوما ملكيا، من أهمها من حيث قيمتها للمواطنين مرسوم ملكي قضى بإلغاء نظام الرهائن الذين كانوا يؤخذون من أبناء المشايخ لضمان ولاء قبائلهم (وكانوا في حكم السجناء الدائمين بدون جريمة أو إدانة توجب سجنهم واحتجاز حريتهم، وإنما كان احتجازهم إجراء وقائيا يقع على أطفال لا ذنب لهم). وقضى مرسوم آخر بإعفاء المواطنين من بقايا الزكاة المتراكمة على المزارعين بسبب فقرهم وعجزهم عن دفعها والتي كانت قد أصبحت وسيلة ابتزاز لاختلاسهم وزيادة سطوة الفقر عليهم. وقد بذلنا جهودا لإقناعه بأن من شأن الإصلاحات التي يحدثها أن تخفف من حدة النقمة العامة التي خلقها حديثه في خطبة الجمعة في محاولة منا لكسب الوقت، وإثنائه عن القيام بأي اعتقالات، وصده عن البدء بشن حملة إعدامات للضباط وفي الوقت نفسه طمأناه بأن الضباط لن يقدموا على شيء مما يقال عنهم في محاولة منا لصرف النظر عنهم وإعطائهم الفرصة كي ينفذوا ما يخططون له قبل أن يتخذ البدر أي إجراء بحقهم، لا سيما وأنه واجه ضغوطاً شديدة في آخر اجتماع برئاسته لمجلس الوزراء، انعقد قبل الساعة الحادية عشرة مساءً،

لاتخاذ موقف جاد تجاه الضباط. وأدى هذا الضغط إلى جعل البدر يتردد في اتخاذ أي إجراء خشية أن يجد نفسه وحيداً دون أية قوة عسكرية تسانده في مواجهة القوى التي كانت تسعى لتغييره والتي تكونت بدرجة أساسية من بعض وزراء الحكم وبعض مؤيدي عمه الحسن. وكان محمد علي عثمان على معرفة بتحركات الضباط ومطلعا على تحركات الإمام الجديد لذلك بهم. وكان يقول للضباط إذا كنتم ترغبون في التحرك فينبغي أن تسرعوا قبل أن تكونوا لقمة سائغة للبدر وأعوانه، لأن من يحيطون بالبدر من العناصر التقليدية ملحين على اتخاذ قرار سريع بتصفيتكم، وما يزال البدر يتمنع ويتردد لأن السلال وجماعته يقولون له إن أي قرار من هذا النوع سيجرده من أنصاره المخلصين الذين يستطيع الاعتماد عليهم في مواجهة أي تحرك لأنصار عمه الحسن. وكان البدر معروفا بطبيعته المترددة، ولذلك ظل يتردد ولم يتخذ أي قرار.

وفي صباح يوم الأربعاء ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، وهو اليوم الذي انطلقت في ساعاته الأخيرة الرصاصات الأولى ممهدة الطريق لقيام الجمهورية، كنت في القصر مع القاضي عبدالرحمن السياغي والدكتور عدنان ترسيسي نقوم بمراجعة العديد من مشاريع المراسيم التي كنا مكلفين من الإمام الجديد محمد البدر بدراستها واقتراح صيغها. وبعد انتهائي من الاجتماع مع القاضي السياغي همس السلال في أذني بضرورة مغادرة القصر في هذا الوقت. وكأنه كان يعطيني مؤشراً بأن العد التنازلي لقيام الثورة قد بدأ. وينبغي الإشارة هنا إلى أن السلال قد قام بدور كبير في إنقاذ الحركة الوطنية على مستويين بالغي الأهمية:

الأول: يتصل بقيادة الثورة، لأن تنظيم الضباط الأحرار كان مقتنعا بأنه في حاجة ماسة إلى واجهة عسكرية كبيرة معروفة للقوة العملية بكاملها وتقدّم للناس لتحظى بالقبول (وكانهم يقتدون في ذلك بما فعل جمال عبد الناصر حين قدم في بداية الثورة المصرية شخصية عسكرية

كبيرة معروفة، أي اللواء محمد نجيب). وكانت الأنظار كلها تتجه إلى العميد حمود الجائفي الذي كان المرشح الأول لقيادة الثورة في حين أن السلال كان بديلاً ثانياً بسبب أن الكثير من الضباط كان بالكاد يتقبله. وحين اعتذر الجائفي ورفض رفضا باتا المشاركة في التحرك وتولي قيادة الثورة، اقدم السلال بشجاعة على قبول المغامرة، وتحمل مسؤولية قيادة الثورة في وقت ضيق وحرج للغاية، على الرغم من عدم استجابة تنظيم الضباط الأحرار لطالبته بالحصول على معلومات كافية عن هذا التنظيم وعن خططه للقيام بالثورة.

أما المستوى الثاني والأهم بدلالاته الإستراتيجية فهو أن السلال قد تحرك من داره إلى مقر القيادة في الكلية الحربية في وقت كانت فيه القوى العسكرية التي فجرت الرصاصات الأولى في أمس الحاجة إلى الذخيرة، بعد أن بدأت ذخائر الثوار تنفد، وبدأ الخوف يدب في نفوس الضباط الثائرين لعدم وجود مصدر للحصول على الذخائر. وهنا تحمل السلال المسئولية التاريخية بعقلية القائد الجريء ليوفر للثورة اليمنية أحد أهم أسباب النجاح، حين أصدر أوامره إلى أمير مفرزة قصر السلاح بفتح الأبواب والسماح بنقل الذخائر إلى مقر القيادة بحجة التصدي لأعداء الإمام البدر (كان جميع الموالين للإمام البدر يتوقعون أن يتحرك أنصار عمه الحسن لمعارضة تولي البدر والمطالبة بأن يتولى الحسن الإمامة). وحتى يتجاوز السلال امتناع قائد مفرزة قصر السلاح عن تسليم الذخائر للثائرين باعتباره ممن لا يؤيدون الثورة، ذيل أمر تسليم الذخائر بتوقيع "قائد الحرس الملكي"، وهي الوظيفة التي كان يتولاها رسميا. وهكذا كان السلال يستخدم صفته الرسمية ليقنع أنصار الإمام بتسليم ذخائر يستخدمها من يتولون الإجهاز النهائي على النظام الإمامي الملكي.

وكان مخطط القيام بالثورة يقوم على ركيزتين، تتمثل الأولى في تنفيذ عملية استشهادية مباشرة يقوم فيها العميد حسين السكري باغتيال

الإمام. وكان الهدف من هذه العملية إرباك النظام الإمامي والتمهيد للتخلص منه بقتل رأس النظام وقائده الإمام محمد البدر، لكن محاولة السكري فشلت، وقيل إن حرس البدر بادره بإطلاق النار عليه بعد أن تعطلت بندقيته. أما الركيزة الثانية فقد كانت تحرك الضباط الأحرار للهجوم على القصر الملكي (دار البشائر). وبعد أن انتظرت قيادة الثورة أن ينفذ السكري ما كان قد تكلف به دون أن يبلغها ما يفيد بأنه نجح في تنفيذ مهمته، تحركت القوات التي استطاعت القيادة تحريكها بعد ساعة واحدة من تلك المحاولة غير الناجحة. وكنت في تلك الساعة قد عدت إلى دار الضيافة بعد أن أخبرني السلال بسرعة مغادرة القصر، وتمددت على السرير واضعاً مسندتي تحت رأسي انتظر ما سيحدث، ولم تمض سوى دقائق حتى سمعت دوي أول قذيفة أطلقت لتقطع صمت الليل وسكونه، وتأكدت حينذاك أن شرارة الثورة اليمنية قد اندلعت، وأن عصراً جديداً قد بدأ بتلك الطلقة التي تقطع صمت الزمن وتضع نهاية لنظام حكم لم يعد له مكان في عالم يتغير من حوله وهو سادر في غفلته وجموده. وتوالت طلقات المدافع واشتد قصف الضباط للقصر في ليلة مقمرة، إذ كان القمر بدراً يضيء الطريق الجديد الذي اختطه الثوار لمستقبل اليمن، وانطلقت الدبابات باتجاه دار البشائر، وكان من ضمن الأسباب التي سهلت تقدم الدبابات أن الخبرة العسكرية للكثير من حرس النظام الإمامي في مواجهة الأسلحة الحديثة كانت محدودة، وكان من أسباب هزيمة البدر اعتقاده ومن يدافعون عنه من الحرس الملكي التقليدي أن الدبابات والمدرعات آلة عسكرية جبارة تدك كل شيء أمامها، وأنه يستحيل مقاومتها، وعدم تعودهم على مواجهتها، وقناعتهم بأن الأفراد لا يستطيعون التصدي لها، ولذا آثروا عدم اعتراض أي من دبابات الثورة باستثناء تلك التي تعطلت أمام بوابة القصر، وتم رش الوقود عليها وإحراقها، على الرغم من أن الكثير من الحرس كان قد تدرب على استخدام البازوكا في التصدي للدبابات. ولذلك لم يصدر البدر أوامره ببذل

أي جهد منسق ومنظم لمقاومة الثورة، وكانت المقاومة التي أبداها بعض أنصار النظام مبعثرة وغير فاعلة. والغريب أن أجهزة الهاتف ظلت تعمل ولم يتم قطعها بدليل أن البدر ظل يواصل الاتصال الهاتفي من قصره "دار البشائر" ومن خارجه بعد أن خرج منه. وأذكر أننا فوجئنا به يتصل بعدنان ترميسي في الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس ٢٧ سبتمبر إلى دار الضيافة وتحدث معه، كما طلب التحدث إلي وحين أجبته قال لي: طمئن الأجانب الموجودين في دار الضيافة وقل لهم إن ما حدث محاولة قام بها مجموعة صغيرة من شباب طائش سيتم القضاء عليهم سريعاً وستعود الأمور إلى طبيعتها. وأعتقد أن الاتصال تم بعد أن هرب البدر من قصره في حين كنا قد اقتنعنا بأنه دفن تحت أنقاض قصره "دار البشائر" حسبما كانت إذاعة صنعاء تردد. وكانت دهشتي شديدة لبقاء الهاتف يعمل، ولعل الضباط لم يهتموا بقطع الهاتف لأنه كان غير موجود في منازل الكثيرين منهم، ولم يكن يتوفر إلا في بيوت بعض المسئولين وبعض المؤسسات الحكومية.

ولا يفارقني قط مشهد تساقط القذائف على دار البشائر، إذ كان القليل منها يصيب القصر والأكثر يخطئه. وتوالى القصف حتى جاءت دبابات قليلة ومدرعة وهددت القصر عن قرب والغريب أن الأطفال وطلبة المدرسة الداخلية الواقعة في ميدان شرارة (التحرير حالياً) على بعد حوالي مئة متر من القصر، خرجوا في الصباح إلى الميدان وأحاطوا بمن يهاجمون القصر على الدبابات والمدرعات، وبدأت هتافاتهم تعلو، وجاءوا بالشاي والكدم (الخبز) من المدرسة لكي يتناول المهاجمون طعام الإفطار. وواصلوا التجمهر في الميدان على الرغم من عدم توقف إطلاق النار من بيوت كبار المسئولين الحكوميين. لكن إعلان وفاة البدر أدى مفعوله السياسي التكتيكي بسرعة في انهيار النظام الإمامي فقد بدأ أفراد أسرة الإمام وكبار أعوانه بالهروب إلى الأرياف واستخدموا الخدعة حيث تركوا حرسهم يواصلون إطلاق النار من البيوت حتى يظن الثوار أنهم ما يزالون في الداخل

في حين كانوا قد خرجوا. وعندما وصل الضباط لاعتقالهم اكتشفوا أنهم قد هربوا. وهكذا هرب جميع أفراد الأسرة الإمامية في صنعاء ما عدا سيف الإسلام علي الذي ظل في بيته حتى اعتقاله وإعدامه. وجاء إلى قيادة الثورة ما يفيد أن ابنه الحسن بن علي اتجه إلى قرية جدر (غرب مطار الرحبة)، فلحقت به دبابة وجدت نفسها أمام المقاومة الشديدة مضطرة لنسف البيت الذي نزل فيه. ولم يكن رجال القبائل قد تعودوا على رؤية الدبابات تقذف حمما من النار لا تقاوم وكان معظم من وقع في الأسر من الأسرة الحاكمة في تعز. وقد أعدم عدد من أفراد أسرة الإمام بعد أن اتضحت واقعة أن البدر هرب ولم يمت. فقد خاف الضباط من أن يحدث لهم ما حدث للضباط الذين حاولوا الإطاحة بالإمبراطور هيلاسيلاسي الذي عاد إلى الحكم وأعدم جميع الضباط المتورطين في محاولة الإطاحة به. كما عاد إلى أذهانهم ما جرى لثوار ١٩٤٨ في اليمن الذين لم ينجحوا في القضاء على ولي العهد أحمد حميدالدين فعاد إلى الحكم وقتل من قتل وسجن الكثيرين ونكّل بالثوار.

وبذلك انفتحت صفحة جديدة في تاريخ اليمن الحديث تأسس فيها نظام جمهوري فتح الباب واسعا لخروج اليمن من عزلتها وتخلفها، وأتاح لها الالتحاق بعالمها المعاصر، ووضع نهاية لنظام إمامي تكلّس حتى لم يعد ينتمي إلى العصر الذي يعيش فيه. وسرعان ما وجدت الجمهورية نفسها منذ الأيام الأولى لقيامها أمام تحديات مرحلة جديدة من الدفاع عن نفسها في مواجهة الأخطار المحدقة بها، والبدء ببناء يمن جديد متحرر من الجهل والفقر والمرض، ولكن سرعان أيضا ما فرض على النظام الجمهوري الوليد أن يبدأ مسيرة التصدي لمحاولات إسقاطه وهو ما يزال في المهد، وخاض الشعب اليمني معارك ضارية ليحافظ على النظام الجمهوري الجديد وتثبّت أركانه، في حركة استفاقة شاملة آذنت ببداية تغيير مجرى تاريخ البلاد، لم تشهدها شبه الجزيرة العربية قبل ذلك بهذا الحجم وبهذا العمق.

وفي صباح اليوم التالي لقيام الثورة التزمت مقر إقامتي في دار الضيافة. وكان ما يزال يقيم في دار الضيافة مجموعة من الضباط والخبراء الأردنيين الذين كان قلقهم ظاهراً، لأن النظرة العامة إليهم في صنعاء كانت سلبية، بعد أن حلوا محل الخبراء المصريين الذين كانوا يحظون بتعاطف الضباط والمثقفين المتأثرين بالحركة القومية العربية، وبثورة عبدالناصر في مصر. كما كان معي أيضاً في دار الضيافة الدبلوماسي المحنك الدكتور عدنان ترسيسي، اللبناني الذي عمل طوال حياته في السلك الدبلوماسي اليمني منذ بدأ النظام الإمامي الاستفادة من خدماته في الأربعينات حتى وفاته بعد سنوات من قيام الجمهورية. إذ أصبح يحمل الجنسية اليمنية بعد أن عاش في اليمن وعمل في مجال الدبلوماسية اليمنية طويلاً.

وقد وصل إلى دار الضيافة فجأة مجموعة من الضباط الذين شاركوا في القيام بالثورة وطلبوا عدنان ترسيسي في صيغة آمرة للحضور إلى مقر القيادة وبعد استئذان الترسيسي من الضباط لتغيير ثيابه همس في أذني مستغربا: "ما ذا يريد الضباط مني"، فأسرعت بالاتصال بالنقيب عبد اللطيف ضيف الله، الذي كان شخصية رئيسية من شخصيات الثورة، مستفسرا منه عن سبب طلبهم للترسيسي، فطمأنني قائلا: إن الهدف من طلبه الحصول على نصيحته ومشورته حول بعض الأمور الفنية وبعض قضايا السياسة الخارجية. كما صادف أيضا أنني كنت أعرف الضابط المسؤول عن المجموعة فطمأنني هو الآخر حين أكد أن الترسيسي مطلوب لاستشارته في أمور سياسية. وبعد ذلك ذهب الترسيسي معهم وهو مطمئن بعض الشيء، خصوصاً بعد أن غير الضباط طريقة معاملتهم له. ولم يخيب عدنان ترسيسي ظن قيادة الثورة فقد تم الإسراع بإصدار البيان الأول، والإعلان عن التشكيل الحكومي، وإعلان النظام الجمهوري الجديد احترامه لكل الالتزامات الدولية للنظام السابق، والتمسك بسياسة عدم الانحياز، واحترام ميثاق الأمم المتحدة وقد جاءت جميع هذه الخطوات السياسية الناضجة التي

تم اتخاذها بهذه السرعة بناء على نصيحته. كما أكد الترسيسي ضرورة إبراز الوجه الإنساني والتقدمي للمبادئ التي قامت عليها الثورة، وعرض الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها حتى يعرف الناس هويتها ويتعاطفوا معها، ويقفوا إلى جانبها، وبخاصة لكي يدرك أنصار التغيير مدى عمق التغيير الذي تسعى لتحقيقه فيؤيدوه دون تردد.

أول تشكيل حكومي جمهوري

وبالاستفادة من نصيحة الترسيسي بدأ بسرعة التفكير الجاد بإعلان تشكيل الحكومة. وعند ذلك بدا واضحاً أن الخلافات قد بدأت تعبّر عن نفسها بين الجماعات والاتجاهات المشاركة في قيادة الثورة حول طبيعة التشكيل الحكومي. وبلغت الخلافات مستوى تبيّن منه وجود نوع من التنافر السياسي بين الأجنحة المختلفة التي كانت موجودة في صنعاء في الأيام الأولى لقيام الثورة، لاسيما عندما بدأ التفكير الجاد باختيار رئيس الحكومة. ففي يوم الخميس ٢٧ من سبتمبر ١٩٦٢ صدر التشكيل الحكومي الأول برئاسة الزعيم عبد الله السلال، وكان ضمن هذا التشكيل مجموعة كبيرة من الزملاء الذين كنت على علاقة قوية بهم، مثل القاضي عبدالرحمن الإرياني والنقيب عبداللطيف ضيف الله، والأستاذ أحمد المروني، والمهندس عبدالله الكرشمي، والحاج علي محمد سعيد، وأبو الأحرار القاضي محمد محمود الزبيري، والأستاذ عبد الغني مطهر. وورد اسمي في هذا التشكيل في قرار وكلاء الوزارات، إذ عيّنت وكيلاً لوزارة التجارة التي عين لها في منصب الوزير الأستاذ عبد الغني مطهر. ومنذ تلك اللحظة بدأت أتقلد المناصب الحكومية في خدمة اليمن ونظامها الجمهوري. فقد أعيد تشكيل الوزارة في ٣١ أكتوبر، أي بعد خمسة وثلاثين يوماً من قيام الثورة، وتوليت في هذا التشكيل الوزاري منصب وزير الاقتصاد. وتحملت هذه المسئولية حتى ٩

إبريل ١٩٦٣ حين أعيد تشكيل الوزارة وعينت من جديد وزيرا للاقتصاد. وفي ١٠ فبراير ١٩٦٤ عينت وزيرا للخارجية. لكن حين تولى حمود الجائفي رئاسة الوزارة في ٣ مايو ١٩٦٤ خرجت من الوزارة ولكنني عينت بعد ذلك مستشارا لرئيس الوزراء حتى عدت حين شكل الوزارة الأستاذ أحمد محمد نعمان في ٢٠ إبريل ١٩٦٥ بعد خروج الزبيري إلى برط وتعرضه للاغتيال. وقد عينت في هذا التشكيل الحكومي وزيرا للمواصلات. وبسبب محاولة إصلاح وزارة المواصلات لم أدخل في التشكيل الوزاري برئاسة حسن العمري في ٢٠ يوليه ١٩٦٥. لكنني عدت لأدخل في قوام الوزارة التي تشكلت في ١٦ إبريل ١٩٦٦ برئاسة العمري أيضا لأتولى وزارة الخارجية.

بناء الدولة

وكان واضحا منذ الأيام الأولى لقيام الثورة مدى حجم التحدي الذي سيواجه النظام الجمهوري الجديد. وبدأ النظام يدخل في دوامة ذات أبعاد متشعبة، منها ما كان متعلقاً ببناء الدولة ومؤسساتها والبدء بتلمس الطريق نحو التطوير والتنمية، ومنها ما يتصل بتثبيت أركان النظام الجمهوري في مواجهة فلول القوى الملكية التي تمردت عليه، لاسيما بعد نجاح البدر في الفرار من صنعاء والاتجاه نحو حدود المملكة العربية السعودية. وقد بدأت صنعاء منذ الأيام الأولى لقيام الجمهورية تعاني من أعباء مواجهة التمردات القبلية الخارجة على النظام الجمهوري والناصرة للنظام الملكي. وبدأت البعثة الأردنية والوفود العربية التي جاءت لتهنّئ البدر بمناسبة توليه مقاليد السلطة في اليمن خلفاً لوالده بمغادرة اليمن تباعا. وبدأ الكثيرون من مؤيدي الثورة والنظامُ الجمهوري من المدن اليمنية بالقدوم إلى صنعاء، وعلى وجه الخصوص من تعز والحديدة وعدن. وواجهت المدينة الخارجة للتو من سباتها مشكلة أولية توضح إلى أي مدى كان النظام الإمامي قد تكلس وأعاق أي تقدم، تمثلت

في بحث الجميع عن مأوى، فلا وجود للفنادق، ولا لأية بنية لاستقبال القادمين بالآلاف إلى مدينة فتحت أبوابها فجأة لكل الاحتمالات. ولم يكن هناك حينذاك سوى مكان وحيد مجهز لاستقبال الوفود والضيوف هو دار الضيافة التابع للدولة، لكن طاقته الاستيعابية محدودة ولا تلبي طلب الجميع العاري. وبطبيعة الحال غادر الوفد الأردني بعد الثورة مباشرة لأن وجودهم لم يكن محل قبول بسبب العلاقات الخاصة التي كانت قائمة بين النظام الإمامي والملك حسين ونظامه، وبسبب الدور الذي كان الضباط الأردنيون يقومون به ليحلوا محل الضباط المصريين الذين كانوا يلقون تعاطف الضباط الثائرين بالحركة القومية وبالأفكار القومية. أما الوفد السعودي برئاسة الأمير فهد بن عبدالعزيز (الملك فهد فيما بعد) فقد أسرع بمغادرة اليمن قبيل قيام الثورة

الأيام الأولى للثورة

وفي الأيام الأولى للثورة كانت الصورة ضبابية ومرتبكة، وتسارعت الأحداث على نحو لم يكن أحد يتوقعها، وبدأ التكالب على النظام الجمهوري الوليد منذ أيامه الأولى. فقد أسرع الأمير الحسن بن يحيى حميدالدين بالتحرك من نيويورك (حيث كان مندوبا دائما لليمن في الأمم المتحدة) إلى السعودية عن طريق لندن، وأسرع بإعلان نفسه إماما محل ابن أخيه الإمام محمد البدر الذي كانت الثورة قد أعلنت أنه دفن تحت أنقاض قصره حتى لا أثر من بعدها من البلبلة، قبل أن تذاع أخبار في الخارج تؤكد نجاته ووصوله إلى المملكة العربية السعودية. وبدأت تمردات محدودة هنا وهناك كان يمكن السيطرة عليها وتحقيق استتباب الوضع لو لم تتسع دائرة التآمر الدولي على الجمهورية، وبدأ تدفق الأسلحة والنقود. وبدأت تتضح معالم التغيير الحقيقي في الساحة السياسية منذ الأسبوع الأول من عمر الجمهورية بمجيء الأشقاء المصريين من أمثال اللواء علي عبد الخبير واللواء أنور القاضي، ومعهم طلائع من الجيش

المصري، بعد أن اتضح أن الجمهورية تواجه حركة تمرد مدعومة بقوة من الخارج، سواء من الحدود الشمالية من المملكة العربية السعودية أم من الحدود الشرقية من الإنجليز عبر شريف بيحان. ولم يكن أحد من السياسيين اليمنيين أو من المصريين، سواء على المستوى الرسمي أم على المستوى الشعبي المناصر للثورة والجمهورية، قد أدرك أن هذه الطلائع من الجيش المصري التي أريد لها أن تكون محدودة ومؤقتة ستزداد إلى الحد الذي فرضه سير المعارك التي اتسع نطاقها بسرعة. فقد أخذ الأشقاء المصريون على عاتقهم مهمة دعم الثورة اليمنية بعد قبولهم بشخص قائد الثورة الزعيم عبد الله السلال، على الرغم من تعدد قنوات اتصالاتهم بالمعارضة قبل الثورة، وبخاصة بواسطة صغار الضباط ممثلين بعبد الله جزيلان وعلي عبد المغني وآخرين غيرهما. ومع مجيء الدكتور عبد الرحمن البيضاني بدأت الصورة تتغير جذرياً، في وقت أخذ فيه القتال الذي فجره المعادون للثورة يشتد في خولان، إلى الشرق من صنعاء، وبدأ الجو السياسي يضطرب في صنعاء، لاسيما وأن البيضاني قد استفز الكثيرين بسلوكه، وبخاصة حين حاول أن يضع نفسه شريكا وحيدا يتوقف على قبوله تقديم الدعم العسكري المصري، فدخل بذلك في مواجهة مع القوى التي فجرت الثورة، ومع جميع المعارضين السابقين من عسكريين ومدنيين ومشايخ قبائل وغيرهم. ولم تكن العلاقات بين المدنيين والعسكريين داخل النظام الجمهوري الجديد مباشرة، بل كانت كل مجموعة تتحرك بصورة منفصلة عن التنسيق مع المجموعة الأخرى، كما بدأت الخلافات السياسية تظهر على السطح مباشرة بين تنظيم الضباط الأحرار بقياداته الشابة من جهة وكبار الضباط من جهة أخرى، وبين الضباط صغارا وكبارا من جهة والجانب المدني ممثلاً في التيار الذي يقوده البيضاني بمحاولاته أن يفرض سياساته على بقية العناصر دون مراعاة لوجهة نظرها، من جهة أخرى، وبين الضباط والمدنيين من بقايا ثوار ١٩٤٨، وبين هؤلاء الضباط والمدنيين مجتمعين وجماعة البيضاني

وفي هذه المرحلة باشر الدكتور عبدالرحمن البيضاني إعادة تشكيل الحكومة، الأمر الذي أثار مشكلتين، الأولى تتعلق برئاسة الحكومة ذاتها، إذ لم يقبل السلال التنازل عن رئاسة الحكومة قائلاً "على الأقل دعوا لي هذا المنصب"، والثانية تتعلق بوزارة الخارجية حيث كان قد أعلن في التشكيل الوزاري الأول أن محسن العيني سيتولاها في حين كان ما يزال في الخارج، لكن البيضاني كان مصمماً على أن يتولاها بنفسه. وانتقلت الحكومة إلى القصر الجمهوري حيث كان القصر الوحيد المؤهل لاستقبال هيئة حكومية في هذا المستوى الرفيع. وبدأ الترتيب لاجتماعات الحكومة ومجلس قيادة الثورة وبقية القيادات العسكرية في هذا المقر الجديد لرئاسة الدولة والحكومة. وكان البيضاني قد بدأ يبسط سيطرته على الإعلام، وممارسة جميع صلاحيات رئيس الوزراء لانشغال الرئيس السلال بالحرب وبالقضايا ذات الطبيعة العسكرية، وبخاصة لأن هروب الإمام البدر وبدء اندلاع المعارك قد فرض على الثورة منذ البداية مواجهة مواقف عسكرية صعبة في أكثر من منطقة على طول المناطق الشمالية والشمالية الشرقية والشمالية الغربية. وهو الأمر الذي سهل للبيضاني هذه السيطرة، وأتاح له ممارسة صلاحيات واسعة، لأن معظم الوزراء الذين تشكلت منهم الحكومة كانوا من المدنيين في وقت استطاع فيه البيضاني أن يتحدث بلغة سياسية يفهمها هؤلاء المدنيون، ولذلك استمال الكثير منهم، وتعاطوا مع المهام العاجلة التي يطرحها، لاسيما وأن المواضيع التي كانت تطرح للنقاش في اجتماعات الحكومة كانت وثيقة الصلة بالتأسيس الضروري لمؤسسات الدولة، وبالعملة والشئون المالية، وتأسيس أول بنك في البلاد (البنك اليمني للإنشاء والتعمير)، وقضايا الاقتصاد والتنمية، وغيرها من المواضيع التي يجب أن تعطيها أية حكومة الأولوية، ويعدها المدنيون أساسية بدونها يستحيل بناء الدولة ومواجهة التحديات التي تقف أمام النظام الجديد، حتى يستطيع هذا النظام الوليد في بيئة صعبة الوقوف على قدمين ثابتتين،

والتحدي الناجح للعدوان على وجوده من الأساس، وهي في الوقت نفسه قضايا يملك فيها هؤلاء المدنيون خبرة واسعة ويستطيعون أن يسهموا فيها في وقت ينشغل فيه العسكريون بتنظيم المواجهة المسلحة.

فمن المواضيع التي طرحت حينذاك موضوع استبدال العملة التي كانت معتمدة في اليمن آنذاك، والتي كانت تدعى الريال الفرنسي، أو الفرانصي كما كان يسميه عامة الناس (أي الريال الفضي من أصل نمساوي قديم وعليه صورة إمبراطورة النمسا "ماريا تريزا" من سنة ١٧٤٠ إلى سنة ١٧٨٠م). وكما الذكر، كان الوزراء يتقاضون في حدود ستمائة ريال فرانصي شهريا لكل واحد. وفي الأيام الأولى للثورة كانت الميزانية مثقلة بالتزامات كبيرة وتعاني من عجز شديد، خصوصاً أن الكثير من الناس كانوا قد بدءوا يطالبون بدرجات وظيفية وعسكرية متفاوتة تميل نحو الدرجات العالية.

وفي هذه المرحلة الأولى من قيام الثورة اليمنية لم يكن للمصريين سفير في اليمن، بل كان هناك قائم بالأعمال بدرجة سكرتير، ويدير الأمور بطريقة غير مريحة. وبدأ المصريون حينذاك يشعرون بأن هناك نقاط ضعف كثيرا تؤثر على المجال السياسي والعسكري، لاسيما وأن الصراع بين المدنيين كان قد بدأ يشتد إلى حد ظهرت فيه التصنيفات السياسية في صفوفهم، وبدأت الأصابع تشير إلى هذا على أنه بعثي، وتتهم الآخر بأنه ناصري، وهكذا.

وعلى المستوى الميداني كان هناك اندفاع شعبي للتطوع في الحرس الوطني، وهو الأمر الذي أزعج البعض، لأن أغلب المتطوعين جاءوا بمدد جديد، وأفكار جديدة، وتجاوز كثير منهم، وبخاصة من قدموا من عدن ومن الخارج، مستوى تفكير من عاشوا وعملوا تحت سقف نظام الإمامة المتجمد. ولذلك غلبت الحماسة الشديدة والاندفاع على سلوك الحرس الوطني على الرغم من عدم خبرتهم في القتال ومن ضعف تدريبهم، إن وجد،

ومن عدم معرفتهم بطبيعة البلاد وبتضاريس المناطق الجبلية التي أرسلوا ليرابطوا فيها. وكان معظمهم يسقط إما قتيلا وإما أسيرا أو يفر هاربا، وهو الأمر الذي كانت له تداعياته العكسية. ومن ناحية ثانية بدأت القبائل بالارتزاق، وأصبح هناك نوع من الموازنة بحشد القبائل في مواجهة المتطوعين من الحرس الوطني، وبدأت الميزانيات تصرف، وهو ما أشاع جوا من البحث عن الفوائد المالية أو في شكل أسلحة قابلة للتحويل في السوق إلى نقود.

العلاقات اليمنية السعودية عند قيام الثورة

كان القائم بالأعمال السعودي في صنعاء هو الشيخ إسماعيل العثي الذي أشار البعض إلى أنه طُرد من اليمن عند قيام الثورة، وهذا غير صحيح على الإطلاق. فقد أبدى عند قيام الثورة رغبته في مغادرة اليمن للتشاور مع حكومته بشأن أسس العلاقات مع الوضع الجديد. وطلب مقابلة وزير الخارجية. وكان عبدالرحمن البيضاني يتولى حقيبة الخارجية في تلك الأيام، بالإضافة إلى كونه نائب رئيس مجلس قيادة الثورة (لكان البيضاني كما قلت آنفا قد تولى منصب وزير الخارجية بدلا من محسن العيني)، وكلفني البيضاني بالذهاب إلى الشيخ العثي لمرافقته لمقابلة وزير الخارجية في القصر الجمهوري. ولهذا السبب حضرت الاجتماع بينهما بعد أن رافقت الشيخ العثي من السفارة السعودية إلى القصر الجمهوري. وفي هذا الاجتماع أبدى القائم بالأعمال السعودي رغبته في مغادرة اليمن عن طريق البر عبر صعدة. ويبدو أن حكومته طلبت منه المغادرة بعد أن كان وضعه قد أصبح حرجا بعد وصول الأمير الحسن بن يحيى حميد الدين إلى السعودية من نيويورك، وإعلان نفسه إماما جديدا خلفا للإمام محمد البدر الذي كانت الثورة قد أعلنت في أيامها الأولى أنه مات تحت أنقاض قصره، في حين كانت القوات الجمهورية تحاول مطاردته في اتجاه جبال حجة، لكنه نجح

في النهاية في الاتجاه نحو جبال المحابشة. وكانت المملكة العربية السعودية قد أسرعت منذ البداية بتحديد موقف لا لبس فيه، برفض قيام الجمهورية في اليمن، وتبني دعم بقايا الإمامة، وبدأت تقديم الدعم للملكيين وحثهم على القتال في سبيل استعادة الحكم في اليمن. وقد كانت هذه الأجواء المتوترة في العلاقات اليمنية السعودية وراء إرسالي لمرافقة القائم بالأعمال السعودي من السفارة إلى القصر الجمهوري لمقابلة وزير الخارجية خوفا من أن يحدث له مكروه من بعض أفراد الجمهور المستاء من إعلان السعودية دعم بقايا الملكيين اليمنيين وهو يصل بسيارة ترفع العلم السعودي. وهكذا جرت مرافقتي له عن حرص رسمي شديد على حماية العلاقات من أي اندفاع فردي في الشارع. وكان الاجتماع بين البيضاني والشيخ العثي وديًا على الرغم من الموقف السعودي الصريح المعادي للجمهورية. واتسم اللقاء بالمجاملات الدبلوماسية المعتادة، ولم يحدث فيه أي سوء تفاهم. وقد أبلغ البيضاني القائم بالأعمال السعودي حرص اليمن على استمرار علاقات حسن الجوار مع الأشقاء في السعودية، وأكد له ضمان سلامته الشخصية وسلامة السفارة من أي مضايقات، وتمنى أن يبقى القائم بالأعمال السعودي لممارسة عمله الدبلوماسي في صنعاء بشكل عادي. لكن العثي ألح على ضرورة السفر، ووعد ببذل جهوده لتوضيح الموقف للسلطات السعودية. وأعرب عن أمله في أن يعود قريبا إلى ممارسة عمله في السفارة السعودية في صنعاء. وخرج بعد الاجتماع مودَّعا بحفاوة، وتوليت مرافقته في عودته إلى السفارة. وغادر في اليوم التالي معززا مكرَّما، ومعه عدد من سيارات النقل المحملة بالوثائق والأثاث، ورافقته حراسة حكومية وقبلية وفرتها الحكومة اليمنية، لتأمين سلامته حتى وصل إلى الحدود السعودية عبر صعدة. وبعد خروجه من الحدود اليمنية بدأ تصريحاته المناوئة للثورة اليمنية والمؤيدة للنظام الملكي انسجاماً مع السياسة التي تبنتها المملكة السعودية حينذاك في التعامل مع ما حدث من تغيير في اليمن. كما بدأت العناصر المرتبطة بالسعودية تبث

شائعات بأن الجمهوريين قطاع صلاة ويتبنون القيم الشيوعية، ويأنهم يريدون تغيير العقيدة والدين الإسلامي، وبأن الزوجة ليست لزوجها فقط، وأن الجمهوريين يبيحون نكاح المحارم، وغير ذلك من السخافات والدعايات الغبية التي كانت تهدف إلى استغلال ما خلفه العهد الماضي من جهل وعزلة عن العالم، وبخاصة في أوساط القبائل، لإحداث البلبلة والتحريض لتقويض النظام الجديد وهو ما يزال في المهد. ووصل الكثير من هذه الشائعات إلى القبائل الشمالية ومعها الكثير من الأسلحة القابلة للتحويل إلى نقود ومن العملات الذهبية والفضية التي وفرها الدعم المالي السعودي السخي لتسهيل استقطاب رجال القبائل المحرومين من فرص العمل والكسب، وأدت إلى توسيع دائرة الارتزاق في سوق الحرب التي وفرت ما لا يوفره سوق العمل من فرص للمعيشة. وبدأت البنية الاجتماعية اليمنية تتخلخل بالتدريج ووفرت السعودية خلفية استراتيجية وتموينية للتمرد القبلي الملكي، وتم إنشاء قواعد تدريب وانطلاق لمهاجمة اليمن في المناطق الواقعة في الجانب السعودي من الحدود مع اليمن، وهو الأمر الذي دفع المصريين إلى ضرب تلك القواعد التي ينطلق منها المهاجمون في وقت كانت فيه الحماية الأمريكية للعربية السعودية قد أخذت أشكالاً واضحة وصريحة.

تفجر الصراع داخل الجمهورية

وكان أول من استُبعدوا في الصراعات، التي بدأت مبكراً داخل الجمهورية، محسن العيني، ربما لأنه لم يكن من المجموعة التي أعدت مباشرة للثورة وإن وافق الضباط في أول تشكيل حكومي أعلن عنه من الإذاعة على أن يتولى وزارة الخارجية. وهو يقول في مذكراته إنه فوجئ بإعلان إذاعة صنعاء تعيينه في منصب وزير الخارجية أثناء زيارة قام بها لبغداد. وبعد استبعاده حل البيضاني محله في وزارة الخارجية في حين عُيّن العيني مندوباً لليمن في الأمم المتحدة. وتم استبعاد أحمد محمد نعمان الذي لم يعد إلى اليمن بعد قيام الثورة إلا بعد مشاورات واسعة وسعي حثيث من زميله في المعارضة محمد محمود الزبيري بعد أن كان الضباط الأحرار وجماعة البيضاني غير متحمسين لعودته من القاهرة بعد الثورة، بحجة أنه من أنصار البدر وممن لا يستسيغ حكم الضباط، وأنه من الأحرار التقليديين من بقايا المعارضة القديمة التي كانت تُتهم بأنها لا تريد الجمهورية وإنما تطالب بإصلاح الإمامة. وهكذا جاء نعمان إلى اليمن بعد مضي نصف شهر على قيام الثورة. ولكن الوضع كان مشحوناً بالخلافات التي زادها وجوده استعاراً، لأن الكثير من المدنيين وبخاصة من حركة الأحرار التي تزعمت معارضة الإمامة قد وجدت فيه قطباً تلتف من حوله. ولذلك طُلب منه أن يغادر اليمن إلى مصر بعد أسبوعين فقط أمضاهما في صنعاء، وعُيّن مندوباً لليمن في الجامعة العربية. ولم يلبث البيضاني أن نجح في إقناع الضباط والقيادة المصرية بأن خير وسيلة لتهدئة الأوضاع داخل الجمهورية إخراج مجموعة أخرى من قيادات الأحرار القديمة ومن عناصر ثورة الدستور في ١٩٤٨ إلى القاهرة. وفعلاً طُلب من القاضي عبدالرحمن الإرياني ومحمود الجائفي وغيرهما الخروج حتى الأوضاع تهدأ وتتفرغ القيادة

الجمهورية للتصدي للتمردات القبلية على النظام الجديد وتفرغ الحكومة للبناء. ولما اشتدت الخلافات بين التيارات المكوّنة للحركة الوطنية التي مهّدت لقيام الثورة وفجّرتها، عم السخط على البيضاني كثيرا من الأوساط، من مشايخ القبائل إلى الضباط والشخصيات التي عارضت النظام الإمامي وعمل السلال لإقناع القيادة المصرية بضرورة سحب البيضاني من اليمن، خصوصاً بعد تصريحاته النارية التي أعطت السلال الفرصة الملائمة لاستثمارها واتخاذ القرار بإقالته وإقصائه إلى مصر وكانت الوسيلة إرساله في وفد يحمل رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر في حين أرسلت رسالة أخرى تطلب من مصر إبقاءه في القاهرة. وبالفعل تم استبعاد البيضاني وتجميده في مصر بعد شهور قليلة من وصوله للمشاركة في الحكم، ومن ثم كان تأثيره في الحياة السياسية للنظام الجمهوري الجديد محدودا ولا يتناسب مع الضجة الكبيرة التي تثار عادة حول الدور الذي قام به، سلبا أو إيجابا. كما أن خروجه لم يضع نهاية للخلافات التي تواصلت وكانت سببا في تغيير الوزارة أو تعديلها بانتظام خلال فترات قصيرة، وتشكيل الهيئات العليا مثل مجلس الرئاسة في إبريل ١٩٦٣، والمكتب التنفيذي في ٦ يناير ١٩٦٤ ومجلس الشيوخ في ١٩٦٣ وغيرها، وعدم فاعلية هذه الهيئات، ثم حلها خلال وقت قصير، ونشوء التحالفات بين الأشخاص والجماعات السياسية وانفراطها بسرعة، وكثرة التحركات السياسية والمبادرات والاجتهادات دون أن يستقر الوضع السياسي على حال يسمح له بالتفرغ لمواجهة المشكلات التي تواجهها البلاد، سواء على المستوى العسكري أم السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي. لكن هذا لا يقلل من حقيقة أن قيام الجمهورية قد كان زلزالا هز المجتمع من جذوره وفتح الباب واسعا أمام تغييرات مستقبلية عميقة دفعت اليمن إلى الأمام وجعل الثورة عملية مستمرة ما تزال متواصلة لتحقق من التغييرات ما لم يحلم به من خططوا للقيام بالثورة، ولتسمح لكل جيل

أن يضيف حلمه وبصماته إلى المسيرة الجديدة التي انطلقت ولا سبيل إلى إيقاف حركتها. فقد أثبت التاريخ أن الثورة عملية هزت المجتمع كله من الجذور وأعدته لحدوث تغييرات عميقة نحو الأفضل ستفرض نفسها بمرور الزمن على الرغم من كل المصاعب والعراقيل، وفتحت الأبواب للسير على طريق تغيير وجه الحياة على الأرض اليمنية.

فقدان علي عبد المغني

ومع نجاح عملية الإطاحة بحكم الإمامة تحلى تفكير الثوار في الأيام الأولى بالكثير من السمات المثالية البسيطة، أخذا بالعبر التي وفرتها الخبرة الواقعية للمحاولات اليمنية السابقة لتحقيق التغيير. وساد تفكير يؤكد على ضرورة الخروج من صنعاء لملاحقة فلول النظام الملكي في مناطق القبائل بدلاً من البقاء في المدينة وانتظار وصول القبائل لحاصرتها كما حدث في عام ١٩٤٨. وكان علي عبد المغني أول المطالبين بخروج الضباط للتصدي للملكيين، وعدم انتظار الهجوم على صنعاء وإسقاطها. وهكذا انتشر الضباط، ومنهم الملازم علي عبد المغني نفسه، الذي قاد حملة عسكرية لتأمين مدينة مأرب من القوى الملكية في أكتوبر ١٩٦٢، لكنه تعرض لكمين بالقرب من المدينة، فقاتل خلاله حتى استشهد. ولمكانة علي عبدالمغني الكبيرة في تنظيم الضباط الأحرار كان لهذا الحادث الأليم تأثير كبير على تماسك أعضائه، نتج عنه انفراط عقد هذا التنظيم، وسيطرة الكثير من الرتب العسكرية الكبيرة على مقاليد الأمور في اليمن الجمهوري إلى جانب بعض العناصر الشابة مثل النقيب عبد اللطيف ضيف الله والملازم احمد الرحومي ومحمد مطهر زيد وعلي قاسم المؤيد.

العلاقة بالأمريكان

وكان القائم بالأعمال الأمريكي في اليمن عند قيام الثورة، روبرت ستوكي الذي ألف فيما بعد عدة كتب عن اليمن وعن المنطقة العربية، كثير التردد على البيضاني عندما كان وزيرا للخارجية، وقام بدور كبير في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالتعامل مع النظام الجمهوري الجديد بعد أن عرف الأوضاع المتخلفة التي كانت اليمن تعيشها في ظل حكم الإمامة المتجمد، وأدرك ضرورة التغيير لانتشال الشعب من الأمل في إخراج البلاد من مأساتها. ولا يستبعد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحبذ حدوث التغيير في اليمن ويستبعد بريطانيا بشكل من الأشكال من المنطقة، كما فعلوا قبل ذلك في الخمسينات في مصر وفي بلدان أخرى وكانوا يعملون لتقوية نفوذهم في السعودية المتمكنين لمصالحهم البترولية في شبه الجزيرة العربية، ولذلك اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالجمهورية في اليمن لكنها في الوقت نفسه كانت دعمها للملكيين، وكانت تواجدها في السعودية لحمايتها وحماية المصالح البترولية الأمريكية، بعد أن أصبح وجود القوات المصرية في اليمن وقتالها لحماية النظام الجمهوري الوليد حقيقة واقعة. ولا يستبعد أن يكون للمخابرات الأمريكية دور في زيادة استدراج القوات المصرية إلى حروب طاحنة في اليمن، واستنزاف مصر عسكريا واقتصاديا، لإضعاف نظام عبدالناصر على المستوى الداخلي والعربي والدولي، وضعضعة قواته في اليمن استعدادا لسحقها فيما بعد في الحرب الخاطفة التي شنتها إسرائيل بدعم أمريكي على مصر وبقية الدول العربية في الخامس من شهر يونيه ١٩٦٧، وانتهت بالاستيلاء على سيناء وغزة والضفة الغربية والجولان.

وهكذا لم يؤد اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالجمهورية في اليمن إلى تقليل الدعم الأمريكي للملكيين، كما أن الأمريكان لم يبذلوا

أي جهد لإقناع أصدقائهم في المنطقة بتقليل دعمهم للملكيين، بل دفعوهم أكثر من ذي قبل إلى زيادة استمرار الخلافات مع مصر وتعميق الانقسام في المنطقة العربية، وهذا ما أدى إلى فشل محاولات مصر عبد الناصر العديدة للدخول في مصالحات لإيقاف الحرب وحقن الدماء، لخلق الظروف الملائمة لانسحاب القوات المصرية من اليمن، على الرغم من محاولات مصر العديدة والمتكررة، ورغبتها الملحة في الوصول إلى حل مرض، ومحاولات الاستعانة بالعرب، والكويت، وزعماء عرب آخرين لتحقيق هذه الغاية. بل إن محاولات جرت داخل مصر نفسها لإزاحة عبد الناصر أو قتله، أو على الأقل إضعاف سلطته في وقت كانت فيه القوات المصرية منهمكة في معارك واسعة في اليمن وفي أكثر من جبهة.

تأسيس مؤسسات الدولة وبداية النهضة

وركزت الحكومة اليمنية جل اهتمامها عقب إعلان قيام الجمهورية على ضرورة إنشاء البنية المؤسسية للدولة الجديدة، ولذلك تركز العمل على إنشاء الوزارات والمؤسسات الإدارية والاقتصادية، وكان جزء من اهتمامنا منصباً على استمالة العناصر الحاصلة على تعليم حديث ولها توجه وطني مثل عبدالغني علي أحمد ومحمد سعيد العطار وعلي محمد عبده (وزير الزراعة الذي توفي فيما بعد وهو عائد من قبرص إلى مصر في حادث طيران)، وكنا نحاول من خلال استقطاب المتعلمين أن نقوم بحركة تنوير على مستوى اليمن كله، وأن نقنع الأشقاء المصريين بأن اليمن تحتاج إلى مؤسسة مدنية تتولى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتؤسس لخروج اليمن من دائرة التخلف حتى تنطلق نحو المستقبل، بقدر حاجتها إلى مؤسسة عسكرية تتولى عملية الدفاع عن النظام الجمهوري الوليد في اليمن وبالفعل، بدأ التنسيق مع المصريين في مجال البناء المؤسسي للدولة، إذ تم،

استجابة لرغبة الحكومة اليمنية بالاستفادة في المجالات غير العسكرية، إنشاء "مكتب اليمن" للاهتمام بالجانب المدني على غرار اهتمام "القيادة العربية" بالجانب العسكري. وعينت مصر شخصية عسكرية متشددة لتولي المكتب، لكننا في المقابل استطعنا أن نمارس ضغوطاً على المصريين تمكنا خلالها من إقناعهم بإرسال حملة مدنية (تستوحي ما فعل نابليون حين جاء بالعلماء من فرنسا ليحاول إحداث التغيير في مصر) حتى لا يقتصر جهد مصر في اليمن على إنشاء التشكلات العسكرية لاستيعاب الجنود والضباط المصريين القادمين لدعم الثورة اليمنية. وهكذا تمكنا من الحصول على مدرسين وأطباء ومستشارين مصريين في كل الوزارات والمصالح وعلى الرغم من كل الأخطاء التي ارتكبها الجانبان اليمني والمصري، ومن سوء فهم الكثير من اليمنيين لدور هؤلاء الخبراء، فقد كان وجودهم ضروريا، وكان تأثيرهم على العموم إيجابيا في بدء عملية التحديث الإداري والاقتصادي، بل الحضاري، في مرحلة كانت فيها البلاد بلا خبرات تذكر، وتفتقر إلى الموارد البشرية المؤهلة، وإلى الخبرات في جميع المجالات بلا استثناء.

وعلى الرغم من أن البيضاني خلال فترة وجوده القصيرة جدا كان يربط وجوده بالدعم المصري، وكان الكثيرون ينظرون إليه باعتباره يمثل المصريين أكثر مما يمثل اليمن، إلا أنه قد وقف وقفة جادة في الصراع السياسي اليمني مع البيروقراطية المصرية مدعومة بقوة القيادة العسكرية المصرية في اليمن، وبالتحديد بين بنك مصر والراغبين في تأسيس البنك اليمني للإنشاء والتعمير فقد وقف البيضاني في صف الجانب اليمني في هذا الخلاف، وكان مصراً على تطبيق مقترحاتنا بإنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير وتأجيل مناقشة فكرة إنشاء فرع لبنك مصري في اليمن، مع أن البيروقراطية المصرية كانت تميل إلى وجود بنك مصري في اليمن يسهّل عليها التعامل معه فيما يخص احتياجات الوجود العسكري المصري في اليمن.

وقد بدأ البنك اليمني للإنشاء والتعمير على أنقاض فروع البنك الأهلي السعودي في اليمن الذي كان البنك الوحيد العامل في المملكة المتوكلية اليمنية، فعقب انفجار الخلاف مع السعودية، وإعلان دعمها المعروف لطالبة بيت حميد الدين باستعادة الحكم في اليمن، تقرر في الأيام الأولى من عمر النظام الجمهوري إنشاء لجنة رقابة على تصفية أعمال البنك الأهلي السعودي، وكان له ثلاثة فروع في صنعاء والحديدة وتعز، وكان فرع الحديدة أكبر الفروع وبشكل ما يشبه المركز الرئيسي في اليمن من حيث موجوداته وأنشطته المالية وكانت لجنة الرقابة على تصفية أعمال هذا البنك برئاستي وعضوية محمد سعيد العطار ومحسن السري، ويساعدنا خبير في العمل البنكي من البنك الأهلي المصري، للإشراف على نشاط البنك السعودي وحراسته بعد أن سحب جميع الودائع التي لديه بالعملة الصعبة إلى مركزه الرئيسي في جدة، ولم يبق في الفروع الثلاثة سوى الموجودات المالية في الداخل بالعملة المحلية. وبذلك كنا لجنة حراسة على البنك وقد قررنا جعل المركز الرئيسي في صنعاء، وحولنا ما في الحديدة وتعز إلى فرعين، وتولى العطار إدارة فرع الحديدة، وحولنا البنك إلى شركة مساهمة أطلق عليها تسمية "البنك اليمني للإنشاء والتعمير". وشارك معنا في عضوية مجلس إدارة البنك الجديد وفي هذا التحول إلى شركة مساهمة شخصيات من القطاع الخاص، منهم علي محمد سعيد، وعبد الصمد مطهر، وحسن السنيدار، وحسين الوتاري، وهم الذين اختارهم المساهمون المؤسسون في رأسمال البنك الجديد ليمثلوهم في عضوية مجلس إدارته. ولما كانت موجودات البنك الجديد قليلة أضيف إلى ملكية البنك شركة المحروقات اليمنية. وكانت تجربة شركات المحروقات والمواصلات البرية وكهرباء صنعاء، وشركة الطيران قد نشأت لتكون أساس القطاع الاقتصادي الجديد. وحين تم تعديل الحكومة في ١٨ ديسمبر ١٩٦٢ خرجت من الوزارة لأتفرغ لتأسيس البنك اليمني للإنشاء والتعمير الذي توليت رئاسة مجلس إدارته.

ولم يكن يوجد في اليمن قبل الثورة جهاز دولة يمني بالمعنى الحديث، ولا مؤسسات إدارية ولا نقدية، وكان كل شيء يكاد يبدأ من الصفر في ظروف صعبة ومعقدة. وكان بعض الشباب ممن درسوا في الخارج واطلعوا على تجارب الدول الأخرى واكتسبوا المعارف العلمية الاقتصادية والإدارية الحديثة يرغبون في تطوير جهاز الدولة ومؤسساتها. وبحكم عدم خبرتهم العملية طلبوا الاستعانة بالخبرة المصرية حتى لا تكتفي اليمن بالاستعانة بالخبرة العسكرية المصرية فقط. ولم يكن أمام اليمن في عام ١٩٦٣ سوى الحصول على الخبرة المصرية المجانية، لأن طلب هذه الخبرة من السوق العربي أو الدولي مكلف جدا في حين لم تكن البلاد تملك ما تدفعه لاستقدام مثل هذه الخبرة. فقد كانت اليمن تعاني من عجز مالي خانق، ومن أعباء الحرب التي فرضت عليها. وكان هدف جمال عبد الناصر مساعدة اليمن، ودعم جهود الحكومة اليمنية للسير على طريق التطور والتحديث. ولذلك تولى الشباب اليمني ممن لهم اطلاع على الحياة خارج اليمن إقناع الساسة اليمنيين ممن يشاركون في الحكم بضرورة الطلب من مصر المساعدة بإرسال الخبراء المصريين في مجالات بناء مؤسسات الدولة الحديثة، وبخاصة في مجالات الاقتصاد والإدارة والتربية والصحة وغيرها. واستجاب عبد الناصر لهذا الطلب فأرسل عددا من الخبراء. ولما لم يكن في البلاد مدارس ثانوية وفنية حديثة بنت مصر ثلاث مدارس ثانوية في المدن اليمنية الرئيسية الثلاث: صنعاء وتعز والحديدة وتم إرسال عدد من المستشارين لمساعدة الوزراء. وتعاون الخريجون ممن درسوا في الخارج والمثقفون ومن لهم خبرة إدارية سابقة في الداخل مع هؤلاء الخبراء المصريين في العمل الحكومي وفي المؤسسات الاقتصادية. وبعد إنشاء "مكتب شئون اليمن" تولى هذا المكتب ضبط عمل أولئك الخبراء المصريين، وضمان عدم الشطط فوق ظروف اليمن الصعبة التي كانوا يحاولون التعرف عليها والتعامل معها، ولحل المشاكل التي قد تنتج عن الاحتكاك بين الخبراء في كل وزارة والوزراء والموظفين في تلك الوزارات.

وبعد خروج البيضاني من الحكم بفترة، وبالتحديد في عام ١٩٦٤، وصل وفد برئاسة الدكتور حسين خلاف، نائب رئيس الوزراء المصري للشئون الاقتصادية ووزير الاقتصاد والتخطيط، ليتدارس مع المسئولين في القطاع الاقتصادي اليمني ومع الحكومة، موضوع إصدار عملة يمنية بعد أن كانت البلاد ما زالت حتى ذلك الوقت تستخدم القطع النقدية الفضية المسكوكة في الخارج، والمعروفة باسم "ماريا تيريزا"، وكذلك لتنظيم وزارة الخزانة (بسبب عدم وجود بنك مركزي) ولم يكن يوجد سوى شخص يطلق عليه "أمين الصندوق"(1)، ودراسة أفضل الوسائل التي تضمن سير الأمور على نحو مدروس ومتقن، ودون ارتجال أو تهور ينتج عنه الكثير من الخسائر المالية ومن ضياع الوقت وزيادة الفوضى الإدارية. وكان من تولى النقاش مع الوفد الزائر ومعي محمد سعيد العطار وعبد الغني علي وآخرون.

وتم الاتفاق على إصدار العملة الجمهورية. وناقشنا الخيارات الواقعية المتاحة: هل تكون العملة دينارا أم جنيها أم ماذا؟ لكننا اتفقنا بعد نقاش مسئول على بقاء تسمية الريال الجمهوري حتى لا تحدث بلبلة في أذهان الناس وطال النقاش حول ما إذا كان ينبغي أن يكون الريال الجمهوري ورقيا أم يبقى فضيا، وهل سيتقبل الناس في تلك الفترة المبكرة تحول العملة كلها إلى عملة ورقية. وبعد نقاش طويل مسئول اتفقنا على أن نبدأ بطبع نصف كمية النقود الصادرة عملة ورقية والنصف عملة فضية لتعويد السوق اليمنية والمواطنين على التعامل مع العملة الورقية بالتدريج، خاصة وأن الكثير من القبائل لا يقبلون العملات الورقية لأنهم لم يعرفوها من قبل، ولم يعتادوا بعد عليها حتى ذلك الوقت، وربما لم يكن الكثير من المواطنين، ممن لم يخرجوا من اليمن ولا حتى إلى عدن، قد سمعوا حتى تلك الأيام عن العملة الورقية. وبعد تحديد نوع العملة بالريال تم الاتفاق على أن يكون الريال الجمهوري مائة فلس، لأن الريال القديم كان ينقسم إلى أربعين بقشة، أو ثمانين "حللا"، أو إلى عشر "باولات" (جمع باولة)، أو إلى أربع قطع

فضية كل منها ربع ريال، أو إلى ثمان قطع فضية كل منها ثمن ريال وقد تم إلغاء جميع هذه القطع ليكون الريال فقط مائة فلس وتقرر إصدار العملة المساعدة من ٢٥ فلسا (ربع ريال)، وخمسين فلسا (نصف ريال)، من معدن النيكل أو النحاس الأصفر، وكذلك من الورق في الوقت نفسه. وأنشئت لجنة النقد اليمنية للإشراف على إصدار العملة ومراقبته، إلى جانب البنك اليمني للإنشاء والتعمير.

ولضمان اعتماد تلك العملة الورقية أودعنا جميع ما تم مصادرته من الأسرة الحاكمة السابقة وأعوانها من حلي وفضة وبقية ما لدى الحكومة من ريالات فضية ماريا تيريزا وعملات أجنبية، في بنك القاهرة في مصر، وذهبت أنا، باعتباري رئيسا لمجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير، ومعي محسن السري، باعتباره رئيس فرع صنعاء، إلى مصر لعمل الضمان والإشراف على إصدار العملة. وقد تطوّر هذا الجهد فيما بعد حتى وصل إلى البنك المركزي الحالي لأن إصدار العملة الورقية تطلّب إنشاء لجنة النقد التي تدير عملية الإصدار وتراقبه، وتم كذلك إنشاء هيئة الرقابة على النقد لتراقب الحركة النقدية في البلاد وتنسق عملها مع لجنة النقد والبنوك حتى يتم معرفة الحركة النقدية إلى البلاد ومنها. وقد كانت هاتان الهيئتان نواة البنك المركزي الحالي.

وكانت الإيرادات تقتصر على ما يحصّل من الواجبات والجمارك. وإلى جانبها قدّم المصريون ميزانية مدنية لدعم ميزانية الدولة شهريا بمبلغ مائة وستين ألف (١٦٠٠٠٠) جنيها إسترلينيا، تُحوّل كل شهر، حتى تستطيع الحكومة اليمنية الصرف على موظفيها ومؤسساتها، لسد العجز في ميزانية الحكومة، ودفع مرتبات الموظفين والجيش والشرطة والنفقات الجارية، بما في ذلك تقديم مبالغ نقدية للقبائل الجمهورية، مع أن الدعم الأساسي لمشايخ القبائل المتعاونين مع القيادة العسكرية المصرية كان يأتي من هذه القيادة مباشرة. وتم فيما بعد تنظيم تقديم هذا الدعم الرسمي لسد العجز في ميزانية

الحكومة حسب اتفاق حسابي نقدي. فقد كان المصريون يتحملون جميع تكاليف الاتفاق العسكري على المجهود الحربي المصري واليمني كما كانوا يقدمون إعانات نقدية يستميلون بها المشايخ والقبائل إما للقتال معهم وإما لعدم التعرض لقواتهم. وكان تحويل النقود يتم إلى البنك اليمني للإنشاء والتعمير الذي كان يقوم بدور البنك المركزي، وبعضها كان يُدفع في شكل بضائع تباع في السوق المحلية. وفي المرحلة الأخيرة كان الدعم يقيد وفق ما يسمى بالجنيه الحسابي بعد إنشاء العملة اليمنية الفضية والورقية. ووفقا للجنيه الحسابي يقيد للبنك اليمني مبلغا يصرف مقابله بالريال اليمني. وفي وقت لاحق، في ١٩٧٢، حين كنت نائبا لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية، أثار البنك الدولي مع الحكومة اليمنية موضوع تسوية هذه المبالغ المقيدة قرضا على اليمن لم يُسدد ولا تُدفع عليه فوائد ولا تم جدولة سداده. ونصحنا البنك الدولي بأن نتفاوض مع مصر للتوصل إلى اتفاق يحدد وضع هذه المبالغ على أساس إسقاط بعض هذا الدين وجدولة سداد البعض الآخر. وقد ذهبت إلى مصر على رأس وفد لإنهاء موضوع هذه المبالغ، وتباحثنا مع وزير المالية المصري عندئذ، الدكتور عبدالعزيز حجازي، الذي قابلنا بتفهم كبير وكان موقفه مشرفا ومتعاطفا مع اليمن إلى حد بعيد. وقد سهل مهمتنا كثيرا، ووصلنا إلى اتفاق مريح ومفيد للجانبين قضى بإلغاء بعض الديون وتسديد بعضها بجدولة مريحة، وهو ما لاقى استحسان البنك الدولي.

وكانت أكبر مشكلة واجهتنا خلال السنوات الأولى من عمر الجمهورية توفير الوقود والزيوت والاحتياجات الخاصة بالدبابات وعربات النقل والطائرات وغيرها من المعدات. وقد تولت شركة المحروقات اليمنية توفير ذلك عن طريق الاستيراد من الخارج، وبخاصة من شركة "شل" التي كانت متواجدة في عدن وبسبب العلاقات التجارية السابقة بين الشركتين تم التبادل على أسس تجارية دون أن تتدخل السياسة البريطانية للضغط.

وكان المصريون يدفعون ثمن ما يستهلكون في اليمن نقدا بالعملة الصعبة، وكان الإعلان عن الصفقات يتم على شكل مناقصة تجارية تفوز بها شركة "شل" ووكيلها هائل سعيد، بما يؤمن توفير الوقود المطلوب. وقد دخل السوفييت في المناقصة ورفعوا نسبة الأوكتين من ٨٨ إلى ٩٠ حسب طلبنا ليصبح مناسبا للآليات العسكرية المصرية. وكانت الطائرات النفاثة في البداية تأتي من مصر مزودة بالوقود بحيث لم يحتاجوا للكيروسين (النفاث) إلا مؤخرا. وقد مارست القيادة المصرية ضغطا كبيرا للمشاركة في رأسمال شركة المحروقات اليمنية حتى تصبح شركة يمنية مصرية مختلطة، ليضمنوا توريد الكميات التي يحتاجون إليها للاستجابة لحاجات الجيش المصري في اليمن وتخزين الكميات تحت إشرافهم بما يضمن أمن القوات في رأيهم، والاستفادة من الأرباح التي تجنيها الشركة في تحمل جزء من نفقات المجهود الحربي المصري في اليمن. وتسببت هذه المحاولة في احتكاكات واختلافات مع المسئولين اليمنيين. وكان العسكريون المصريون ينظرون إلى الموضوع من زاويتين، إحداهما اقتصادية تسمح بتوفير بعض الأرباح التي تخفف من الأعباء المالية التي تدفعها مصر في مساعدة اليمن، وبذلك تستفيد اليمن مرتين، مرة من الدعم العسكري المصري ومرة من الأرباح التي توفرها الاستجابة لاحتياجات هذا الدعم. والزاوية الثانية التي نظر منها العسكريون المصريون إلى الموضوع أمنية لضمان توفير الاحتياجات دون أية مفاجآت أو مخاطر غير متوقعة تؤثر على سير العمليات أو على أمن القوات. لكن هذه المحاولة للمشاركة في رأسمال شركة المحروقات اليمنية لم تنجح.

وللاستفادة في مجال البناء والتنمية تم الاتفاق مع السلطات المصرية على أن يعمل عدد من موظفي وزارة المالية المصرية المساعدة في إعداد الميزانية السنوية، وتطوير عمل وزارة الخزانة اليمنية. وطلبنا زيادة الخبراء في مجال التربية والتعليم لوضع أساس متين للتعليم الحديث، وتطوير التعليم بما

يتناسب والضرورة الملحة لأن تتجاوز اليمن حرمان الغالبية الساحقة من أبناء اليمن من التعليم. وكذلك الحال في مجالات الصحة والاقتصاد وغير ذلك من المؤسسات والمصالح. ومن الأمانة الاعتراف بأن عدم حماسة المصريين في البداية للجانب المدني، وتركيز اهتمامهم على الجانب العسكري، لم يكن مقصوداً أو متعمداً، بل كان مرتبطاً بمبررات موضوعية أهمها أن أحدا في مصر وفي اليمن لم يكن يتوقع أن تصل المساعدة المصرية لليمن إلى المستوى الذي وصلت إليه بعد قيام الجمهورية. وحتى حين وعد الرئيس جمال عبد الناصر الضباط الأحرار قبل قيامهم بالثورة في اليمن بأنه سيساعدهم إذا قاموا بالثورة حسب قدرة مصر وظروفها، كان اعتقاد الجانبين أن الأمر لن يتعدى الدعم السياسي وبعض الخبراء العسكريين، وربما أرسلت مئات من الجنود المصريين وبعض الضباط والخبراء. لكن ما حدث من اندلاع الحرب في اليمن التي أصبحت فجأة ساحة مشتعلة من ساحات الحرب الباردة بين الشرق والغرب قد تجاوز توقعات حتى أكثر الناس تشاؤما. وينقل الأستاذ أحمد حمروش أن جمال عبدالناصر قال له شخصيا "أنه أرسل سرية لمساعدة الثورة اليمنية ولكنه اضطر إلى تعزيز السرية بسبعين ألف جندي والاستمرار في المعركة خمس سنوات تقريبا"[*]. وهكذا انصب الجهد المصري على الاستجابة لمتطلبات المعركة المشتعلة، وبالطبع، كان للحفاظ على أرواح الجنود المصريين مكانة متقدمة في سلم أولويات صانع القرار المصري. ولكن في المقابل، ينبغي الإقرار بأن الاستقرار النسبي للأوضاع بعد قيام الثورة، وإلحاح الشباب اليمني المتعلم ممن أصبح يشارك في تحمل المسئولية في القطاعات الاقتصادية والإدارية على ضرورة الاستفادة من الخبرات المصرية حتى لا يقتصر الدعم المصري على الجانب العسكري، قد دفع المصريين إلى الاهتمام بالجانب المدني، الذي كان من أهم معالمه إنشاء

[*] أحمد حمروش، زيارة جديدة للهيكل، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥، ص ٩١.

لجنة النقد اليمني إلى جانب البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وتنظيم الجوانب المالية. أما إنشاء الجهاز المركزي للتخطيط فقد جاء متأخراً نسبياً مقارنة ببقية المؤسسات، وسنشير إلى تأسيسه عند الحديث عن تشكيل الوزارة التي توليت رئاستها في النصف الأول من سبعينات القرن العشرين وقد كان رئيس الهيئة المصرية للأدوية شخصية طيبة وكان متعاطفا مع سعي اليمن للتنمية. وسهل لليمن الحصول على أدوية وعلى خبرات مهدت لتأسيس صناعة الأدوية في البلاد، وخفضت الحاجة إلى العملة الصعبة لاستيرادها. وكانت بعض الأدوية التي ترد من مصر إلى اليمن تُقيدُ بالجنيه الحسابي لتباع في السوق المحلية للاستفادة من قيمة الأدوية المباعة في دفع النفقات الجارية للحكومة اليمنية.

وفي ٢٥ إبريل ١٩٦٣، حين أعيد تشكيل الوزارة، عينت من جديد وزيرا للاقتصاد. فعملت ما استطعت على تعزيز هذا الاتجاه لبناء اللبنات الأولى للاقتصاد الوطني، ولكي يتجاوز التعاون مع مصر الاقتصار على المجال العسكري والتصدي للهجمات على النظام الجمهوري، ليمتد إلى مجالات دعم جهودنا لإنشاء المؤسسات الإدارية والاقتصادية، وتطوير الخبرة اليمنية في المجالات غير العسكرية، وتوفير التدريب الضروري لها. وواصلت المشاركة في العمل لبناء الدولة اليمنية الحديثة حين عُينتُ في ١٠ فبراير ١٩٦٤ وزيرا للخارجية. وبهذه الصفة رافقت الرئيس السلال في مارس ١٩٦٤ في زيارة للاتحاد السوفيتي سعيا وراء الحصول على مساعدات في المجالات الاقتصادية والعسكرية، وبخاصة في مجال التدريب العسكري، حتى يستطيع اليمنيون القيام بجهد أكبر في الدفاع عن الجمهورية وتأمين بقائها واستقرارها. وانتقلنا من موسكو إلى شبه جزيرة القرم، إلى منتجع "سوشي" في جنوب الاتحاد السوفيتي، حيث كان نيكيتا خروشوف، الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ورئيس وزراء الاتحاد السوفيتي، يقضي إجازته. وتم هناك استكمال المحادثات بين البلدين وقد كانت هذه الزيارة ناجحة

بكل المقاييس، ولمسنا فيها أن نيكيتا خروشوف كان متحمسا للثورة اليمنية، واقتنع بتوقيع اتفاقات دعم الجمهورية الوليدة في اليمن، في حين لمسنا أن ليونيد بريجنيف، رئيس مجلس السوفيت الأعلى (رئيس الدولة) في ذلك الوقت لا يتحدث في أي أمر عملي، وكلما أشرنا إلى أي موضوع له طابع عملي في الحديث معه أجاب قائلا "ناقشوا الموضوع مع الأمين العام رئيس الوزراء". وكان يكتفي بالمجاملات البروتوكولية والتعليقات الساخرة والنكات اللطيفة، ويتجنب الحديث السياسي ومن نتائج هذه الزيارة الاتفاق على إنشاء مصنع الأسمنت في باجل، وكانت من وقع هذا الاتفاق مع السوفيت ليكون أول اتفاق دعم اقتصادي يوقع مع السوفيت في عهد الجمهورية. ومع أن المصنع كان في البداية ينتج الإسمنت الرطب وليس الجاف، فقد وعدوا بتطويره في فترة لاحقة بعد أن يتأكدوا من أن السوق المحلية ستستوعب الإنتاج وقد تم تطوير المصنع فعلا كما وعدوا. وبعد أن بدأ طرح إنتاج المصنع في السوق بدأ صراع أصحاب المصالح داخل مؤسسات الدولة وفي القطاع الخاص للاستيلاء على التسويق وفيما بعد، حين نشطت حركة العمران وزاد الطلب على الإسمنت تولت شركة الإسمنت احتكار استيراده بقصد حماية المصنع، ثم بنى أحمد عبدالله العاقل صوامع لتخزين الأسمنت المستورد في بواخر وتعبئته محليا في أكياس للمنافسة في السوق الداخلية. وقد كان السوفيت عند المفاوضات لبناء المصنع يشككون في قدرة السوق الداخلية على استيعاب إنتاج المصنع بسبب أن حركة العمران في اليمن كانت ما تزال في تلك الفترة المبكرة محدودة جدا، وكانوا لذلك يشككون في قدرتنا على سداد القرض من إنتاج المصنع ولهذا السبب اضطر الاتحاد السوفيتي إلى شراء بعض الإنتاج لتوفير سوق لإنتاج المصنع، وبهذه الطريقة تم سداد قيمة القرض.*

* ما يزال المصنع ينتج أكثر من طاقته المخططة مع أن عمره الافتراضي قد انتهى منذ وقت طويل.

ومن نتائج هذه الزيارة للاتحاد السوفيتي شق طريق الحديدة -تعز- صنعاء، وإنشاء ثلاث مدارس ثانوية تقنية في صنعاء وتعز والحديدة، ومستشفى الثورة في صنعاء، ودعم التدريب العسكري، وبخاصة في مجال الدبابات والأسلحة الثقيلة وصيانة الأسلحة. كما وعد السوفيت بتدريب جيش يمني مكون من عشرين ألف جندي وضابط بالإضافة إلى تدريب طيارين عسكريين، وتسليح هذا الجيش حتى تمتلك الجمهورية القوة القادرة على الدفاع عن وجودها. ومن المؤسف أن القيادة المصرية التي كانت في تلك الفترة تستند في تسليحها وفي البناء الاقتصادي على المساعدات السوفيتية كانت في الوقت نفسه تعيش حالة حساسية معادية للشيوعية، وكانت تخشى من أن يؤدي تولي السوفيت تدريب وحدات عسكرية يمنية وتسليحها إلى صدام بين هذه الوحدات اليمنية والجيش المصري في اليمن. وهكذا لم تعترض القيادة المصرية على المساعدات الاقتصادية، ولكنها رفضت بشدة أي دور للسوفيت في بناء الجيش اليمني حتى يقتصر تدريبه على المصريين لأسباب تتعلق بأمن الجيش المصري في اليمن.

ومن أهم نتائج زيارتنا للاتحاد السوفيتي إهداؤهم للرئيس السلال طائرة خاصة تسمح بتحركات الرئيس بسهولة، بسبب ما أبداه نيكيتا خروشوف من حماسة للثورة اليمنية. فقد طلب السلال أن تتولى طائرة سوفيتية نقل الوفد اليمني إلى بكين في زيارة للصين الشعبية. فكان جواب خروشوف "سنعطيكم طائرة اليوشن ١٨ لتستطيعوا الانتقال على متنها إلى أي مكان تريدون". ومنذ تلك اللحظة امتلكت الرئاسة اليمنية أول طائرة تولت مباشرة نقل وفدنا في تلك الزيارة إلى الصين وإلى الدول الاشتراكية في أوربا الشرقية التي زرناها عند عودتنا من بكين عبر موسكو. وكانت هذه الطائرة وسيلة فعالة سمحت للوفود اليمنية عند الضرورة بسرعة الحركة، وخففت من حال العزلة التي كانت اليمن ما تزال تعيشها حتى بعد قيام الجمهورية. وقد تحملنا الإنفاق على طاقم الطائرة السوفيتي ونفقات الصيانة الدورية التي

يقررها هذا الطاقم. وسهلت هذه الطائرة إلى حد كبير حركة الوفود الرسمية اليمنية منذ لحظة حصولنا عليها. وكانت آخر رحلة لها مع الرئيس السلال حين حملته إلى العراق قبل أن يزاح من رئاسة الجمهورية في ٥ نوفمبر ١٩٦٧. ثم عادت إلى اليمن بطاقمها السوفيتي للخدمة تحت إمرة المجلس الجمهوري والرئيس القاضي عبدالرحمن الإرياني. وظلت تعمل في الخدمة حتى أصبحت قديمة وتم تحويلها إلى المؤسسة الاقتصادية العسكرية للاستفادة منها في النقل العسكري بقدر الإمكان. وقد لاحظنا عند زيارتنا لموسكو التي حملتنا فيها على هذه الطائرة أن ليونيد بريجنيف في حديثه الضاحك مع الوفد قد ذكر الطائرة مازحا بالقول "لو أن كل رئيس يزور الاتحاد السوفيتي يحصل على طائرة كم سنحتاج إلى طائرات لتهديها؟". ولعله لم يكن راضيا عن إهداء الطائرة، وبخاصة أن العمل كان قد بدأ في السر لإزاحة خروشوف من زعامة الحزب ومن رئاسة الوزراء، وبدأ نجم بريجنيف في الصعود حتى تولى زعامة الاتحاد السوفيتي قبل أن ينتهي العام الذي زرنا فيه موسكو.

ومما قمت به في سنة ١٩٦٥ وأنا أتولى وزارة الخارجية، الإعداد مع الخبراء الصينيين والمسئولين في السفارة الصينية في اليمن لوضع حجر الأساس لبناء مصنع الغزل والنسيج في صنعاء، ومباشرة العمل في إنجاز هذا المشروع الذي كان أول مؤسسة إنتاجية وفرت لأكثر من ألف فرصة عمل لليمنيين، في وقت كانت فيه مشكلة البطالة مستفحلة، واشتدت فيه حدة معارك الدفاع عن الجمهورية، والتهمت الحرب الموارد القليلة التي كان يمكن استثمارها لخلق بنية أساسية لاقتصاد يمني متين. وقد ظل المصنع يعمل حتى في أصعب الفترات، وواصل إسهامه في بنية الاقتصاد الوطني اليمني، وما يزال يواصل الإنتاج حتى اليوم.

السعي نحو المصالحة

وكانت المعارضة الجمهورية قد تجمعت من حول الزبيري في مؤتمر عمران الذي عقد في ٢ سبتمبر ١٩٦٣، والتمعت بمطالب تحاول أن تزحزح السلال وأنصاره من الحكم، وهي مطالب وافق عليها الرئيس السلال وكان الداعون إلى المؤتمر من المعارضة الجمهورية الملتفة حول الزبيري ومن حوله بعض مشايخ القبائل يروجون لفكرة المصالحة بين الجمهوريين والملكيين بما يسمح بخروج القوات المصرية من اليمن. ومع أن الوقت كان ما يزال مبكرا في سنة ١٩٦٣ لنجاح هذا المسعى، فإن هذا المطلب قد بدأ يطرح ويتردد، وإن واجه الكثير من المعارضة والإخفاقات في البداية. وتمت بعض المصالحات بين السلال ومن يلتف حوله من جهة والمعارضة الجمهورية من جهة أخرى، لكن الصراع عاد من جديد. وتمت أهم خطوة لجمع اليمنيين، استعدادا لمحاولة المصالحة بين مصر والسعودية، في أجواء انعقاد القمة العربية الأولى التي انعقدت في ١٣ يناير عام ١٩٦٤. وقد حضرت مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة ضمن وفد برئاسة الرئيس السلال وكان الجو متوترا في هذه القمة، وبخاصة بين مصر وسوريا، وكذلك بين السعودية ومصر، وحاول عبدالناصر أن يُطمئن السعوديين بأن موضوع اليمن لن يكون مطروحا على جدول أعمال القمة، على الرغم من إلحاح الجانب اليمني على طرحه، معتبرا أن انعقاد القمة يوفر فرصة كبيرة للقيام بمحاولة للتخفيف على النظام الجمهوري، ولا ينبغي تضييع هذه الفرصة. وكان ملك المغرب، الحسن الثاني، والملك حسين، ملك الأردن، يقومان بدور في التوفيق بين الطرفين. وكان الهدف الأول من القمة توفير الدعم للدول المجاورة لفلسطين (مصر وسوريا والأردن)، وأمكن التوصل إلى إجماع لمساعدة مصر والأردن، لكن كانت هناك معارضة من بعض الزعماء العرب أدت إلى تقليل الدعم لسوريا بسبب أن مواقف الفريق أمين الحافظ، رئيس وفد سوريا،

استفزت الجميع. وكان بالذات يحاول أن يستفز الرئيس عبد الناصر الذي كان يتجنبه لكي يضمن نجاح القمة والحصول على الدعم السياسي والمالي. والواقع أن أمين الحافظ كان مستفزا في الكثير من تصرفاته، فقد كان في لباسه وطريقة مشيه عند الدخول إلى قاعة الاجتماعات والخروج منها وفي جميع تصرفاته مخالفا للآخرين والقواعد المرعية في مثل هذه المحافل. فعلى سبيل المثال كان يحاول على نحو ملحوظ أن يسبق الرؤساء والملوك في مشيه. وكانت مداخلاته في المؤتمر مستفزة. ولولا حكمة عبدالناصر وصبره على الاستفزازات وحلم الرؤساء والملوك لما نجحت القمة في الخروج بشيء يذكر.

وكان السلال يلح على الحديث إلى الحاضرين وطرح قضية اليمن، مما يؤدي إلى استفزاز الوفد السعودي، المكون من الملك سعود وبجانبه الأمير سلطان بن عبدالعزيز، فيهدد السعوديون بالانسحاب من المؤتمر ويشيرون إلى عبدالناصر باعتباره رئيس الجلسة، فيطلب عبدالناصر من السلال أن يتوقف عن الكلام دون إذن من رئاسة الجلسة. وحاول وفد العراق برئاسة الرئيس عبدالسلام عارف ووفد الجزائر برئاسة الرئيس أحمد بن بلّه، أن يتصلا بالأمير فيصل، ولي العهد السعودي والحاكم الفعلي في السعودية آنذاك، لكي يصل إلى القمة ويتم التوصل معه إلى تفاهم على خطوات المصالحة بين مصر والسعودية، ولكنه لم يحضر. وهكذا لم تناقش قضية اليمن في الجلسات الرسمية، بل في اللقاءات الجانبية. وجرت محاولات المصالحة على هامش هذه القمة على الرغم من أن عبد الناصر وعد السعودية بأن موضوع اليمن لن يكون مطروحا على جدول الأعمال حتى يضمن توفر الحد الأدنى من الإجماع العربي من حول القضية الفلسطينية والتصدي لإسرائيل. وباعتباري عضوا في وفد اليمن إلى هذه القمة اطلعت على المحاولات التي بذلت دون أن تنجح. لكن المساعي تواصلت عبر الأردن والمغرب القريبين من السعودية، والعراق والجزائر القريبين من

مصر. ونتيجة للجهود التي بذلتها بعض الدول العربية للوساطة بين مصر والسعودية، زار المشير عبدالحكيم عامر وأنور السادات المملكة العربية السعودية وتم التوصل إلى اتفاق بين مصر والسعودية وقع عليه المشير عامر عن مصر والأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، ولي عهد السعودية، الذي كان يعد العدة لإزاحة الملك سعود والإعلان الرسمي عن تحمل المسئولية الأولى في سلطة كان قد أصبح يمسك بها فعلا. ولعل هدف المرونة الكبيرة التي أبداها الأمير فيصل في هذا اللقاء مع الوفد المصري لهدئة الأمور مع مصر عبدالناصر تمهيدا لتحقيق انتقال هادئ للحكم. ونص الاتفاق على أن يلتقي اليمنيون في إركويت في السودان. وقد تم هذا اللقاء فعلا في إركويت ومثل الجانب الجمهوري القاضي محمد محمود الزبيري ومعه محمد أحمد نعمان (النعمان الابن)، ومثل الجانب الملكي أحمد محمد الشامي. لكن هذا الاجتماع أخفق ولم يتوصل إلى أية نتيجة.

وقد وصل عبد الناصر إلى اليمن في ٢٣ إبريل ١٩٦٤ في زيارته الوحيدة لها، وهي زيارة استمرت بضعة أيام، وألقى خلالها خطابين مشهورين، أحدهما في ميدان التحرير في صنعاء، والآخر في تعز أعلن فيه، وهو على مسافة لا تبعد سوى عشرات الكيلومترات من الحدود مع المحميات البريطانية، أن "على الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن المحتل أن يحمل عصاه ويرحل". وهو ما تحقق فعلا بعد ثلاث سنوات من تلك الزيارة التاريخية. وكان هذا الإعلان مثار خلاف بين القيادات الجمهورية التي اعتبر بعضها أنه يستفز الوجود البريطاني في الجنوب ويزيد من عدائه للجمهورية ودعمه للملكيين، في حين رأى السلال وآخرون من الجمهوريين أن عداء الاستعمار البريطاني للجمهورية حقيقة واقعة، وأن السياسة البريطانية لا تحتاج إلى حدث معين لكي تتخذ موقفا من الجمهورية. وجاء مع عبد الناصر من القاهرة إلى اليمن المبعدون إلى مصر، ومنهم القاضي عبدالرحمن الإرياني والأستاذ أحمد نعمان واللواء حمود الجائفي وصدر دستور مؤقت، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة الجائفي في ٢

مايو ١٩٦٤ الذي كان مؤتمر عمران قد اقترح تشكيل وزارة برئاسته. ولعل هذه الوزارة كانت أوسع وزارات تلك الفترة عددا بسبب محاولة إشراك جميع الاتجاهات داخل النظام الجمهوري، ومحاولة تخفيف حدة الخلافات بين الأطراف الجمهورية المختلفة، استعدادا للتوصل إلى مصالحة وطنية لتحقيق السلام وقد خرجتُ من هذه الوزارة التي شكلها الجائفي لأن عبد الحكيم عامر، القائد العام للقوات المسلحة المصرية، كان معارضا لمشاركتي في الوزارة فقد قال القاضي عبدالرحمن الإرياني عندما طرح اسمي لتولي وزارة الاقتصاد: "أتريد أن تعيّن شخصا يحاربنا في الاقتصاد"، لأنني كنت أعمل لتأسيس المؤسسات الاقتصادية اليمنية وتذليل الصعاب التي قد تعترضها، ومن تلك الصعاب منافسة المؤسسات الاقتصادية المصرية، وكنت أحرص على عدم وجود منافسة للبنك اليمني للإنشاء والتعمير حتى يستطيع أن يوطد مكانته ويدعم وجوده، ولذلك كنت أعارض وجود فرع لبنك مصر ليمارس الأعمال المصرفية في اليمن وكان المستشار المصري في الوزارة يحاول أن يقرر بعض الأمور فأوقفه وأقول له: "مهمتك استشارية. فاعرض ما ترى، وسنقرر ما نراه مناسبا". وقد قال لي القاضي الإرياني: "كنا نعتبرك أقرب إلى المصريين لأنك تدعو إلى الاستعانة بالخبرة المصرية لتطوير المؤسسات الاقتصادية والإدارية، ولكننا فوجئنا بإصرار عبد الحكيم عامر على استبعادك". وعلى كل حال، عينت بعد ذلك مستشارا لرئيس الوزراء في هذه الوزارة. ومع أن هذه الوزارة قد كانت أقرب إلى مطالب المعارضة الجمهورية، فإنها وقّعت اتفاقية للتنسيق بين اليمن ومصر في شهر يوليه ١٩٦٤. وقد تولى القاضي الزبيري فيها منصب نائب رئيس الوزراء لشئون التربية والتعليم والإعلام والإرشاد القومي. ولأن المشايخ كانوا يطالبون بإنشاء "مجلس الشيوخ"، نص الدستور على إنشاء "مجلس الشورى" الذي تولى أحمد نعمان رئاسته، كما نص الدستور على أن يُشكَّل بانتخاب بعض أعضائه وتعيين البعض الآخر. وبقدر ما كانت الآمال التي علقتها المعارضة الجمهورية على هذه الوزارة كبيرة، فإن خيبتها من نتائج عملها

كفاءات أكثر*. ولم تنجح هذه التشكيلة الحكومية في تخفيف حدة الخلافات التي كانت تحتدم بين مسئولين جمهوريين لم يتعودوا على اللقاء من حول برنامج حد أدنى يعملون جميعاً لإنجازه، وكان كل من هذه الشخصيات الكبيرة غير مستعد للقبول بما يطرح الآخرون، ويرى أن ما يطرحه بالتحديد هو الأنسب وعلى الآخرين اتباعه.

وقد شاركت في عضوية وفد اليمن إلى مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في شهر سبتمبر ١٩٦٤ في الإسكندرية، وهي قمة حضرها فيصل بن عبدالعزيز آل سعود بعد أن كلفته الأسرة الحاكمة بأن يكون نائبا للملك إلى جانب رئاسته لمجلس الوزراء، وحفلت بالكثير من الخلافات، وبذل فيها كثير من الجهود للتوصل إلى إجماع عربي وكانت قضية اليمن أكثر مواضيع الخلاف بين السعودية ومن يقف معها من الزعماء العرب، ومعها غالبية الزعماء العرب وتحلى عبد الناصر بالكثير من الصبر كما فعل في القمة الأولى في القاهرة قبل شهور، لتسهيل الخروج بموقف عربي موحد. وتمخضت هذه الجهود عن التوصل إلى حد أدنى من الاتفاق بين الزعماء العرب والتقى عبد الناصر وفيصل على هامش القمة لمناقشة قضية اليمن دون أن يشترك الرئيس السلال في النقاش، لأن السعودية لم تكن تقبل أن تشارك الحكومة الجمهورية في أي اجتماع لمناقشة القضية اليمنية. وقد نجح التفاوض بين مصر والسعودية بوساطة عربية في التوصل إلى اتفاقية الإسكندرية بين البلدين، وهو اتفاق اعترفا فيه بوجود ما سموه "أطراف معنية في اليمن"، وأعلنا عزمهما على التعاون لحل الخلافات القائمة ومنع الاشتباكات المسلحة. فكان التوصل إليها مفاجأة لليمنيين، وبعد هذه

* يقول الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر إن مؤتمر عمران طالب بأن يتولى العمري رئاسة الوزارة، إلا أنهم اختلفوا كأنه لم يكن حكماً عاقلاً ويخافون منه حيث لم يتمكن من إصلاح أي شيء. فرغم الاتفاق الواسع حوله من جميع المشايخ الجمهوريين والعلماء والضباط إلا أنه للأسف لم يحقق شيئاً" (مذكرات الشيخ عبدالله الأحمر، الآفاق للطباعة والنشر، ص ٢٦)

الاتفاقية استقال نعمان من رئاسة مجلس الشورى قبل أن يكتمل تشكيله. وقد نصت هذه الاتفاقية على وقف إطلاق النار في اليمن، وعقد مؤتمر وطني في مدينة حرض (أطلق عليه فيما بعد تسمية مؤتمر حرض الأول لتمييزه عن مؤتمر حرض الثاني الذي سيرد الحديث عنه لاحقا). لكن العلاقات ساءت بسرعة بين السعودية ومصر، مما أدى إلى حضور ممثلي الجمهوريين في الوقت المحدد إلى حرض لحضور المؤتمر دون أن يحضر ممثلو الملكيين.

ومن المفارقات المضحكة في مؤتمر القمة في الإسكندرية أننا بعد خروجنا من اجتماع طويل لوزراء الخارجية العرب دون التوصل إلى اتفاق، ونحن في بهو فندق فلسطين الذي عقدت فيه القمة، صادفنا حفلة عرس وفخمة احتفالا بالعيد الوطني لإحدى الدول الإفريقية، وكانت أصوات الطبول تصم الآذان، وحركة الراقصين الأفارقة تملأ القاعة ضجة وصخبا، فاندفع الدكتور منصور خالد، وزير خارجية السودان، مازحا والابتسامة تشرق على صفحة وجهه وهو يقول "بلا عروبة بلا بتاع، صوت القلب يناديني" ورفع يديه نحو الأعلى وحرك جسده راقصا والتحق في مرح وخفة ورشاقة بحلقة الرقص. ومن المفارقات المضحكة أيضا أننا خرجنا نتمشى ونستمتع بنسمات الهواء العليل على شاطئ بحر الإسكندرية، في شارع الكورنيش، وكان معنا الشيخ سنان أبو لحوم بثيابه اليمنية المهيبة التي يرتديها في العادة مشايخ المناطق الوسطى والجنوبية من اليمن ("الدسمال" أو العمامة الملونة الملفوفة على نحو أقرب إلى ما هو معروف في الهند، و"الدجلة" أو البالطو الطويل، و"الجهاز" المكون من "الجنبية" والحزام المثبتة إليه). ولما شاهده بعض الأطفال صاحوا "الساحر أهه" (هذا هو الساحر) وظلوا يرددون الصراخ ونحن نسمعهم والشيخ سنان مستاء، حتى ابتعدنا عنهم. والمفارقة الأخرى الأكثر إضحاكا أن المرحوم محسن السري، وكان وزيرا للخارجية، عاد ذات ليلة من المدينة إلى الفندق منشرحا طربا واختلف مع الشيخ سنان الذي أغلظ له في القول، فإذا بالسري يهجم على الشيخ سنان على غير توقع من الجميع

فبادرنا لفض الاشتباك، وصرخ الشيخ سنان في غضب "كيف تجرؤ على مهاجمتي وأنا قبيلي"، فرد السري في غضب وتحد: "إذا كنت قبيلي إلى هنا (وأشار إلى أطراف أصابع يده) فأنا قبيلي إلى هنا (وأشار إلى كتفه)" وما أن حللنا بينهما وفضضنا الاشتباك حتى استل الشيخ سنان "جنبيته" محاولا الهجوم على السري، ولم يتوقف إلا حين استل حسين المقدمي، وزير الدفاع (وزوج أخت السري)، مسدسه طالبا من الشيخ سنان أن يعيد جنبيته إلى غمدها، وقد نجحنا في النهاية في حل الإشكال.

وبسبب عودة التوتر في العلاقات السعودية المصرية وتجدد القتال وصل المشير عامر لزيارة اليمن وأبدى موقفا متشددا يختلف عن لهجة المصالحة التي كانت قد سادت بعد التوصل إلى اتفاق الإسكندرية، وعادت الخلافات إلى ما كانت عليها قبل تشكيل حكومة الجائفي، بين الجماعات المختلفة داخلها ومع السلال ومن يقف معه من العسكريين والمدنيين، وقدم الزبيري استقالته من الوزارة إلى الرئيس السلال ورئيس الوزراء الجائفي في ٢ ديسمبر ١٩٦٤. ولما اشتدت الخلافات استقالت الوزارة في ٦ يناير ١٩٦٥، بعد ستة أشهر من تشكيلها، لتتشكل في نفس اليوم حكومة جديدة برئاسة حسن العمري، لكن الزبيري خرج إلى منطقة برط القبلية معارضا للحكومة وداعيا للملكيين إلى التخلي عن بيت حميد الدين، لكي تقوم حكومة لا تحتاج إلى القوات المصرية ولا إلى المساعدات السعودية.

وكانت قد بدأت تتكون لدى بعض القيادات الجمهورية ومنها الزبيري فكرة أن بالإمكان أن يلتقي مشايخ القبائل، الجمهوريون منهم والملكيون، وأن يقبل المشايخ الملكيون بالتخلي طواعية عن الملكيين للتعاون في سبيل خروج القوات المصرية من اليمن وهي الفكرة التي كانت وراء عقد مؤتمر عمران ١٩٦٣، وكانت وراء كثير من التحركات اللاحقة، ولم يكن الكثير من السياسيين الجمهوريين، بمن في ذلك الضباط، وحتى القيادة السياسية المصرية أيضا، يختلف مع فكرة أن يلتقي اليمنيون فيما بينهم ويحكموا أنفسهم

ويحافظوا على الجمهورية حتى تستطيع مصر أن تسحب قواتها من اليمن وتوفر على نفسها الضحايا التي كانت تسقط كل يوم، بعد أن أصبح العبء العسكري كله في اليمن على عاتق القوات المصرية (ما عدا مشاركة يمنية محدودة إذا ما قيست بالمجهود الحربي المصري)، والنزيف المالي والاقتصادي الكبير الذي تتكبده مصر في وقت كانت فيه في أمس الحاجة إلى ما يدعم عملية التنمية الطموحة التي كان عبد الناصر يحاول إنجازها في ظروف عالمية صعبة، وكذلك لكي تجنب مصر نفسها الضغوط الغربية الكبيرة التي تمارس عليها لكي تنسحب من اليمن، في وقت كان فيه البريطانيون يعتبرون وجود القوات المصرية في اليمن يهدد وجودهم الاستعماري في مستعمرة عدن ومحميات الجنوب، وكذلك في محميات الخليج العربي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى في تأثير عبد الناصر في اليمن تهديدا لمصالح الغرب البترولية في شبه الجزيرة العربية. لكن ما كان يعيق تنفيذ الرؤية السياسية الداعية إلى السلام في اليمن أن الأموال التي كانت تتدفق على القبائل المحاربة كانت تغذي سوق الحرب وتدفع حتى المصريين للمنافسة في هذا السوق بقدر ما تسمح لهم ظروفهم، وهكذا وُجدت شبكات مصالح واسعة تتغذى من استمرار الحرب وتعمل لاشتعالها ودوامها، ولذلك كانت كل المحاولات الجمهورية للمصالحة تحاول التركيز على التأكد من أن المساعدات الخارجية السخية للطرف الآخر ستتوقف حتى تعود الأمور إلى وضعها العادي الذي يمكن أن يتناقش حوله اليمنيون دون مؤثرات خارجية قوية. وكانت شبكات المصالح الواسعة التي نشأت خلال السنوات الأولى من الحرب قد اجتذبت الكثير من مشايخ القبائل حتى من أوساط القبائل التي كانت تقف مع الجمهورية، ولم تكن الجمهورية الوليدة قادرة على منافسة دول بترولية مجاورة في مجال الصرف لاجتذاب القبائل، ولم يكن في الأفق أي بدائل يمكن أن تستوعب المحاربين وتوفر لهم ما يقنعهم بالانصراف عن الحروب. كانت هذه مشكلة جميع من يرغبون بإخلاص في أن يحل السلام ربوع اليمن حتى تعود

القوات المصرية إلى مصر، وتستقر الأمور ليتفرغ اليمنيون لبناء بلد يحتاج بالحاح إلى كل شيء، وإلى أن يبدأ مسيرة البناء والتنمية التي تأخرت أكثر مما ينبغي، وفقدت الكثير من الفرص وينبغي بذل جهود مضاعفة للتعويض عن بعضها مع أن من المستحيل تعويض جميع الفرص التي فاتت، وكانت هذه هي المعضلة التي اعتقد الشهيد الزبيري مخلصا أنه يستطيع حلها بما عرف عنه من نبل القصد ومن براءة سياسية. فمع أن الهدف الذي طرحه نبيل حقا، أي جمع الجمهوريين والملكيين من حوله بعيدا عن الدعم السعودي لبيت حميد الدين وعن القوات المصرية، كان الوضع السياسي المحلي والإقليمي من الصعوبة والتعقيد إلى درجة جعلت الزبيري نفسه وهو يدعو إلى هذا الخيار السياسي عرضة لخطر أن تنتقم منه القوى الملكية التي عارضها طوال حياته، وكانت تعرف أنه لن يقبل بها من جديد أيا كانت الظروف، وأنه يشكل خطرا عليها لأنه يحاول أن ينتزع منها القبائل التي بدون دعمها انتهت الملكية فيما بعد من القاموس السياسي اليمني المعاصر. وقد حدث ما كان الكثير من محبي الزبيري يخشونه. فقد أرسل الملكيون بقيادة الأمير محمد بن الحسين عناصر من قبيلة ذو حسين القاتلة وهو يسير في جماعة على الطريق من قبيلة ذو محمد إلى قبيلة ذو حسين في الأول من إبريل ١٩٦٥. وكان اغتياله صدمة كبيرة للجمهوريين لم يكونوا يتوقعونها*.

---

* يكشف الشيخ عبدالله الأحمر في مذكراته أن القتلة اعترفوا بأنهم كلفوا من محمد بن الحسين حميد الدين بقتل الزبيري، لأن قبيلة ذو حسين سلمت قتلة الزبيري للتحقيق معهم بشرط أن يسجنوا في خمر وليس في سجون الحكومة في صنعاء ويضيف أنه تم إلقاء القبض في خمر على رسول من محمد بن الحسين إلى القتلة في السجن ومعه كمية من الذهب ورسالة إليهم ويضيف أن القتلة فروا من قلعة مهلهل (في خمر) بعد مؤتمر خمر وهذه أول مرة يتم فيها القول صراحة أن القتلة كانوا مكلفين من محمد بن الحسين بعد أن ظل المعارضون الوجود المصري في اليمن والرئيس السلال يتهمون الغموض حول هوية قتلة الزبيري ويساوون بين الجانب الملكي والجانب الجمهوري في إمكان الإقدام على ارتكاب هذه الجريمة، وقد كان ذلك الغموض وعدم التصريح بهوية القتلة بعد خروج السلال من الحكم وخروج المصريين من اليمن أمرا يثير من الشكوك السياسية حتى جرى كشف الغطاء عن الحقيقة مؤخرا (مذكرات الشيخ الأحمر، ص ١٠٠).

وأرسلت الحكومة طائرة جاءت بجثمانه وحملت معه من خرج معارضا إلى برط، وعلى الأخص القاضي عبدالرحمن الإرياني والأستاذ أحمد نعمان.

والواقع أنه كان للقاضي الزبيري والأستاذ نعمان فضل كبير على اليمن واليمنيين، وكانت أمنية لو وُضع لهما مجسمٌ يذكّر بما قاما به من تبشير بالتغيير في عصر الظلمة والتخلف الشديد، وما تحمّلاه في سبيل التغيير في اليمن حتى لو جاء التغيير بطريقة غير ما أرادا. ولكن هذا لا يقلل من فضلهما على تاريخ اليمن وعلى التغيير. فقد كانا مدرسة تعلم فيها الضباط والسياسيون والمثقفون في الدولة أسس العمل الوطني في سبيل التغيير والتحديث والسعي لبلوغ الحرية. ولا يمكن أن تُنسى جهودهم في الداخل والخارج وكانت شخصية نعمان بحنكته وتحمله وفراسته، والزبيري بمشاعره الطيبة وأدبه البليغ وتمسكه بقناعاته المثالية يكمّل كل منهما الآخر. كان نعمان أديب سياسي وكان الزبيري شاعر سياسي، وكان لهما الفضل الأول في إيقاد شعلة التغيير والرغبة في الحرية والعدالة، وواصلا حمل هذه الشعلة بعد هزيمة المشروع الأول للأحرار في ثورة الدستور سنة ١٩٤٨.

وبعد اغتيال الزبيري شكل زميله أحمد نعمان الحكومة في ٢٠ إبريل ١٩٦٥ وعينت فيها وزيرا للمواصلات. وقد تكرر في هذه الوزارة المشهد الذي واجهناه في كل عمل كنا نحاول من خلاله أن نُدخل بعض الإصلاحات، وأن يَشُق التحديثُ طريقه في وسط الصعوبات الجمة. ومن المؤسف أن هذه المحاولات التحديث كانت تواجه بمعارضة من تعودوا على العمل بأسلوب معين ولا يتقبلون أن يتغير، وبذلك ينظرون إلى التغيير باعتباره مساسا بهم وبمصالحهم. ولم يكن الأمر يقتصر على هؤلاء الأفراد الذين لم يستطيعوا التكيف مع الجديد، ولا على من جرى المساس بمصالحهم، بل يمتد إلى خارج الوزارة أو المؤسسة المعنية بالتحديث حتى تصبح أية محاولة بسيطة للتغيير المتوقع والطبيعي معركة تلقى دعما من أكثر من جهة تقف إلى جانب هذا الطرف أو الشخص أو ذاك. فقد حاولنا تحديث الوزارة، وإدخال

بعض الإصلاحات الإدارية عليها لتستجيب لمتطلبات التغيير الذي حدث في البلاد في عصر الجمهورية. وحاولنا تطعيم الوزارة بعناصر متعلمة، ولاقي هذا مقاومة شديدة أدت إلى سوء العلاقة موقتا مع حسن العمري الذي كانت صلته بوزارة المواصلات قديمة. كما وجدنا في الوزارة من يتعاون مع شخص لبناني للمتاجرة بالطوابع في أسواق هواة الطوابع في الخارج بمبالغ ملموسة بالعملة الصعبة دون رقابة من وزارة المالية أو من أية جهة إيرادات حكومية. وهكذا كانت وزارة المواصلات من المؤسسات التي حدثت فيها مواجهة بين الرغبة في التغيير ومقاومة التغيير باستخدام وسائل قديمة متخلفة.

وقد كنت مرشحا في هذه التشكيلة الوزارية لتولي وزارة الخارجية، لكن محسن العيني كان في كل حكومة يشارك فيها يشعر بالحنين إلى وزارة الخارجية. وكانت القيادة المصرية تتحسس من وجودي في وزارة الاقتصاد، وكانوا يقولون إنني أحاربهم اقتصاديا بسبب موقفي المعارض لوجود فرع لبنك مصر في اليمن ومعارضتي للمشاركة المصرية في ملكية شركة المحروقات اليمنية التي كانت تجني أرباحا كبيرة من توفير المشتقات النفطية في السوق الداخلية، وبخاصة للقوات المصرية. وكان هدفي الأول والأخير خلق أسس متينة لبناء اقتصاد وطني قائم على الإنتاج والقدرة على المنافسة، واكتساب الخبرة العملية خلال العمل في المؤسسات الاقتصادية، وتراكم أعمال التنمية حتى يمكن خروج البلاد من تخلفها. وهكذا فقد جاء تعييني وزيرا للمواصلات حلا للجميع.

مؤتمر خمر

وقد كانت المهمة الأولى للحكومة التي شكلها نعمان بعد اغتيال الزبيري الإعداد لعقد مؤتمر السلام الذي كان الزبيري قبل اغتياله قد دعا إلى انعقاده ليجمع اليمنيين من حول دعوة السلام والاستقرار حتى تتوفر

الظروف المساعدة على خروج القوات المصرية من اليمن، باعتبار أن الطرف الآخر ومن يدعمه كانوا يبررون دعوتهم للحرب بوجود القوات المصرية في البلاد. وقد أدى استشهاد الزبيري وهو يدعو إلى السلام بذلك الأسلوب الشاعري، الذي يتجاوز الصعوبات السياسية الواقعية، إلى إعطاء دعوة السلام دفعا كبيرا وجاذبية غير مسبوقة لدى جميع الأطراف الجمهورية. وعمت الرغبة في بلوغ السلام والاستقرار. وتشكل تيار سياسي عارم يدعو إلى السلام لا يمكن مقاومته. وتولى القاضي عبدالرحمن الإرياني، بحكمته المعهودة، والأستاذ نعمان بحسن بيانه، والأحمر بنفوذه القبلي المعروف، ومحمد على عثمان بمكانته المعروفة، إقناع الجميع بدعوة السلام. وقام البعثيون الذين كانوا معارضين للمصريين بحكم الخلاف بين سوريا ومصر، وكذلك الإخوان المسلمون المعارضون لعبدالناصر ولسياساته، بدور في نشر هذه الدعوة. وتوحدت المعارضة السياسية الجمهورية من حول هذه الدعوة. وأدى القبض على قتلة الزبيري إلى تحرر الحكومة من المسئولية واتضاح دور الملكيين في قتله. وقد عقد هذا المؤتمر في خمر في ٢ مايو ١٩٦٥ واستمرت المداولات أربعة أيام. وكنت ممن حضر هذا المؤتمر وشارك في مناقشاته. وأعد مؤتمر خمر دستورا واتخذ مقررات، وشكل لجنة متابعة لتنفيذها برئاسة القاضي الإرياني، وهو دور أعطاه مجالا لإظهار قدراته القيادية الكبيرة، وسيفتح له الطريق فيما بعد ليحل محل السلال في نوفمبر ١٩٦٧. وقد قبلَ السلال بنتائج مؤتمر خمر، وصادق على الدستور الذي أعده المؤتمر، وتجاوب مع جميع مطالب المعارضة الجمهورية التي وجهت أعمال المؤتمر وصاغت توصياته. ولم يشترط السلال سوى بقاء حسن العمري قائدا عاما للقوات المسلحة لضمان وجود توازن بين القبائل والقوات المسلحة. لكن العمري اختلف مع الرئيس السلال بسبب قبول السلال بهذه النتائج، إذ كان العمري يبدو في تلك الفترة أقرب إلى المصريين من السلال. إلا أنه كان آنذاك على وفاق مع السلال على الرغم

من الاختلاف حول قبول نتائج مؤتمر خمر. وكان السلال يعتمد على أسلوب العمري العسكري العنيف في تمرير بعض المواقف التي لا يقبل بها. ولذلك تم إبقاء السلال في تلك الفترة في القاهرة وتولى العمري القيام بأعمال رئيس الجمهورية ومنصب القائد العام للقوات المسلحة. إلا أن القيادة العسكرية المصرية في اليمن أقنعت القيادة السياسية المصرية بأن كثيرا من أعضاء الوزارة بعثيين ومعارضين لمصر وقد يخلقون مصاعب للقوات المصرية في اليمن تُعرّض أمنها للخطر في وقت تخوض فيه معارك طاحنة وتتعرض لهجمات في أكثر من منطقة. وانزعج المصريون انزعاجا شديدا من أن الحكومة قد شُكلت دون أي تنسيق معهم في حين أنهم يتحملون العبء العسكري كله تقريبا، ولهم ما يقرب من ستين ألف عسكري يدافعون عن الجمهورية.

وبدا منطقيا من وجهة نظر مصر أن لا تُواصل الحكومة المصرية دعم العجز في ميزانية حكومة اعتبروها معارضة لمصر، أو على الأقل لا تتسق معها كما ينبغي. وكانت الحكومة المصرية في تلك الفترة تعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة، وتتعرض لضغوط غربية تمنع عنها المساعدات وتجعلها تشتري القمح اللازم لتغذية مواطنيها من السوق الدولية بالعملة الصعبة. واقتنع عبدالناصر بأن من الخير لحكومته أن تصرف الدعم النقدي الذي تقدمه لحكومة ترى أنها معارضة لسياسة مصر في سد احتياجات الشعب المصري، خاصة وأن وجود القوات المصرية في اليمن يكلف الميزانية المصرية مبالغ كبيرة للصرف على جيشها وعلى الناصرين له من زعماء القبائل. ولذلك سافر رئيس الوزراء، أحمد نعمان، إلى القاهرة وأجرى مباحثات مع المسئولين المصريين بمن فيهم عبدالناصر دون أن تصل إلى نتيجة. ولما حاول نعمان أن يستخدم ما يمتلك من فصاحة وحسن بيان في إقناع عبدالناصر قال له "لن تستطيع يا نعمان أن تقنعني لا شعرا ولا نثرا". وقد أدى عدم دفع الحكومة المصرية للمبلغ الذي كانت تدفعه لسد عجز الميزانية

إلى شل حكومة نعمان التي وجدت نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها نحو موظفيها ونحو من تدفع لهم ميزانيات من المشايخ الجمهوريين والصرف على الخدمات من صحة وتعليم وغيرها. فترك هذا الرفض للتعاون مع حكومة برأسها نعمان مرارة شديدة في نفسه ستزداد بمرور الأيام. وتواصلت اجتماعات الوزارة للخروج من مأزق الإفلاس الذي تعاني منه، لكن البدائل كانت مفقودة. وظلت الحكومة مضعضعة. وتواصل الصراع بين العمري وحكومة نعمان في غياب السلال في القاهرة. ولم يكن أمام الحكومة سوى الاستقالة. فقد أعد نعمان استقالته وسافر إلى القاهر في محاولة أخيرة لإثناء مصر عن التوقف عن دعم الميزانية، واتفق مع الوزراء على انتظار إشارة منه من القاهرة لإعلان استقالة الحكومة في حال فشل مسعاه الأخير. وحين أعطى إشارة الفشل أعلنت الحكومة في صنعاء استقالتها، وبدأ أعضاؤها في التشتت، وصمم البعض على المواجهة. ومن هنا بدأت المواجهة بين المعارضة الجمهورية والمصريين تشتد وتتخذ أبعادا خطيرة.

معالم التغيير

وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار الذي أحاط بالأوضاع بعد قيام الثورة اليمنية، فان معالم التغيير الذي أحدثه النظام الجمهوري الجديد كانت واضحة منذ أيامه الأولى، وزادت وضوحا بمرور الأيام. ودل الكثير من الإجراءات ومن القرارات التي اتخذت على الرغبة والطموح الواعي للمضي قدماً نحو بناء الدولة اليمنية الحديثة، ومن ذلك استقرار النقد، وتحديد نوع المساعدة لسد العجز في الميزانية الشهرية للحصول عليها من الحكومة المصرية، وهو مبلغ مائة وستين ألف جنيه إسترليني تورد شهرياً للحساب، إضافة إلى اتفاقيات الجنية الحسابي للتبادل التجاري، ونظام التبادل مع الكثير من الدول بغية الحصول على دعم خارجي. وقد ساهم هذا كله في وضع اللبنات الأولى لبناء الدولة اليمنية الحديثة، وإنشاء الوزارات بطريقة مكنتها من مزاولة انشطتها بطرق تختلف عن الطرق البدائية التي كانت تدار بها قبل الثورة، وإنشاء النظام الإداري والمحاسبي للمؤسسات الحكومية لدراسة النفقات والإيرادات بالطرق المحاسبية الحديثة المتعارف عليها. وعلى وجه العموم نستطيع القول إن وضع الأجهزة الحكومية وانتقالها إلى طور التحديث قد تعزز بمجيء الخريجين اليمنيين من الجامعات العربية والأجنبية والتحاقهم بالأجهزة الإدارية للدولة.

وفي المراحل الأولى، كان الهدف من تأسيس الجهاز الإداري والمدني للدولة دعم الموقف العسكري وتعزيزه، حتى يتفرغ العسكريون المصريون لخوض معارك الدفاع عن النظام الجديد، بعد أن أصبح العبء الرئيسي على عاتقهم. وهكذا استطاع المدنيون الانكباب على أداء مهماتهم. وعقدت اجتماعاتهم بشكل منتظم حتى في أحلك أوقات اشتداد المعارك واشتداد الصراع. وأصبحت اجتماعات الحكومة منتظمة بعد الاضطراب الذي كان

قد أصاب البنية السياسية بسبب الانصراف لمواجهة الهجمات العنيفة التي شنت على النظام الجديد والتي كانت اقوى من قدرته في البداية على المواجهة، وكذلك بسبب الخلافات السياسية التي عصفت بالقوى الجمهورية منذ الأسبوع الأول لقيام الثورة. وأصبح واضحاً أن الفكر المؤسسي والتنظيمي يجد له طريقاً عمليا نحو التنفيذ والاستقرار بمرور الأيام. وقد تحقق ذلك بتضافر جهود جميع عناصر الحركة الوطنية. كما أسهم العسكريون في دعم المؤسسة المدنية بالنظر إلى أن المؤسسة المدنية كانت تدعم المؤسسة العسكرية وتقوي مركزها. وفي هذه المرحلة كان الإجماع الوطني واضحاً حول ضرورة تطوير الأوضاع الإدارية. فقد تمت هذه الأنشطة بدون مصادمات فردية أو جماعية، وبدون انتقادات أو احتكاكات بين عناصر الحركة الوطنية عسكرية كانت أم مدنية. وكان دعاة الإصلاح والتقليديون متفقين جميعا على تبني القوانين والنظم الإدارية التي من شأنها أن تساعد على تجاوز الأطر التقليدية. لكن هذا الإجماع لا يعني غياب كلي للتنافس الخفي لاسيما بين المتعلمين والتقليديين. إذ أدى تبوء الخريجين والمتعلمين للمناصب الإدارية القيادية إلى إثارة القلق لدى المسئولين غير المؤهلين، وأوجد صراعاً خفياً يتم تاجيجه في بعض الأحيان عن طريق الأحزاب السياسية السرية، وقد يجري تصعيده حتى يصل إلى مستوى القيادات العليا. وأتذكر في أحد النقاشات التي جرت بيني وبين شخصية وقورة، هو القاضي عبدالله الإرياني، أثناء مناقشة بعض قوانين التغيير مثل تلك التي تسمح بتعليم المرأة، أنه قال لي: "سيأتي يوم تترحمون فيه على أيام الإمام". وكما يبدو، تنبه بما كان يتمتع به من خبرة واقتدار ينمان عن معرفة حقيقية بتاريخ اليمن واليمنيين إلى أن ما سيأتي من معارضة للتغيير والتطوير سيكون أقوى وأصعب. وقد أثبتت الأيام أنه لم يكن بعيداً عن الصواب.

وقد كان المشير عبدالله السلال، على الرغم من كل تجاوزاته، زعيما كبيرا بكل المقاييس. وكنت قد عرفته معرفة شخصية حسنة في الحديدة

بعد أن عدت من الدراسة في الخارج ومعه صديقه الحميم الأستاذ احمد حنيبر. وكنا نلتقي به وهو يتمشى على شاطئ البحر. وكان بدافع الحذر لا يحب التوسع في الحديث مع الآخرين. ولم يكن يتحدث حين نلتقي به إلا للحظات قليلة ثم يتحرك. وكان منهمكا في عمله في الميناء. لكن ثقة النظام فيه كانت ضعيفة. وبسبب ضعف الثقة فيه عينوا إلى جانبه عاملا للميناء لأول مرة، هو علي الديلمي الذي كان يتمتع بثقة الإمام أكثر من السلال فسحب منه السلطة الإدارية في الميناء. ويلاحظ أن إذاعة إسرائيل كانت تتحدث عن شخصية السلال، وقالت ذات مرة إنه وجد مقتولا وانه شارك في محاولة اغتيال الإمام إلى جانب العلفي واللقية، مع أنه كان أحرص من ذلك بكثير. وأراد ولي العهد، محمد البدر، أن يستقطبه وأن يخفف من شك الإمام أحمد فيه فعينه قائدا لحرسه، ربما بتأثير من أصدقاء السلال المحيطين بالبدر مثل هاشم طالب، وعبدالله الضبي. وقد كانت شخصية السلال تتسم بالمغامرة والسخرية. إذ كان يسخر من كل شيء. وكان جريئا وطموحا، ومستعدا لفعل أي شيء لإرضاء طموحه. وسيتضح ذلك على نحو لا لبس فيه فيما بعد. وقد لاحظتُ قبل الثورة وبعدها، وحتى بعد عودته من الخارج بعد سنين من الإطاحة بحكمه ليعيش مواطنا عاديا، أنه لا يطمئن إلى مشايخ القبائل، وكان يعتقد أن اليمن لن تتطور ما داموا يتحكمون في السلطة. وقد ادى شكه العميق فيهم إلى زيادة عدم اطمئنانه إليهم، وخوفه على تطور اليمن من تأثيرهم بعد الثورة. وقد كان يضعهم في مستوى بيت حميد الدين من حيث إعاقة تطور اليمن. وربما كان دافع نفوره منهم ما قاموا به من أدوار لوضع العراقيل أمام حكمه على الرغم من تسامحه الكبير معهم، وكذلك ما كانوا يشيعون من أنه لا ينتمي إلى أصل قبلي يعتد به. وقد علق أحد الكتاب الغربيين الذين كتبوا عن اليمن على هذا الادعاء بالقول لو توفرت للسلال ظروف تسمح لحكمه بالنجاح وتثبيت أركانه وامتلاك مصادر المنع والعطاء لكانوا وجدوا له أصلا شريفا ينتمي إلى النبي (عليه الصلاة والسلام).

وقد كان في الواقع مقتنعا اقتناعا تاما بأن وجود القوات المصرية أمر لا غنى عنه لنجاح الثورة وأنه بدون وجودها لن يترك الآخرون لليمن فرصة لبناء نفسها وتطوير مستقبلها وتوفير فرص الحياة الكريمة لأبنائها. وأن اليمن تحتاج إلى وقت لإعداد نفسها للوقوف على قدميها قبل الاستغناء عن القوات المصرية. وقد تأكد هذا بعد عودتنا من السجن من مصر. لأنه أصر على المغادرة بسرعة دون ترتيب من يحل محله على الرغم من إلحاح السفير السوفيتي رحماتوف على أن موسكو ليست مستعدة لاستقباله، ونصحه بأن يتريث في السفر حتى تكون موسكو مستعدة لاستقباله على نحو يحقق للزيارة النجاح. والحقيقة أنه كان يريد حدوث التغيير في اليمن بأي ثمن. ولم يكن يرغب في العيش في الخارج. ولذلك زادت محاولاته بعد إزاحته من الحكم للحصول على إذن بالعودة إلى وطنه ليعيش مواطنا عاديا. وكانت رغباته في الحياة على المستوى الشخصي محدودة.

وقد كان لشخصيته العسكرية، ولشخصية القاضي عبد الرحمن الإرياني المدنية، دور كبير في إنجاح الثورة في سنواتها الأولى. وفي رأيي أن القاضي الإرياني كان من أهم الرؤساء اليمنيين. وقد بدأت معرفتي به وأنا طالب في إيطاليا عندما جاء لزيارة الإمام أحمد الذي وصل إلى روما للعلاج حين توليت الترجمة لهم. وأرادوا أن أبقى معهم في روما لأساعدهم في الترجمة لكنني اعتذرت لهم بأنني طالب في مدينة بولونيا. فعرضوا أن يأتوا معي إلى المدينة. وقد رافقتهم في التعرُّف على بولونيا وعملت ما أستطيع لكي يستمتعوا برحلتهم. وكانوا مشتاقين للتعرف على كل شيء. وأخذتهم إلى كل ما في المدينة من معالم، ودخلوا حتى ملاهي الأطفال والشباب واستمتعوا فيها كثيرا وشاركوا في بعض ألعابها مثل الرماية وغيرها. واحتفى بهم الإيطاليون كثيرا. وكان مدير الفندق الذي نزلوا فيه يجيد الطبخ العربي فأعد لهم وجبة من اللحم المشوي على الفحم تؤكل مع العسل والنعناع وقال هذه وجبة عربية فأكد القاضي الإرياني ما قال. وكان يرافق

القاضي عبدالرحمن السيد احمد محمد زيارة وآخرون ممن كانوا يعتبرون وزراء في حكومة الإمام وكان الإيطاليون يعاملونهم على هذا الأساس. وبعد أن انتهت زيارة الإرياني ومن رافقه لبولونيا عادوا إلى روما. وقد ترك القاضي عبدالرحمن الإرياني انطباعا كبيرا في نفسي، وحملت له تقديرا كبيرا، واستفدت من نصائحه لأنه كان يتحدث إلى الشباب ويعرف حرصهم على الدراسة والتحصيل العلمي الحديث. ولذلك حَضَّني على التحصيل العلمي وقال إن اليمن محتاجة إلى جهود أبنائها. وكان أسلوبه في الحديث يختلف عما كنا نسمعه من المسئولين الرسميين. فقد كان يتحدث عن العودة لخدمة اليمن ولم يقل مثل الآخرين لخدمة الإمام. فأثر في نفسي بحديثه وبشخصيته تأثيرا كبيرا. وكان يردد أنه كان زميل والدي في سجن حجة. وعندما عدت إلى اليمن توطدت علاقتي الشخصية به ووجدت بيننا ثقة كبيرة. وكان يعدُّني من أنصار التغيير والتحديث مثل والدي زميله في سجن حجة. وأعتقد شخصيا أنه بشخصيته وسعة اطلاعه في الأدب والتاريخ واللغة وعلوم الدين كان من أقدر من حكم اليمن. وقد كان شديد الإقبال على القراءة، يكاد يقرأ كل ما يصدر في القاهرة أو بيروت من كتب في مجالات اهتمامه. وكان الإمام أحمد يعرف فيه هذه السجية فيسأله من هو أفضل عالم اليوم، أو أكبر عالم في العالم الإسلامي على الرغم من وجود أحمد زيارة وآخرين في المجلس. وهكذا كان يعطي القاضي عبدالرحمن الإرياني حقه من الاعتراف بالعلم والفضل. وقد سمعت هذا بنفسي عندما عملت بالترجمة في القصر. وقد زاد احترامي للقاضي الإرياني إبان العمل معه بعد الثورة وشاركته الرحلة إلى أسبانيا بعد أن أتم علاجه في باريس. والواقع أن الحديث عن القاضي عبدالرحمن لا يمل ولا ينتهي. ولا بد من تسجيل شهادة للتاريخ بأنه من أفضل من تولى رئاسة اليمن. ولولا شخصيته النادرة وسعة اطلاعه ومعايشته للتاريخ لما وطدت الثورة أقدامها وثبت النظام الجمهوري أركانه ولما تحقق الاستقرار بالمصالحة مع السعوديين لإيقاف

الحرب التي عصفت باليمن وشغلتها عن التفرغ لبناء نفسها وتحسين أوضاع أبنائها. فقد كان مهندس المصالحة وصانعها بكل إلحاح وإصرار. واستخدم معرفته الدينية لإحراج السعوديين في المؤتمرات الإسلامية بإقناع الدول الإسلامية لبذل مساع لإقناع السعودية بالتصالح وتحقيق الأخوة الإسلامية وحسن الجوار. لأن كل من تعرَّف عليه أعجب به وبشخصيته وآرائه وساعد في السعي لدى السعودية لقبول المصالحة (باعتبار أن مصدر استمرار الحرب الأهلية في اليمن سوء علاقة البلاد بالسعودية، وأنه حين تتحسن العلاقات بين البلدين تنتهي الحرب) بعد انتهاء خطر الوجود العسكري لمصر عبدالناصر على الحدود الجنوبية للسعودية.

وقد تضافر الاندفاع والشجاعة والبسالة التي ميزت القادة العسكريين عند السلال، وحكمة العلماء والدراية الواسعة بالتاريخ اليمني وبالعلوم الشرعية عند الإرياني. وتواصل هذا التوازن بين القطاعين العسكري والمدني خلال سنوات، وكان ضمن المعادلات الضرورية في المراحل الخطرة من عمر الثورة اليمنية حتى حصار السبعين يوما في أواخر عام ١٩٦٧ وبداية عام ١٩٦٨. ودلت طبيعة الحرب في اليمن على أنها كانت صراعا بين دولتين جارتين، استمد بعض مظاهر تعقيداته من تحوله إلى بؤرة من بؤر الحرب الباردة التي كانت مستعرة على مستوى العالم، لوجود الاستعمار البريطاني آنذاك على جزء محتل من اليمن، في عدن والجنوب، بالإضافة إلى محاولة تصفية الحساب مع عبدالناصر وحركة القومية العربية التي كانت ملتهبة حينذاك في أكثر من بلد عربي، في وقت اشتد فيه كفاح حركات التحرر الوطني من الاستعمار في قارتي آسيا وإفريقيا، وإذا بمحاولات اليمن التحرر من نظامها المتخلف، الذي لم يعد ينتمي إلى القرن العشرين، ورغبتها في بناء الحياة الجديدة على الأرض اليمنية، تقع رغما عنها في أتون هذا الصراع الدولي المستعر في أماكن كثيرة من الكرة الأرضية. ولعلي أتفق مع الوصف الذي قدمه الأستاذ عبدالله

البردوني في كتابه اليمن الجمهوري حين قال "لم تكن الحرب أهلية إلا إسمياً، ومجرد التسمية سببت امتداد المدة القتالية وكأصالة يمنية تمارس مهنتها، ورغم استعمارية العدوان فان تواصل الحروب زاد من قوة عضلات الثورة والثوار، فتسلحت بالمبادئ إلى جانب السلاح. وعندما تأكدت خطورة هذه المبادئ الوطنية تنوعت وجوه المحاربين، فتزايدت أعداد المحاربين القدماء الأوربيين في مواقع البائدين، وشكل الانتهازيون من الجمهوريين متاريس داخلية ضد الثوار الوطنيين، والتقى الانتهازيون والبائدون في نقطة واحدة: القضاء على الثوار المبدئيين"[٢].

(٢) عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، ط١، ١٩٨٣، ص ٤٣٦

التلاقي والصدام مع السياسات العربية

وبعدما استقالت حكومة نعمان بتاريخ ٢٩ يونيه ١٩٦٥ ذهب حسن العمري إلى القاهرة وعاد منها في ١٨ يوليه ومعه السلال، وشكل العمري، المعروف بمعارضته لنتائج مؤتمر خمر، وزارة في ٢٠ يوليه ١٩٦٥ أمّنت استعادة الدعم المالي المصري لسد العجز في الميزانية وتجنب إفلاس الوزارة. لكن المعارضة الجمهورية تفجرت بردود أفعال شديدة. وتفرق المعارضون الجمهوريون للسياسة المصرية في اليمن حتى قبل تشكيل حكومة العمري. وأمام ما كانت الأمور تنذر به من توتر واضطرابات غادرتُ صنعاء وتوجهتُ إلى الزُهرة، في وادي مور، وبقيت هناك مبتعدا عن أي عمل سياسي. ودعا كبار مشايخ القبائل الشمالية إلى عقد اجتماعات قبلية خرجت منها بيانات تهدد بالرد على التنكر لمُقَرَرَات مؤتمر خمر. وأعطت إذاعة تلك البيانات من إذاعة عدن الخاضعة في تلك الفترة للاحتلال البريطاني مؤشرا للحكومة الجمهورية وللمصريين على المدى الذي أصبح فيه بعض المعارضين الجمهوريين مستعدين للذهاب فيه في معارضتهم، وأن الأمر قد بلغ حدا لم يبلغه من قبل، وأن إمكان التحكم في الوضع لم يعد بالسهولة التي كان عليها. فقد ذهب بعض المعارضين إلى خمر، مركز قبائل حاشد، للاحتماء بالشيخ عبدالله الأحمر الذي كان وزيرا للداخلية في حكومة نعمان، وبالقبائل المؤيدة له. والبعض توجه إلى عدن التي كانت ما تزال خاضعة للاستعمار البريطاني وبدءوا يشنون هجمات إعلامية عنيفة على الحكومة وعلى وجود القوات المصرية التي اعتبروها قوات غازية. وجرى شن حملة إعلامية غير مسبوقة من بيروت لم تبخل عليها السعودية بالدعم المالي. وتخوف الكثير من الجمهوريين من هذا التماثل بين ما تقوله المعارضة الجمهورية وما يقوله الملكيون في دعايتهم. وبلغت المعارضة حدا ذهب فيه

كثير من كبار مشايخ القبائل الشمالية إلى السعودية، وبدءوا بالتفاوض مع المسئولين السعوديين الذين كان وصول هؤلاء المشايخ الجمهوريين إليهم نصرا سياسيا غير عادي على الجمهورية المهددة في اليمن وعلى مصر عبدالناصر في الدرجة الأولى. وقام بعض المعارضين المنشقين بتفجيرات رمزية في صنعاء للتعبير عن ذروة الغضب والرفض للحكومة الجديدة، وأصدرت حكومة العمري قانون طوارئ لمواجهة الحالة المضطربة. ونشطت السعودية للتقريب بين هؤلاء المعارضين الجمهوريين وغيرهم من المعارضين الموجودين من قبل في المملكة السعودية، وانضم إليهم من يتلقون الدعم السعودي من فئات لا تتطابق وجهات نظرها تماما مع الموقف الملكي مثل بيت الوزير. وضغطت السعودية على الملكيين ليتكيفوا من الوضع الجديد الذي خلقه وصول هؤلاء المنشقين، بعد أن أحس الملكيون بمنافسة هؤلاء القادمين الجدد إلى السعودية لهم في قيادة المعارضة للجمهورية وللمصريين وفي الاستفادة من الدعم السعودي. وتوصل هؤلاء المعارضون إلى "اتفاق الطائف" بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٦٥، الذي يعلن أن حل المشكلة في اليمن وتحقيق السلام لن يتم إلا بتبني صيغة وسط بين الجمهورية والملكية أطلقوا عليها "الدولة الإسلامية". واعتبرت السعودية أن أي تخل عن جمهورية موجودة ومعترف بها دوليا نصر كبير لسياستها يدل على أنها تكتفي بدعم اليمنيين لكي يختاروا بحرية النظام السياسي الذي يريدون. وكان الهدف من إطلاق الصفة الإسلامية على النظام السياسي الذي يراد له أن يحل محل الجمهورية كسب التأييد الشعبي لهذا المشروع في بلد تسود فيه المشاعر الإسلامية التقليدية، وعزل المعارضين الجمهوريين لهذا المشروع عن التأييد الشعبي. لكن ساد في المناطق الجمهورية، باستثناء المناطق القبلية التي قاتلت لكسب الرزق أكثر منه عن وعي سياسي، الرفض للمشروع الوسط بين الجمهورية والملكية، وشاع الخوف من أن تكون هذه الصيغة مقدمة لعودة الظلم الإمامي إلى سابق سيرته قبل قيام الجمهورية.

واحست مصر عند ذلك بمأزق سياستها، وأن التهديد سيزداد لقواتها المرابطة في اليمن. فاستعانت بالإرياني ونعمان، والحت على الاتصال بالمشايخ الجمهوريين. وتم إقناع الأستاذ نعمان بإرسال ابنه محمد إلى الطائف لمحاولة إقناع المشايخ. ومع أن نعمان لم يكن متحمسا لهذه المهمة فقد وصل محمد نعمان إلى الطائف بعد أن كان المشايخ قد وقعوا على الاتفاق ولم يستطع أن يفعل الكثير. وفي الوقت نفسه أبدى المسئولون السعوديون عدم ارتياحهم لمجيئه واعتبروه رسولا لمصر للتأثير على حلفائهم الجدد، وحرصوا على أن يصله هذا الشعور بعدم الارتياح. وكان الوضع داخل الجمهورية قد أصبح أكثر تأزما بعد سفر عدد كبير من مشايخ القبائل وبعض الشخصيات القريبة منهم إلى السعودية ودعوتهم إلى المصالحة، على الرغم من تأكيدات جميع المعارضين الجمهوريين حرصهم على استمرار النظام الجمهوري، مما أحرج الموقف السياسي لمصر، وجعلها تبدو أمام العالم وكأنها الوحيدة المصرة على بقاء النظام الجمهوري في وقت يتخلى عنه المزيد من اليمنيين وينضمون إلى أعدائه، فإذا بعبدالناصر يسافر فجأة إلى السعودية ويلتقي بالملك فيصل، ويوقع معه اتفاق جدة الذي استُبعد اليمنيون من المشاركة في التوصل إليه. فكانت هذه مناورة سياسية كبيرة أوقعت جميع الأطراف اليمنية في مأزق سياسي، سواء الطرف الملكي أم الجمهوري أم أولئك الذين وصلوا مؤخرا إلى السعودية بحجة طرح بديل ثالث ممثل في الدولة الإسلامية أو أي بديل وسط بين الجمهورية والملكية. هكذا قلب عبدالناصر الطاولة في وجه الجميع بإرساله موفدا إلى المسئولين السعوديين للتمهيد للقيام بزيارة عاجلة للسعودية، للتوصل معها إلى اتفاق يحدد الخطوات التي ينبغي أن يقوم بها كل من مصر والسعودية بما يؤدي إلى انسحاب القوات المصرية من اليمن. وقد زار الرئيس عبدالناصر السعودية ووقع مع الملك فيصل اتفاقية جدة في ٢٤ أغسطس ١٩٦٥، أي بعد اثني عشر يوما من توقيع المنشقين الجمهوريين

اتفاق الطائف، تلك الاتفاقية التي نصت على حل مشكلة اليمن عن طريق وقف إطلاق النار، وعقد مؤتمر وطني يجمع "الأطراف اليمنية المعنية" في حرض للاتفاق على "طريقة الحكم" التي يرتضون، في فترة انتقال مدتها سنة يجري في نهايتها استفتاء شعبي لاختيار نظام الحكم. وقد كانت محاولات عبدالناصر لإخراج القوات المصرية من اليمن نابعة من قناعته بانه قد استدرج إلى التورط عسكريا أكثر مما ينبغي. وكان كثيرون في القيادة المصرية يشتركون في هذا الرأي. ولعل موقف محمد حسنين هيكل، الذي كان قربه من عبدالناصر معروفا، تعبير غير مباشر عما يفكر به عبدالناصر. فعن هذا الأمر يقول: "ثورة الجزائر عندما تساعدها فأنت تساعد احتمالا تاريخيا قائما. وهذا الوضع يختلف في اليمن، لأن الثورة في اليمن على أحسن الفروض كانت احتمالا تاريخيا في المستقبل البعيد. وهذا يدعوك إلى استخدام القوة وبنفسك وبالسلاح وبتضحياتك انت وليس تضحيات أصحاب الشأن وحدهم. إن ثورة اليمن أتت بنتائج عظيمة على المدى البعيد. انت تورطت في هدف مشروع ولكنه عرّضك لنتائج تكتيكية أثرت عليك استراتيجيا، لأن الظروف في اليمن لم تكن مهيأة لثورة. مقارنة مع الجزائر، فإن حركة التاريخ كانت واضحة في الثورة هناك. لذلك أدرجت ثورة يوليه في ميزانيتها السنوية مبلغ اثنين مليون جنيه لمساعدة ثورة الجزائر ولم تقدّم إلا القدر المعقول من المساعدة. وكان الاعتماد الأساسي على تضحيات شعب المليون شهيد. أما في اليمن فقد كان الوضع مختلفا. ما حدث كان شرارة ثورة، لكن ظروف الشعب والأرض لم تكن مهيّأة. وصحيح أن نتائج إيجابية قد حدثت، ولكن قواك تعطلت في وقت كان مطلوبا حصارك فيه. لأنك تصورت أنه بالقوة يمكن أن تصنع تاريخا سريعا عاجلا. وهكذا فإنك في الجزائر ساعدت وأصحاب القضية ضحوا. وفي اليمن ساعدت ثم كان عليك أيضا أن تضيف إلى المساعدات تضحياتك بالدم" (أحمد حمروش، نفسه، ص ٨٨ ـ ٨٩).

وقد كان رشاد فرعون وكمال أدهم (رئيس المخابرات السعودية آنذاك) مستشاران مقربان من الملك فيصل، ويحضيان بثقته، وكان لهما علاقات شخصية ببعض المسئولين في مصر. وكانا يتفاوضان سرا مع النظام في مصر حتى في أصعب فترات توتر العلاقات بين البلدين. وتتم هذه المحادثات بعيدا عن القنوات الدبلوماسية العلنية المعتادة. وقد حضر رشاد فرعون ليمثل السعودية في لجنة مراقبة مؤتمر حرض مع أن منصبه الرسمي كان سفير السعودية في فرنسا. وشكلت لجنة سلام من ممثلين لمصر والسعودية، ومثل الجانب السعودي فيها الشيخ عبدالله السديري، خال الأمير سلطان بن عبدالعزيز المسئول عن ملف اليمن (وهو أيضا خال الأمير فهد الذي أصبح الملك فهد فيما بعد). أما لجنة مراقبي المؤتمر فقد تشكلت من الجانبين، ومثل مصر فيها أحمد شكري، سفير مصر في صنعاء في تلك الفترة والذي تولى فيما بعد مكتب شئون اليمن. ومثل السعودية فيها رشاد فرعون. فإذا باليمنيين بعد الاتفاق بين السعودية ومصر أمام أمر واقع لم يبق لهم سوى التكيف معه والاستعداد لحضور المؤتمر ليشاركوا فيه ويدافعوا عن تصوراتهم لنوع الحكم الذي يرتضون لبلادهم.

مؤتمر السلام في حرض

كان قد اتضح في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الثورة اليمنية أن اليمن لن تخرج من مأزقها دون جهود حقيقية للسلام. وكانت حنكة جمال عبد الناصر ومرونته واستعداده للتفاهم بشأن اليمن، وصعوبة التضاريس الوعرة للجغرافيا اليمنية الطبيعية والقبلية والسياسية، وتاريخ القبائل اليمنية، وقوة الدعم الخارجي للقبائل المحاربة بما يجعلها تحصل من الحرب على دخل لا توفره أية تنمية ولا يتوفر أي بديل محلي له، كلها اعتبارات تجعل من المستحيل حسم المعركة بقوة السلاح وحده دون التوصل، قبل كل شيء، إلى حل متفق عليه مع الجيران الداعمين للطرف الآخر. وهو ما أقنع الكثير من السياسيين اليمنيين والقيادة السياسية المصرية بضرورة البحث عن حل سياسي متفق عليه لتحقيق استقرار اليمن ونظامه الجمهوري. وكان ذلك مقدمة لظهور الكثير من الأفكار والبدائل المتداولة بشأن اليمن مثل الدولة الإسلامية، والهدنة الطويلة، والمصالحة والتفاوض. وتعددت المؤتمرات المتعلقة بتحقيق التقارب بين الملكيين والجمهوريين، إلا أن مؤتمر حرض (الثاني) يعد من أكثرها أهمية على الرغم من عدم الاتفاق فيه بين الطرفين، وعلى الرغم من الانشقاقات التي بدأت ملامحها تظهر في صفوف الجمهوريين. فقد كان أول مؤتمر حقيقي يلتقي فيه اليمنيون من الجانبين للتفاوض حول تحقيق السلام، كما أنه وضع بذرة الاتفاق التي نمت بعد ذلك وأتت أكلها دون أن ننكر دور المتغير الخارجي في هذا الشأن.

وقد تم اختيار حرض لتكون مكانا يلتقي فيه اليمنيون لمناقشة القضية اليمنية والتوصل إلى حلول، منذ أول اتفاق بين مصر والسعودية حول اليمن عقب مؤتمر القمة العربية الثانية في سنة ١٩٦٤ في الإسكندرية، لأن حرض، هذه البلدة الصغيرة في تهامة، تقع في مكان آمن داخل أراضي الجمهورية،

قريب من حدود اليمن مع السعودية حيث يتواجد زعماء الملكيين وقواعد دعمهم ومعسكرات تدريبهم. لأن المناطق الأخرى القريبة من الحدود لم تكن توفر كل ضمانات السلامة التي تستطيع الحكومة الجمهورية والقيادة المصرية أن تقدمها للقادمين من مشاركين ومراقبين وصحفيين وغيرهم. وقد كانت حرض آنذاك بلدة صغيرة متواضعة لا تتوفر فيها أية بنية تحتية قادرة على استيعاب هذا العدد الكبير من القادمين، وأن توفر لهم وسائل الراحة وتسهيلات الإقامة وقنوات الاتصال. ولذلك أقيم مخيم في العراء لاستيعاب القادمين، وجلبت الحكومة الماء والغذاء والثلج الضروري في جو المنطقة الحار مع أن المؤتمر عقد في نوفمبر ١٩٦٥. وكانت السيارات تنقل من عبس ما نحتاج إليه من مؤن.

وقبل انعقاد المؤتمر جرى صراع شديد بين الفئات الجمهورية حول تحديد ممثلي الجمهورية في هذا المؤتمر، غذته الشكوك المتبادلة خوفا من أن يأتي إلى المؤتمر من يكون أقل حرصا على مصير النظام الجمهوري. وبعد أن تأكد الجميع أن مصر جادة في البحث عن حل يسمح لها بإخراج قواتها من اليمن ساد بعض الأوساط الجمهورية خوف حقيقي من أن تجري مساومة ما، أو أن يتعرض وفد الجمهورية لخديعة ما، وأن يجدوا أنفسهم أمام وضع غير مقبول لا يعود بالإمكان تغييره. وعقدت الاجتماعات هنا وهناك، وتكوّن في صنعاء ما أطلق عليه "التنظيم الشعبي للقوى الوطنية" من جمهوريين متحمسين من الموظفين والطلبة، كان يعقد الاجتماعات والندوات ويدعو لدعم موقف المفاوضين الجمهوريين الذي سيذهبون إلى حرض. وعاد من السعودية بعض المشايخ الجمهوريين المنشقين على الجمهورية للمشاركة في حملة اختيار ممثلي الجمهورية في المؤتمر. وتم الاتفاق أخيرا بين عدد كبير من المشايخ على عقد مؤتمر في الجَنَد، بالقرب من تعز، في ٢١ أكتوبر ١٩٦٥ ليتولى اختيار هؤلاء الممثلين. وزاد تعقيد الوضع اشتراط بعض المشايخ الكبار للقبائل الشمالية عدم مشاركة السلال في هذا المؤتمر، وهو ما رفضه السلال

وانصاره في وقت كان الاتفاق يقضي بخروج السلال إلى القاهرة لتيسير مؤتمر المصالحة في حرض. وأمام إصرار السلال وأنصاره على الحضور إلى الجند تمت المساومة على أن يلقي السلال كلمة الافتتاح ويغادر القاعة قبل أن تبدأ المداولات. وكنتُ ما أزال مبتعدا في وادي مور عندما انعقد مؤتمر الجند. ولكنني كنتُ ممن وقع الاختيار عليهم لتمثيل الجمهورية في مؤتمر حرض*. وقد حدث صراع شديد بين المجموعات الجمهورية المختلفة حول تشكيل هذا الوفد، وجرت تحركات نشطة للتأثير على قرار اختيار ممثلي الجمهورية. وتخوفت كل مجموعة من أن يتم تحديد مستقبل البلاد بما يضر بأحلامها وتصورها ومصالحها أو مصالح ما تمثل. وشعر المشايخ أنهم أهل الحل والعقد ويجب أن تكون لهم الغلبة في تمثيل البلاد. وكان تشكيل الوفد على النحو الذي جرى نتيجة صراع وخلافات وشكوك ومحاولات مختلفة.

* تكون الوفد الجمهوري من خمسة وعشرين عضوا هم: القاضي عبدالرحمن الإرياني (رئيس الوفد)، والأستاذ أحمد محمد نعمان، واللواء حمود الجائفي، والشيخ محمد علي عثمان، والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، ود. حسن مكي، والمقدم أحمد الرحومي، والقاضي عبدالسلام صبرة، والعميد محمد الرعيني، والعقيد عبدالله جزيلان، والعميد محمد الأهنومي، والقاضي محمد علي الأكوع، والقاضي محمد الحجي، والقاضي عبدالكريم العنسي، والشيخ مطيع دماج، والشيخ أحمد عبدربه العواضي، وعبدالغني مطهر، والشيخ محمد عبدالواحد دماج، والشيخ عبدالله الدعيس، والشيخ علي صفير شامي، والشيخ محمد علي الرويشان، والشيخ علي ناصر طريق، والشيخ عبدالرحمن نمران، والقاضي محمد الخالدي، والشيخ يحيى منصور بن نصر. أما الوفد الملكي فقد تكوّن من خمسة وعشرين عضوا من بينهم ثلاثة يمثلون الجمهوريين المنشقين (الشيخ سنان أبو لحوم، والشيخ نعمان بن قائد بن راجح، وإبراهيم الوزير)، ورأس الوفد الملكي أحمد الشامي. ويلاحظ أن عبدالله الحسني (مواطن سعودي) قد أصدر كتابا عن مؤتمر حرض عرض فيه الأمور من وجهة نظر الجانب السعودي (عبدالله الحسني، مؤتمر حرض، بيروت، ١٩٦٥). وقد قال عنه القاضي الإرياني بعد قراءته إنه "يسرد الأحداث سردا يؤيد نظرية الجانب السعودي والملكي، وكان يخفي الكثير من الحجج التي يوردها الجانب الجمهوري والكثير من المذكرات التي تتضمن ردودا مفحمة. وقد تجلى تعصبه في دعوته إلى العمل باتفاق الطائف الذي ألغى النظام الجمهوري وطرح اسم الدولة بديلا عنه، وذلك ما لم يمكن قبوله من جانبنا" (مؤتمر حرض ومحاولات السلام باليمن، مطبعة دار الكتاب، دمشق، ط ٢، تاريخ الطبع مجهول، هامش رقم ١، ص ١٠٧- ١٠٩).

وحين وصلنا إلى حرض لحضور المؤتمر بدا من وجوه ممثلي الطرفين ومن ثيابهم ومن مفاهيمهم وأفكارهم أن عالمين قد التقيا، أحدهما ينتمي إلى العصور الغابرة التي تستعد بمرور الأيام للاختفاء أيا كانت المقاومة شديدة والتشنجات عنيفة، والآخر يحاول أن يلحق بحضارة تمضي إلى الأمام، ويدرك أن عليه أن يتحرك، وأن يبذل الجهود ليردم الهوة التي تفصله عن عالمه المعاصر.

وكانت الأسلاك الشائكة قد نصبت لتفصل بين الجانبين الجمهوري والملكي، ولكن سرعان ما أزيلت تلك الأسلاك والحواجز وبدأ اليمنيون، الذين كان أغلبهم يعرفون بعضهم بعضا، يختلطون ويلتقون ويذهب أعضاء كل طرف إلى خيام الطرف الآخر أمام دهشة المراقبين وانزعاجهم من أن يحدث مكروه لأي عضو من أعضاء الوفدين. وساد لدى بعض أعضاء الوفد الجمهوري بعض التفاؤل الحذر بإمكان الوصول إلى اتفاق، وبخاصة زعماء جماعة خمر، مثل الإرياني ونعمان، وتصوروا أن بالإمكان التأثير على مواقف بعض المشايخ الذين كان هناك تصور أنهم إنما يقاتلون الجيش المصري، وأنهم لا يؤيدون بيت حميد الدين ولا يريدون لهم أن يعودوا ليحكموا البلاد، خاصة وأن بعض هؤلاء المشايخ دخلوا سجونهم وعانوا منهم. ولكن بعد الجلسة الأولى المخصصة لتعرف الطرفين على بعضهما البعض رسميا، والجلسة الثانية التي دخلت في مناقشة نظام الجلسات واختارت لجنة مصغرة للتوصل إلى حل حول الموضوع، سرعان ما اتضح أن الأمور أعقد مما تصورت المعارضة الجمهورية، وأن الملكيين الذين فرض عليهم السعوديون القبول على مضض بالاتفاقية عن غير قناعة، يخشون الخروج خاسرين وأن يتخلى عنهم المشايخ فيصبحوا بلا دعم. وهكذا تولى أحمد الشامي ومحمد عبدالقدوس الوزير (ابن أخت الإمام أحمد) ومن يرتبطون بهما ارتباطا حميما وضع كل العراقيل لمنع الوصول إلى اتفاق مع المشايخ. وبدا واضحا أن الملكيين أكثر حرصا على الفشل من الجمهوريين

الذين تولى القاضي الإرياني قيادتهم في الدفاع عن موقف استراتيجي واضح وقريب إلى فهم المشايخ من الطرفين، يقبل بالتعاون مع الجميع ولا يستثني غير الأسرة المالكة، بيت حميد الدين. ولم يكن ذلك الموقف جديدا يقبل الشك. فهو موقف معروف دافع عنه الجمهوريون، وبخاصة جماعة مؤتمر خمر، منذ وقت مبكر. وهو ما زاد خشية قيادة الجانب الملكي. وقد التقى هذا الموقف أيضا مع رغبة مصر، وعبدالناصر بالذات، في ضمان خروج الجيش المصري من اليمن بشيء من الحفاظ على ماء الوجه ودون هزيمة سياسية كاملة. وأجريت القرعة في الجلسة الأولى لتحديد من يرأس الجلسة على أن تكون رئاسة الجلسات بالتناوب. فكان رئيس جلسة الافتتاح القاضي الإرياني، رئيس الوفد الجمهوري.

وقد حرص الإرياني ونعمان على عدم اتخاذ مواقف قوية تُعرِّض للخطر قدرتهما على كسب المشايخ لتبني فهمهما للسلام الذي يشمل الجميع ما عدا بيت حميدالدين. وكان لديهما بعض الأمل بأن السعوديين قد يكونون مستعدين للقبول باستبعاد بيت حميد الدين لضمان انسحاب القوات المصرية من الحدود الجنوبية للسعودية. ولذلك، مع أن التحدث باسم وفد الجمهورية كان يقتصر على القاضي الإرياني، رئيس الوفد، يساعده الأستاذ أحمد نعمان، باعتبارهما مخولين الحديث باسم الوفد، وجدتُ من الضروري أن أتدخل وأن أشارك في النقاش للتخفيف على القاضي الإرياني الذي كان يتولى رئاسة الجلسات بالتناوب مع أحمد الشامي، رئيس الوفد الملكي. فقد كان بعض أعضاء الطرف الآخر، ممن كانوا أكثر دفاعا عن بيت حميدالدين، قد اتفقوا مع رئاسة الوفد الملكي على إعداد مداخلات مكتوبة تهاجم الجمهورية والوفد الجمهوري المشارك في المؤتمر على نحو استفزازي. وترفّعت رئاسة الوفد الجمهوري عن الرد حتى تعطي مجالا للاتفاق، وبخاصة أنها كانت تحرص على كسب غالبية الوفدين وإقناع بعض أعضاء وفد الطرف الآخر، وكذلك إقناع المراقبين من الطرفين المصري والسعودي. وكنا ما نزال ننتظر رد الرئيس

عبدالناصر والملك فيصل على البرقية التي أُرسلت إليهما للمساعدة في إعطاء تفسير لبنود اتفاقية جدة المختلف عليها، بما يسمح بالخروج من المأزق الذي وقع فيه المؤتمر، والسير قدما في مناقشة جدول أعماله. ولم يجب عبدالناصر على البرقية. فقد كان محرجا ولم يرد أن تعود الكُرة من جديد إلى السعودية ومصر، وأراد ترك الأمر في أيدي اليمنيين للوصول إلى حل. فقد كان يبحث عن مخرج يسمح بخروج القوات المصرية من اليمن بشكل منظّم دون أن تتعرض للملاحقة والهجوم أثناء الانسحاب في غياب جيش يمني قادر على أن يغطي انسحابها دون أن تتعرض لتهديدات، ودون هزيمة سياسية تؤثر على وضعه الداخلي في مصر. وساد الوجوم والخيبة أعضاء الوفد الجمهوري، وبخاصة جماعة الدعوة للسلام التي كنتُ قريبا منها وأشاركها الرأي القائل بضرورة تحقيق السلام والاستقرار لتتفرغ البلاد للمهمة الأساسية وهي البناء والتنمية. وعند ذلك تدخلتُ للرد على الطروحات الملكية، وشعرتُ أنه لا بد من الرد على التعنت غير المنطقي في الإصرار على عدم مناقشة لائحة تتضمّن سير عمل المؤتمر، ودحض المطالبة بإلغاء الجمهورية مقابل إلغاء الملكية. فطرحت ما خطر لي من الحجج، وقلت كيف يمكن أن يُلغَى نظامٌ جمهوري قائم ومعترف به دوليا، وعليه التزامات داخلية وخارجية، وله أرض يبسط سيادته عليها وسكان يؤيدونه، مقابل إلغاء شيء غير موجود، لأن الملكية لم تعد موجودة سوى لدى الجيران الذين يقدمون الدعم. وقد تركز موقفنا من النص الوارد في اتفاقية جدة عن "طريقة الحكم" على التمييز بين "نظام الحكم" و "طريقة الحكم". فأبدينا استعدادنا لمناقشة طريقة الحكم، أي تشكيل مجلس جمهوري، ومجلس شورى وحكومة، وغيرها من مؤسسات الحكم، ورفضنا مناقشة "نظام الحكم"، على اعتبار أن نظام الحكم الجمهوري قائم ومستعد لقبول مشاركة جميع اليمنيين ما عدا بيت حميدالدين.

وبعد الجلسة الثالثة الصاخبة والنقاش السياسي والقانوني المتشعب الذي شاركتُ فيه مشاركة فعالة لاقت استحسان القاضي الإرياني وثناءه،

وبعد الوصول إلى طريق مسدود دون أن يتدخل المراقبون لتوضيح الأمر على الرغم من مطالبتنا لهم بأن يُبدوا رأيهم، أخذ بيدي الشيخ عبدالله السديري، رئيس الجانب السعودي في لجنة السلام، ونحن نخرج من الاجتماع وقال لي: "نحن نعرف أنك تعرف القانون ومتعلّم. لكن الموضوع شائك ومعقد. اترك الآخرين يتحدثون وليس أنت. وأنت تعرف أن كثيرا من أفراد أسرتك موجودون في المملكة. ومشاركتك في النقاش قد تضر بمصالحهم". وفي اليوم التالي وصل إليّ، إلى حرض، أحد أقاربي ممن يعيشون في المملكة يحمل رسالة رسمية غير مباشرة، باسم أسرتنا، تطلب أن لا أعرّض مصالحهم للضرر، وترجو أن أترك الموضوع للآخرين كي يتحدثوا. وقال "إن هذا الموضوع مهم للمملكة. وأنت كلامك لن يزيّد ولن يغير شيئا". ولسان حالهم يتمثّل قول المتنبي:

لا خيل عندك تُهديها ولا مالُ فليُسعِدِ النطقُ إن لم يُسعِدِ الحالُ

وكان الكثير من الناس قد أحسوا بأن مصير اليمن سيتقرر في حرض. واجتذبت هذه البلدة الصغيرة كثيرا من الناشطين السياسيين الذي جاءوا ليدافعوا عن قناعاتهم، وليفعلوا ما أمكن حتى لا يتقرر مصير البلاد على نحو لا يرتضون. وبادر بعضهم بالخطابة في السوق، وتجمع من حولهم القادمون إلى حرض لمعرفة ما يدور. وكاد الأمر أن يصل إلى حدوث حوادث تخل بأمن الواصلين. فقد كان المشايخ من أعضاء الوفدين قد رفضوا التخلي عن سلاحهم عند دخول المخيم وفقا لما كانت لجنة السلام قد أقرت. وبدأ بعض أعضاء الوفد الملكي بالتحرك خارج المخيم وخارج حرض والاحتكاك بالمواطنين. وتخوّف الوفد الجمهوري من أن يحدث احتكاك مع المواطنين أو مع بعض العسكريين. ورفع مذكرة ينبه فيها رئاسة لجنة السلام إلى ضرورة التقيد ببعض إجراءات السلامة حفاظا على سلامة الطرف الآخر. فجاء رد أحمد الشامي، رئيس الوفد الملكي، في شكل تهديد باستخدام السلاح ضد الوفد الجمهوري في المخيم. بل لم يتردد

الملكيون عن الإتيان بالمرتزق الأمريكي "بروس كوندي" (الذي كان قد تسمّى "عبدالرحمن كَنَده" وكان يتولى مسئولية استخبارات الملكيين) إلى حرض بحجة أنه مصوّر، فاكتشفه الجمهوريون، لأنه كان قد أقام في مدينة تعز قبل قيام الجمهورية في عهد الإمام أحمد. ويقال إن محمد بن الحسين بن الإمام يحيى حميد الدين قد وصل إلى مطار حرض على طائرة سعودية ثم عاد. وعندما سمع بذلك الفريق العمري، الذي كان يتولى أعمال رئيس الجمهورية ورئاسة الوزراء، قدم بالطائرة إلى حرض للتأكد من سير المفاوضات، وعاد من المطار. وكانت جميع هذه التحركات من علامات تأزم الموقف في حرض وتمسك كل طرف برأيه.

ومنذ البداية، وضع الجانب الملكي العراقيل أمام سير أعمال المؤتمر سيرا عاديا. فقد اقترحت اللجنة المصرية السعودية المشرفة على تنفيذ اتفاقية جدة وعلى أعمال المؤتمر جدول أعمال كانت النقطة الأولى فيه "إقرار اللائحة التي ستنضّم سير اجتماعات المؤتمر"، وهي نقطة متعارف عليها في أي مؤتمر أو اجتماع، أيا كان مستواه. لكن الجانب الملكي رفض إقرار اللائحة التنظيمية التي تنضّم سير الاجتماعات وطالب بالدخول مباشرة في مناقشة النقطة الثانية في اللائحة قبل إقرارها، وهي "بحث طريقة الحكم في فترة الانتقال". ومع أن القاضي الإرياني ومعه الوفد الجمهوري لم يكن يمانع من مناقشة هذه النقطة فإنه كان يرى أن تقر اللائحة أولا لتحدد طريقة مناقشة جميع بنود جدول الأعمال بما في ذلك طريقة التصويت واتخاذ القرارات. وكانت قد تشكلت في الجلسة الثانية لجنة من عشرة أشخاص من كل جانب لدراسة موضوع اللائحة، لكن هذه اللجنة لم تستطع التوصل إلى اتفاق، بسبب إصرار الجانب الملكي على رأيه الرافض لمناقشة أي شيء عدا "نظام الحكم في فترة الانتقال". وحين قبل الوفد الجمهوري في مرحلة وصل فيها النقاش إلى طريق مسدود بتعليق مطالبته بمناقشة اللائحة ليستكشف إلى أي مدى يستطيع الطرف

الآخر أن يتزحزح عن موقفه المتصلب، اتضح له أن رئاسة الوفد الملكي لا تريد سوى مناقشة التخلي عن الجمهورية في فترة الانتقال. ولما كان الوفد الملكي يشعر أن التصويت داخل المؤتمر لن يكون لصالحه لوجود الجمهوريين المنشقين في قوام الوفد الملكي، وخوفا من أن يتخلى بعض المشايخ في الوفد الملكي عن بيت حميدالدين، اشترطت رئاسة الوفد الملكي أن يكون التصويت بالإجماع. وبعد مناقشة طويلة اقترحَت أن يكون التصويت بغالبية أربعة أخماس. وظلت خلال المناقشات الطويلة تردد الحجج نفسها. وبدأ المشايخ من الطرفين باللقاء وعقد الاجتماعات فيما بينهم في محاولة للوصول إلى حل بمعزل عن الضباط والسياسيين الآخرين. لكن كلما اتفقوا على شيء عادوا في اليوم التالي وقد اختلفوا. وكان الشيخ عبدالله الأحمر والشيخ سنان أبولحوم يلعبان دورا في تجميع المشايخ، لكن تأثير الإغراءات المالية كان أقوى من قدرتهما على التحرك. وهكذا اجتمع المشايخ من الطرفين لوحدهم واستطاع كبار المشايخ الجمهوريين أن يقنعوا عددا من المشايخ الملكيين بصيغة محددة تقبل التنازل عن بيت حميد الدين. لكن جرى التأثير على هؤلاء المشايخ بعد هذا الاجتماع. وحين جاءوا إلى الجلسة وأعلن الشيخ عبدالله الأحمر ما توصل إليه المشايخ، انبرى الشيخ ناجي الغادر يكذبه فتكهرب الجو، وانفض الاجتماع، وساد الهرج والمرج. وتوقفت بعد ذلك الاجتماعات، وأصبحت محاولات إفشال المؤتمر قوية من جانب الملكيين، لأنهم من الأساس قبلوا المشاركة في المؤتمر تحت ضغط شديد من السعودية دون أن تتوفر لديهم القناعة والرغبة في البحث عن حل. وعندما شاركوا في المؤتمر كانت محاولاتهم تهدف إلى عدم تحمل مسئولية إخفاق المؤتمر. لكنهم صمموا على إفشاله. وأرسل الوفد الجمهوري برقية إلى الملك فيصل والرئيس عبدالناصر يطلب منهما التدخل لتوضيح النقاط التي أصر عليها الجانب الملكي، وجاءت الردود لتعيد الموضوع إلى المؤتمرين وتطالبهم بالتوصل إلى حل لما اختلفوا فيه.

وكنا نحن أعضاء الوفد الجمهوري نجتمع عند الإرياني، ويدور النقاش، وكان هناك من يؤيد الوصول إلى حل، ومن يخشى على مصير النظام الجمهوري ويحذّر من التورط في تقديم التنازلات. وكان الإرياني يستمع إلى الجميع ويبتسم للجميع ولا يزيد على قول "لا بد من خير". وظل متفائلا إلى حد بعيد. وكان بعض الضباط يتوجسون خيفة من موقف نعمان بسبب خلافهم معه منذ لحظة قيام الجمهورية. ولم يكن الوفد الجمهوري يعبر عن رفضه صراحة للنظام الملكي مراعاة للحساسية السعودية، بل يكتفي بالإصرار على رفض عودة بيت حميدالدين. وهو ما كنا نعتقد أن السعوديين وكثير من المشايخ في الجانب الملكي لن يتشددوا في الإصرار عليه إذا أمكن الوصول إلى صيغة مقبولة للغالبية. ومما يدل على أن الجانب الجمهوري كان يرغب بإخلاص في الوصول إلى حل أن الوفد الجمهوري قد تشكّل من جميع الاتجاهات الجمهورية، لأنهم نظروا للمؤتمر نظرة جديّة، وتخوّف كل اتجاه من أن يتوصل المجتمعون إلى حلول لا يرتضيها. ولذلك جاءوا جميعا للدفاع عن مواقفهم استعدادا للتوصل إلى حل متفاوض عليه.

وفي الجانب الملكي، كان أحمد الشامي يمثّل بقوة موقف بيت حميدالدين، وإلى جانبه محمد عبدالقدوس الوزير، ولم يكن الآخرون سوى داعمين لما يطرح من مواقف، وما يعرض من حجج. ولم يشارك بقية أعضاء الوفد الملكي في المناقشات ولا في الحوارات بجدية واستقلالية. وكان وجود بعضهم لمجرد الاستعراض والزينة. وكان إبراهيم الوزير يمثّل مشروع الدولة الإسلامية، أو الصيغة الوسط بين الجمهورية والملكية، وكان في بعض المواقف يتفق تماما مع مواقف أحمد الشامي. واستطاع الشامي أن يستفيد من موقف إبراهيم الوزير في دعم الموقف الملكي المصر على إزالة النظام الجمهوري المعترف به مقابل إلغاء النظام الملكي غير الموجود. وكان الشامي يلجأ إلى مقترح الدولة الإسلامية ملتقيا مع الوزير

من باب المناورة لشعوره بأن الجانب الجمهوري لن يقبل بهذه الصيغة.

وقد اجتمع الجانب المصري في لجنة السلام في حرض أثناء مراوحة المؤتمر في مكانة وعدم الاتفاق على تفسير بعض بنود اتفاقية جدة بين مصر والسعودية ببعض أعضاء الوفد الجمهوري برئاسة الإرياني، وبخاصة من كان المصريون يعتقدون أنهم يؤيدون اتفاق الطائف من المشايخ الجمهوريين ويتعاطفون مع قيام دولة لا تكون جمهورية ولا ملكية. وقال المصريون لهؤلاء صراحة إن مصر ستسحب قواتها من اليمن وإن عليهم الاتفاق مع الجانب الملكي حسب اتفاقية جدة. وقد كان هذا فعلا موقف عبدالناصر الذي التزم في اتفاق مع الملك فيصل بسحب قواته من اليمن. إلا أن الشيخ الأحمر الذي حضر هذا الاجتماع يقول في مذكراته إن المصريين كانوا يعتقدون أن من اجتمعوا بهم من الوفد الجمهوري في حرض يتفقون مع وجهة النظر السعودية، ويتفقون مع من حضروا مؤتمر الطائف، ولذلك كانوا يجُسُّون نبض هؤلاء الجمهوريين ومدى تمسكهم بالجمهورية (مذكرات الشيخ الأحمر، ص ١١١).

وكانت خيبة أمل القاضي الإرياني والأستاذ نعمان كبيرة، لأنهما كانا يعولان كثيرا على النجاح في إقناع الغالبية بصيغة تقبل بالجمهورية على نحو يتلاقى فيه الجميع باستثناء بيت حميدالدين، لضمان نجاح دعوتهما إلى السلام. وبمرور الوقت شعرا أنهما غير قادرَين على تحقيق اختراق للطرف الملكي لصالح تبني موقفهما المعروف الداعي للسلام. وهكذا راوح المؤتمر في مكانه خلال فترة طويلة ونحن نقيم في المخيم حتى نال التعب الجميع. وهبت الرياح محملة بالغبار فزادت الجو إزعاجا، وزادت من مشقة الانتظار في المخيم دون أفق محتمل للحل القريب. وبدأنا نذهب ونعود، البعض إلى مدينة الحديدة، والبعض إلى أماكن أخرى في وادي مور ومناطق أخرى في تهامة، للتخفيف من الضيق الذي شعرنا به ونحن في تلك البقعة نشعر بلا جدوى البقاء، بعد أن اتضح أن الطرف الآخر لا يريد

الوصول إلى حل، وأن العلاقات السعودية المصرية لم تعد في النهاية كما كانت عليه عندما وقعنا اتفاقية جدة. وأحسسنا نحن أنصار السلام والمصالحة بخيبة أمل كبيرة، وشعرنا بأن من كانوا منذ البداية يشكُّون في إمكان الوصول إلى حلول سلمية كما كنا نتمنى سيقولون لنا "ألم نقل لكم؟". وغادر نعمان إلى الحديدة، وبدأ بعض أعضاء الوفدين بالتسرب من حرض والسفر إلى الداخل والخارج.

ما بعد مؤتمر حرض

وهكذا لم يكن مؤتمر حرض أول التحركات الداعية للسلام والاستقرار في اليمن. فقد سبقته مؤتمرات ومناقشات ولقاءات مختلفة. ولكنه ترك أثرا كبيرا على الجانبين من حيث استكشاف رؤى يمكن أن تحقق شيئا من الاختراق وتجاوز الطريق المسدود الذي وصلت إليه الأزمة التي عصفت بالبلاد وأدخلتها في أتون حرب كان ينبغي بذل كل الجهود الممكنة لإيقافها حتى يمكن أن تقف اليمن أمام أوضاعها المتخلفة، وتبدأ عملية البناء والتنمية. وأصبح من الواضح أن هذه العملية ملحة لا تقبل التأجيل في ظروف اليمن في تلك الفترة، وينبغي أن لا يكون لمن يتحملون المسئولية السياسية أية غاية تصرفهم عن النهوض بها. وقد كانت مصر جادة فعلا في البحث عن حل يضمن لجيشها الخروج المُشرّف من اليمن، واللقاء بين اليمنيين للحفاظ على حد أدنى من المردود الإيجابي لما بذلت من تضحيات وما قدمت من دعم للشعب اليمني، ليبقى الباب مفتوحا أمام رياح التغيير. لكن الأمور ما لبثت أن سارت على نحو مغاير لهذه الرغبة. فقد عادت العلاقات بين السعودية ومصر إلى التدهور من جديد، وعادت الشكوك بين الطرفين إلى ما كانت عليه قبل توقيع اتفاقية جدة.

وظل المشايخ، في هذه الفترة، ومعهم مجموعة مؤتمر خمر، وعلى الأخص القاضي عبدالرحمن الإرياني والأستاذ أحمد محمد نعمان، يتحركون ويضغطون على العمري ويقدمون المطالب السياسية. وفي الوقت نفسه بدأ العمري يعمل للتقارب معهم بتشجيع من المصريين الذين كانوا في حاجة إلى التقاء الجمهوريين من حول حكومة في صنعاء تحظى بحد أدنى من الاتفاق الوطني. وتخوفوا من مغادرة المشايخ الجمهوريين إلى السعودية، وشاركهم الإرياني ونعمان الخوف من أن تستقطب الإغراءات المالية الخارجية

القاعدة السياسية الأساسية لمجموعة خمر من المشايخ، كما يتضح من رسالة بعثاها في ٢٠ فبراير ١٩٦٦ إلى احد المشايخ(*). وشكل الفريق العمري وزارة جديدة في ١٦ إبريل ١٩٦٦ توليتُ فيها منصب وزير الخارجية. وبدأ الطموح يراود العمري بمرور الأيام أن يتولى رئاسة الدولة بالأصالة، بعد أن شعر أنه يتولاها بالنيابة كلما تأزمت الأوضاع ليقوم بمواجهة الموقف الصعب في الداخل في حين يغادر السلال إلى القاهرة. وسيزداد اقترابه من المعارضة الجمهورية للسلال ومن يدعمونه، أي للمصريين. ونجح الإرياني ونعمان في استمالته في النهاية إلى صفهما بعد أن كانا ينفران من أسلوبه العصبي الذي يختلف تماما عن أسلوبهما السياسي المتمرّس.

وتعبيرا عن رفض مقررات اجتماع جدة بين الملك فيصل وعبدالناصر، ورغبة في إظهار الاحتجاج والتذمر من النتائج التي توصل إليها ذلك اللقاء، تم تكوين وفد برئاسة الفريق العمري، الذي كان حينذاك رئيساً للحكومة، للعمل لمعارضة الاتفاق، وإقناع دول أوربا الشرقية الاشتراكية بالاستمرار في تقديم المساعدة للثورة اليمنية ونظامها الجمهوري لتستطيع الاعتماد على نفسها والحفاظ على سيادتها. وكنت حينذاك، بحكم منصبي كوزير للخارجية وقربي من المجموعة الداعية إلى تحقيق السلام، عضواً في هذا الوفد. وكنا ننوي أن نذهب في رحلة طويلة تشمل الكثير من الدول الاشتراكية بما في ذلك الاتحاد السوفيتي والصين. وقد بدأنا بزيارة القاهرة حتى لا يزيد الشقاق بين الحكومة اليمنية والقيادة المصرية. وقابلنا هناك محمد أنور السادات، الذي كان رئيسا لمجلس الأمة آنذاك وكان أيضا معنيا كثيرا بمتابعة الأوضاع في اليمن منذ بداية الوجود المصري فيها لدعم الثورة اليمنية. ولم نستطع مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر الذي يبدو أنه كان منزعجا من هذه المعارضة لاتفاقية جدة ومصمما على البحث عن

(*) سنان أبو لحوم، حقائق ووثائق، ج ٢، ص ١٧٩- ١٨٠.

مخرج يسمح للقوات المصرية بالانسحاب من اليمن. وكانت مصر حينذاك تعاني من بعض الصراعات الداخلية، وتواجه حملة دولية تضغط عليها لأسباب سياسية إقليمية من بينها تواجد القوات المصرية في اليمن. فقد كانت العلاقات بين نظام عبد الناصر وجماعة الإخوان المسلمين في مصر متوترة. وكانت علاقات مصر بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما مترديه. وكان السادات معنا في هذا اللقاء شديد التأكيد على أن النظام في مصر يعطي الأولوية للحفاظ على وجوده، مرددا عبارة "القاهرة أولا، لأن القاهرة إذا سقطت، تلتها صنعاء في السقوط". وهكذا كان متوقعا للقاء بالسادات أن ينتهي إلى الإخفاق. فلم نستطع إقناعه بوجهة نظرنا، كما أخفق في إقناع الوفد اليمني بأفكاره المتعلقة بقبول اتفاقية جدة. وبعد اللقاء الفاشل مع أنور السادات اجتمعنا بالقاضي عبد الرحمن الإرياني وتم اتخاذ القرار بالمضي في تنفيذ الزيارة كما كان مقررا، والذهاب إلى موسكو وبقية الدول الاشتراكية، لإقناعها بدعم الجمهورية في اليمن. لكن الأجهزة المصرية كانت سباقة في إحباط تحركنا. فما أن وصلنا إلى ألمانيا الشرقية حتى طلب عبد الناصر عودتنا على أمل اللقاء به. فارتبكت خططنا، وعدنا إلى القاهرة حيث كان عتاب عبد الناصر في انتظارنا. وبعد ذلك عدنا إلى صنعاء بعد أن أفلح عبد الناصر في إقناع موسكو وبقية الدول الاشتراكية بعدم جدوى استقبال الوفد اليمني.

سياسة النفس الطويل وانشقاق الصف الجمهوري من جديد

وبعد إخفاق جميع الاتفاقات ومحاولات المصالحة بين اليمنيين والوساطة مع السعودية، اقتنعت القيادة المصرية بأنها أمام مهمة عسيرة في اليمن، فعملت على دراسة تاريخ اليمن للاستفادة من تجارب من سبقوا المصريين في الاكتواء بنار الحروب مع القبائل اليمنية، وبخاصة تجربة العثمانيين، ودرسوا تجربة الجيش المصري خلال السنوات القليلة الماضية في التعامل مع حرب العصابات القبلية في جبال اليمن ووديانها، وقرروا إتباع ما سموه "سياسة النفس الطويل" التي تركز على تجميع قواتهم في مواقع إستراتيجية محصنة، موزعة في المناطق الشمالية حسب الحاجة العسكرية إليها، والانطلاق منها للتصدي لأي قلاقل وقمعها، وقمع القبيلة المتسببة في تلك القلاقل، وإرهاب القبائل بهدف دفع السكان لإيقاف هجمات الملكيين. وبذلك لا يتسبب تواصل الحرب بإلحاق خسائر كبيرة في صفوف القوات المصرية وإحداث أضرار كبيرة في معداتها. وقد وصل المشير عبد الحكيم عامر، القائد العام للقوات المسلحة المصرية، إلى اليمن بعد فشل اتفاقية جدة للمصالحة بين مصر والسعودية وإخفاق مؤتمر حرض الذي نصت عليه. وتسارعت نتائج إخفاق الاتفاق مع السعودية في الفترة التي تلت عودة الوفد اليمني إلى صنعاء، وازدادت عمليات حرب العصابات القبلية التي شنت على القوات المصرية في شمال اليمن. وفي هذه الفترة بدأت القوات المصرية تتبع سياسات التجمعات العسكرية الكبيرة، وترد على الهجمات على قواتها بعنف، وتتعامل بقسوة مع أية قبيلة تدخل في احتكاك مع القوات المصرية، وكانت القوات ترد بدك معاقل القبيلة كلها.

ومع ازدياد الوضع الدولي تأزماً في العلاقات المصرية الأمريكية التي شهدت مزيدا من الخلافات الشديدة بين الرئيس عبدالناصر وإدارة الرئيس

جونسون، زادت الخلافات بين عبدالناصر والقيادة اليمنية. وقرر عبدالناصر إيقاف الاتصالات مع الجمهوريين اليمنيين، لاسيما بعد تبني الفريق حسن العمري أفكار جماعة مؤتمر خمر مع أنه كان في السابق من أشد المعارضين لنتائج هذا المؤتمر. وادت هذه التطورات المتلاحقة بسرعة إلى حدوث شرخ عميق في الصف الجمهوري ممثلاً في تياري الزعيم السلال من جهة والفريق العمري ومعه جماعة مؤتمر خمر من جهة أخرى. وساءت علاقة العمري بالمصريين، وبخاصة في ١١ مايو ١٩٦٦ حين سافر العمري ومعه القاضي الإرياني والجائفي إلى القاهرة لمقابلة الكسي كوسيجين، رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي، بناء على اتفاق مع السفير السوفيتي في اليمن. و قد حال المصريون بين العمري ومقابلة ألكسي كوسيجين، الذي كان يزور القاهرة في تلك الأيام. ولذلك كتب العمري استقالة حكومته موجها إياها إلى "الشعب اليمني" وليس إلى رئيس الجمهورية كما يقضي الدستور والأعراف السياسية، فكانت هذه الاستقالة وسيلة تحريض للمشايخ والضباط وغيرهم. وكان طبيعيا أن يرفض المشايخ والضباط هذه الاستقالة وان يستغلوها لتوسيع المعارضة للرئيس السلال وللسياسة المصرية. وغادر العمري ومن معه من أعضاء الحكومة وبعض أعضاء المجلس الجمهوري (نعمان والإرياني) القاهرة في طريقهم إلى صنعاء. وبعد وصولهم بدءوا العمل لمواجهة السياسة المصرية في اليمن. والتف حولهم كثير من المشايخ والضباط في تحالف واسع مضاد للسلال وللسياسة المصرية الداعمة له. وفي أغسطس ١٩٦٦ وصل السلال من القاهرة واستقبلته القوات المصرية وتولت حراسته، لكن الحكومة برئاسة العمري رفضت التعاون معه. وبلغت الأزمة السياسية ذروتها داخل الجمهورية، بين السلال وأنصاره مدعومين بالقوات المصرية من جهة والحكومة القائمة من جهة أخرى. وكنت من التيار الذي وقف إلى جانب الفريق العمري باعتباري أحد أعضاء الحكومة التي يتولى رئاستها. واعتصمنا في العرضي (مركز الثكنات العسكرية اليمنية في صنعاء في تلك الفترة) ومعنا العمري، في وقت

قام فيه المشير عبد الحكيم عامر باستقبال السلال في صنعاء بقوات كبيرة في محاولة لفرضه على الجميع. وهكذا عاد السلال إلى الحكم في صنعاء بعد أن كان قد استُبعد خلال انعقاد مؤتمر حرض لخلق الأجواء المناسبة التي تسمح بالتصالح بين مصر والسعودية وبين اليمنيين المنقسمين بحدة حينذاك. وقد جاءني الزميل الصديق الأستاذ عبدالغني علي أحمد، وزير المالية الذي كان يقف إلى جانب جماعة السلال، مبعوثا من اللواء عبدالله جزيلان يحاول إقناعي بالتخلي عن الفريق العمري والوقوف إلى جانب السلال. لكنني كنت عضوا في الحكومة ومقتنعا بمحاولات الوصول إلى السلام والمصالحة وإن لم تكن الأوضاع الإقليمية والدولية في تلك الأيام مواتية لدعوة السلام للأسف. والواقع أن العائق الحقيقي الذي أعاق محاولات بلوغ السلام كان يعود فقط إلى التوقيت، أي أن السلام والمصالحة كانتا أمرا لا بد منه، وكان السؤال متى سيتحقق ذلك السلام وتلك المصالحة. وكنا نلح على أن بلوغهما عاجلا خير من التوصل إليهما آجلا، لنجنّب البلاد المزيد من إراقة الدماء ومن إهدار الموارد الشحيحة والوقت الثمين، لنتفرغ للبناء والتخفيف من الفقر الذي يعم البلاد من طرفها إلى طرفها، والجهل الذي خيم قرونا طويلة. وكانت القيادة المصرية قد حددت موقفها بوضوح وقررت حسم الموقف بأقصى قوة.

وللخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه المواجهة بين النظام المصري والقيادة الجمهورية في صنعاء قرر المعتصمون في العُرضي التواصل مع السفير المصري احمد شكري، الذي كان، بحكم منصبه الدبلوماسي كسفير، يبدي الكثير من المرونة في التعامل مع آراء الآخرين، وكان بارعاً في الخطابة والإقناع، وحريصاً على إيجاد تسويات تقبلها الأطراف المختلفة. وتمخض اللقاء والتشاور عن تقديم اقتراح إلينا بالذهاب إلى مدينة تعز، لأن البقاء في صنعاء سوف يؤدي حتماً إلى المواجهة بين الطرفين، لاسيما وأن حراسة السلال ومرافقيه كانت من القوات الخاصة المصرية. كما أن السلال كان قد بدأ العمل لزيادة عدد حراسته من اليمنيين، وبدأ يصدر الأوامر الارتجالية دون تردد.

ونحن من جانبنا فكرنا في إصدار قرار بعزله في الوقت الذي كان فيه هو نفسه يفكر بإقالة الحكومة وتشكيل حكومة أخرى برئاسته.

الذهاب إلى القاهرة

وقد اتفقنا على آلية لمعالجة الموقف، تقضي بأن ننقسم إلى مجموعتين، اتجهت المجموعة الأولى إلى بيروت عبر أسمره، وتوجهت الثانية إلى القاهرة برئاسة الفريق العمري والأستاذ أحمد نعمان والقاضي عبد الرحمن الإرياني الذي كان له الفضل الأكبر، إلى جانب السفير المصري، في التوصل إلى الاتفاق وتجنب التهور والصدام. وفي المقابل ظل الشيخ محمد علي عثمان والعميد محمد الرعيني وبعض الضباط في تعز لمنع أي مصادمات مع تيار السلال. وكانت زيارة القاهرة في هذه المرة ذات طبيعة مختلفة تماماً عن الزيارات السابقة. فقد جاءت على خلفية صراع داخلي بلغ ذروته وتجاوز نقطة اللاعودة بحيث غدا البحث عن وفاق سياسي ترعاه مصر ضرباً من الخيال. إذ كانت القاهرة قد حددت موقفها مسبقاً، وتعرّض وفدنا لتجاهل مقصود، إضافة إلى مقابلة المصريين لمطالبنا بلهجة الاتهام والتخوين. وكانت هذه عوامل تركت لدينا شعوراً حقيقياً بخيبة الأمل. ولعل من المفارقات ذات الدلالة في هذه الزيارة أن تكاليف السفر إلى القاهرة كانت على نفقتنا الخاصة، بخلاف ما كان يحدث في المرات السابقة، دون أن ندرك أن القدرَ كان ما يزال يخبئ لنا تكاليف أكثر قيمة ومشقة تمثلت في شهور ثقيلة ومؤلمة من الاعتقال في زنزانات سجون قاسية يتحول فيها الإنسان من "المطالبة بحرية القول إلى المطالبة بحرية البول" على حد تعبير الأستاذ أحمد نعمان في عبارة شهيرة. وقد عقدنا عدة اجتماعات في القاهرة، كان بعضها في منزل الأستاذ نعمان وبعضها الآخر في السفارة اليمنية، بهدف تنسيق مطالبنا، وتحديد الشخص الذي سيتولى الحديث باسم الوفد. ووقع الاختيار على القاضي عبدالرحمن الإرياني ليتحدّث بحكمته وقوة منطقه وما يتمتع به من احترام لدى القيادة المصرية.

شمس بدران بدلاً من المشير عامر

وكان مقرراً أن نلتقي بالمشير عامر في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية. ولذلك اتجه الوفد إلى مقر القيادة العامة. لكن المفاجأة غير المتوقعة أننا وجدنا وزير الدفاع شمس بدران في انتظارنا بدلاً عن المشير عامر، بمبرر اضطرار المشير للسفر المفاجئ. وفي هذه الأثناء، وبعد مشاورات بين أعضاء الوفد، وتحت وطأة الشعور بالإهانة، اتفقنا على انسحاب أعضاء المجلس الجمهوري ورئيس الوزراء (الإرياني والعمري وعبدالسلام صبره. أما الأستاذ نعمان فلم يحضر. فقد تخلف عن الاجتماع لشعوره بأن المواجهة ستكون حامية)، وتم تكليفي برئاسة الوفد في هذا اللقاء، باعتباري وزير الخارجية، وهو الأمر الذي قابله المصريون بردود أفعال انفعالية. فقد خرج شمس بدران عن حدود اللياقة، وتبنى خطاباً عسكريا جافاً حين بدأ يكيل التهم للحكومة اليمنية بالخيانة، على اعتبار أن الشفرة التي استخدمتها قد أفشت الشفرة السرية الخاصة بمصر. وبصفتي رئيساً للوفد انتفضت من مكاني مخاطباً شمس بدران بالتأكيد على أننا نمثل الحكومة اليمنية، وبأن الحوار يجب أن يكون متكافئاً بين الطرفين. ثم انسحبت مع بقية أعضاء الوفد وقد رسخت في ذهني قناعة مفادها أن وضعاً جديداً أصبح في انتظارنا، وأن الأيام القادمة حبلى بالمفاجآت. وبعد مغادرتي مقر القيادة العامة لحقت بالإرياني والفريق العمري والأستاذ نعمان، كما التقينا بالكثير من الزملاء، وقررنا الذهاب إلى السفارة. لكن تطورات الأحداث كانت تسير في الاتجاه المعاكس. فقد تلقينا معلومات تؤكد أن السفارة أصبحت محاطة برجال الأمن. وعند ذلك غيرنا مكان اللقاء إلى بيت الأستاذ نعمان بدلاً عن السفارة، واتفقنا على عقد الاجتماع في الساعة الرابعة عصراً لتدارس الأمر ثم تفرقنا لتناول الغداء. وعند حلول موعد الاجتماع بدأنا التوافد إلى بيت نعمان، لكن سرعان ما اقتحمت قوات المباحث وقوات الأمن المنزل الذي اجتمعنا فيه،

وسيطرت على جهاز التلفون، وتم حجز النساء في القسم الداخلي من المنزل وأخبرونا بلهجة آمرة أن نبقى في المنزل لا نغادره بمسوغ أن المشير عامر يريد الالتقاء بنا. ولم يُسمح لنا بالرد على التلفون الذي أصبح تحت سيطرة المخابرات المصرية. وحين سمعنا صوت الأذان لصلاة المغرب اعتقدنا أننا وجدنا محطة لالتقاط الأنفاس والتفكير في محاولة للتملص مما يجري ولكن دون جدوى. فقد وجدنا صعوبة بالغة عندما حاولنا الوضوء للصلاة. وبمرور الوقت أصبحنا على قناعة تامة بأننا على عتبات وضع جديد بكل المقاييس.

بقينا على هذا الوضع منذُ الرابعة عصراً حتى العاشرة ليلاً حين بدءوا بأخذنا في مجموعات إلى قسم المباحث العسكرية في قصر عابدين وأماكن أخرى. وكانت هذه اللحظات مليئة بالترقب والانتظار. وبدا أن إرادة الحياة تزداد قوة، وأن الإقدام على المجهول يحفز ما في النفس من ملكات التحدي والمواجهة، وأن سِفراً جديداً من الكفاح قد بدأ يُسطَّر. وكنا كلما استفسرنا عن سبب وجودنا في ذلك المكان رد علينا الحرس أن المشير عامر سيأتي للقائنا. وبعد منتصف الليل أخبرونا أننا أصبحنا "ضيوفاً" لديهم، ونقلونا إلى عنابر للمبيت، وأعطونا ساندويتشات ومعها وعد يائس بأن المشير عامر سيلتقي بنا في الصباح. وفي اليوم التالي علمنا من خلال الصحف أن السلال قد قَبِلَ استقالة الحكومة، وكان ذلك يعني سحب الصفة الرسمية لأعضاء الوفد تمهيداً لما هو أبشع مما حدث بالأمس. كانت العنابر قذرة ومليئة بالحشرات. ومع ضوء الشمس تسلل إلينا بصيص أمل، وانتظرنا قدوم السفير المصري في صنعاء أحمد شكري الذي كنا نتوقع أن يحاول بأسلوبه الهادئ والمعقول دفع الأمور في اتجاه عقلاني، أو مدير مكتب شئون اليمن الذي كنا كأعضاء في الحكومة نعرفه في السابق ونتفاهم معه، ولكن دون جدوى.

في السجن الحربي

وفي الليل أخذونا في مجموعات إلى السجون. فأُخِذَت مجموعتي إلى منزل (فيلا) أمام الهرم مكثنا فيها لمدة أسبوع. وكان معي المرحوم إبراهيم الحمدي (كان في ذلك الوقت مديراً لمكتب الفريق العمري، وقد تولى رئاسة الدولة في الجمهورية العربية اليمنية من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧)، ومحمد حاتم الخاوي، وأحمد عبده سعيد. وانضم إلينا لاحقاً حسين الدفعي(*).

وفي صباح اليوم السابع أدخلوا إلينا الجرائد وكانت تحمل أخباراً عن

(*) وصلت إلى القاهرة المجموعة التالية أسماؤهم: الفريق حسن العمري، نائب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، القاضي عبدالرحمن الإرياني، عضو المجلس الجمهوري، أحمد محمد نعمان، عضو المجلس الجمهوري، عبدالسلام صبرة، نائب رئيس الوزراء، حسن مكي، وزير الخارجية، محسن السري، وزير الاقتصادي، أحمد عبده سعيد، مستشار رئيس الحكومة، محمد الخالدي، وزير التربية والتعليم، محمد الحجي، وزير العدل، الشيخ أمين عبدالواسع نعمان، وزير الزراعة، العميد حسين الدفعي، وزير الداخلية، عبدالكريم العنسي، وزير المواصلات، محمد لطف الصباحي، وكيل وزارة الإدارة المحلية، صالح محسن، رئيس مصلحة الأملاك، العقيد علي سيف الخولاني، رئيس الأركان، العقيد لطف العرشي، مساعد رئيس الأركان، العقيد عبود مهدي، قائد سلاح المظلات، العقيد محمد تلها، مدير الأمن العام، العقيد علي العنسي، مدير مكتب القائد العام، العقيد علي القباطي، قائد القوات الجوية، العقيد أحمد طاهر، مدير الشئون العامة والتوجيه المعنوي، المقدم محمد الخاوي، قائد سلاح المدفعية، المقدم محمد الإرياني، وكيل رئيس الأركان، المقدم حسين المسوري، قائد سلاح المشاة، المقدم يحيى المتوكل، مدير المنشآت العسكرية، المقدم إبراهيم الحمدي، مدير مكتب الفريق العمري، المقدم محمد الآنسي، قائد سلاح الإشارة، المقدم علي قاسم المؤيد، رئيس مكتب المراقبة، المقدم يحيى مصلح، مدير التدريب العسكري، المقدم أحمد الناصر، مدير الاستطلاع العسكري، المقدم درهم أبو لحوم، قائد الشرطة العسكرية، المقدم محمد أبو لحوم، قائد المدرعات، المقدم أحمد المتوكل، مدير فرع الضباط، المقدم محمد الثلايا، قائد مدرسة المدفعية، المقدم هاشم عنقاد، رئيس الشئون الفنية، المدرعات، المقدم حسين شرف، محافظ لواء البيضاء، المقدم حسين ضيف الله، قائد حرس رئيس الحكومة، الرائد علي الواسعي، قائد الأمن المركزي، النقيب أحمد ذويد، الشئون الفنية، المدرعات، النقيب عبداللطيف ذويد، من سلاح المدرعات، النقيب سعد القطيش، من سلاح المدفعية، الملازم منصور محمد أحمد، من سلاح المظلات. كما وصل من بيروت العقيد علي الريبدي وبجانبه ضابط آخر.

محاكمات جرت في صنعاء وصدور أحكام بإعدام العميد محمد الرعيني وهادي عيسى. وللمرة الأولى أحضروا لنا ملابس داخلية وبيجامات، فكان ذلك مدعاة للتفاؤل. وعلى الرغم من صعوبة الوضع استبشرنا خيراً معتقدين أن الإفراج عنا سيكون وشيكا. لكن التدهور في مسار الأحداث قد زاد. فعند حلول المساء أخذوا منا دفعة أولى كنت ضمنها إلى مكان غير معلوم عرفنا فيما بعد أنه السجن الحربي. وأثناء الطريق إلى السجن الحربي كان يملأني شعور بالرهبة، وأسئلة كثيرة تتزاحم في راسي. وكانت المخابرات المصرية قد تعمدت تفريقنا حين وضعت كل واحد منا في سيارة مستقلة بعيدا عن زملائه الآخرين، يحيط به جنديان عن يمينه وعن شماله بحيث لا يرى شيئاً. واستقبلنا حرس السجن بالترحاب الكبير (بالشتائم) التي اعتادوا معاملة سجناء السجن الحربي بها. وفوجئنا بالكلاب البوليسية الضخمة تتلمس طريقها إلينا في منظر لم يفارق ذاكرتي حتى الساعة. وجدنا أنفسنا في السجن قد انقطعنا عن العالم. وكنا نلمح المعتقلين من جماعة الإخوان المسلمين من خلال الثغرات الموجودة في باب السجن. وهكذا وجدنا أنفسنا في المعتقل الكبير مع عدد من السجناء من جماعة الإخوان المسلمين. وكان عددنا يصل حوالي ٦٠ معتقلاً من القيادات السياسية والعسكرية اليمنية. وكانت هذه خطوة مريحة بالنسبة لنا قياسا بالسجون الصغيرة، لأن السجون الصغيرة والزنازين الانفرادية (التي تفتقد إلى مناخ صحي يساعد على ممارسة الحياة الطبيعية) كانت مخصصة للتعذيب والتحقيق الذي يتم بطرق يصعب وصفها وقد ينجم عنها فقدان البعض لعقولهم.

كان التحقيق معنا يتم في أجواء الليل الباردة. وكثيراً ما كنا نجد عناءً في التعامل مع العسكر الذين كانوا قد دُرِّبوا على نحو يجعلهم يتمتعون بعقليات جامدة لا تؤهلهم للتعامل الإنساني مع المعتقلين. وكان ذلك أمراً مؤلماً بالنسبة لنا. ولم توجه لنا أي اتهامات، وإنما وجهت إلينا أسئلة شكلية من قبيل "ما ذا فعلتم في المؤتمر؟ ما ذا فعل الفريق العمري؟". وسرعان ما وجدنا

أنفسنا في زنزانات انفرادية. كانت الزنزانة الانفرادية مفروشة بفراش رث على سرير مكسور، وكان الفراش قذرا بصورة مقززة. ولذا كنا نفضل النوم على الأرض بدلا من النوم على السرير. وكثيراً ما كنا نصحو على أنين المعتقلين المصريين وصراخهم من جراء عمليات التحقيق والتعذيب الذي يتعرضون له. وكنا نحاول أن نراهم من فتحة الباب. وكان الذهاب إلى المرحاض يشكل بالنسبة لنا مشكلة كبيرة تضاف إلى ما نجده من عذاب نفسي. ولم يكن من السهل الحصول على "ترف" الوصول إلى المرحاض لقضاء الحاجة في تلك الظروف إلا لمرة واحدة فقط في اليوم. وكانت الأصوات الصادرة من مشاهد التعذيب المؤلمة تتوارد إلى أسماعنا، وعيوننا المتعبة تحاول بألم رصد تلك المشاهد الفظيعة التي يصعب أن تمحى من الذاكرة. وكان الأمر الذي ضاعف من عذابنا منظر المعتقلين من الأخوان المسلمين الذين بلغ تعذيبهم حداً يتجاوز الوصف، وكانوا يُستَخدمون لتنظيف مخلفات كلاب السجن. ولعل المضحك المبكي أن المعتقلين من الأخوان المسلمين كانوا على الرغم من وضعهم المأساوي يشكلون بالنسبة لنا قناة اتصال بالعالم الخارجي. فقد كانوا يتعاطفون معنا ويزودوننا بالأخبار عن اليمن من خلال قيامهم بتنظيف السجن. ولا بد من ذكر بعض المعاناة الشديدة التي عانينا منها، مثل الغذاء غير الصالح للآدميين كالفول المدمس الذي لم يبق منه سوى القشرة، وكذلك الحلاقة بموس قد أكل الصدأ (الذَحَل) حده فكان يجرح أكثر مما يحلق، وكان الحلاق يمر أسبوعيا للحلاقة فكان منظره وهو ينتقل من زنزانة إلى أخرى يثير الرعب. ومن المعاناة القاسية أثر برد القاهرة القارس الرطب الذي كان يؤذينا كثيرا ويتسرب من زجاج النافذة الصغيرة المكسور إلى الزنزانة، ومرور تيار من الهواء البارد من النافذة عبر الفتحات الموجودة في الباب. ولم يكن يوجد لدى كل منا سوى بطانية واحدة يفرش بعضها تحته ويتغطى بجزء منها. وقد أصبت وأصيب غيري بالروماتزم، وكانت بعض أعضائي تؤلمني ألما شديدا.

مرارة هزيمة يونيه ١٩٦٧

كان ما يلوح من تعذيب للمعتقلين المصريين يزيد من مرارة السجن ومن معاناتنا فيه. ولم يتفوق عليها في الألم سوى العدوان الإسرائيلي على مصر في ٥ يونيه ١٩٦٧، ومنظر الطائرات الإسرائيلية وهي تتجه لضرب مطار الماظه وتعود إلى مواقعها دون ان نرى اي مدفع مصري مضاد يواجه غارات الطيران الإسرائيلي. وقد تحدد مسار الحرب منذ الساعات الأولى، حيث تمكن الطيران الإسرائيلي من توجيه ضربات جوية مركزة إلى الطائرات المصرية الرابضة على الأرض في مواقع مكشوفة. وفي اليوم الثاني لاندلاع الحرب كانت الحركة غير طبيعية في المعتقل، وانتشرت الجلبة في أرجائه. وتحرك الجنود في اتجاهات مختلفة دون تنظيم ودون انتظار الأوامر. وكنا نشاهدهم يرتدون خوذاتهم العسكرية ويهرولون هنا وهناك. سألنا احدهم وكان جندياً صعيدياً "إلى اين انت ذاهب؟" قال في لهجة تمزج بين المرارة واللامبالاة: سنذهب نحو قناة السويس لنوقف الإسرائيليين، ثم أردف قائلاً "والميَّه حق الله". تألمنا للوضع المأساوي، وتضاعف شعورنا بالألم. وعلى الرغم من وضعنا البائس في المعتقل، كان لسان الحال في تلك اللحظة يقول:

بلادي وإن جارت علي عزيزةٌ ... وأهلي وإن جاروا علي كرامُ

وبحكم ثقافتنا القومية وما نكنه من حب لأرض الكنانة، وجَدَ تفوه البعض بشيء من عبارات التشفي استنكاراً بالغاً وقوبل بالغضب من الأكثرية، على الرغم من كون تلك العبارات أطلقت من باب السخرية والمرارة. واستولى علينا الألم الشديد لما جرى، وبخاصة عندما أعلن ميكروفون السجن استقالة عبدالناصر نقلا عن جهاز المذياع. وتواترت الأخبار عن المظاهرات الصاخبة المطالبة بعودة الرئيس عبدالناصر عن

استقالته من رئاسة الجمهورية على الرغم من الهزيمة الكبيرة. وكان لدي تصور بأن الأمور ستسير نحو نهاية مخيفة ومفجعة. كنا نقرأ النكسة في عيون سجانينا. واندفع بعض الزملاء بوحي من شعورهم القومي وبمشاعر صادقة وحقيقية فقاموا بتحرير مذكرة أبدوا فيها استعدادهم للتطوع للمشاركة في الدفاع عن مصر في وجه العدوان الإسرائيلي.

الإفراج يلوح في الأفق

كانت فترة السجن مليئة بالأحداث المتضاربة. وبدا لنا أن الوضع في مصر بعد النكسة يشهد توتراً داخلياً. وهذا ما لمسناه بالفعل ونحن في المعتقل. فقد بدأ انصار المشير عامر بتجميع الأسلحة. وأخذوا المسدسات التي كان بعض زملائنا يحتفظون بها في الشقق وصادروها منهم. ولم يكن الأمر بحاجة إلى كثير من العناء لمعرفة أنهم يدبرون لحركة انقلاب على نظام عبد الناصر، وبخاصة في أوضاع الهزيمة التي ألمت بمصر والأمة العربية. وقد أدت تلك الحركة الانقلابية الفاشلة إلى مفارقة عجيبة لم تكن تخطر في أذهاننا. فقد أصبح شمس بدران سجينا في المعتقل الذي حرص على أن يُدخِلنا فيه. وكانت تتداعى إلينا أصوات التحقيق معه ومع رفاقه. وأشاع ذلك الأمر في نفوسنا بعض الارتياح حيث أصبح السجان مسجوناً يتجرع من الكأس التي أذاقها للآخرين. وأدت نتائج الحرب المأساوية إلى تحريك مياه القضية اليمنية التي لم تشهد أي تطورات خلال فترة الحرب. فقد عُقِد مؤتمر القمة التاريخي في الخرطوم في أواخر أغسطس وبداية سبتمبر ١٩٦٧. وكان من ضمن قراراته الاتفاق على سحب القوات المصرية من اليمن، وتشكيل لجنة وساطة عربية برئاسة محمد أحمد محجوب، رئيس وزراء السودان، وعضوية كل من العراق والمغرب،

لإيجاد حل للوضع في اليمن يؤكد المصالحة بين مصر والسعودية لمواجهة الأوضاع بعد الهزيمة العربية، ووقوف العرب إلى جانب مصر وسوريا والأردن لمواجهة آثار العدوان عليها وما أدى إليه من احتلال لأراضيها في سيناء والجولان والضفة الغربية للأردن، ناهيك عن مواصلة الدعم للقضية الفلسطينية التي هي أساس النزاع مع إسرائيل.

وفي تلك الأثناء توالت الضغوط على عبد الناصر للإفراج عنا. وبعد توسط محمد أحمد محجوب، رئيس وزراء السودان، وإصراره على مقابلة نعمان والعمري، لمسنا تخفيفاً في بعض الإجراءات وتحسناً نسبياً في المعاملة. فقد نُقلنا من الزنازين إلى العنابر، وأصبح بإمكاننا الخروج إلى الشمس مرة كل يوم. غير أن محاولتنا المستمرة لتبادل أطراف الحديث مع بعضنا البعض كانت تبوء بالفشل على الرغم من محاولة التفاهم مع الجندي الذي كان ينهرنا بالقول: (اسكتوا يا أولاد...). وبدأت الأمور تتحسن أكثر فأكثر، وسمح بدخول السجائر والصابون ومعجون الأسنان إلينا. وفجأة جاءت الأوامر بإطلاق سراحنا على دفعات. وكنت أنا ضمن الدفعة الأخيرة بعد أن قضينا في السجن في مصر ما يزيد على سنة. فانطوت بالخروج من السجن في مصر فترة عصيبة في حياتي، ذهنياً ونفسياً، بسبب الانقطاع عن الأهل والوطن. لكن الفرحة بالخروج من السجن كانت قد تحولت في نفوسنا إلى انكسار وألم بسبب الهزيمة والنكسة التي أصيب بها العرب، ومست واقعهم ومستقبلهم في الصميم.

كلمة لا بد منها

لعل كثير ممن يتحدثون عن العلاقة بين مصر واليمن في تلك الفترة يقللون من مسئولية الجمهوريين اليمنيين في اضطراب الأوضاع السياسية داخل الجمهورية بُعَيد قيام الثورة في اليمن، ويقللون من مسئولية الاستعمار البريطاني الذي كان يحتل عدن والجنوب، ومسئولية الغرب عموما، في تدهور الأوضاع في اليمن واشتداد أوار الحرب الأهلية فيها. ولذلك يحمّلون الجيش المصري والمصريين كل الأخطاء وكل الأوزار، وهذا بعيد كل البعد عن الإنصاف وعن النظرة الموضوعية إلى حقيقة ما جرى من أحداث ومن ملابسات في ذلك الظرف المضطرب المعقّد. والبعض يعيد كل ما جرى إلى عدم فهم القيادة المصرية لأوضاع اليمن. والحقيقة التي لا مراء فيها أن الخلاف بين الجمهوريين، وعلى الأخص بين الحركة الوطنية التي تصدت فيما بعد لقيادة النظام الجمهوري، كان سابقا على قيام الثورة، وبخاصة الخلاف فيما بين المعارضين المشتتين إلى جماعات مختلفة، وكذلك الخلاف بين المعارضة اليمنية والنظام في مصر بعد أن يئس قبل قيام الثورة من قدرة هذه المعارضة على التحرك داخل اليمن، فقدم الدعم للدكتور عبدالرحمن البيضاني ليكون صلة الوصل بمن اتصل بهم من المعارضين، ممن يقيمون في مصر أو في داخل اليمن. وتولت القيام بالثورة مجموعة سرية صغيرة من الضباط الشباب بالتعاون مع بعض القيادات السياسية الناشطة في السر. وكانت الحركة السياسية تقوم على اتصالات سرية بأفراد وجماعات صغيرة متناثرة ومتنوعة لا يجمعها رابط تنظيمي يوحدها من حول مخطط سياسي، أو من حول برنامج محدد للتغيير يلتزم به الجميع، بسبب صعوبة الأوضاع السياسية والاجتماعية في تلك الأيام، وقسوة الحكم وبطشه، وصعوبة المواصلات فيما بين الأجزاء المختلفة من اليمن، وبين

اليمن والخارج، وصعوبة الاتصالات والتحاور فيما بين المعارضين والمستنيرين في الداخل والخارج. فلم يعرفوا بعضهم البعض إلا نادرا. ولم يتواصلوا ويتحدثوا مع بعضهم البعض ويتبادلوا الآراء والأفكار إلا بعد قيام الثورة. ولذلك وصلوا إلى الحكم أفرادا متنافرين يَشُكُّون في بعضهم البعض، ولا يوجد ما يجمع بينهم على أي مستوى سوى الرغبة الغائمة في إزاحة النظام الإمامي ثم بعد ذلك يختلفون في كل شيء. ثم جاء العامل القبلي الذي سيطر على الموقف في المناطق البعيدة عن المدن الرئيسية منذ البداية، واستنزف الدولة والخزينة العامة، وجعل سلطة الجمهورية تقتصر على العاصمة. وبسبب عدم وجود جهاز دولة يمكن الاعتماد عليه في إدارة شئون الدولة كان أول قرار اتخذته الجمهورية أن يتولى الحكم باسم الجمهورية أعلى رتبة من العسكر القديم في كل منطقة يتواجدون فيها.

وكمثال على الصعوبات التي واجهتها الثورة منذ أيامها الأولى، كان ناجي الغادر من المشايخ الذين يترددون على شريف بيحان حسين الهبيلي الذي أوكل إليه الاستعمار البريطاني في عدن والمحميات ترتيب الصلات بالمشايخ المتمردين في شمال اليمن، وبخاصة في خولان. وعندما قامت الثورة أفرجت عن جميع المعتقلين في سجون الإمامة من المشايخ ومن بينهم الشيخ الغادر. وكان الأمل أنهم سيكونون إلى جانب النظام الجمهوري الذي حررهم من السجن وسيقفون ضد النظام الإمامي الذي سجنهم. لكن حدث العكس في خولان. فقد انضم جميع المشايخ الذين أفرج عنهم ومعهم الغادر إلى الملكية وبدءوا قطع الطرقات قبل أن يأتيهم الدعم الملكي من الخارج، بل كان أول دعم قدم لهم من الجمهورية. فقد ذهب القاضي محمد محمود الزبيري والقاضي عبدالسلام صبره لحشدهم إلى جانب الجمهورية، وصُرفت لهم أسلحة ونقود استخدموها في تفجير القتال ضد الجمهورية، مما اضطر الحكومة الجمهورية الجديدة إلى الاستعانة بالقوات المصرية للتصدي لهم.

ومن الجانب الآخر، على الحدود الشمالية، بدأت فئة أخرى تتجمع بتوجيه من الخارج وبدعم سعودي. وتم استدعاء الأمير الحسن بن يحيى حميدالدين على عجل منذ الأيام الأولى لقيام الثورة، وتمت مبايعته وهو ما يزال في المطار في السعودية ليكون إماما جديدا قبل أن تعلن الإذاعات الخارجية أن الإمام البدر ما يزال على قيد الحياة هاربا في الجبال الشمالية الغربية. وحين وصل البدر إلى السعودية تنازل له عمه الحسن عن البيعة التي كانت قد أعطيت له، للحفاظ على البيعة الشرعية التي كان البدر قد حصل عليها بعد وفاة والده "بالولاء والطاعة في المنشط والمكره"، حتى لا يحتاجون إلى اعتراف العالم من جديد ببيعة الحسن، لأن البدر كان قد تلقى التهاني من الخارج بخلافة أبيه، ولأنه أيضا كان وليا للعهد ومن ثم كان انتقال الإمامة إليه أمام العالم الخارجي أمرا متوقعا ومعترفا به. كما أن بقاء البدر في منصبه يؤدي إلى تعقيد موضوع الاعتراف بالجمهورية، وبخاصة في نظر الملكيات والإمبراطوريات (السعودية، والأردن، وشاه إيران، وبريطانيا، وأمثالها).

ولا شك أن جهل قادة القوات المصرية بأوضاع اليمن القبلية والمذهبية والتاريخية قد أسهم في تعقيد الأوضاع، وأدى في بعض الحالات إلى تدهورها بسرعة، إذ لم يجدوا في متناولهم دراسات وبحوث تمكنهم من الاطلاع على حقيقة الأوضاع قبل أن يتعاملوا معها. لأن اليمن كانت معزولة وبخاصة مناطقها القبلية التي شهدت التمرد على الجمهورية، ولم يكن احد قد درس أوضاعها التاريخية والقبلية سواء من اليمنيين أو من غيرهم. ويقال إن الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود قال عن إرسال قوات مصرية لمناصرة الجمهورية في اليمن إن الرئيس عبدالناصر "قد خطى خطوة في الظلام". وفعلا، كانت القوات المصرية تذهب إلى المجهول لتخوض المعارك على أرض لا تكاد تعرف عنها شيئا. وكانت القيادة العسكرية المصرية تحاول التعويض عن ذلك عن طريق التعاون مع مشايخ محليين يبدون إلى

هذا الحد أو ذاك اقتناعا بالدور المصري في مساعدة الجمهورية أو في مقابل نقود. ولم تكن تلك الوسيلة ناجحة دائما، وألحقت في بعض الحالات ضررا مباشرا بالقوات المصرية. ولجأت الجمهورية إلى استرضاء مشايخ القبائل، وأغدقت عليهم الأموال والأسلحة، مما شجعهم على الطموح للاستيلاء على السلطة، وزاد من معاداتهم للقوات المصرية التي أصبحت بعد اشتداد المعارك واتساعها السند العسكري المباشر لبقاء الجمهورية. وزاد أولئك المشايخ من تقريبهم من الجيران للعمل معهم في سبيل إخراج القوات المصرية من اليمن. ويمكن القول بأمانة أنه لولاء بقاء القوات المصرية في السنوات الأولى من عمر الجمهورية لما تمكن النظام الجمهوري الجديد من تأسيس نفسه، وتوسيع قاعدته، وإنشاء المقومات الأولى لصموده بعد انسحاب القوات المصرية في خريف عام ١٩٦٧ من اليمن ليجد الجمهوريون أنفسهم يواجهون قدرهم ويتحملون مسئولياتهم في الحفاظ على نظام جمهوري ضَمِنَ لليمن اختصار الزمن، وقفز بها مباشرة من سجون العهود القديمة إلى القرن العشرين، وجنبها الكثير من متاهات البحث عن طريق يوصلها إلى عتبة عصرها.

مرحلة الاعتماد على النفس

العودة إلى اليمن وبوادر حركة

التصحيح في ٥ نوفمبر ١٩٦٧

توزع المعتقلون فور الإفراج عنهم من السجن على شقق في القاهرة، ونزلت أنا في فندق أمية بالدقي، في شارع فؤاد سابقا (٢٦ سبتمبر حاليا)، في وسط القاهرة. وعاد إلينا بعض الهاربين من بيروت ودمشق. وتولى التعامل معنا السفير أحمد شكري الذي كنا نعرفه ونعرف طريقته الدبلوماسية المرنة في التصرف، وكان قد أصبح مسئول مكتب شئون اليمن. وأجرينا جولة من المشاورات فيما بيننا نحن الذين خرجنا من السجن في مصر، وتم الاتفاق على أن نعود إلى صنعاء. وتفاهمنا مع المصريين على أن تقلنا طائرة مصرية إلى الحديدة في النصف الثاني من أكتوبر ١٩٦٧ على أساس أن الوضع في اليمن يحتاج إلى مصالحة في وقت تنسحب فيه القوات المصرية وتجد البلاد نفسها تواجه وضعا صعبا. فعاد إلى اليمن عدد كبير ممن كانوا مسجونين وكنت أحدهم، في حين قرر الفريق العمري وآخرون البقاء في مصر بإرادتهم في انتظار أن تتضح الأمور. وبدا لنا أن اتفاق الطائف الذي وقعت عليه مجموعة من المنشقين الجمهوريين، ويقضي بانسحاب القوات المصرية وقيام نظام وسط بين الجمهورية والملكية، قد وجد سبيله للتطبيق. ففي الوقت الذي وصلنا فيه إلى الحديدة شاهدنا فوجاً من القوات المصرية يغادر اليمن للعودة إلى مصر. واستقبلنا الرئيس المشير عبد الله السلال ومعه عبد الله جزيلان الذي كان نائبا لرئيس الوزراء والرجل الثاني في النظام في تلك الفترة، وعبدالغني علي، وزير المالية. وكان السلال حين التقينا به يتهيأ للسفر إلى الخارج. وكان الجميع حريصاً على تجنب الصدام والعنف. وتشكلت لجنة مكونة من عشرة

أشخاص يمثلون العائدين من مصر (كنت أحد هؤلاء العشرة) وعشرة آخرين يمثلون الحكومة منهم جزيلان وعبدالغني علي. وكان من الأفكار المطروحة آنذاك تشكيل مجلس جمهوري برئاسة السلال. ولم تتوصل اللجنة إلى اتفاق فغادر السلال إلى الخارج. وكان مقررا أن يتولى جزيلان القيام بأعمال الرئيس ولكنه أصر على السفر. وأدى سفره مع السلال إلى شل عمل اللجنة. وجرى الاتفاق على أن يتم تكليف القاضي عبدالرحمن الإرياني للقيام بأعمال رئيس الجمهورية في غيابه، لكن السلال لم يكلف أحدا بأن يتولى رئاسة الدولة بالنيابة عنه في غيابه. ونزل بعض المشايخ الكبار إلى الحديدة وزادت البلبلة. وهكذا غادر السلال إلى العراق على طريق الذهاب في زيارة إلى الاتحاد السوفيتي في حين تحركنا إلى صنعاء. وقد كلفني القاضي الإرياني بالعودة من صنعاء إلى الحديدة لأحمل رسالة إلى السلال قبل مغادرته البلاد تضمنت طلباً بتكليف من يقوم بأعمال رئيس الجمهورية حتى عودته. فلم يكن من الحكمة أن يترك رئيس الجمهورية البلاد تواجه الفوضى والمصير المجهول في تلك المرحلة الحرجة ويغادر البلاد في رحلة طويلة. وقد أوشكت الأمور أن تضطرب فعلا بعد مغادرة السلال ومعه عبد الله جزيلان إلى العراق، وكادت أن تنفلت. وقد خرجتُ من صنعاء قاصدا الذهاب إلى السلال في الحديدة حاملا رسالة الإرياني إليه، ولكنني علمت في الطريق أن السلال قد غادر البلاد فعدت إلى صنعاء.

وأمام الفراغ الكبير في السلطة، والذي تركته مغادرة السلال وعدد من أنصاره، اختلفت الأطراف السياسية على الآلية التي يتم بواسطتها ملء ذلك الفراغ. فقد كان الشيخ أحمد عبد ربه العواضي وبعض ضباط الصاعقة والمظلات يؤيدون تعيين شخص آخر قائماً بأعمال الرئيس حتى يعود. لكن الشيخ عبدالله الأحمر ومن حوله بعض مشايخ القبائل الشمالية قرروا التحرك الفعلي للإطاحة بالسلال. يقول الشيخ عبدالله في مذكراته "لقد عقدنا العزم بعد وصول القاضي الإرياني ومن معه (من القاهرة) على القيام بحركة ضد السلال وفضلنا أن يتم ذلك عندما يسافر السلال إلى الخارج لنضمن النجاح لهذه الحركة"(3). ويُؤكد ما كتبه الشيخ سنان أبو لحوم في مذكراته، وما ردّ به عبد الملك الطيب على ما كتبه محسن العيني في مذكراته(4)، أن بعض مشايخ القبائل الشمالية الكبار كانوا يجرون الاتصالات بالمشايخ والضباط والسياسيين للقيام بانقلاب يؤدي إلى عزل السلال. ولعل الرئيس السلال عرف بهذه التحركات، أو على الأقل أحس بها وبأن القوى التي اختلف معها لن تتركه يواصل الحكم، فقرر أن يخرج بالطريقة التي خرج بها في وقت حرج يستدعي وجود رئيس الدولة داخل البلاد لمواجهة الأوضاع الصعبة. وهو ما يؤكده الشيخ الأحمر الذي يقول "كان السلال يتوقع قيام حركة ضده بعد وصول الإرياني ومن معه من القاهرة، وربما فضل أن تتم وهو غائب عن البلاد فلا يلحقه أي لوم، إذ لم يعد لديه استعداد للمقاومة والدخول في مشاكل جديدة"(5). وعلى كل حال لا يوجد أي تفسير لمغادرة الرئيس السلال البلاد، في زيارة كان يمكن أن يكلف بها غيره وأن يؤجلها إلى وقت آخر، سوى الرغبة في تجنب الصدام، آخذا في الحسبان أنه لم يوجه القوى التي كانت تلتف من حوله لكي تقوم بما تستطيع من مقاومة، على الرغم من أن تلك المقاومة لو حدثت لما قُدِّر لها النجاح، لكنها كانت ستخلق الكثير من الاضطراب في العاصمة وفي غيرها. ولعل هذا ما أدركه الكثير من الضباط والشخصيات التي أيدت السلال، لأن بعضهم غادر معه، وأبرزهم نائبه الفعلي عبدالله جزيلان، والبعض الآخر بحث عن أية فرصة للمغادرة، ومن ظل في الداخل لم يبد أية معارضة فعلية.

---

(3) مذكرات الشيخ الأحمر، ص ١٣٧

(4) عبد الملك الطيب، انقلاب خمسة نوفمبر ١٩٦٧ في كتاب محسن العيني، ص ٣٢ –٣٦.

(5) مذكرات الأحمر، نفسه، ص ١٣٧ ـ ١٣٩.

وفي تلك الأثناء وصلنا أنا والأخ محمد سعيد العطار والأخ محسن العيني إلى صنعاء وحللنا ضيوفاً على الأخ علي السنيدار في منزله، في وقت كان فيه الضباط قد بدءوا القيام بحركتهم في الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م بمساعدة القبائل والأحزاب المعارضة. وسارت الأمور بسلام، واتخذ الانقلاب طابعاً سلمياً. وزاد في نجاح الحركة مشاركة تشكيلات المظلات والصاعقة والشيخ العواضي، وقد كانوا يحسبون من القوى المقربة من السلال، بالإضافة إلى مشايخ القبائل الكبار وعلى راسهم عبدالله الأحمر ومجاهد أبو شوارب واحمد علي المطري وسنان ابو لحوم وغيرهم. ولاقى الانقلاب تشجيع البعثيين الذين شارك الضباط المنتمون إليهم في التحرك على أمل فرض سيطرتهم على البلاد متى أتاحت لهم الظروف ذلك. وقد سهل هذا النجاح دون إراقة الدماء أن السلال وكثيراً من أنصاره كانوا قد غادروا إلى خارج البلاد وأصبح الوضع جاهزا لأي تغيير. وكانت المداولات جارية لتجنب الصدام. وعقدت اجتماعات تقرر فيها تشكيل مجلس جمهوري من القاضي عبدالرحمن الإرياني واحمد محمد نعمان ومحمد علي عثمان، على أن تكون رئاسته دورية بين أعضائه. وانتُخب القاضي الإرياني اول رئيس للمجلس. وكان نعمان قد وصل إلى بيروت بعد خروجه من السجن الحربي في مصر منهكا فلم يقبل المشاركة في عضوية المجلس الجمهوري وأعلن من بيروت استقالته بحُجّة عدم اتخاذ خطوات ملموسة للمصالحة الوطنية. وتشكلت حكومة جديدة برئاسة محسن العيني الذي كان دائما يفضل أن يتولى وزارة الخارجية إلى جانب منصبه كرئيس للوزراء. لكن الآخرين، وبخاصة القاضي الإرياني، تمسكوا بأن أتولى وزارة الخارجية، وهو المنصب الذي كنت أتولاه قبل أن ندخل السجن الحربي في مصر، وعدّوا ذلك من باب إعادة الاعتبار.

بوادر الحصار

وبدأت سحب كثيفة تتجمع في سماء صنعاء وتنذر بمرحلة جديدة صعبة. فقد حاول الملكيون استغلال الوضع الذي نجم عن انسحاب القوات المصرية وحدوث حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ لفرض الحصار على مدينتي صنعاء وحجه حتى ينتهي بإسقاط الجمهورية. وكان خروج ما يقرب من ستين ألف جندي مصري وخروج السلال من الحكم وما سببته الصراعات بين الجمهوريين خلال السنوات الأخيرة من مضاعفات يغري أعداء النظام الجمهوري باستنتاج ان هذا النظام لم يعد يملك أي مقومات للبقاء، وأن نهايته وشيكة بكل الحسابات. وبدأت عملية الحشد للهجوم النهائي على اكثر من مستوى، منها ما تعلق بتجنيد المرتزقة الأجانب للمشاركة في صفوف الملكيين حيث صُرفت مبالغ طائلة (قدرت بـ ٣٠٠ مليون دولار) خصصت لتمويل الحملة الإعلامية للملكيين وتجنيد المرتزقة. وعلى النقيض من ذلك كان الوضع بالنسبة لنا في الداخل بالغ السوء. فقد كانت الإمكانيات المادية شحيحة لاسيما في ظل توقف الدعم المصري، ناهيك عن ان رحيل القوات المصرية قد خلف فراغا عسكريا كبيرا. وتعرض الوضع العسكري الجمهوري للإرباك. وكان النظام الجمهوري يقف مجردا من الإمكانات الداخلية الكافية، ويواجه شعورا عاما لدى أصدقائه في الخارج بانه آيل للسقوط لا محالة بالنظر إلى تقدير توازن القوى المحلي والدولي، بحيث يتوفر للملكيين الدعم المالي والمعدات العسكرية وجسر التموين والتبني السياسي الإقليمي والدولي، في حين يقف النظام الجمهوري في وضع مرتبك مجردا من كل دعم عملي. وهكذا كان أصدقاء النظام الجمهوري وأعداؤه على السواء يرون أن قدرته على الصمود والبقاء تقترب من درجة الصفر.

البحث عن دعم

وفي الوقت الذي كانت فيه القوات الملكية قد أخذت تحاصر صنعاء مدعومة بجماعات المرتزقة، بمن فيهم المرتزقة الأجانب، بدأنا نعيد ترتيب خططنا الدفاعية، ونستجمع ما أمكن من قوى. وكان توفير الوقود للطائرات وتدريب الطيارين بعد سنوات من انقطاعهم عن التدريب من أهم الأولويات في السياسة الدفاعية الرامية إلى كسر الحصار المفروض على صنعاء. ولذلك قررنا التوجه إلى موسكو لإقناع الاتحاد السوفيتي بالموافقة على تدريب الطيارين اليمنيين خلال مدة أقصاها شهر ونصف. وتوليت رئاسة وفد كبير في زيارة لموسكو بهدف إقناع القيادة السوفيتية بتقديم الدعم للنظام الجمهوري في مهمة كانت من أكثر المهام مشقة وصعوبة في حياتي العملية كلها. وقد ضم الوفد مجموعة من القادة العسكريين، وبعض الساسة المدنيين. وكانت المفاوضات صعبة وتتم تحت ضغط تسارع الأحداث واقتراب المحاصرين من العاصمة. وكنا نشعر أن عنصر الزمن ليس في صالحنا. ومع أننا مررنا بالقاهرة لأخذ طائرة الإيروفلوت من هناك إلى موسكو، لم نلتق بأي مسئول مصري، ولهذا دلالة سياسية أيضا.

وقد قابلنا في موسكو وزير الدفاع السوفيتي الذي لمسنا لديه الكثير من التعاطف ومن الحماسة للثورة اليمنية. ولذلك كان متجاوباً معنا إلى أقصى حد. ومما يحسب له أنه كان يوجهنا إلى الشخصيات ذات الثقل الحقيقي والتي كانت تمسك بمفاتيح التأثير في القرار السياسي السوفيتي. وخلال لقائي به أكدت له مراراً أننا نثق في الدعم السوفيتي، وأن الأسلحة التي يملكها النظام الجمهوري ستكون عرضة للضياع، وسيستولي عليها الملكيون إذا لم نحصل على الدعم الجوي السوفيتي. ولتفاعله الكبير مع القضايا التي طرحتُها عليه بعد أن أقنعتُه بالمخاطر الحقيقية التي يواجهها النظام الجمهوري في صنعاء والتي ربما ستؤدي إلى انهياره وعدم قدرته على

المقاومة إذا لم تتدخل موسكو في الوقت المناسب، أكد لي أن الاتحاد السوفيتي سيساعدنا. ووعد بأن يقترح الخبراء السوفيت في صنعاء خطة عسكرية للدفاع عن المدينة تستفيد من بعض ملامح خطة الدفاع عن ستالينجراد في الحرب العالمية الثانية.

وبعد اللقاء الناجح مع وزير الدفاع السوفيتي كان لا بد من تجاوز العقبة الدبلوماسية ممثلة في وزير الخارجية السوفيتي حينذاك وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي، اندريه جروميكو، الذي كان يزن الأمور بمعايير غير تلك التي يستخدمها وزير دفاع أبدى حماسة وتفاعلاً منقطع النظير. فقد كان جروميكو منشغلاً بمعادلات الصراع الدولي وحسابات التدخل السوفيتي ورد الفعل الأمريكي. وكانت لديَّ فكرة مسبقة عن الآلية التي يفكر بها جروميكو. ولهذا كان ترتيبي للقاء معه مختلفاً عن ترتيبي للقاء الذي تم مسبقاً مع وزير الدفاع الروسي. وقد بدات جولة المفاوضات مع جروميكو في جلسة تعد من أطول الجلسات مع المسئولين السوفيت وأعقدها، إذ استمرت سبع ساعات متواصلة. وقد كان جروميكو معارضاً بقوة للتدخل العسكري السوفيتي المباشر من خلال مشاركة الطيارين الروس كي لا يقع الاتحاد السوفيتي في معضلة الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية. وطرحتُ له في هذا اللقاء وجهة نظر مغايرة تمثلت في طلب الدعم السوفيتي عبر تدريب الطيارين اليمنيين وتأهيلهم دون الحاجة المباشرة إلى إشراك طيارين سوفيت إلا في أضيق الحدود، وقلت إننا لسنا في حاجة إلى استخدام الأسلحة لقصف القبائل والقوى التي تحاصر صنعاء، ولكننا فقط في حاجة إلى جسر جوي وإلى استخدام القنابل الصوتية التي من شانها أن تعمل على تفريق القبائل والقوى المحيطة بصنعاء. فقد كنت مدركاً لطبيعة العمليات العسكرية التي تشنها القبائل والتي كانت تعتمد على التجمعات بالدرجة الأولى، فإذا أفلحنا في تفريقها عبر القنابل الصوتية فمن الصعب أن تجتمع من جديد وتعيد ترتيب صفوفها.

وكان هذا هو المدخل الآخر الذي استخدمته لإقناع جروميكو بسرعة تقديم الدعم العسكري لليمن. وكان اعتراضه منصبا على مشاركة المدربين السوفيت في الطلعات الجوية فوق مناطق القتال، وكان يسميه "مشاركة في القتال"، ويقول: "لم يشارك السوفيت حتى في فيتنام بجنود أو بمقاتلين وإن قدمنا لفيتنام المساعدة". وكان جروميكو متحفظاً ولم يعط الرد النهائي خلال مفاوضات الساعات السبع معه، وإن كان قد وعد بإعطاء الرد لاحقاً. وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها والوفد اليمني مع جروميكو لإقناعه بجدوى تقديم الدعم السوفيتي للنظام الجمهوري، ينبغي الاعتراف بأنني خرجت من لقائي به وأنا أشعر بالإحباط والقلق، لأنه وضع القضية اليمنية في سياق دولي واسع ومعقد يخضع لميزان قوى دولي ليس في صالح النظام الجمهوري في اليمن.

وكان اللقاء التالي مع رئيس الوزراء السوفيتي ألكسي كوسيجين. وفي هذا اللقاء انفرجت أساريري، إذ لم يطل الانتظار للرد السوفيتي. لأن كوسيجين أبلغني بالموافقة على المطالب اليمنية التي تقدم بها الوفد. وأبلغنا في هذا اللقاء بموافقة موسكو على تدريب الطيارين اليمنيين، وتزويدنا بالقنابل الصوتية التي كنا في أمس الحاجة لاستخدامها بهدف تفريق جموع القبائل المؤيدة للملكيين. وبالفعل تحقق الجسر الجوي السوفيتي الذي وعدنا به وزير الدفاع بعد أن تمت الموافقة على جميع طلباتنا بما فيها منحنا طائرات "ميج ١٥"، و"ميج ١٦"، وهو الأمر الذي عزز ثقتنا بالقيادة السوفيتية، خاصة وأن وزير الدفاع السوري في حينه (المرحوم حافظ الأسد) كان قد اشتكى حينذاك لبعض رفاقه البعثيين من أن السوفيت أعطوا تلك الطائرات لليمنيين ولم يعطوها لسوريا. وكانت الطائرات ترسل في صناديق بطريق الجو ويركبها الخبراء السوفيت في مطار الحديدة. وأبلغنا وزير الدفاع السوفيتي بالموافقة على اشتراك المدربين السوفيت في الطلعات الجوية فوق مناطق القتال. وكنا قد حاولنا مع سوريا والجزائر ومصر لإرسال

طيارين مسرَّحين من الجيش فلم يستجب في البداية أحد. إلا أن المدربين السوفيت امتنعوا عن المشاركة في الطلعات الجوية فوق مناطق القتال بعد سقوط طائرة في خولان، وهو حادث قتل فيه طيار سوفيتي عرضت وسائل الإعلام الغربية رقم بطاقته، وشن الغرب نتيجة لذلك حملة واسعة على الاتحاد السوفيتي بحجة مشاركته في القتال الدائر في اليمن بين الجمهوريين والملكيين. وجاءت هذه الحملة للرد على الحملة الإعلامية التي كنا نثيرها حول مشاركة المرتزقة الأجانب في القتال إلى جانب الملكيين.

وقدم لنا السوفيت نصيحة مفادها أن نستعين ببعض الطيارين السوريين للمساعدة في تدريب الطيارين اليمنيين. وكان وجود وفد سوري برئاسة يوسف زعيِّن، رئيس الدولة ومعه إبراهيم ماخوس، وزير الخارجية، في موسكو عند وجودنا هناك، ومعهما عدد من القيادات العسكرية السورية، مناسبة ملائمة لسرعة عرض الموضوع عليه. وتم ترتيب اللقاء مع زعيِّن وماخوس. وبعد التباحث معهما في الموضوع حصلتُ منهما على وعد بمناقشة الأمر مع القيادة السورية حال عودتهما إلى دمشق. وكانت تلك الفترة قد شهدت تسريح بعض الطيارين من الخدمة في الجيش السوري عقب هزيمة يونيه ١٩٦٧. وكنا نود الاستعانة بهم بصفة غير رسمية كمتطوعين. وكنا قد توجهنا بذلك الطلب إلى الأخوة الجزائريين لمساعدتنا بطيارين لتدريب الطيارين اليمنيين، لكن محاولاتنا تلك باءت بالفشل. وبعد عودتنا إلى صنعاء عرضنا الأمر على بعض البعثيين اليمنيين الذين استطاعوا ممارسة ضغوط على رفاقهم البعثيين السوريين بحكم علاقاتهم الحزبية مع قادتها، وتمت الموافقة على انتداب عشرة طيارين سوريين متقاعدين تطوعوا لمساعدتنا بصفة غير رسمية. وفي هذه الأثناء وصلتني برقية باعتراف الجمهورية العربية اليمنية بالجمهورية التي قامت في جنوب اليمن بعد انسحاب بريطانيا. وساعدت هذه البرقية في تحسين موقفنا في المفاوضات، وقدمت لنا خدمة كبيرة أعانتنا على إثبات حسن النوايا تجاه الأشقاء في

الجنوب وأننا لا ننوي التصادم معهم، وهو ما كان محل اهتمام الجانب السوفيتي في تلك الفترة.

وعندما وصلنا إلى القاهرة في طريق العودة من موسكو وصلتنا رسالة من القاضي الإرياني للتوجه من هناك إلى عدن لتهنئة إخوتنا في الجنوب بتحقيق الاستقلال والمطالبة بتحقيق الوحدة بين شطري اليمن. وعند وصولنا إلى عدن أعطانا الأخ قحطان الشعبي الذي كان قد تعيّن رئيسا للجمهورية، موعدا سريعا للقاء به. وكان الوضع ما يزال غير مستقر بعد الصراع الدامي بين الجبهة القومية التي تولت السلطة بدعم من القوات النظامية وجبهة التحرير التي كانت تعتمد على الدعم المصري وخسرت المعركة بعد القوات المصرية. وقابلنا قحطان في دار الرئاسة فور خروج كبار ضباط الجيش من اللقاء به. وبدا أن لهم مطالب باسم الجيش. وقد استقبلنا قحطان بكل بشاشة وترحاب. وشرحنا له الوضع في صنعاء وطلبنا تحقيق الوحدة الفورية قبل أن تتحمل الجمهورية الجديدة في الجنوب التزامات جديدة وقبل أن ينشأ وضع يجعل من الصعب على الطرفين، اللذين يؤمنان بالوحدة اليمنية ويعلنان التزامهما بها في كل وثائقهما، اتخاذ قرار الوحدة. وقلنا له إن الوحدة ستمكن اليمنيين من مواجهة الهجمة التي تتعرض لها الثورة اليمنية في الشمال والجنوب سويا. فأجاب بوضوح قائلا إن القيادة العامة للجبهة القومية قد وجدت أن الوحدة غير ممكنة في هذه الظروف، وقررت عدم التسرع في تحقيقها. وأضاف: "أرى شخصيا أن تتركوا الجنوب يمضي في بناء دولة حتى إذا ساءت الأوضاع في الشمال يستطيع الأحرار اليمنيون أن يجدوا مكانا يلجأون إليه". وجرت حوارات بيننا وبين كثير من الإخوة المسئولين في عدن. وفهمنا أن الوضع في الجنوب لم يستقر بعد، وأن الأمور متوترة، وأن النظام والدولة الجديدة مستهدفان. وعند ذلك قررت السفر إلى تعز لمقابلة القاضي الإرياني لإطلاعه على نتائج المحادثات.

ومن حُسنِ المصادفات أن الضابط الذي كلف بمرافقتي كان من خيرة الضباط واقدرهم، كما لاحظت من تصرفه الراقي معنا ورعاية زوجتي التي كانت حامل بولدنا محمد. وكان الوضع العسكري في الشمال يزداد تعقيدا، والمخاطر تتزايد.. ولإعطاء فكرة عما كان يدور في أذهان الكثير ممن يعدّون انفسهم "واقعيين" في تقديرهم للأوضاع في الداخل، أضرب مثلا بشخصية كبيرة ربطتني به علاقة وطيدة وله خبرة واسعة في معرفة واقع البلاد بحكم سنه ونضجه. وحينما التقيت به عند عودتي من عدن قال لي، بما تربطنا من صداقة ومودة: "يبدو أن الملكية ستعود كما عادت في ١٩٤٨. فالقبائل تحاصر صنعاء. والوضع العسكري سيئ". وسألني: "ما ذا ستفعل بذهابك إلى صنعاء؟" وأضاف: "خير لك أن تبقى خارج صنعاء بعيدا عن مناطق الاضطرابات وعن الحرب حتى ينجلي الموقف. وبإمكانك إذا تحسنت الأمور أن تعود من جديد إلى العاصمة." وكنت ارد عليه بالقول: "الجمهورية باقية. وسيتم التصدي لمن يحاصرون صنعاء. وستفتح الطرق في القريب. وفي صنعاء رجال قادرون على الدفاع عنها باستماتة وبكل ما أوتوا من طاقة". ولكي يقنعني بعدم العودة إلى صنعاء ذكر لي أسماء كثير من المسئولين الكبار ومن الضباط ممن تركوا صنعاء وتواجدوا في تعز والحديدة استعدادا لأي طارئ، وقال لي إن بعضهم قد رتب قوارب في الحديدة وفي بعض السواحل للنجاة بنفسه إلى اقرب جزيرة استعدادا للذهاب إلى الخارج. ولكنني كنت أقابل كلامه بابتسامة، وبمزيد من الإصرار على العودة إلى صنعاء للمشاركة في مواجهة الأوضاع الصعبة.

اللجنة الثلاثية وملحمة الدفاع عن صنعاء

تعرّضَت حكومة الأستاذ محسن العيني (التي تعيّنت بعد حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧)، في أواخر أيامها لضغوط شديدة من أجل تلبية دعوة الجامعة العربية لمقابلة اللجنة الثلاثية التي شكلت لحل القضية اليمنية. وكان واضحاً أن اللجنة غير راغبة في المجيء إلى صنعاء بسبب ظروف الحصار، ولأن الكثير من الدول والقوى كانت تعتقد أن صنعاء ستسقط في أيدي الملكيين المدعومين بقوة من الخارج. ولم يكن من الحكمة عدم مقابلتها، لأن ذلك يهدد بعزل الجمهورية سياسيا في فترة تتعرض فيها لهجمة عسكرية شرسة، ولأن رفض التحرك السياسي سيعطي فرصة للملكيين لاحتلال ساحة التحرك السياسي بحرية دون مواجهة، وسيؤكد ذلك ما تبثه دعايتهم في الخارج من أن صنعاء أصبحت قاب قوسين أو أدنى من السقوط.

وكان الود مفقوداً، في تلك الفترة، بيننا وبين اللجنة الثلاثية بسبب مواقفهم السابقة بعد ما عادوا من صنعاء عقب خروج المظاهرات في ٣ أكتوبر ١٩٦٧ ترفض وصولهم، مما فرض على السلال عدم اللقاء بهم. وتواصل الموقف الرافض لدور اللجنة منذ ذلك الحين. وواجهنا صعوبة في إقناع بعض الشباب والمثقفين بضرورة مقابلتها والتفاوض معها. وقد كلفني محسن العيني، رئيس الوزراء، بمقابلة قيادة المقاومة الشعبية التي كانت تتولى حشد الشباب للمشاركة في التصدي للحصار، لإقناعهم بموقف الحكومة. وعقدتُ معهم لقاء في مقر المقاومة الشعبية في مجلس الشورى حضره عدد من الشباب، أذكر منهم عمر الجاوي ومالك الإرياني، فوجدتهم يرفضون بشدة التفاوض مع اللجنة الثلاثية، ويقولون إن رئيس هذه اللجنة، محمد أحمد محجوب، مقرب من السعودية ولن يفعل إلا ما تريد، وأن موقف المملكة المغربية، العضو الثاني في اللجنة، لا يختلف عن موقف

السعودية من الجمهورية في اليمن، أما العضو الثالث في اللجنة، وهو عدنان خير الله، وزير خارجية العراق، فقد كان مقربا من مصر التي تريد أن تخرج من اليمن على أساس حل متفق عليه في قمة الخرطوم ولا تريد أن يبدو خروجها وكأنه هزيمة سياسية كاملة لمصر. وبعد نقاش طويل وصبور ومنطقي قلت لهم: "نحن موجودون في بلادنا وندافع عن أنفسنا بكل ما أوتينا من قوة، وشعارنا (الجمهورية أو الموت)، ولا يستطيع أحد أن يجبرنا على قبول ما لا نقبل به. لكن هذا لا يمنع من المفاوضات والتعامل مع الأطروحات السياسية، والقيام بجهد دبلوماسي وبنشاط سياسي لإقناع الدول العربية وبقية دول العالم بأن الجمهورية حقيقة واقعة، وأن الشعب مستعد للتضحية من أجلها والدفاع عن حقوقه ومكاسبه وطموحاته. ولن يؤدي التعامل السياسي مع اللجنة إلى غير ما نريد، بل سيقلل من العزلة السياسية من حولنا ويظهر تصميمنا وحُسن نيتنا". وتم الاتفاق في نهاية هذا الاجتماع الطويل على قبول التصالح مع اليمنيين الذين يعارضون الجمهورية، وقبول عودتهم كمواطنين كاملي الحقوق مثل غيرهم من مواطني الجمهورية بشرط عدم قبول عودة بيت حميدالدين. وكان هذا هو الموقف الذي تمسك الوفد به في مفاوضات بيروت مع اللجنة الثلاثية. وبالفعل، تم تشكيل وفد برئاستي اتجه إلى بيروت مع الالتزام بعدم قبول اشتراك أي شخص من بيت حميد الدين في المفاوضات، في وقت كانت فيه كل الدلائل تشير إلى حدوث تغييرات سياسية وشيكة في اليمن.

تغيير حكومة العيني

كانت البلاد حينذاك تواجه تحديات صعبة، ليس على الصعيد الميداني فحسب، بل أيضا على الصعيد السياسي أيضا. وعاد الفريق العمري من القاهرة إلى صنعاء في ٢١ نوفمبر ١٩٦٧ ليَصدُر في اليوم التالي قرار بتعيينه

قائدا عاما للقوات المسلحة. وكانت المخاطر تتزايد، وطوق الحصار يقترب من العاصمة، في حين كان الوضع السياسي ما يزال هشا بعد الصراعات التي دارت في السنوات القليلة الماضية، والتغيير الذي حدث وكان ما يزال في أيامه الأولى. وتعالت بعض الأصوات تطالب بحل حكومة العيني لكونها لا تتناسب مع مقتضيات المرحلة، وتشكيل حكومة عسكرية قادرة على التصدي للهجمة الشرسة التي تشن على الجمهورية، وفك الحصار وإدارة دفة البلاد. وكانت وجهة نظري أن الظروف لا تبرر قيام حكومة عسكرية، فالعسكريون أحوج ما يكونون في هذا الظرف الدقيق إلى خبرة السياسيين وآرائهم. وأثناء لقاءات التشاور التي شارك فيها العيني بدا واضحاً أن الكفة تميل لصالح أنصار وجهة النظر الأولى، واقتنع العيني نفسه بأن الموقف يتضمن أولويات عسكرية، ففضل الذهاب إلى الخارج في زيارة لمصر وتونس، لكنه أرسل استقالته من القاهرة في وقت كان فيه الحصار قد بدأ. وعلى إثر ذلك تم تشكيل حكومة عسكرية برئاسة الفريق حسن العمري في ٢١ ديسمبر ١٩٦٧. وكنت حينما بدأت مشاورات تشكيل العمري للحكومة في القاهرة في الطريق إلى بيروت للقاء اللجنة الثلاثية. وتلقيت اتصالا إلى القاهرة يعرض علي تولي منصب وزير الخارجية. وحرصت على أن استشير الأخ العيني فقال لي إن الوضع شديد السوء، والحكومة عسكرية ولا داعي لأن اشترك فيها لا أنا ولا الدكتور محمد سعيد العطار. وكان يبدو شديد القلق. وقال لي "إذا دخل الملكيون من باب شعوب (شمال المدينة) فسيخرجون من باب اليمن (جنوب المدينة)".

وكنت أدرك أن المرحلة تتطلب تعاون الجميع، وتحتاج إلى تنشيط التحرك الدبلوماسي للتعامل مع تعقيدات الوضع، وعدم ترك الساحة الدولية للملكيين الذين كانوا يحظون بدعم إقليمي ودولي واسع في ظل شعور أصدقاء الجمهورية في اليمن والمتعاطفين معها، في المنطقة العربية وفي العالم، بأن الوضع ميئوس منه بعد انسحاب القوات المصرية من البلاد.

ولذلك لم أتردد وأنا في بيروت للتفاوض مع اللجنة الثلاثية في القبول بمنصب وزير الخارجية في حكومة العمري على الرغم من النصيحة التي تلقيتها من الأخ العيني بعدم الاشتراك في تلك الحكومة العسكرية، وهي نفس النصيحة التي وجهها العيني للعطار. بيد أنني تعاملت مع الموضوع من زاوية مختلفة. فقد كانت الأوضاع في أمس الحاجة إلى إعادة الترتيب، كما كان تعيين العمري بمثابة رد اعتبار للمسجونين في القاهرة، ولذا قبلت الاشتراك في الحكومة التي اسند لي فيها حقيبة وزارة الخارجية، وهي الوزارة التي كنت أشغلها قبل دخولي معه السجن في مصر.

فشل المفاوضات في بيروت

وحين وصلنا إلى بيروت لمقابلة اللجنة الثلاثية كانت الصحافة اللبنانية التي عادة ما تعكس التوجه العام لسير الأحداث في المنطقة العربية تعطي الانطباع بأن الجمهورية في اليمن تعيش أيامها الأخيرة. وكانت بعض الصحف على اتصال بالأستاذ نعمان، وكانت صحيفة "النهار" بالذات على اتصال بمحمد نعمان الذي كانت تربطه علاقة خاصة بميشيل أبو جودة. وكان الاستاذ نعمان في ذلك الوقت شديد التشاؤم، وكانت حتى الصحافة المتعاطفة مع الجمهورية في اليمن ترى أن احتمالات بقائها ضئيلة بعد أن كانت تعتمد في وجودها على عشرات الآلاف من القوات المصرية، وأن انسحاب هذه القوات يجعل الجمهورية تعيش أيامها الأخيرة، وإن عبرت تلك الصحف اليسارية عن تضامنها مع اليمن ومع جمهوريته. وعبرت هذه الصحافة المتعاطفة عن شيء من الأمل الغامض وإن بدا وكأنه أمل ضئيل. وأعطى استقلال الجنوب بعض الأمل للقوى المتعاطفة مع الجمهورية في اليمن بأن المعركة بين القديم والجديد تلقى مددا جديدا بخروج الاستعمار البريطاني من الجنوب، وإغلاق الجهتين الجنوبية والشرقية أمام تحرك الملكيين وإن كان الوضع في صنعاء يتدهور بسرعة أمام اشتداد حصار

الملكيين للمدينة، مما يوشك أن يحسم الوضع فيها قبل أن تتغير موازين القوى
على الأرض اليمنية بفعل استقلال الجنوب. وكانت الصحافة في بيروت تركز
على تصريحات أعضاء اللجنة الثلاثية التي لم تكن لصالح الجمهورية،
وكانت توحي بأن اللجنة تحاول إعطاء الفرصة الأخير لخروج الجمهورية بأقل
الخسائر لأن وضع هذه الجمهورية على أرض الواقع ضعيف ولا يوجد أمامها
الكثير من الفرص للبقاء، لأن صنعاء كانت في رأيهم على وشك السقوط
بأيدي الملكيين ولم يعد للجنة أي دور سوى إرضاء الأطراف الخارجية التي
تسعى فقط للتقليل من الخسائر التي ستقع أثناء السقوط دون اتفاق. وهو ما
عكسته الصحافة الأوربية والأمريكية أيضا.

ومن جانبنا، كنا نفاوض اللجنة الثلاثية بثقة بالنفس وليس بروح
انهزامية أو متخوفة من الهزيمة. وكان لدينا شعور بأننا ندافع عن قضية
شعبنا العادلة المنتصرة أيا كانت الصعوبات. وكنا أوفياء للاتفاق بين جميع
أطياف الحركة الوطنية المتحالفة في الدفاع عن صنعاء، على غاية
التفاوض، وبذلك لم نكن ضد المصالحة وضد تحقيق السلام والاستقرار
لتتفرغ اليمن للبناء والعمران. وكنا مستعدون للتفاهم مع المناطق والسكان
الذين يقفون في الجانب الآخر المعادي للجمهورية، ولكننا لم نكن نقبل بأي
حال بالتفاوض مع بيت حميد الدين، وأن تعود اليمن إلى المرحلة المظلمة التي
عاشتها قبل قيام الثورة والجمهورية وكأن شيئا لم يتغير. ومن جانب آخر
كانت كل الدلائل تشير إلى أن الملكيين في موقف قوي عسكريا وماليا
وسياسيا. فدعمهم السياسي الإقليمي والدولي قوي، ودعمهم المالي لا يقارن
بالوضع الصعب الذي تعيشه الجمهورية، ووضعهم العسكري قوي في وقت
يحاصرون فيه العاصمة. ولذلك لم يُظهروا أية مرونة في التفاوض من حيث
المبدأ، لإحساسهم بأن صنعاء ستسقط خلال أيام، وأنهم لا يحتاجون
للمفاوضات معنا، وإنما دُفعوا إليها دفعا للمماطلة وكسب الوقت وضمان
التعاطف السياسي، على الرغم من قناعتهم بعدم جدواها من الناحية

العملية، وأن الجمهورية التي كانت باقية بسبب وجود الجيش المصري في
اليمن ستنتهي بمجرد خروج المصريين وسيعود كل شيء كما يريدون إلى ما
كان عليه قبل قيام الثورة دون صعوبات كبيرة. والواقع أن كل شيء في
بيروت وخارجها بعد هزيمة العرب في يونيه ١٩٦٧ كان يوحي لهم بصواب
تقديرهم للوضع. لكنهم لم يكونوا يريدون أن يتحملوا مسئولية إفشال
المفاوضات، لأنها تأتي تنفيذا لقرار من مؤتمر القمة العربي في الخرطوم.

وخلال مهمتي في بيروت كلفني القاضي الإرياني بحمل رسالة للأستاذ
أحمد محمد نعمان الذي كان على خلاف مع العمري. وكانت الرسالة
تهدف للاستعانة بعلاقاته مع جميع الأطراف لإنجاح المفاوضات. وقد حاولت
الاتصال به أو الحصول على رقم هاتف للاتصال به. وطلبت من عبدالرحمن
البيضاني، الذي كان قد أعيد إليه اعتباره وعُيّن سفيرا في بيروت، أن
يزودني بأي رقم للاتصال بنعمان. ولعل البيضاني حال بيني وبين الاتصال.
لكنني طلبت حتى من محمد أحمد محجوب، رئيس اللجنة الذي كنت
أعرف أنه على صلة بنعمان، ومن سفير السودان في بيروت الأستاذ أحمد
مدني، أن يسعيا لدى نعمان لكي يتصل بي دون جدوى. ولعل الأستاذ نعمان
لم يرغب في الاتصال بنا لأن الوضع في صنعاء كان حرجا. وربما كان قد
اقتنع بأن الوضع ميئوس منه تحت تأثير الدعاية الخارجية.

وسمعنا أثناء المفاوضات أن الأمير عبد الرحمن بن يحيى حميد الدين
(الذي كنت قد تعرفت عليه في روما حينما كنت طالبا وترجمت له حين
أراد العلاج هناك، كما التقيت به في القصر في الحديدة بعد تخرجي
وعودتي حينما استدعوني للترجمة مع أطباء الأمام) قد وصل للتفاوض معنا.
وحاول محجوب، رئيس اللجنة الثلاثية، أن يجس النبض، وأن يعرض صيغا
مباشرة وغير مباشرة للقاء به، كأن نلتقي في مطعم، أو أن يرتب لحدوث
صدفة نلتقي فيها في أي مكان، وكأنما كان رئيس اللجنة يريد أن نتغلب
على الحاجز النفسي الذي يمنع اللقاء في البداية ثم تتواصل اللقاءات. لكن

إصرارنا كان دائما على أن التفاوض مع أحد أفراد الأسرة الحاكمة السابقة مستبعد تماما. وقلنا له إن التفاوض مع شخص من الأسرة المالكة السابقة يعني الاعتراف بحقها في أن تعود إلى حكم اليمن، أو على الأقل أن تكون طرفا في المعادلة السياسية ينبغي التفاوض معه والتنازل له للوصول إلى حل. وهذا ما لا نقبله. وأبدينا استعدادنا لمواصلة التفاوض مع وفد برئاسة أحمد الشامي يمثّل الطرف الآخر شريطة أن لا يكون أي فرد من أسرة حميدالدين عضواً في هذا الوفد.

واشتدّت الضغوط علينا. ولوّح لنا محجوب والسفير السوداني مدني بأن سقوط صنعاء ليس سوى مسألة وقت، وأنه لا يوجد أمامنا أي خيار سوى التفاوض مع سيف الإسلام عبد الرحمن بن الإمام يحيى. وكان واضحاً أن اللجنة الثلاثية لم تعد وسيطا بين الطرفين، بل أصبحت تمارس علينا ضغوطاً نفسية وتحاول إقناعنا بأن الحقائق تتغير على الأرض لغير صالحنا. وكانت الإشاعات التي يحاول الوفد الملكي أن يروجها تطفو على سطح المفاوضات من حين لآخر. كما أن الطرف الملكي بنى إستراتيجيته التفاوضية على منطق الترهيب، ولذا كنا نقاوم هذا الترهيب بقوة على الرغم من الإشاعات. وحين توترت أجواء المفاوضات قال السفير السعودي في بيروت لمحمد أحمد محجوب، رئيس اللجنة الثلاثية، "دعوهم يعودون إلى صنعاء وسيسحلون في الشوارع خلال ١٥ يوما. نحن فقط أردنا أن نتجنب سفك الدماء في شوارع صنعاء"، لأن الملكيين كانوا قد أقنعوه بأن الأمر منته، وأن لا داعي للمفاوضات، وأن من ينبغي أن يلهث وراء السعي إلى حل هو الطرف الجمهوري الذي يوشك أن يسقط تحت ضرباتهم.

وحينما وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود توجهت إلى القاهرة لحضور اجتماع وزراء الخارجية العرب في مقر الجامعة العربية واللقاء بالرئيس جمال عبدالناصر الذي كان في شوق لسماعنا ومعرفة حقيقة الوضع في صنعاء. وكان علينا هناك أن نواجه أصداء الحملة الإعلامية الشرسة التي شنها

الملكيون في وسائل الإعلام العالمية التي كانت تعتمد في متابعتها للأوضاع في اليمن على المصادر الملكية والسعودية، وعلى حملة الدعاية المعادية للنظام الجمهوري في اليمن، وتستنتج أن النظام الذي عجز عن الانتصار في وجود حوالي سبعين الف جندي مصري يتوفر لهم جسر جوي من مصر لدعمهم بالعتاد، ودعم عسكري وسياسي من الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية والبلدان الاشتراكية، أصبح بلا سند وسيسقط في سرعة أمام ضربات هجوم يتوفر له كل الدعم الخارجي بالمال والسلاح بالإضافة إلى الدعم الإعلامي والسياسي. ووجدت هذه الحملة الدعائية صدى في الصحافة المصرية والسوفيتية التي تلقفت الإشاعات عن سقوط صنعاء، وراحت تنشرها باعتبارها حقائق تفرض نفسها على الجميع. وهو الأمر الذي كان في منتهى الغرابة. وصادف في تلك الفترة خروج آخر مجموعة من الخبراء السوفيت بعد سقوط طيار روسي فوق منطقة خولان بعد تعرض طائرته لنيران الملكيين. فكانت تلك آخر رحلة جوية غادر فيها الخبراء السوفيت مطار صنعاء وحملوا معهم من تبقى من الأجانب، وبخاصة من السوفيت ومن اوربا الشرقية، بعد أن تسلل رجال القبائل الملكيون للاختباء بين أشجار الأثل خارج باب شعوب (الباب الشمالي لمدينة صنعاء القديمة)، وبدءوا إطلاق الرصاص على المسافرين إلى المطار، فشعر السوفيت ومن تبقى من الأجانب انهم في خطر، وان الملكيين دخلوا صنعاء. وحتى حين غادرت هذه الرحلة من المطار اصيبت طائرتهم برصاصة في خزان المياه، ولم يُصَب لحسن حظهم خزان الوقود، وهي في طريقها إلى الحديدة ومنها إلى خارج البلاد. وقد كان هذا الانسحاب مفاجئا للجميع وأحدث شيئا من البلبلة ومن الخوف في الداخل والخارج. وكان هذا هو سبب خروج حملة من المتطوعين في صنعاء لاستئصال أشجار الأثل في خارج باب شعوب، وتم وضع نهاية لقطع الطريق إلى المطار. وحين خرج آخر الخبراء السوفيت أحس الجميع في الخارج أن الوضع في صنعاء أيل للسقوط قريبا.

وأثناء تواجدي في القاهرة كلفني الفريق العمري، رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، بالاتصال بالقيادة المصرية، وأن أطلب منهم بخاصة تزويدنا سرا بعشر مظلات (برشوت) لنستطيع بها إنزال الغذاء للقوات المحاصرة في مدينة حجة. ولذلك تواصلت مع حسن صبري الخولي، الممثل الشخصي للرئيس جمال عبد الناصر، وطلبت منه ترتيب لقاء مع الرئيس عبد الناصر، كما طلبت على نحو مستعجل تزويدنا سرا بالمظلات العشر. ولكنني فوجئت في اليوم التالي بنشر أخبار تؤكد أنه لم يعد بالإمكان تزويد صنعاء المحاصرة بالمؤن إلا عن طريق الجو بالمظلات. وكان علينا أن نوضح ونكرر التوضيح مراراً بأن المدينة المحاصرة هي حجة البعيدة عن صنعاء وليس صنعاء نفسها. والتقيت في فندق شيراتون شبرد بكمال الدين رفعت وحسن صبري الخولي ومحمد حسنين هيكل، وكذا السفير الجزائري في القاهرة حينذاك، الأخضر الإبراهيمي، وأوضحت لهم أن حجة هي المدينة المحاصرة التي تحتاج إلى عشر مظلات لتمويل القوات الجمهورية لتمكينها من الصمود، وليس صنعاء. كما التقيت مجموعة من قيادات الاتحاد الاشتراكي والصحافة القومية المصرية لتوضيح أن صنعاء صامدة وستنتصر في حربها لا محالة.

وهكذا كان علينا القيام بحملة مضادة لتوضيح حقيقية الموقف، وإثبات بطلان تلك الأنباء عن تشديد الحصار التام على صنعاء. وقد شرحت لوزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم في القاهرة في إطار الجامعة العربية أن صنعاء صامدة وآمنة. وقلت لهم لو كان الوضع غير ذلك لما استطعت المجيء لحضور هذا الاجتماع. وأوضحت لهم أن مدينة يمنية جبلية تبعد عشرات الكيلو مترات عن صنعاء هي المحاصرة وليس صنعاء. وكان الحصار حينذاك فعلا قد اشتد على مدينة حجة لدرجة أنه كان من الصعب تزويدها بالمؤن عن طريق الإسقاط من الطائرة، لأن كثيرا من المؤن التي كنا نحاول أن نسقطها للقوات الجمهورية كانت تقع في المنتصف بين الجمهوريين والملكيين. ولذا كان جزء من المؤن يقع في يد الملكيين. فاتُّخذ القرار بأن يتم

إعداد خبز الجيش الخاص المسمى "كدم" بدلاً عن إسقاط الحبوب، وإنزاله من الجو إلى المناطق المحاصرة. ومن المؤسف أن الصحف المصرية والسوفيتية قد نشرت أخبارا من تلك التي كانت تروّجها الحملة الإعلامية على النظام الجمهوري في صنعاء، من خلال الحديث عن سقوط صنعاء الوشيك. وكانت الفكرة التي حاولت الصحافة المصرية أن تؤكدها أن سقوط صنعاء في يد القوات الملكية بات أمراً حتمياً ومفروغا منه، وأن المسألة مسألة ساعات لا أكثر، لا سيما بعد خروج الخبراء السوفيت. ونشرت الصحافة السوفيتية أخبارا عن السقوط القريب لصنعاء. والأمر الآخر الذي كان له تأثير سلبي علينا هو قيام السفارة المصرية في صنعاء في هذا الوقت الحرج بإرسال منشور إلى جميع السفارات المتواجدة في اليمن تعلن فيه تخليها عن أية مسؤولية تجاه تلك السفارات، إذ كانت مصر أثناء تواجد القوات المصرية في اليمن تعتبر مسئولة أمام القانون الدولي عن أمن السفارات، لأن أمن الدبلوماسيين عادة ما يكون من مسئولية القوات المتواجدة على الأرض، وهو أمر مستقل عن تعقيدات قضية السيادة في وقت النزاع المسلح. وفي وقت انتشرت فيه البلبلة حول وضع الجمهورية واستقرارها فسر الكثيرون هذا المنشور بأنه مؤشر على سقوط صنعاء الوشيك، مع أنه كان يعني فقط أن القوات المصرية قد خرجت من اليمن وأنها لم تعد مسئولة عن أي شيء في البلاد بعد أن خرجت منها. بمعنى آخر كان هذا المنشور مجرد إجراء قانوني روتيني.

مع جمال عبد الناصر

وحسب التفاهم مع حسن صبري الخولي تم تحديد موعد للاجتماع مع الرئيس جمال عبد الناصر. وجاء الرد بتحديد الموعد سريعاً، لأن عبد الناصر كان حريصاً على الالتقاء بوفد النظام الجمهوري. وتحركت في الموعد المحدد للقاء به، وكان واضحاً من الوهلة الأولى انه كان منزعجاً من

الأخبار التي تتناقلها الصحافة المصرية بشأن سقوط صنعاء. وكان قلقاً على مستقبل النظام الجمهوري في اليمن، لا سيما وأن المعلومات التي كانت متوافرة لديه تشير كلها إلى أن صنعاء ستسقط لا محالة، خصوصاً بعد خروج الخبراء السوفيت منها. لذلك كانت لديه رغبة في الاستماع لكل ما يمكن أن يبدّد قلقة ومخاوفه. وكان اللقاء مناسبة لنا لطمأنته إلى أن صنعاء ستصمد من ناحية، ولطلب العون المصري الذي من شأنه أن يعزز موقف صنعاء في الصمود ويمكنها من الانتصار. وقد أكدت له أن صنعاء صامدة ولن تسقط، وعندما همّ عبد الرحمن البيضاني، الذي حضر اللقاء معنا، بمقاطعتنا طلب منه عبد الناصر الصمت قائلاً: "إنني أريد الاستماع إلى القادمين من صنعاء والعائدين إليها".

وعلى الرغم من أن عبد الناصر كان متحفظاً في حديثه معنا بسبب اتفاقه مع الملك فيصل، وبفعل المساعدات المالية التي كانت السعودية تقدمها لمصر تنفيذا لقرارات قمة الخرطوم، لمساعدتها على إعادة بناء القوات المسلحة المصرية التي دمّرتها إسرائيل في حرب يونيه ١٩٦٧، لم يخف شعوره بالارتياح بعد أن طمأنّاه على صمود صنعاء. وأذكر أنه قال: "سوف أكون مسروراً إذا استطعتم الحفاظ على الجمهورية التي ضحينا وضحيتم من أجلها كثيراً وإن كنت ملتزماً بالاتفاق مع الملك فيصل. وساوجّه وزير الاقتصاد لكي يقدّم لكم معونات غذائية قدر المستطاع". وقد كان اللقاء فرصة مناسبة للحصول على ما أمكن من الدعم العسكري المصري. إذ نقلنا إلى الرئيس عبد الناصر حاجتنا الماسة إلى ذخيرة للبنادق القديمة طويلة المدى. لكن عبد الناصر رفض علناً تزويدنا بها لحسابات تتعلق بالاتفاق مع السعودية. ولم تكن القوات المصرية تملك الذخيرة التي نحتاج إليها، إلا أن القبائل المصرية التي تقطن جنوب مصر كانت تملك بنادق تشبه تلك التي تستخدمها قوات الجمهورية في اليمن. ولذلك تم جمع الذخيرة المطلوبة من مناطق القبائل في جنوب مصر وأرسلها عبد الناصر في كراتين الصلصة

وشراب المنجة "قها" المعروف في مصر، وحملتها سفن مدنية. وكان لهذه الذخيرة التي زودنا بها عبد الناصر دور أسهم في خوض المعارك التي دارت للتصدي للحصار المفروض على صنعاء وكسر حلقاته. وحين عدت إلى صنعاء بعد هذا الاجتماع الناجح مع الرئيس عبد الناصر، قدمت تقريري إلى مجلس الوزراء والقاضي عبد الرحمن الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري، الذي استبشر كثيراً بالدعم المصري.

في ملحمة الدفاع عن صنعاء

وبالإضافة إلى دوري كوزير للخارجية كنت أقوم بالكثير من الأعمال والأنشطة لفك الحصار عن صنعاء، لا صلة لها بما تقوم به وزارة الخارجية من وظائف. ففي الوقت الذي اشتد فيه تضييق الخناق على صنعاء، بقيام القبائل المؤيدة للملكيين بقطع الطرقات من صنعاء إلى تعز وإلى الحديدة، بعد أن كانت الطرق إلى شمال صنعاء قد قطعت، تنقلت بين المدن الرئيسية، وبخاصة الحديدة التي كانت قاعدة تم منها تموين صنعاء ومساندتها عسكريا وغذائيا عن طريق تواجد قاعدة القوات الجوية فيها ووجود الميناء الذي يستقبل جميع أنواع الدعم، حتى أصبحت الحديدة بمثابة البوابة الخلفية لصنعاء، ومخزنها للتموين والعتاد، وقاعدتها للتزود بالمقاتلين من جميع مناطق اليمن بعد أن استعصى اختراق طريق صنعاء تعز بكل السبل. وأسهمت هذه التنقلات التي قمت بها في تعبئة المقاتلين وحشدهم للانضمام للقوات الجمهورية. وكنت أضم إلى الصفوف الجمهورية المقاتلة كل من يستطيع حمل السلاح، وكل الأفراد الذين حصلوا على قسط معين من التدريب في الماضي. ومن الحوادث أنني كدت أفقد حياتي وأنا متجه إلى المطار الجنوبي للسفر لتوصيل المؤن والذخائر للشيخ أحمد عبد ربه العواضي في إحدى رحلات الدعم. فقد صادف حدوث هجوم شرس شنته القوات الملكية بمدافع الهاون على مطار صنعاء وعلى الطيارة التي كانت تقلني. ولولا الشجاعة التي أبداها الطيار والضباط لكنا لقينا حتفنا، لكننا دخلنا وقت اشتداد القصف في مخبأ محصَّن (دُشمة)، وبقيت فيها حتى انتهى الخطر ثم خرجت لأواصل الجهود في هذا المجال.

وكانت الخطة التي أشار بها الخبراء السوفيت على العسكريين استعدادا للدفاع عن صنعاء والصمود في وجه الحصار تستمد بعض ملامحها

من خطة مقاومة مدينة ستالينجراد للحصار الألماني في الحرب العالمية الثانية، مع مراعاة اختلاف القوى والطبيعة الطبوغرافية. وكانت خطة الدفاع عن صنعاء تقضي باستحداث أنساق متتالية من خلال السيطرة على الجبال المحيطة بصنعاء بحيث إذا سقط نسق صمد النسق الذي يليه، مع المحافظة على قوة ضاربة للتحرك السريع لنجدة أية جهة تتعرض للضغط الشديد في أية لحظة، على أن لا تكون هذه القوة للتحرك السريع مرتبطة بأية جبهة بعينها، بل تكون تحت تصرف القيادة المركزية لتُحَرِّكَها حسبما تقتضي الضرورة. فشكلت قوات الصاعقة ومعها قوات المظلات أساس قوة التحرك السريع. ولذلك اشتهرت هذه القوات، لأن أية جهة يتمكن الأعداء من أن يفتحوا ثغرة في خط دفاعها تتوجه هذه القوات لنجدتها ومساندتها حتى تصد المهاجمين وتستعيد تماسك مواقعها وتسد طريق تقدم الأعداء نحو العاصمة. وكانت هذه القوات قد تدربت تدريبا جيدا منذ أيام المصريين، وكانت تتحلى بالشجاعة بما يسمح لها كل مرة تتوجه لنجدة أية جهة تتعرض للهجوم بأن تصد المهاجمين، قبل أن تعود إلى مواقعها ظافرة. وقد نجحت هذه الخطة، ولم تسقط عصر إلا عندما اختلفت القيادات فيما بينها، ونتج عن ذلك أن المواقع التي تعرضت للهجوم في جبل عيبان لم تستطع الدفاع عن مواقعها، فانهزمت وانسحبت واستولى الملكيون على الجبل وبدءوا يقصفون المدينة من هناك. بل إن أفرادا من المهاجمين تسللوا إلى عمارة عبدالصمد مطهر، بعد عصر باتجاه مدينة صنعاء (تقع الآن في شارع الزبيري) وتمت ملاحقتهم (مما ينبغي ذكره أن عبدالصمد مطهر من التجار الذين دعموا الثورة. ومن الإنصاف ذكر مقاول وطني آخر دعم الجمهورية ودعم صمود صنعاء أيام الحصار، وهو المقاول سلام علي ثابت. وهو من مهّد مطار الجراف حتى يمكن استخدامه بدلا من مطار الرحبة الذي أوقف القصف استخدامه. وبنى حديقة الشعب. وكان له دور في رعاية المقاتلين. وكان من العاملين في بناء العاصمة الجديدة).

كنا في تلك الأثناء نعمل لتزويد صنعاء بالوقود والمواد الغذائية لمساعدتها على الصمود. وتمكنا عن طريق الشركات الحكومية، مثل شركة التجارة الخارجية، من القيام بتلك المهمة بمساعدة محسن السري. وتم بذل جهد كبير. وبالتعاون الذي تم بيني وبين محمد سعيد العطار، وزير الاقتصاد، وأحمد عبده سعيد، وزير الخزانة، كنا نقوم بأدوار تتجاوز وظائفنا الرسمية، ونتحرك لعمل كل ما يمكن أن يساهم في تقوية روح المقاومة في أوساط اليمنيين بمختلف فئاتهم. وتحول الخوف على الجمهورية إلى إصرار على المواجهة والتحدي. فتوافد أبناء الأرياف لمساندة الجيش في التصدي للهجمات وفك الحصار عن صنعاء. وانخرطوا فرادى وجماعات في صفوف المقاومة الشعبية التي رفعت شعار "الجمهورية أو الموت" ومثلت ملمحاً بارزاً من ملامح الوحدة والنضال اليمني لحماية الثورة والدفاع عن النظام الجمهوري. وقد قام الطيارون جوهر، وعلي القباطي، والكستبان بدور لا يُنسى، لأنهم واصلوا التحليق والطيران على الرغم من جميع المخاطر، وكانوا يحملون الذخائر والمؤن وينزلونها على المدن والمواقع البعيدة المحاصرة، ويسقطون عليها الأغذية، مما مكنها من الصمود خلال فترات طويلة. وتولوا نقل الأعداد التي جُمِعَت ودُرِّبَت من الشرطة العسكرية والمشاة والمظلات والصاعقة ومن غيرها من الوحدات، وأوصلوها من تعز وإب والحديدة إلى صنعاء في ذروة الحصار. وكان أغلب ما يصل الوحدات العسكرية من أغذية ومرتبات وذخائر ينقل عن طريقهم، وكانوا يغامرون بالتحليق فوق مناطق القتال على نحو بطولي لا يبالي بالمخاطر. وأتذكر أيضا أفرادا من سائقي السيارات الحكومية والأجرة، وكثيرا من سائقي سيارات النقل الذين غامروا وضحى بعضهم بحياته أو على الأقل فقد سيارته دون أن تستطيع الحكومة تعويضه. فقد كانوا يتوافدون لمناصرة المقاومة الشعبية والقوات المسلحة والأمن في تلك الأيام الصعبة. وكان بعض السائقين العاملين مع بعض مسئولي الحكومة فدائيين حقا. وأذكر أننا تعرضنا ذات مرة للخطر في منطقة بعد مفحق في الحيمة

الخارجية. وكنت ومعي السائق الشمسي أتعرض للأسر حين أوقف سيارتنا مسلحون شُعْثٌ غبرٌ تحت تهديد السلاح، وكانوا يسألون السائق عن هوية من يستقل السيارة. لكن الشمسي لم يرتبك ولم يجبن، بل خرج من السيارة بشجاعة وهددهم قائلا بأن قوات كبيرة وراءنا وأن من في السيارة مسئول كبير وأنهم إذا تعرضوا له فتلتهم القوات القادمة بعدنا. وكان يردد بجرأة: "روحوا لكم يا مجانين". فارتبكوا وظلوا يتناقشون فيما بينهم فيما إذا كان يجب أن يمسكوا بنا أم يتركونا، وصعد الشمسي على السيارة وقال لي: "نزّل راسك" وانطلق بسرعة كبيرة باتجاه الحديدة. ومن الذكريات أنني ووزير الخزانة أحمد عبده سعيد خرجنا مع حسين الدفعي، الذي كان وزيرا للدفاع، إلى ظهر الحمار أثناء الحصار في منطقة كان يرابط فيها مجاميع من العسكريين ومعهم قبائل من برط من جماعة عبدالله دراس، وكان يطلق عليها آنذاك "تبة دارس"، وحين وصلنا إلى موقع جمهوري متقدم فوجئنا بوابل من قذائف المدافع، فقفزنا إلى السيارة وانطلقنا مبتعدين عن منطقة القصف نحو صنعا. وكانت قذائف الهاون تلاحق السيارة وكأن أحدهم أخبر المهاجمين بأننا هناك.

وقد كنت في تلك الفترة لا أملك منزلا في صنعا مع أنني عملت فيها منذ تخرجي عام ١٩٦٠، أولا كمستشار لدى ولي العهد محمد البدر، ثم في عهد الجمهورية كوكيل وزارة ورئيس للبنك اليمني للإنشاء والتعمير ثم وزير. ولذلك كنت أثناء الحصار أسكن أنا ومحمد سعيد العطار وأحمد عبده سعيد في مضافة متواضعة على سطح مبنى البنك اليمني للإنشاء والتعمير في ميدان التحرير (بعد أن بنى البنك مقره الحالي على أرض من أملاك الدولة). وكان يتردد علينا إلى هذا المسكن الكثير من الأصدقاء والزملاء من المدنيين والعسكريين، ونخوض في نقاشات متنوعة حول أوضاع البلاد والعالم من حولنا. وأذكر ممن كانوا يترددون علينا حسين الدفعي، ومحسن السري، ومحمد عبدالواسع حميد الأصبحي (الخُويل).

وقد قام القاضي الارياني، رئيس المجلس الجمهوري، والشيخ محمد علي عثمان، عضو المجلس، بدور مهم في جمع المتطوعين من تعز وإب، والذين جاءوا إلى الحديدة. وتمكنت قوات المظلات والصاعقة ولواء المجد، من الالتقاء بالقادمين من الحديدة، والعمل معاً لفك الحصار عن صنعاء من الناحية الغربية وفتح طريق الحديدة – صنعاء بالتعاون مع القوى الوطنية الأخرى بقيادة عبد اللطيف ضيف الله والشيخ أحمد عبد ربه العواضي الذي وصل من منطقة البيضاء ومعه الكثير من المحاربين. وكان هذا مقدمة لتشديد القبضة على القوات الملكية التي كانت تحاصر صنعاء، حيث دارت معارك ضارية شارك فيها الجميع بما في ذلك الطيران، وانتهت بكسر طوق الحصار وفتح الطريق بين ميناء الحديدة ومدينة صنعاء، وهو ما سمح للمدينة بأن تتنفس الصعداء وتحصل على المؤن الضرورية لتعود إلى ممارسة الحياة العادية، وتؤذن بمرحلة جديدة رسخ خلالها وجود النظام الجمهوري رسوخا تاما.

وكان فتح طريق الحديدة - صنعاء إيذاناً بعودة أعضاء المجلس الجمهوري إلى صنعاء. ومع عودة القيادة السياسية إلى صنعاء وفتح الطريق وكسر الحصار المضروب على المدينة، بدأ الوضع العسكري يتغير بالتدريج وبسرعة نسبية. فقد تمكنا بعدها من نقل المعارك إلى حجة وصعدة ومأرب، والتركيز على فتح طريق صنعاء – تعز. وبدأ الجمهوريون يتنفسون الصعداء. وبدا واضحاً للجميع انحسار صفوف الملكيين وتراجعهم لأسباب كثيرة، منها الخلاف الذي بدأ يظهر على السطح حول مسألة الإمامة في أوساط الملكيين أنفسهم وانتهى باستبعاد الإمام البدر، الأمر الذي أدى إلى إضعاف تماسكهم، وزاد من حاجتهم للاعتماد على المرتزقة. وبعد هذا الإخفاق الكبير الذي مني به الملكيون وجدت السياسة السعودية أن لا سبيل إلى مواصلة السياسة السابقة، لأن انتصار الجمهورية في الشمال وانتصار حرب التحرير وخروج الاستعمار البريطاني من الجنوب قد فرض معادلات سياسية

جديدة كان لا بد من أخذها في الحسبان. وهكذا قللت السعودية من دعمها للملكيين. وكان لالتحام الجبهة الشعبية في الداخل، والتهاب الروح الوطنية التي جسدها اليمنيون باستماتتهم في الدفاع عن الثورة والجمهورية، دور حاسم في المعارك، تلك الروح التي دفعت القياديين العسكريين والمدنيين للمشاركة في معركة فك الحصار جنباً إلى جنب مع العمال والفلاحين والطلاب.

التداعيات الإقليمية لاندحار القوات الملكية

وقد كان لملحمة الدفاع عن صنعاء ونجاح القوات الجمهورية في دحر فلول الملكيين تداعيات لا يمكن تجاهلها على الصعيد الإقليمي. فقد بدأت جبهة المعارضة الخارجية للنظام الجمهوري تتفكك شيئاً فشيئاً. فعلى ضوء الانتصارات التي تحققت راحت النظم العربية الملكية تعيد حساباتها وتراجع مواقفها. ومن الناحية العملية بدأ كثير من الدول العربية منذ وقت مبكر التفكير في مرحلة ما بعد انتصار الجمهورية في اليمن باعتباره حقيقة لا مفر من مواجهتها. وقد اعترفت الأردن بالجمهورية، وتوددت المغرب، وبدأت السعودية تغازل الجمهوريين من خلال إبعاد العناصر المتشددة في صفوف الملكيين. وكان هدفنا في تلك المرحلة كسر طوق العزلة، وتأمين الجمهورية بمواصلة الدفاع عنها، وتوثيق علاقاتنا بالدول الأخرى تمهيداً لخوض معركة البناء والتنمية. ولذلك عملنا على تكثيف العمل الدبلوماسي، وبدأنا الاتصال باللجنة الثلاثية مجددا للعثور على طريق مصالحة مع السعودية في الدرجة الأولى، مبدين رغبتنا في توسيع التعاون ليشمل كافة المجالات. وسعينا إلى تمتين علاقاتنا بموسكو بهدف الحصول على الدعم العسكري والسياسي. وكان لنا اتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق بعض الأشخاص في أسمره والأشقاء في الكويت.

وطلباً للعون العربي دعماً للنظام الجمهوري في مرحلة ما بعد دحر الحصار تشكل وفد برئاسة الفريق العمري لزيارة بعض الدول العربية في شهر يونيه ١٩٦٨. وقد ضم الوفد كل من وزير الداخلية ووزير الإعلام ووزير التربية والتعليم، وكنت عضواً في هذا الوفد بصفتي وزيراً للخارجية. وقد بدأنا رحلتنا بزيارة مصر، حيث التقينا بالرئيس جمال عبد الناصر الذي كانت فرحته لا توصف بكسر حصار السبعين يوما وانتصار النظام الجمهوري. وقد كنت ألمس هذه الفرحة في حركاته وحديثه، لا سيما وقد عرفت مقدار حزنه وقلقه أثناء الحصار حين قابلته خلال زيارتي للقاهرة طلباً للعون والدعم المصري لنصرة النظام الجمهوري حتى يستطيع الصمود ومواجهة الحصار. ثم اتجهنا بعد ذلك إلى السودان وسوريا ولبنان والكويت، حيث تركز الحوار حول العديد من المواضيع منها:

١. طلب العون والمساعدات الضرورية في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية.

٢. شرح تطورات الأوضاع في اليمن، والتداول حول الأوضاع في المنطقة العربية على وجه العموم.

٣. وكان الموضوع الأهم طلب الوساطة العربية لتسوية الخلافات اليمنية السعودية، لأننا كنا نشعر أن موضوع الاستقرار في اليمن يعتمد في الأساس على التصالح مع المملكة السعودية باعتبارها بلد جار، وأن بقايا الملكيين لم يعودوا سوى موضوع يدخل ضمن تفاصيل العلاقات مع السعودية.

في تلك الأثناء ظهرت بوادر الخلاف بيننا وبين النظام في عدن. وحدث في الجنوب تغيرات جوهرية تمثلت في الإطاحة بقحطان الشعبي ومؤيديه والقيادات السابقة للجيش عقب مؤتمر زنجبار وتولي سالم ربيّع علي (سالمين) زمام الأمور في عدن في ٢٢ يونيه ١٩٦٩.

الصدام داخل المعسكر الجمهوري

ما أن لاح في الأفق أن الجمهورية ستنتصر وبدأ أصدقاء اليمن يثقون بأن النظام الجمهوري منتصر حتى بدأ الصدام بين الضباط. وانضم مشايخ القبائل والسياسيون إلى هذا الصراع. وكان همي في هذه الأجواء التي توشك أن تنفجر بالقتال بين رفاق سلاح حققوا النصر على الحصار تجنيب البلاد مأساة القتال بين الجمهوريين، وأن يشعروا أنه ما يزال أمامهم الكثير مما ينبغي عمله لتثبيت النظام الجمهوري وبدء مسيرة البناء والتنمية، بعد أن خفتت أصوات المدافع والرصاص نسبيا. لكن صنعاء بدأت تشهد أحداثاً خطيرة. ولاحت في الأفق بوادر الانشقاق مجدداً في أوساط الجمهوريين، على الرغم من ظهور بوادر الاعتدال في سياسة النظام الجمهوري على وجه العموم. وكنت أقف مع قيادة القاضي الإرياني التي تحاول أن تنهج نهجاً وسطاً، لتسوية الأمور تجنباً لأي صدام بين القوى الجمهورية. فعلى خلفية محاولة البعض تصفية قوى المقاومة الشعبية اشتدت حدة التناقضات في صفوف الضباط وبدأت تخرج عن حدود السيطرة. وأدى تمسك "الجانبين" المتصارعين بمطالبهما، ومغالاة الضباط الشباب من كل الاتجاهات، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية الرامية إلى إقصاء المتشددين من الجمهوريين بهدف تهيئة الأجواء الملائمة للمصالحة المريحة، فضلاً عن تعصب الزعامات القبلية التي كانت تغذي تلك التناقضات، إلى التعجيل بتفجير الموقف في وجه الجميع في شكل أحداث أغسطس ١٩٦٨ المأساوية.

وكما يبدو، فإن أحداث أغسطس تعود بجذورها إلى أيام حصار السبعين يوما والأحداث التي شهدتها الحديدة في مارس ١٩٦٨. فقد أدت ثقة أصدقاء النظام الجمهوري بقدرته على الصمود والبقاء إلى وصول باخرتي سلاح، إحداهما من الصين الشعبية والأخرى من الاتحاد السوفيتي. وتم

تفريغ باخرة السلاح الصيني الخفيف وتوزيعه على المعسكرات دون مشاكل. ولكن ما أن وصلت باخرة السلاح السوفيتي ومن بينها دبابات حتى وصل إلى الحديدة بعض الضباط من مدن مختلفة، وبعض المشايخ، وبدأت الأجواء تتوتر في المدينة. وحدث احتقان شديد سواء داخل المدينة أم في بعض الأرياف من حولها. وبدأت قطاعات من السكان تتخوف من عواقب انفجار الموقف في الحديدة. ووصل رئيس الأركان عبدالرقيب عبدالوهاب مطالبا بأن تكون الأسلحة تحت تصرف رئاسة الأركان. ووصل الفريق العمري، القائد العام للقوات المسلحة، واصطف معه كثير من الضباط الذين لم يكونوا يتولون مسئوليات عسكرية، وكذلك بعض مشايخ القبائل الكبار. واحتشد بعض المسلحين القبليين مع محافظ الحديدة، الذي كان القاضي الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري، قد امتنع عن توقيع قرار تعيينه لتولي المسئولية في المحافظة. وتحول الوضع إلى مواجهة عسكرية. وعلى الرغم من تدخل القاضي الإرياني لتسوية الخلاف، ظل الموقف متأزماً بعد رفض عبد الرقيب عبدالوهاب الانصياع لبرقيات القاضي الإرياني بالمثول أمامه في صنعاء. وظلت الأزمة محتفظة بقابليتها للانفجار. وقد وصلتُ إلى الحديدة مع الفريق العمري. وكنت على صلة بالكثير من الشخصيات العامة في المدينة التي كانت تبدي تخوفها من انفجار الوضع على استقرار المدينة وأمن سكانها وحماية ممتلكاتهم. وكنا نحاول الوصول إلى حل مقبول يجنب المدينة ما يمكن أن يحدث إذا انفجر القتال من أضرار. وعُرِضَت بعض الصيغ في محاولة للوصول إلى حل سلمي، ومنها انسحاب المسلحين القبليين والوحدات العسكرية من المدينة، ولو استدعى الأمر تغيير المحافظ الذي كان يُنظَر إليه باعتباره طرفا وليس وسيطا يستطيع تجنيب المدينة خطر الانفجار. لكن القتال تفجَّر، وتم تبادل القصف وسقوط بعض الضحايا. وأضربت المدينة احتجاجا على حالة الاقتتال. وتم التوصل إلى تسوية تقضي بتسليم الأسلحة إلى القائد العام على أن لا تتسلمها أية وحدة من الوحدات

المختلفة حول الحصول على هذه الأسلحة، وأن تستخدم في إنشاء قوات احتياط، تطويرا لفكرة وجود قوات تحرك سريع مركزية تحت أمر القيادة العامة لاستخدامها في أي طارئ، أي تطوير الفكرة التي كانت وراء الدور المهم الذي كانت تقوم به قوات الصاعقة وإلى جانبها بعض وحدات المظلات وغيرها من الوحدات المساندة، وهي قوات قامت بدور مهم في التصدي للحصار. وقد استخدمت هذه الأسلحة في إنشاء قوات جديدة أطلق عليها العاصفة، وهي قوات قامت بدور كبير في حسم أحداث أغسطس بين الوحدات العسكرية لصالح الملتفين حول الفريق العمري، حين انفجر القتال داخل الوحدات الجمهورية، بين القوات الموالية للفريق العمري والقوات الموالية للنقيب عبد الرقيب الذي رفض ترشيح علي سيف الخولاني رئيساً للأركان العامة للقوات المسلحة بحجة أنه رفض المنصب نفسه حين كان الوضع العسكري صعبا ولم يعد إلى العاصمة إلا بعد اندحار الحصار.

وبذلت محاولات عديدة لرأب الصدع قبل انفجار الموقف. وكان الوعي بمخاطر الاقتتال الداخلي، والخوف على الجمهورية التي لم يشتد عودها بعد، يدفع العقلاء إلى التوسط ومحاولة تغليب الحكمة، والوصول بالموقف إلى حلول ترضي جميع الأطراف. وأتذكر أننا كنا مجتمعين مع الأستاذ محسن العيني في منزل الأخ علي العيني لمتابعة الموقف الذي أصبحت مضامينه بالغة الخطورة. وجاء إلينا الشيخ عبدالله الأحمر وكان شديد الانزعاج بسبب تدهور الموقف. وكانت قوات الصاعقة على وشك اعتقال مجاهد أبو شوارب. وأخبرنا الشيخ عبد الله أن مجاهد أبو شوارب يطالب بتدخل حسن مكي ومحسن العيني وحسين الدفعي في محاولة التوسط لتسوية الموقف قبل أن ينفجر. وما أن وصلتُ إلى مبنى الصاعقة ومعي العطار والعيني والدفعي وأحمد عبده سعيد وعبد الله بركات حتى وجدنا أنفسنا محتجزين هناك. وبعد مباحثات طويلة مع ضباط الصاعقة سُمِح لي وللعطار وبركات والدفعي بالخروج، مع بقاء العيني وأحمد عبده سعيد وبعض

الإخوة رهن الاحتجاز في مقر الصاعقة. وخرجنا مرة أخرى بأفكار وساطة لكن الوقت كان ضيقاً والأحداث تتسارع والموقف يتطور بشكل ملحوظ وكانت المطالب متشددة من كلا الجانبين. وكان واضحاً أن الأمور تخرج عن السيطرة، وهو ما أشاع في نفوسنا خيبة الأمل من مواصلة جهود الوساطة. فأنسحب عبدالله بركات وحسين الدفعي بعد أن أيقنا أن الصراع أصبح أمراً واقعاً.

وبعد انسحاب بركات والدفعي أصررت على مواصلة جهود الوساطة حتى اللحظة الأخيرة، فغادرت منزل الفريق العمري متوجهاً إلى مقر الصاعقة. وقد عزمت على بذل كل ما في وسعي من أجل الإفراج عن العيني وأحمد عبده سعيد وبقية المحتجزين. ولم آخذ مأخذ الجد ما همس به في أذني أحد الزملاء قائلاً إن ساعة الصفر قد تحددت في الحادية عشرة ظهراً، وكانت الساعة العاشرة تقريباً، فبقيت على إيماني بأنه ما يزال هناك ما يمكن عمله للإفراج عن المحتجزين. وكان في نية الدكتور العطار أن يخرج معي لبذل جهود للإفراج عن بقية الأخوة الزملاء. لكنني أقنعته بعدم الخروج، على اعتبار أن المخاطرة بشخص واحد أفضل من المخاطرة بحياتنا معاً. وعندما وصلت إلى مبنى قوات الصاعقة لم تمر سوى دقائق معدودات حتى بدأ القصف وانفجر الموقف واشتدت المعركة. وفي ذلك الظرف واجهت أحداثاً عصيبة، ورأيت بعيني أن الفاصل بين الحياة والموت رصاصة طائشة أو شظية تائهة، وأن حياة الإنسان مرهونة بثوان قليلة. فقد كنت وبعض الزملاء محتجزين في مبنى صغير داخل معسكر الصاعقة عندما أصدر عبد الرقيب عبد الوهاب أوامره بإخراجنا من ذلك المبنى بعد أن بدأت قذائف الدبابات تسقط على المعسكر. وما أن تحركنا منه حتى سقطت القذائف على ذلك المبنى وأصبح قاعاً صفصفاً. وكان مشهداً رهيباً أن ترى الموت لا يبعد عنك سوى لحظات. وبعد ذلك تم نقلنا إلى أحد البيوت في الصعدي، بالقرب من ثكنات العُرضي. وبينما كنا في طريقنا إلى هناك حاولت الاطمئنان على صحة الزملاء، وفوجئت بشخص ما يوجه رشاشة

إلينا، وفتح نيران رشاشه في اتجاهنا. وقد أصابتني إحدى الرصاصات في رأسي لكنها كانت لحسن الحظ مرتدة واستقرت في موضع بين الجمجمة والجلد. زحفنا على الأرض لمسافة غير قصيرة بهدف الاحتماء. ويبدو أنني كنت هدفاً مكشوفاً. وتواصل إطلاق الرصاص. لكن أحد المواطنين في الصعدي شاهدني وأشار إلي بيده، وقال لي بلهجة تبعث على السكينة والاطمئنان لا تخف، كلنا مسلمون، ثم أدخلني في حظيرة (حَرّ) الغنم أنا وشخص آخر وحاول معالجتي. وعند حلول المغرب سلم علينا وقال "الله يفتح عليكم. أنا عندي نسوان"، فضلاً عن أنه كان في حاجة للمكان لإدخال الغنم.

وبعد أن غادرت منزل هذا الرجل الكريم وقعت مرة أخرى في أسر جماعة عبد الرقيب بعد أن حاصروني، وأخذوني إلى معسكر الصاعقة، في مكان مخصص للجرحى. وفي الحال سجلوا أسماء الجرحى لإعداد وجبة العشاء. واستغرب عبد الرقيب عندما لمح أسمي في قائمة الجرحى حيث كان الكثيرون، وهو منهم، يعتقدون أنني بين القتلى. وقد قام عبد الرقيب على الفور بإجراء اتصالات بحمود الجائفي وعبدالسلام صبرة، اللذين كانا يتوليان الوساطة، وتم الاتفاق على إرسال سيارة لنقلي إلى المستشفى. وبالفعل أرسلت سيارة وزير الداخلية، وتم نقلي إلى المستشفى. لكن لسوء الحظ كان التيار الكهربائي مقطوعاً، فأخذوني بمصفحة الفريق العمري إلى المستشفى العسكري، لكن سوء الحظ كان بالمرصاد مرة أخرى أيضاً لعدم وجود تيار كهربائي. وفي صباح اليوم التالي ألَمّت بي نوبة صرع بسبب النزيف الحاد، لأن الرصاصة لم تكن مستقرة في مكانها. وأخذوني إلى المستشفى الجمهوري حيث أجريت لي عملية جراحية لإخراج الرصاصة، وبدأت حالتي بالتحسن. وبعد ذلك ذهبت إلى تعز بناءً على طلب القاضي الإرياني للاشتراك في المفاوضات مع الصليب الأحمر الدولي، تلك المفاوضات التي دارت حول السماح بسفر بقايا أسرة حميد الدين من اليمن. ومن تعز غادرت إلى القاهرة لاستكمال تلقي العلاج.

وقد تناول الأخ اللواء د. عبدالله بركات هذا الحادث الأليم على نحو فيه الكثير من الخلط وعدم الدقة فقال: "... وتم التفاهم مع عبدالرقيب عبدالوهاب وقادة الصاعقة والمظلات والمدفعية، على أن يُسمَح لمجموعة منا (المحتجزين عند قوات الصاعقة) بالخروج للذهاب إلى العمري وتنفيذ الآتي: ١) وقف إطلاق النار من الجانبين، ٢) إعادة الوحدات والأسلحة إلى مواقعها ... ٣) إصدار بيان نعلن فيه أن الصلح قد تم بين الجانبين. واختير لتنفيذ (هذه المهام عبد الله بركات" وحسين الدفعي وحسن مكي. "... ذهبنا إلى العمري ووافق على وقف إطلاق النار وعودة القوات إلى مواقعها. ... وقال الفريق العمري لا لزوم لعودتكم إلى الصاعقة. ولكن الدكتور حسن مكي أصر على العودة. ... وعند وصول الدكتور حسن مكي إلى مقربة من المعسكر اشتعل إطلاق النار مرة أخرى فأصيب ... بشظية في رأسه ولم يتمكن أحد من إسعافه. ودخل إلى الصاعقة وكتب رسالة إلى عبد الرقيب هي بمثابة تعهد ...". وتصحيحا لهذا العرض أقول إن العمري لم يوافق على الشروط التي عرضها الطرف الآخر في النزاع. ولعل بعض الاخوة المشاركين معي في الوساطة قد عرفوا عند وصولنا إلى الفريق العمري أن ساعة الصفر قد تحددت فامتنعوا عن العودة إلى الزملاء المحتجزين دون أن يصدني أحد عن العودة إلى مقر قوات الصاعقة للوساطة. كما أن ضباط الصاعقة الذين احتجزوا الوزراء كانوا يعتقدون أن وجود هؤلاء المحتجزين لديهم ضمانة لعدم قصف المقر، وظنوا أن رئيس الوزراء والوزراء لن يفجروا المبنى فوق رؤوس زملائهم. وقد اتضح أن هذا كان تقديرا خاطئا، لأن وجود المحتجزين لم يمنع تفجير الوضع العسكري وقصف المبنى الذي كنا محتجزين فيه. ولولا قرار عبد الرقيب إخلاء المبنى عندما بدأت القذائف تتساقط في الساحة، لكُنا فارقنا الحياة في الحال تحت الأنقاض. كما أنني كنت قد أصررت على العودة من عند الفريق العمري إلى المحتجزين في معسكر الصاعقة لأنني رأيت

* عبدالله بركات، مسار يماني، دار الثقافة العربية، الشارقة، ٢٠٠٣، ص ١٦٢ – ١٦٥.

أن من واجبي أن أتضامن معهم وأن لا أتخلى عنهم. وهذه الرسالة التي تُدَّعي أنني تعهدت باسم الفريق العمري بالإفراج عن علي مثنى جبران (قائد المدفعية الذي كان اعتقاله سبب النزاع بين الطرفين) غير صحيحة بتاتا، فليست بخطي ولا أدري من دسها على الأخ عبدالله بركات، وزير الداخلية. فلم أكن مكلفا بإعطاء أي تعهدات أو التزامات، وإنما عدت لأقف مع زملاء يواجهون محنة وهم محسن العيني وأحمد عبده سعيد وآخرون. ولم أكن أرضى لنفسي أن أتركهم في محنتهم دون أن أحاول أن أفعل شيئا لإنقاذهم. ثم إن ما كتبه الأخ عبدالله بركات يناقض نفسه، فهو يقول إنني أصبت إصابة بالغة ودخلت إلى المعسكر لأكتب رسالة تعهُّد. فكيف أكتب رسالة تعهُّد بعد إصابتي في حين أنني كنت قد أصبحت بين الجرحى في حالة بين الحياة والموت، ولا يمكن أن أكتب وأنا في هذه الحالة الصحية الخطيرة رسالة من هذا النوع*.

انتهت أحداث أغسطس ١٩٦٧م ومعها طويت صفحة من الآلام في تاريخ اليمن المعاصر. ويعود الفضل في إنهاء ذلك الصراع للعقلاء من أمثال القاضي عبد السلام صبره، واللواء حمود الجائفي اللذين استطاعا تهدئة الأمور والتوصل إلى حلول قبل بها الجميع. وكانت التسوية التي تم التوصل إليها تقضي بإبعاد أكثر الضباط تشددا من جانبي الصراع إلى خارج اليمن لتنقية الأجواء والتهدئة. فتم ترحيل بعض الضباط البعثيين والقوميين إلى الجزائر، وكان من ضمنهم عبد الرقيب عبدالوهاب. وقد اعتقد أولئك الضباط المبعدون أنهم سيستقبلون في الجزائر استقبال الأبطال، لكن الجزائريين استقبلوهم بفتور شديد، مما أضطر بعضهم إلى الذهاب إلى القاهرة، وما لبث أغلبهم أن عاد إلى صنعاء. وفي نفس الفترة تم تعيين محمد سعيد العطار مندوباً لليمن في الأمم المتحدة في نيويورك، كما عين محسن العيني سفيراً في واشنطن، وتم تعييني سفيراً في روما.

* كتبت هذه المناقشة لما قاله الأخ عبدالله بركات قبل وفاته في سبتمبر ٢٠٠٦ ولكن طبع هذا الكتاب تأخر للأسف.

تعييني سفيرا

وكجزء من صفقة تسوية أحداث أغسطس، ومن إعادة ترتيب الأوضاع بناء على نتائجها، تم تعييني سفيراً في روما حيث كانت أصابع البعض توجه لي تهمة المشاركة في التفاعلات التي قادت فيما بعد إلى اندلاع الأحداث. لكن، يعلم الله، وأقولها شهادة للتاريخ، أن همّنا الأول والأخير كان الحفاظ على الجمهورية التي أصبحت جزء من تكويننا وتحقيقا لطموحاتنا للتغيير والتنمية والخروج باليمن من دوامة الفقر والتخلف، وأصبحت دافعا محركا لكل تصرفاتنا وأفكارنا. إذ كانت الجمهورية ما تزال تواجه صعوبات جمة، وكان الملكيون ما يزالون على الأبواب. وكانت القوات الملكية ما تزال موجودة على مشارف المدينة في بني حشيش، وتقطع طريق صنعاء تعز في مكان لا يبعد عن العاصمة سوى بضعة كيلومترات. وكان الوضع الجمهوري ما يزال غير آمن، بدليل أن الملكيين حاولوا أثناء اشتداد المعارك بين الجمهوريين التسلل لاحتلال جبل نقم المطل على المدينة. وكان الاقتتال بين الجمهوريين في تلك الظروف ضربا من الجنون والمقامرة بمصير الجمهورية.

وبعد أن جاءت الموافقة من إيطاليا على تعييني سفيرا لديها، توجهت إلى روما لتقديم أوراق اعتمادي ومباشرة عملي. وكانت هذه بداية الطريق لانخراطي في السلك الدبلوماسي، وأول مهمة طويلة الأجل أكلف القيام بها خارج اليمن. وقد امتدت مهمتي الدبلوماسية في روما لمدة عامين كانت حافلة بالأحداث. وفي تلك الأثناء كانت معركة الدفاع عن الجمهورية وتثبيت أركانها ما تزال مستمرة. وكان سير المعارك في المناطق الحدودية في حال مد وجزر، فتارة يسيطر الملكيون على صعدة وتارة تستعيدها قوات الجمهورية. وعلى الصعيد السياسي كانت وتيرة المؤتمرات الإسلامية المطالبة بتحقيق السلام مع الملكيين قد ارتفعت إلى الحد الذي خلق صراعاً في

أوساط القيادات السياسية والعسكرية. فقد كان الفريق العمري يعارض الجهود التي تسعى لتحقيق حل سياسي مع الملكيين. وحاولت تجنب المشاركة في الصراع ولكنني بقيتُ على اتصال بالقيادة السياسية في الداخل. وفي تلك الأثناء بدأت المشاورات لتشكيل حكومة جديدة. وكنت أجد نفسي في صورة تلك الأحداث على الرغم من وجودي في روما. فقد زارني الأخوان محسن العيني ومحمد سعيد العطار إلى روما وهما في طريقهما إلى صنعاء للمشاركة في تشكيل الحكومة. وتشاورنا فيما ينبغي عمله من أجل تثبيت دعائم الجمهورية. وكان الوضع العسكري يزداد سوءاً، والوضع السياسي قد بلغ درجة كبيرة من التعقيد. وواجه موضوع تشكيل حكومة صعوبات كثيرة. فقد طالب العيني والعطار بإحداث إصلاحات في الجانب الاقتصادي، كان أهمها السيطرة على الميزانية ووقف استنزافها، وربطا بين تحقيق تلك الإصلاحات وبين مشاركتهما في الحكومة. وتمثل رد فعل مشايخ القبائل الكبار بالرفض التام لموضوع المطالبة بالإصلاحات، واعتبروها شروطاً غير مقبولة، مما أضطر العيني والعطار إلى الانسحاب من جهود تشكيل الحكومة. ومرة أخرى زارني العطار في روما في طريق عودته إلى مقر عمله في الأمم المتحدة، ووضعني في صورة ما كان الدافع وراء الإخفاق في تشكيل الحكومة على نحو أوجد وضعاً بالغ الحرج بالنسبة للقاضي الإرياني، الذي استدعى عبدالله الكرشمي لتشكيل الحكومة، وكلّفه بالتواصل مع مشايخ القبائل.

ولم يكن العمل الدبلوماسي من حيث أهميته أقل من العمل في الداخل. لذلك عملت بكل السبل لتعزيز العلاقات مع الدول الغربية التي كان موقفها سلبيا من قيام الجمهورية في اليمن. وبعد أن استؤنفت العلاقات مع ألمانيا الغربية عينتُ سفيرا في بون وسعيت بشكل دؤوب من أجل تمتين العلاقات مع ألمانيا، وبخاصة لأن استئناف العلاقات الدبلوماسية معها قد جاء بعد قطيعة دبلوماسية مع اليمن. وهكذا عملت لزيادة توثيق علاقاتنا

بإيطاليا وألمانيا، وحاولت أن أحصل على منح للطلبة اليمنيين للدراسة في الدولتين، كبداية للحصول على مساعدات للتنمية.

عودتي إلى صنعاء

وتفجرت في صنعاء في تلك الفترة أزمة سياسية عميقة ظهرت علاماتها على السطح في تقديم بعض ضباط الجيش لائحة مطالب إصلاحية للقاضي عبدالرحمن الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري. ومع أن مطلب الإصلاح كان ضروريا وكان الكثير من الشباب والمتعلمين يرغبون في حدوث تغييرات سياسية وإدارية ومالية للبدء بالقيام بعملية تنمية تستفيد من توقف الحرب، ومن المساعدات التي بدأت تتدفق، ومن عائدات المغتربين التي بدأت بالارتفاع، كان تقديم الجيش مطالب سياسية يعكس بوضوح المطامع التي كانت لدى بعض الضباط في تلك الأيام للقيام بدور سياسي. وكانت هذه مقدمة ستؤدي إلى استيلائهم على السلطة في يونيه عام ١٩٧٤. وعلى خلفية تلك الأزمة وصل القاضي الإرياني إلى باريس وبصحبته الأستاذ أحمد نعمان، عضو المجلس الجمهوري، و د. عبدالكريم الإرياني. فذهبت إلى باريس والتقيت بالقاضي الإرياني وشكوت له ضيقي بالعمل في الخارج ورغبتي في العودة إلى صنعاء على الرغم من إدراكي لأهمية العمل الدبلوماسي. وكان لدي شعور بأنني أحتاج للعودة للقيام بأي دور في الداخل، وأن استقر في بلدي لأخدمها بقدر ما أستطيع وأسهم في حل مشاكلها التي كانت تزداد تعقيدا بعد أن أصبحت المهمة الأولى توطيد الاستقرار السياسي حتى تستطيع البلاد مواجهة تحديات البناء والتنمية كي تحقق الجمهورية ما قامت من أجل أن ينعم به مواطنون حرموا طويلا وعانوا طويلا وضحوا في سبيل قيام النظام الجديد على أمل خلق حياة أفضل لهم ولأبنائهم من بعدهم. ولم اكن اتوقع السرعة التي استجاب بها القاضي الإرياني لطلبي حين قال لي "احزم امتعتك

واحضر عائلتك وتعال معي". وعند ذلك عدت في الحال إلى بون وأخذت عائلتي وانهيت الإجراءات المتعلقة بعملي كسفير لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية وعدت مرة أخرى إلى باريس. وقد صحبت القاضي الإرياني والأستاذ نعمان في زيارتهما إلى اسبانيا، وهي زيارة استغرقت وقتا طويلا نسبياً ولاقت ترحيباً كبيراً من السلطات الأسبانية. فقد زرنا الأندلس، وقضينا وقتا ممتعا نتجوّل بين المتاحف والآثار والمكتبات في أسبانيا. وكان القاضي الإرياني حريصا على التعرف على تاريخ الأندلس وآثارها. وكان المواطنون والسلطات المحلية في قرطبة قد بدءوا في تلك الفترة الاهتمام بالسياحة، وبذلوا جهودا لدى الدول العربية والإسلامية كي تساهم في ترميم الآثار العربية الإسلامية في الأندلس وإعادة ترميمها حسب المخطوطات العربية. وطلبوا من القاضي الإرياني أن يساعد في الجهود التي تبذل لدى دول النفط العربية لكي تهتم بهذا الموضوع. وقد وعدهم بأن ينقل هذه الرغبة إلى بعض المسئولين العرب، وبخاصة إلى الملك فيصل، ملك المملكة العربية السعودية. وكان هدف الأسبان منصبا على تطوير السياحة. وكان هناك موضوع حساس يتمثّل بوجود كنيسة قديمة في قلب مسجد قرطبة الشهير. وكانت بلدية المدينة ترغب في نقل الكنيسة إلى مكان آخر خارج المسجد. وقد اطلع القاضي الإرياني على مخطوطات عربية من أصل يمني في مكتبة الأسكوريال في مدريد. كما زرنا طليطلة وإشبيلية، وتجولنا في إسبانيا حتى وصلنا حدود جبل طارق. وكان يرافقنا عدد من المسئولين والمرشدين السياحيين على الرغم من أن الزيارة خاصة. وتبيّن لي أن القاضي الإرياني أطال بقاءه في إسبانيا في انتظار أن يجيب الرئيس السوري حافظ الأسد على طلبه أن يتوجه إلى سوريا للاستقرار فيها. وحين عاد الرد بالموافقة اتجهنا إلى دمشق. وخرج الرئيس حافظ الأسد إلى المطار لاستقبال القاضي الإرياني الذي ظل في سوريا في حين عدت أنا إلى صنعاء في اليوم التالي لوصولنا إلى دمشق.

وفد المصالحة إلى صلنفة . سوريا

كان القاضي الإرياني محاصراً بالضغوط لقبول مطالب الجيش التي تعكس قدرا كبيرا من تدخل القوات المسلحة في الشئون السياسية، معبرة عن طموح جامح لدى بعض الضباط للاستيلاء على السلطة بالتعاون مع بعض كبار مشايخ القبائل، فقرر الذهاب إلى دمشق مؤثراً تجنب المواجهة. وحين غادرتُ إلى صنعاء اتجه إلى منتجع صلنفه في سوريا. وفي تلك الأثناء وصل وفد من الجيش والمشايخ والأعيان، من بين أعضائه المرحوم العقيد إبراهيم الحمدي، نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية الذي تزعم المطالبة باسم الجيش بما أطلق عليه "التصحيح المالي والإداري"، والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الذي تجمع من حوله الكثير من مشايخ القبائل. وتلخصت مهمة الوفد في تحقيق مطلب أساسي هو المصالحة مع القاضي الإرياني وإقناعه بالعودة إلى صنعاء بعد الاستجابة لمطالب الجيش بالإصلاح. والتقيتُ صدفة بالشيخ عبد الله والمرحوم الحمدي في بيروت. وكنا ننزل في ذلك الوقت في نفس الفندق الذي قتل فيه عبد العزيز الحروي. وحمل الوفد معه مبادرة اعتبرها الإرياني غير صالحة، لأنها في رأيه تفرض عليه التزامات مجحفة وتجرده من الكثير من سلطاته الدستورية. وعلى مضض تم التوصل إلى اتفاق قضى بعودة الإرياني إلى صنعاء وتشكيل مجلس رئاسة وحكومة جديدة برئاسة القاضي عبدالله الحجري، وتولى الشيخ الأحمر رئاسة مجلس الشورى. كما تضمن الاتفاق بعض الإصلاحات في بعض القطاعات المهمة. ولم يكن الإرياني يستبعد وجود بعد خارجي في الجهود التي قام بها وفد الحمدي – الاحمر، حيث كان تقديره أن مصالح بعض الدول العربية (ليبيا- السعودية- مصر) قد التقت عند نقطة التخلص منه. ورفض الإرياني العودة برفقة الوفد قاطعاً على نفسه وعداً بالعودة إلى صنعاء في الوقت المناسب. وقد كان التشدد في المطالب والشروط التي طرحت على

القاضي الإرياني وإصراره على عدم العودة مع الوفد الذي جاء لإعادته دليل وجود أزمة قوية تعصف بالحكم. وبعد نقاش طويل توصل الطرفان إلى اتفاق على أن يسافر الوفد إلى صنعاء ويرسل طائرة الرئاسة ليعود رئيس المجلس الجمهوري عليها. وقد أُرسلت الطائرة فعلا وعاد الإرياني إلى صنعاء. أما أنا فكنت قد توجهت للإقامة في الحديدة بحكم أنني لم يكن لدي منزل في صنعاء، لكنني حين عاد القاضي الإرياني عدتُ لزيارته في صنعاء وصدر قرار بتعييني نائبا لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية. واستقال الحمدي من منصبه الوزاري ليركز على قيادة قوات الاحتياط العام والإعداد لحركة يونيه ١٩٧٤ التي اطاحت بالإرياني وأوصلت الحمدي إلى رئاسة الدولة.

حكومة القاضي الحجري والخلافات حول توجهاتها

وحين عاد القاضي الإرياني إلى صنعاء بدأت الترتيبات لتشكيل حكومة جديدة بعد أن تم الاتفاق على تكليف القاضي عبدالله الحجري برئاستها، وصدر بتشكيلها القرار الجمهوري رقم (٦٤) بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٧٢. وكنت خلال المرحلة السابقة ابتداء من تعييني سفيراً في روما خارج إطار اللعبة السياسية. وكانت عودتي مع القاضي الإرياني مؤشراً على إعادة إدماجي في التفاعلات السياسية الداخلية. فقد كان ضمن ترتيبات الحل المتفق عليه تعييني نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وتعيين محمد أحمد نعمان نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية. وكان من أهم الخطوات التي قمت بها في هذه المرحلة بإشراف مباشر من القاضي الإرياني تحقيق تقارب سياسي بين اليمن وإيران أيام حكم الشاه الذي كان قد وقف إلى جانب السعودية في دعم الملكيين، وبدا في بعض الفترات بديلا للدعم السعودي لبقايا الملكيين لمواصلة حربهم على النظام الجمهوري. فقد قمت بزيارة إلى طهران في مارس ١٩٧٣، وبحثت مع الشاه إمكانية تطوير العلاقات اليمنية الإيرانية، وهو الجهد الذي توج في نفس الزيارة بالاتفاق على إنشاء بعثات دبلوماسية مقيمة في كل من طهران وصنعاء على مستوى سفارة. وكان هذا مقدمة لتعيين أول سفير يمني مقيم في طهران في مايو من العام نفسه. وكانت هذه خطوة مهمة لإنهاء مظاهر ما تبقى من قطيعة مع الدول التي ناصبت الجمهورية في اليمن العداء عند قيامها.

وبدأت الساحة الوطنية تشهد من جديد خلافات وانقسامات حادة بين فريقين، الأول من أنصار التعاون مع السعودية وفقا لشروطها والثاني كان

يسعى إلى تعزيز الشخصية الوطنية المستقلة ويريد بناء علاقات جوار وتعاون مع المملكة العربية السعودية تنطلق من اعتبارات الاحترام المتبادل والتعامل المتكافئ. وتمحورت قضايا الصراع في تلك الأيام حول قضية تسوية خلافات الحدود مع السعودية، وتنفيذ مطالب الجيش الإصلاحية، وسياسة التعامل مع أعمال العنف في المناطق الوسطى، والعلاقات مع الشطر الجنوبي. وشهدت تلك الفترة تجاذبا واستقطابا شديدين بين أطراف المعادلة السياسية. وكان واضحاً أن بعض الضباط ومشايخ القبائل الكبار، وبخاصة في مجلس الشورى برئاسة الشيخ عبدالله الأحمر، يعارضون بشدة سياسة الرئيس القاضي عبدالرحمن الإرياني والمجلس الجمهوري. إذ طغى على السطح خلاف القاضي الإرياني مع رئيس الحكومة القاضي عبدالله الحجري بسبب ملف العلاقات اليمنية السعودية. واشتد الخلاف عندما ذهب الحجري على راس وفد رسمي في زيارة للسعودية ووقع، دون أي تشاور مع المجلس الجمهوري ودون أي تكليف ببت قضايا الحدود، على بيان ينهي قضية تاريخية مثل النزاع الحدودي دون مفاوضات ودون مشاورات وكأن الأمر يتصل بنزاع عادي لا يحتاج إلى بذل جهد للتشاور والإقناع والدراسة. وتحوّل هذا الخلاف الداخلي إلى خلاف مع السعودية. وأدى خلاف القاضي الإرياني مع الشيخ الأحمر إلى أن يجد القاضي نفسه في مواجهة القوى القبلية التقليدية. واخل بالتوازن الداخلي لغير صالحه خلافه مع الجيش الذي أخذ يتدخل في الشئون السياسية بشكل خطير.

وهكذا اشتدت الخلافات بين القاضي الارياني والقاضي الحجري في أعقاب زيارة الحجري للملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٣ على رأس وفد ضم محمد أحمد نعمان، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، ومحمد أحمد الجنيد، وزير الخزانة، وعبد الله يحيى الصعدي، وزير الأشغال العامة، وعبد الجبار المجاهد، وزير الزراعة، وحسين محمد المسوري، رئيس هيئة الأركان العامة، وعبد العزيز عبد الغني، محافظ البنك المركزي، وعلي

عبد الله المطري، مدير مكتب رئيس الوزراء، وغالب علي جميل، وكيل وزارة الخارجية. وكانت المباحثات التي جرت بين الطرفين قد تناولت العديد من القضايا والملفات، بيد أن قضية الحدود كانت تمثل اهم تلك القضايا فقد استأثرت بالاهتمام الأكبر إلى حد أنها غطت على بقية القضايا. ووقع الوفد اليمني في هذه الزيارة مع السعودية على بيان مشترك تضمن تأكيد الجانبين على تجديد اتفاقهما التام على اعتبار الحدود بين البلدين حدوداً فاصلة بصفة نهائية ودائمة، اتساقاً مع الخط الحدودي الوارد في المادتين الثانية والرابعة من اتفاقية الطائف. ووقع البيان من الجانب اليمني محمد احمد نعمان، وزير الخارجية، وعن الجانب السعودي عمر السقاف، وكيل وزارة الخارجية. ولم يكن القاضي الحجري، الذي كان حينذاك يشغل منصب عضو المجلس الجمهوري ورئيس مجلس الوزراء، يملك تفويضاً رسمياً من المجلس الجمهوري بالتوقيع على بيان يحمل هذه الأبعاد التاريخية، ولم يشاور المجلس الجمهوري ورئيسه القاضي الإرياني. واكتفى الحجري بالتنسيق مع محمد نعمان وعبدالله الأصنج، وربما مع آخرين من أعضاء الوفد، وإن وقع محمد نعمان على البيان نيابة عن الوفد اليمني، في حين ظل أغلب أعضاء الوفد بعيدين عن أجواء المشاورات للتوصل إلى البيان المشترك الذي تم توقيعه في هذه الزيارة. وحين عاد الحجري إلى صنعاء انفجرت الأزمة السياسية بينه وبين الإرياني حين رفض الإرياني إحالة ما تضمنه البيان الموقع حديثا مع السعودية إلى مجلس الشورى للمصادقة عليه ليكون بمثابة معاهدة تنهي قضية الحدود، بسبب عدم وجود تفويض رسمي للوفد اليمني للتوصل إلى مثل ذلك الاتفاق بهذه الطريقة، ودون أن تجري مفاوضات تتناول الموضوع بتفاصيله وتعقيداته، واعتبره مجلس الشورى مجرد بيان سياسي ليس من اختصاص المجلس مناقشته. وشعر القاضي الإرياني بأنه لا يستطيع التهاون في مسالة الحدود على هذا النحو دون أن تأخذ حقها من النقاش الداخلي ومن التفاوض للوصول إلى صيغة تجنبه تحمل المسئولية التاريخية عن بت

قضية بهذه الحساسية وبهذا التعقيد دون مشاركة الجميع في التوصل إلى حل يرتضونه.

وعلى خلاف سياسة التقارب والتفاوض مع الشطر الجنوبي التي كان الإرياني يحبذها للبحث عن حلول تجنب الطرفين النزاعات وإراقة الدماء، واصل الحجري تصعيد لغة العداء والمواجهة مع الجنوب. وفي الوقت نفسه كان الإرياني حريصاً على تجنب الإسراف في سفك الدماء في التعامل مع أعمال العنف التي كانت المناطق الوسطى مسرحا لها. فقد اشتدت المعارك في هذه المنطقة وزادت ردة الفعل على تلك المعارك وبلغت حد التصفيات الجسدية والمحاكمات السريعة. واستاء القاضي الإرياني من هذه المبالغة في العنف، ومن القتل غير الشرعي الذي كان يحدث في المناطق الوسطى دون موافقة رئيس الدولة أو اطّلاعه. وكان رأيه أن قضايا الاستقرار والبناء الوطني لا تحل بالمبالغة في سفك الدماء، بل بالحكمة والروية والحوار. لكنّ الحجري، الذي كان رجلا متدينا شديد الحزم، وربما كان بعض اقاربه من ضحايا أعمال العنف، أصرّ على استخدام القبضة الحديدية دون تقدير للأرواح التي ازهقت وللتكاليف الباهظة لتلك السياسة، وتشدد كثيرا في التعامل مع الأحداث. ونُقل عنه أنه حين نصحه بعض الناصحين في فترة عرفت بتفجُّر الألغام أن يحتاط للأمر حتى لا يكون عرضة لانتقام ذوي القتلى في بلد ما تزال فيه قضايا الثأر حيّة، قال: "سأواصل ملاحقتهم حتى لو تفجَّر آخر لغم تحت عمامتي".

وحين اشتدت تلك الخلافات بين الإرياني والحجري لم يقدم الحجري استقالته، بل اكتفى بملازمة منزله وامتنع عن دعوة الحكومة للانعقاد، مما هدد بإصابة عمل الحكومة بالشلل. وعندما توقف عن ممارسة عمله مستندا إلى دعم كبار المشايخ، وعلى الأخص الشيخ عبدالله الأحمر والشيخ سنان أبو لحوم، حاول الإرياني إقناعه بتقديم استقالة الحكومة ليضمن له خروجا مشرّفا ويحفظ له مكانته وكرامته، ويتم الاتفاق على رئيس جديد

للحكومة، لكن الحجري أصر على عدم الاستقالة وواصل التحريض على المجلس الجمهوري بين العسكريين والمشايخ. ولذلك لم يجد المجلس الجمهوري، حسما للخلاف الذي شل عمل الحكومة وشل الوضع السياسي كله، سوى إعلان إقالة رئيس الحكومة. ولما كنت نائبا لرئيس الوزراء حاولت أن أضمن الحد الأدنى من تسيير الأمور في انتظار عودة الأوضاع السياسية إلى طبيعتها العادية، فتوليت تصريف أمور حكومة في حالة أزمة. ولم أنقطع عن زيارة القاضي الحجري في منزله باعتباري نائبه وصديقه، لأنني كنت أرى فيه الصدق والإيمان، على الرغم من اختلافنا في الآراء. فقد كانت آراؤه رجعية متعصبة، ولكنه كان رجلا صادقا مؤمنا واثقا من نفسه، وشجاعا في مواقفه ووفيا مع أصدقائه. وكنت أتشاور معه فيما ينبغي عمله حتى لا تزداد الأمور تعقيدا. وكنت ألمح لديه، في بعض الحالات، بعض الضباط الذين سيكون لهم دور في إزاحة الإرياني، مثل أحمد الغشمي وآخرين، فيحاولون أن يتجنبوني، لكنهم يضطرون لمصافحتي حين يصادفوني أمامهم على نحو لا يمكن تجنبه. وبدأت البلاد تشهد فراغاً سياسياً بالنظر إلى خلو منصب رئيس الوزراء وعدم وجود اتفاق على اسم المرشح لتولي رئاسة الحكومة. وطلب مني القاضي الإرياني مواصلة إدارة عمل الحكومة بحكم منصبي كنائب لرئيس مجلس الوزراء. وانتقلت البلاد من أزمة خلاف بين رئيس المجلس الجمهوري ورئيس حكومة إلى أزمة فراغ سياسي، لا سيما وأن المحاولة الأولى لتعيين رئيس الوزراء الجديد قد باءت بالفشل. فقد كان القاضي الإرياني يسعى إلى اختيار شخصية وطنية تحظى بمباركة الداخل وتلقى تفهماً وقبولاً من السعودية. ولهذا الغرض طلب الإرياني محسن العيني من نيويورك ليرافقه إلى مؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد في لاهور، باكستان، في أوائل عام ١٩٧٤، بهدف التفاهم مع السعودية حول تشكيل حكومة يرأسها العيني. لكن تلك المحاولة لم تنجح.

حكومة الشباب حكومة التكنوقراط

وكما أسلفت، كنت أتولى إدارة الحكومة خلال فترة الفراغ السياسي. وبعد فشل المحاولة الأولى لتعيين العيني رئيساً للوزراء جسّ القاضي الإرياني نبض بعض الشخصيات ممن رأى فيهم الكفاءة والقدرة على تولي رئاسة الحكومة في ذلك الظرف المعقّد والمشحون بالصراعات بين الأطراف المختلفة. وفوجئت به يطلبني إلى منزله ويعرض علي أن أتولى رئاسة الوزراء. فقلت له: "أنت تعرف الاعتراضات التي قد تثور، والصعوبات التي ستواجه الحكومة". قال "سنقف إلى جانب الحكومة وسنعمل كل ما نستطيع لمساعدتها على تذليل الصعوبات وأداء مهماتها". وكنت أدرك أن معارضة أن أتولى رئاسة الحكومة ستكون قوية، بسبب تحالف كثير من مشايخ القبائل الكبار في مجلس الشورى وخارجه مع بعض الضباط وبعض السياسيين، واحتمال معارضتهم لهذا التكليف لي بتشكيل الوزارة كامتداد لمعارضتهم لسياسة القاضي الإرياني. وكان الوضع السياسي في صنعاء حتى ذلك الوقت ما يزال لم يتعود بعد على قبول أن يتولى شخص من بعض مناطق اليمن رئاسة الحكومة. ولكن القاضي الإرياني طمأنني وقال لي إنه سيقف إلى جانبي، وسيذلل الكثير من العقبات. وقلت له إن بعض مشايخ القبائل الكبار سيدفعون مجلس الشورى إلى عدم منح الثقة للحكومة، فقال لي "دع مجلس الشورى لي وسأقنعهم". وكما توقعت، لم يلق ترشيحي لتولي رئاسة الحكومة قبول بعض الاتجاهات السياسية والعسكرية وبعض كبار المشايخ، ومن بينهم سنان أبو لحوم الذي كان يدعم ترشيح الأستاذ محسن العيني. فقد ذهب إلى الإرياني ليقول له "بحَجر الله لا كلّفت مكي" بتشكيل الحكومة. وذهب بعض المشايخ المعارضين لتكليفي بتشكيل الوزارة إلى الإرياني وهددوه بأن تكليفي سيكون فراقا بينه وبينهم. وعلى الرغم من أن الإرياني استطاع إقناع المجلس الجمهوري بترشيحي لتولي رئاسة الحكومة،

فإن هذا الترشيح ظل يثير حفيظة بعض المشايخ الكبار في مجلس الشورى ونائب القائد العام للقوات المسلحة آنذاك، العقيد إبراهيم الحمدي الذي كانت طموحاته السياسية واضحة وكبيرة. إلا أن إلحاح القاضي الإرياني وتمسكه بترشيحي قد اسكت جميع الأصوات المعارضة للحكومة الجديدة.

ووجدت نفسي أمام مسئولية لا يمكن أن أتهرب منها. وأمام إلحاح القاضي الارياني قبلت بالمهمة، وقلت له: "لكن لي شرط وحيد، وهو ان تكون لي الحرية الكاملة في اختيار الكفاءات القادرة على أداء المهمة" فوافق في الحال على هذا الشرط. وقد وفى بهذا الوعد لأنه في الحقيقة عندما كلفني بهذه المهمة منحني الحرية الكاملة في اختيار أعضائها. وبدأت الإجراءات العملية لتشكيلها. فقد لمست خلال دراسة الأسماء المحتملة أنه فعلا لم يتدخل، ولم يفرض أي وزير. واكتفي في أدب جم بالقول "إذا سمحت، يمكن أن يكون القاضي محمد الحجي وعبدالله الأصنج عضوين في الحكومة" دون ان يصر على تعيينهما ودون أن يحدد الوزارتين اللتين يقترح أن يتولياها. وحرصتُ على أن تطبق الحكومة التي شكلتها ما كان يعتمل في أذهان الكثير من الشباب المتعلم من تجاوز للانشغال بالصراعات السياسية المجردة التي تستغرق الوقت والجهد وتستنفذ الموارد المحدودة دون البدء بتنفيذ برنامج تنمية حقيقية تضع اللبنات الأولى لعملية بناء تتراكم مع الزمن وتخلق فرص عمل للمواطنين وتحاول رفع مستوى معيشتهم، وتبدأ عملية الإصلاح الإداري والمؤسسي، وتشرع في بناء اقتصاد وطني قائم على الإنتاج وتحقيق أهداف التنمية التي طال انتظار الشعب اليمني لها. ولذلك حرصت على التشاور مع الزملاء الذين يشاركونني هذا الرأي، من أمثال الدكتور عبد الكريم الإرياني، وعلي لطف الثور، ومحمد الجنيد. واستفادت الوزارة من ذوي الخبرة. وأردنا أن نشرك عناصر شابه معروفة بالنزاهة والكفاءة. فمثلا، تولت عناصر تتمتع بالكفاءة والرؤية التنموية وزارات التنمية والاقتصاد والتربية والتعليم العالي. وجئنا بطبيب ناجح ومطلع على حاجات البلاد في مجال الخدمات الطبية، هو الدكتور محمد عبد الودود، ليتولى وزارة

الصحة، وتولى تربوي مجرّب هو الأستاذ أحمد جابر عفيف وزارة التربية والتعليم. وحاولت في تشكيل الوزارة الاستفادة من بعض السياسيين والمختصين والشباب الواعي، وأدخلناهم الوزارة لأول مرة، مثل محمد سالم باسُندوه، وأحمد المحني الذي تم اختياره ليتولى وزارة البلديات للاستفادة مما عرفه في الخارج في مجال المياه واحتياجات التنمية الحضرية، والمهندس مطهر الناظر الذي تولى وزارة الزراعة. ومع أن وزارة الدولة للتنمية كانت قد وُجدت في السابق، فإن الفكرة لم تكن قد اتضحت، وإنما ظل المنصب يعطى لشخصية مهتمة بالاقتصاد دون أن توجد وزارة تتولى التخطيط للتنمية. ومن هنا أرادت الوزارة التي شكلتها إنشاء وزارة تعتمد على الربط المباشر بين الجهاز المركزي للتخطيط وما يُجمع من بيانات ومعلومات لاستخدامها في التخطيط للتنمية، حتى تقوم الوزارة والجهاز معا بإعداد خطط التنمية والدراسات الخاصة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي. وسيتضح ذلك من خلال البرنامج الثلاثي للتنمية الذي بدأت الوزارة بإعداده ليكون النواة الأولى لخطط التنمية التي تتالت منذ ذلك البرنامج حتى اليوم. وقد أوكل التشكيل الوزاري هذه المهمة إلى د. عبد الكريم الإرياني بجمعه بين وزارة التنمية ورئاسة الجهاز المركزي للتخطيط. وأبقينا على الأشخاص الذين كانوا ما يزالون من بقايا المصالحة الوطنية مع الملكيين مع أن دورهم في الوزارة كان قد بدأ يتضاءل[*].

[*] تشكلت الوزارة، التي صدر بتعيينها قرار جمهوري رقم (٧) بتاريخ ٣ مارس ١٩٧٤م، من د. حسن مكي، رئيسا للوزراء، والعميد عبداللطيف ضيف الله، وزيرا للأشغال، وأحمد عبده سعيد، وزيرا للمواصلات، ومحمد أنعم غالب، وزيرا للتعليم العالي، والقاضي محمد إسماعيل الحجي، وزيرا للعدل، والمهندس محمد الجنيد، وزيرا للخزانة، ود. محمد عبد الودود، وزيرا للصحة، وعلي لطف الثور، وزيرا للاقتصاد، وأحمد جابر عفيف، وزيرا للتربية والتعليم، وعبدالله الأصنج، وزيرا للخارجية، وعبدالله حمران، وزيرا للدولة، وعبدالله الصعدي، وزيرا للأوقاف، وعبدالجبار المجاهد، وزيرا للإدارة المحلية، والعميد حمود بيدر، وزيرا للداخلية، ومحمد سالم باسندوة، وزيرا للشئون الاجتماعية والعمل والشباب، ود. عبدالكريم الإرياني، وزيرا للتنمية بالإضافة إلى رئاسة الجهاز المركزي للتخطيط، وأحمد المحني، وزيرا للبلديات، والمهندس مطهر الناظر، وزيرا للزراعة، والعقيد يحيى مصلح، وزيرا للتموين.

وكان العقيد إبراهيم الحمدي قد استقال من الحكومة السابقة عندما اشتدت الخلافات، وتفرّغ لقيادة قوات الاحتياط العام ولمنصب نائب القائد العام للقوات المسلحة، حتى يدعم مركزه العسكري استعدادا لحسم الصراع الذي كان قد أصبح شبه علني بازدياد تدخل الجيش في السياسة عن طريق سعي بعض الضباط لتحقيق طموحاتهم السياسية. وكان القاضي الإرياني يدعم الحمدي ويستعين بآرائه الخاصة بقضايا التحديث في مواجهة الضباط المعارضين للتغيير والتحديث. والحقيقة أن رئيس الوزراء في عهد القاضي الإرياني كان مطلق الصلاحيات في أداء وظيفته وتسيير شئون الحكومة وأمور الدولة وفقا للدستور والقوانين. ولم يكن رئيس المجلس الجمهوري يتدخل في عمل الحكومة، لكنه كان يتمسك بحق المجلس الجمهوري في الاحتفاظ بالسلطات التي يمنحها له الدستور، وإن كانت الشئون العسكرية تخرج من إدارته المباشرة ويتولاها العسكريون ويديرونها عمليا وإن تشاوروا معه.

وبعد الاتفاق على أعضاء الحكومة عكفنا على إعداد برنامج العمل الذي سنحصل بموجبه على نيل ثقة مجلس الشورى. وقد حرصت على أن أقدم برنامجاً متكاملاً يتلاءم مع الواقع السياسي والاقتصادي أكثر من الترويج لشعارات سياسية عالية الرنين لكنها فارغة من المعنى. وبالفعل قدمنا برنامجاً يعد بشهادة الكثيرين من أفضل البرامج التي قدمتها الحكومات حتى تلك الفترة، وهو برنامج عملت الحكومات اللاحقة على تنفيذ بعض ما ورد فيه من خطوات وأفكار. وتحددت أولوياتنا في تلك المرحلة وفقاً للبرنامج الحكومي في الآتي:

- استكمال بناء المؤسسات في الجانبين المالي والاقتصادي، والدفع بالتنمية الاقتصادية.
- تعزيز العلاقات مع المؤسسات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف الحصول على مساعدات.

- توثيق العلاقات مع دول الخليج العربي، وتنقية ما شابها من سوء فهم ومن شوائب. ولتحقيق هذا الهدف، حرصت منذ البداية على القيام بزيارة لدول الخليج، وتمكنت من الحصول على دعمها لإنشاء عدد من الكليات ووعود بدعم بعض مشاريع التنمية.

وقد كان الاتجاه نحو التغيير والتحديث في تلك الفترة يواجه معارضة قوية من أوساط مختلفة، من بعض المشايخ وبعض الضباط وبعض السياسيين وأصحاب المصالح. وكان كل إجراء جديد ولو كان بسيطا يواجه صعوبات ومعارضة تمتد إلى خارج المؤسسة التي يمسها التغيير والتحديث. لكننا أردنا أن نقدم حكومة يكون اتجاهها العام نحو التغيير والتحديث والتنمية. واستقبلت أوساط شعبية كثيرة، وعلى الأخص الشباب والمتعلمين الذين كانت أعدادهم قد بدأت بالتزايد منذ قيام الثورة والجمهورية، تشكيل هذه الحكومة بارتياح كبير باعتبارها حكومة شباب مؤهلين مدركين لضرورة التطور والتنمية، وللحاجة إلى إدخال إصلاحات إدارية واقتصادية، والبدء بوضع البلاد في تلك الفترة على طريق التنمية والتطور لمغادرة الماضي بمآسيه وتركته الثقيلة. وعلى الرغم من التأييد الشعبي، بذل المعارضون للحكومة جهودا كبيرة لمنع تحركها، وعرقلة نشاطها، وحاولوا بجد دفع مجلس الشورى للامتناع عن منحها الثقة، وعن الموافقة على البرنامج الذي تقدمت به، على الرغم من أن هذا البرنامج كان أقوى برنامج قدمته حكومة جمهورية حتى ذلك الوقت، وعلى الرغم من الرؤى الواضحة التي قدمتها الحكومة عن المرحلة الجديدة التي ينبغي أن تدخلها البلاد لتشق طريقها نحو التنمية والتطوير. وكانت معارضة مشايخ القبائل الكبار للحكومة تتسم بغضب شديد. وقد طلب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر من القاضي الإرياني التدخل لإيقاف الحكومة عن مواصلة ما تنوي القيام به، فقال له الإرياني: "أنا لا أتدخل في عمل الحكومة". وهكذا كانت المعارضة القوية التي واجهتها الحكومة في مجلس الشورى دليلا على حدة الاستقطاب السياسي في تلك

الفترة. وبعد نقاش طويل ومرير بذل فيه المعارضون كل الجهود لمنع أن تنال الحكومة الثقة، أقر مجلس الشورى برنامج الحكومة بأغلبية كبيرة. فكان التأييد الكبير في المجلس لهذا البرنامج ومنح الثقة للحكومة صدى للارتياح الشعبي الكبير الذي لقاه تشكيلها، ولما بث من أمل في الإصلاح والتغيير وتجاوز الصراعات المريرة بين كبار المشايخ والسلطة ممثلة بالمجلس الجمهوري وعلى رأسه القاضي الإرياني، وهي صراعات أهدرت الكثير من الوقت ومن الجهود ومن الفرص التي كانت البلاد في أمس الحاجة لبذلها في سبيل النهوض بعملية التنمية. ولعل ما نقتبس هنا من رسالة لأحد المشايخ الكبار في ذلك الظرف تعطي فكرة عن مدى سوء فهم بعض المشايخ لمقاصد الحكومة وشدة معارضتهم لتشكيلها وللتعاون معها، فهذه الرسالة تقول: "إن الغرض من هذه الاجتماعات هو إيجاد عناصر ملتقية مع الوضع في عدن، تهيئ لنقل ما هو موجود في الجنوب إلى الشمال. والدليل على هذا وضع الشيوعيين والحركيين والبعثيين في المراكز والمناصب والوظائف، وتصفية العناصر المؤمنة والمستقلة والنزيهة ومحاربتهم. هذا بدعوى أنه قبلي غير متعلم، وهذا بحجة أنه شيخ والمشايخ خطيرين، وهذا بحجة أنه سيد هاشمي، وهذا بحجة أنه عايد (من الملكية)، وهذا بدعوى أنه من الإخوان المسلمين، وهذا بحجة أنه متزمت، وهذا غير مرغوب فيه، وهذا ... أما الأعداء والملحدين فيكفي أنهم ثوريين وتقدميين". تلخّص هذه الفقرة المشحونة بالانفعالات والاتهامات لأعضاء الحكومة وللقاضي عبدالرحمن الإرياني المدى الذي بلغته معارضة بعض مشايخ القبائل للحكومة وللمجلس الجمهوري، لأنها كتبت أثناء مناقشة برنامج الحكومة*.

وقد كان إنجاز المهام التي وضعتها الحكومة في برنامجها يتطلب النأي بها عن الصراعات التي كانت محتدمة بين مشايخ القبائل ومجلس الشورى

---

* هذه فقرة من رسالة من الشيخ الأحمر نشرها سنان أبو لحوم في: حقائق ووثائق عشتها، ٢/٤٦٥- ٤٦٦.

والمجلس الجمهوري، وهو ما حرصنا على تحقيقه. ولكن العمل المؤسسي اصطدم دائما بمصالح البعض، وأثار مخاوف القوى التي اعتادت العيش في أجواء الأزمات، بعد أن تكونت فئة من المتضررين من الإصلاحات سرعان ما تحولت إلى عقبة في طريق التنمية. وكانت كل خطوة إصلاح ولو بسيطة تتحول إلى أزمة تتجاوز مجال العمل الذي يمسه الإجراء المتخذ. فعلى سبيل المثال لا الحصر، اكتشفنا وجود جماعة من بعض العناصر ذات العلاقات المتشابكة تتاجر بأقوات الناس، فعملنا على تفكيكها وتحسين أداء رقابة التموين على السلع الغذائية، الأمر الذي أثار علينا الكثير من المستفيدين. وفجر المعارضون معارك سياسية مبكرة مع الحكومة باستخدام مواضيع لا تستحق المواجهة مثل التقيُّد بالتسعيرة المحددة للمواد الغذائية. فعلى سبيل المثال، حرّضت مجموعة منتفعة الجزارين في صنعاء على الذهاب في مظاهرة إلى بيت الشيخ عبدالله الأحمر. وأرسلوا نساء الجزّارين في مظاهرة أخرى. وأضرب الجزارون عن توفير اللحوم للمستهلكين مدفوعين بالتحريض السياسي، في وقت لم تكن مواد التموين قد أصبحت متوفرة كما هي الآن، وكانت اللحوم المذبوحة الطرية ما تزال مادة أساسية في تغذية الأسر، وبخاصة في المدن. وقد تمسكت الحكومة بضرورة احترام اللوائح والأنظمة مع استعدادها لتغييرها متى وجدت أنها غير مناسبة. وحين أصر الجزارون ومن يحرضونهم على المواجهة، اتخذ يحيى مصلح، وزير التموين، إجراء لم نكن نفكر به، فسمح لجزارين من ذمار ببيع اللحوم في صنعاء مع التقيد بالتسعيرة، فاضطر الجزارون في صنعاء إلى العودة إلى عملهم وتقيدوا بالتسعيرة التي وضعتها وزارة التموين. كما أن التغيير المحاسبي الذي بدأنا بتطبيقه، وما أدخلنا على عمليات المحاسبة في الوزارات والمؤسسات العامة من تحديث وشفافية، قد أثار حفيظة البعض وزاد من معارضتهم وتحريضهم ضد الحكومة.

وإلى جانب الصعوبات التي كانت تواجهنا على الصعيد الداخلي، كانت تحركاتنا على الصعيد الخارجي لتحسين العلاقات مع دول الخليج

تواجه صعوبات ومحاذير أخرى. ففي الفترة السابقة على تسلمي منصب رئيس الوزراء كانت الحكومات اليمنية تتقدم بطلب مساعدات لمشاريع تنمية، وكان يؤخذ عليها دوماً أنها لا تهتم بإعداد الدراسات اللازمة لإقناع دول الخليج بتقديم المساعدات التي تتطلبها هذه المشاريع التنموية. والبعض الآخر كان يركّز على ملف العلاقات اليمنية السعودية، وعلى موقع الخلافات حول الحدود في سياقها، ولذا زادت الضغوط التي تطالب الحكومة بالموافقة على الاتفاقات السابقة التي تمت بين الطرفين، وعلى وجه الخصوص البيان الأخير الذي وقعته حكومة القاضي الحجري أثناء زيارته إلى السعودية. وكان موضوع العلاقات مع السعودية قضية حرجة وحساسة، خاصة وأن المملكة كانت تقدم دعما ماليا شهريا قدره مائة مليون ريال سعودي لسد العجز في الميزانية (لا يصل المبلغ بكامله إلى وزارة المالية لأن الوسطاء من الجانبين كانوا يستولون على جزء منه).

وقد واجهت الحكومة تلك الضغوط بالمزيد من العمل. ولهذا انصب جزء من اهتمام الحكومة على إجراء الدراسات العلمية الضرورية المتعلقة بمشاريع التنمية، والتي كان لها الأثر الأكبر في إقناع دول الخليج والمؤسسات المالية بتقديم العون والمساعدة المادية لمشاريع التنمية اليمنية، مثل المستشفى الجمهوري، وكلية الطب، وكلية الشرطة، وعدة مشاريع تنمية تمت الموافقة عليها ولكن بعضها توقف بعد تغيير الحكومة. وقمنا بإنشاء مؤسسات عديدة، منها الجهاز المركزي للتخطيط للعمل لتوفير البيانات والدراسات التي لا يستغني عنها أي عمل تنموي مدروس، والجهاز المركزي للميزانية ليحل بالتدريج محل وزارة الخزانة التي كان إصلاحها قد استعصى. وهكذا تحول الجهاز المركزي للميزانية فيما بعد إلى وزارة المالية بشكلها الحديث، وحسّنا عمل المكتب الفني، ومؤسسات أخرى وفق ما تتطلبه عملية التنمية. ولتأمين معيشة المواطنين قمنا بتفعيل رقابة التموين على السلع الغذائية. وقد حاولت الحكومة لأول مرة أن تركز على موضوع أن

يترافق نشر التعليم على أوسع مدى بجميع مراحله، للتعويض عن الحرمان الذي عانى منه الشعب اليمني قبل قيام الجمهورية وخلال سنوات الحرب الأهلية والصراع السياسي، بالتوسع في التعليم التقني والفني المرتبط بحاجات سوق العمل ليس على مستوى اليمن فحسب، بل على مستوى المنطقة المحيطة كلها، في مرحلة كان فيها سوق العمل في السعودية يستوعب مئات الآلاف من العمالة اليمنية بعد الطفرة المعروفة في أسعار النفط وبدء النهضة العمرانية في السعودية ودول الخليج. وكنت أركز على ضرورة تحديث التعليم حتى لا يؤدي التعليم السطحي إلى مشكلة أمية المتعلمين وتحول أجهزة التربية والتعليم العالي إلى آلة لمنح أوراق شكلية تسمى شهادات دون أن توفر معارف وخبرات تفتح للأجيال أسوق العمل وتيسر لهم سُبل صعود سلّم المراتب الاجتماعية. فقد كنت دائما اعتقد أن أغلى رأسمال تمتلكه اليمن هو الإنسان، وأنها إذا استثمرت في تعليم الإنسان اليمني تعليما حديثا يستجيب لحاجات العصر الذي يعيش فيه، فإن ذلك سيكون الأداة الأساسية للتغلُب على المشاكل التي تواجهها البلاد، وفي مقدمتها الفقر والتخلف. وبعد تشكيل الحكومة وموافقة مجلس الشورى على البرنامج الذي تقدمت به لنيل الثقة، انكب الوزراء على إعداد البرنامج الثلاثي للتنمية ومراجعته وإقراره.

وعلى صعيد السياسة الخارجية أثبتنا أننا أكثر حرصاً على علاقاتنا مع دول الخليج. فقد قمت على رأس وفد رسمي كبير بجولة إلى الدول الخليجية ضمت البحرين والكويت والإمارات والسعودية، نتج عنها تعزيز العلاقات الثنائية مع هذه الدول. وكان من أعضاء الوفد د. عبدالكريم الإرياني، وزير التنمية ورئيس الجهاز المركزي للتخطيط، وعبدالله الأصنج، وزير الخارجية، وأحمد جابر عفيف، وزير التربية والتعليم، وحسين المسوري، رئيس هيئة أركان القوات المسلحة، وآخرون. وعندما التقينا بالملك فيصل في الرياض لمسنا لديه استياء شديدا من نشاط الأحزاب السياسية السرية في

اليمن التي اتهمها بأنها تعمل لإضعاف العلاقات بين اليمن والسعودية. وقد تجاهلت حديث الملك عن الأحزاب السياسية اليمنية ولم أَخُض في نقاش هذا الموضوع المثير للخلافات، وبدأت أطرح عليه ضرورة مساعدة عملية التنمية في اليمن. لكنه لم يَخُض في المواضيع العملية وقال: "تحدثوا في هذا مع ولي العهد"، الأمير فهد (الذي تولى الملك بعد اغتيال الملك فيصل). ولاحظنا أن استقبال الملك فيصل لنا وكذلك وداعه لنا كانا ممتازين ماعدا إبداء ملاحظة أن في اليمن شيوعيين وبعثيين يعكّرون صفو العلاقات بين البلدين. واجتمعنا في مقر إقامة الوفد لتقييم الاجتماع مع الملك فيصل تحضيرا للقاء مع ولي العهد ونحن نحمل معنا ملفات المشاريع التي نأمل أن تلقى دعم السعودية. وحين ذهبنا إلى ولي العهد، الأمير فهد، كان استقباله لنا حارا، وإن كرّر ملاحظة الملك حول الأحزاب السياسية التي تسيء إلى العلاقات بين البلدين. لكن الجانبين انفتحا على الحوار، وتجنبنا الخوض في موضوع الأحزاب حتى نركز على موضوع المساعدات والمشاريع التي جاء الوفد من أجل الحصول على دعم لها، نظرا لحاجة اليمن إلى البناء والتنمية. وقد كان ولي العهد أكثر انفتاحا وأكثر استعدادا للتفاهم. وقال إن المملكة مستعدة لمساعدة اليمن للخروج من أزماتها، وأبدى الاستعداد لمواصلة الدعم. وتطرقنا في بحثنا إلى جوانب كثيرة. وقد طرح ولي العهد موضوع اتفاقية الطائف وقال ابحثوا هذا الموضوع مع عمر السقاف، وكيل وزارة الخارجية. كان عمر السقاف شخصية مثقفة، ودبلوماسيا ممتازا، يعطف على اليمن، ولكنه ينفذ سياسة حكومته بإتقان وإخلاص. وبعد الانتهاء من المباحثات في الرياض انتقلنا إلى جدة حيث كان مقر وزارة الخارجية السعودية ما يزال في هذه المدينة الساحلية المنفتحة قبل أن ينتقل فيما بعد إلى الرياض. والتقينا هناك عدة مرات مع السقاف. ودعاني للعشاء في بيته مع عدد محدود من أعضاء الوفد اختارهم بنفسه ممن كان البعض في صنعاء يحسبهم من المقربين للسعودية. ودار الحديث في هذه المأدبة حول اتفاقية الطائف والمصادقة على الاتفاق الذي وقعه

القاضي الحجري. وبعد جدل قلت له إنني لست مفوضا بمناقشة هذا الموضوع الذي ما يزال معروضا على المجلس الجمهوري للبت فيه، وأشرت بطريقة فهمها السقاف إلى أنني لا أريد أن أقع في الإشكال الذي وقعت فيه الحكومة السابقة ببحث قضايا لست مخولا بمناقشتها، وأن البت النهائي في الموضوع يحتاج إلى أن يؤخذ بروية حتى لا يؤدي الاستعجال إلى مضاعفات سلبية على العلاقات بين البلدين. فطلب السقاف مني الاتصال بالقاضي الإرياني للحصول على تفويض من المجلس الجمهوري. وحين اتصلت بالإرياني قال لي: "ليس لديكم تفويض قانوني لبت هذا الموضوع، ومن ثم يجب أن لا تتجاوزوا صلاحياتكم. لكن ابحثوا عن مخرج سياسي". وتداولنا معه في نوع المخرج السياسي الذي ينبغي اعتماده حتى تنجح المفاوضات. وكان الحل أن يُذكر في البيان المشترك عن نتائج الزيارة ما كانت الجمهورية قد التزمت به منذ بداية قيام الثورة، من أن اليمن الجمهوري يحترم جميع الالتزامات والاتفاقات التي وقعها اليمن في الماضي مع الآخرين. وهو ما نصت عليه البيانات الأولى للثورة والتي على أساسها تحددت السياسة الخارجية لليمن الجديد. وهذا موقف ليس فيه أي جديد. وبعد ثلاثة أيام من الجدل وقع الطرف السعودي على هذه الصيغة التي اتفقنا عليها مع القاضي الإرياني.

وبعدما انتهت جلسة مباحثات الوفد مع الجانب السعودي طلبني ولي العهد بمفردي للقاء به. وحين وصلت إلى مكتبه استقبلني بترحيب حار. وقلت له إنني عرفته حينما كنت طالبا في إيطاليا حين جاء للعلاج وكان ما يزال وزيرا للتربية، حيث التقيت به برفقة أصدقائي وزملائي من أبناء المطبّقاني السعوديين (وهم أصدقاء أجلاء جمعتني بهم زمالة في إيطاليا، وصداقة حميمة، ولنا ذكريات من أجمل ذكريات العمر، لا يمكن أن يطمسها الزمن). وانفتح الأمير في حديثه معي، مما أضفى على اللقاء طابعا وديا، وتواصلت الجلسة على غير توقع لمدة ست ساعات. وكان البروتوكول يحاول من طرف خفي أن ينبه الأمير إلى تجاوز المقابلة للزمن المقرر لها فيصرف النظر عن تلك الإشارات لأنه

ارتاح لنحديث ولم يرد أن يقطع المقابلة. وكنت ادخن في تلك الأيام كثيرا. فاستأذنته بالتدخين لأستعين بالتدخين على طول الجلسة، فاذن لي. وقدمت له من باب المجاملة سيجارة فقال إنه لا يدخن. ولما طال الحديث وتشعب النقاش طلب أن أعطيه سيجارة فابتسمت وقدمتها له، فقال "أنا لا ادخن في المكتب ولكنني ادخن" ليرد على استغرابي من أنه امتنع في البداية ثم طلب التدخين فيما بعد. وكان من ضمن تساؤلاته: "لماذا لديكم موقف من السعودية؟". واصر على أن الحدود دائمة. وتحدث عن علاقات اليمن والسعودية بمصر، وعن علاقة السعودية باليمن وبالدول الأخرى اكثر مما استمع إلى حديثي. وهذا ما خفف عني عناء الإجابة عن تساؤلاته والرد على ملاحظاته. وكان ودودا وبشوشا. ولأن الجلسة طالت تخللها تناول القهوة والشاي عدة مرات. وعرفت أثناء هذه الزيارة أن بعض أعضاء الوفد كانوا يلتقون بالأمير سلطان بن عبدالعزيز، وزير الدفاع السعودي والمسئول عن ملف العلاقات مع اليمن، ومع بعض الضباط السعوديين، دون علم رئيس الوفد ودون أن يبلغوا الوفد بالمواضيع التي نوقشت أو ينسقوا معه فيما يطرحون مع الجانب السعودي. ولم أكن أعر الموضوع اي اهتمام، ولا أردت أن أثير الخلافات في وقت كانت فيه الحكومة تحاول أن تركز على قضايا البناء والتنمية والإصلاح. وقد قام هؤلاء الضباط فيما بعد بدور مهم في الإطاحة بالقاضي الإرياني وتولي السلطة من بعده، مع أن وضع بعضهم كان في عهد القاضي الإرياني أفضل منه في عهد حركة ١٣ يونيه ١٩٧٤ التي أسهموا في الإعداد لها وتنفيذها.

وعند عودتنا إلى صنعاء ثارت ضجة كبيرة حول نتائج تلك المفاوضات، لكن الحكومة كانت قد توصلت إلى ذلك الاتفاق بالتشاور مع القيادة السياسية في صنعاء. كما أن عمل الحكومة الدؤوب الذي أسفر عن العديد من الإنجازات ووضع تصورات وأسس ودراسات لمشاريع تنمية ستنفذها الحكومات التالية، قد جعل تلك الأصوات تتلاشى بالتدريج.

الإطاحة بالقاضي الارياني

مهدت الأحداث التي تم عرضها سابقا، وما ادت إليه من مضاعفات وتعقيدات، لتغيير الخريطة السياسية في اليمن وانتقال الحكم من المدنيين إلى العسكريين. فقد كان سفر القاضي الإرياني إلى باريس، ثم تحرك وفد من صنعا إلى دمشق لإقناعه بالعودة إلى البلاد، ثم تشكيل حكومة القاضي الحجري والخلافات المستمرة بشأن سياساتها، أحداثا عكست حجم الفجوة القائمة بين القاضي الإرياني، رئيس المجلس الجمهوري، وبقية الأطراف التي كانت تسعى إلى إزاحته من السلطة. وبالفعل، كان الكثير من رجال السياسة يشعرون بأن العمل جار على قدم وساق للتحضير لانقلاب عسكري يطيح بالقاضي الإرياني. وأصبح استيلاء الضباط على الحكم موضوع المجالس اليومية في العاصمة وفي المدن الرئيسية وفي غيرها. فقد كان بعض الضباط من ابناء مشايخ القبائل الكبار يشعرون بأن لديهم من القوة العسكرية والقبلية ما يجعلهم يعملون لبسط سلطتهم على البلاد. فهم يحضون بدعم قبائلهم بالإضافة إلى كونهم يقودون وحدات عسكرية تمتلك أسلحة ثقيلة تمثل القوى الضاربة في القوات المسلحة، وبعضهم على صلة حزبية أو غير حزبية ببعث العراق ويراودهم طموح لتكرار ما حدث في العراق أو سوريا من استيلاء مجموعة عسكرية صغيرة على السلطة في البلدين. وربما كان ذلك وراء سعي الجيش منذ فترة مبكرة للتمهيد لقيام حركة عسكرية تطيح بالرئيس الإرياني وبالحكومة، في بلد لا توجد فيه احزاب سياسية علنية تتمتع بوجود شعبي وقدرة على الحركة السياسية والوصول سلما إلى السلطة، مما يجعل الجيش القوة الوحيدة المنظمة القادرة على فرض سلطتها. ومن جهة أخرى كان يحرّك العقيد إبراهيم الحمدي طموح واضح وجامح للقيام بدور مهم في حكم البلاد، عبّر عن نفسه في تزعمه للحركة التعاونية التي امتدت لأول مرة على هذا النحو من الاتساع

على مستوى المدينة والريف ومارست تأثيرا كبيرا، وبدأت تقوم بجهود تنموية ملموسة. كما تزعّم الحمدي تدخُّل الجيش في السياسة تحت غطاء تقديم مطالب باسم القوات المسلحة للقيام بإصلاحات "مالية وإدارية" وكان لها مضامين سياسية واضحة حتى لو لم تكن معلنة. وزاد من قيمة هذا التحرك أن المطالبة بإصلاح الأوضاع والسير نحو التحديث والتنمية مطالب كانت تلقى تأييدا واسعا من القطاعات الحديثة والفئات الجديدة في البلاد، وتواجه معارضة القوى التقليدية في الدولة وفي المجتمع. وقد اعتقد الضباط الطامحون للاستيلاء على السلطة، وبخاصة من أبناء المشايخ الكبار، انهم يستطيعون الاستفادة من طموح الحمدي لاستخدام نفوذه المتزايد بين الضباط وداخل الدولة للاستيلاء على السلطة ومن ثم إزاحته في أقرب فرصة، كما فعل البعث في العراق مثلا حين استفاد من بعض الضباط للوصول إلى السلطة وتخلّص منهم في أول الطريق. وهذا ما عبر عنه الشيخ الأحمر في مذكراته بالقول إن بيت أبو لحوم كانوا يستضعفون الحمدي "ويعتقدون إنه في أيديهم"[6]. وكان الحمدي نفسه يضمر التخلص من هؤلاء الضباط في أقرب فرصة، مستغلا الخلافات فيما بينهم والطموحات الشخصية لكل منهم[7].

وكان وصول صفقة الأسلحة السوفيتية بمثابة الفرصة التي انتظرها الجيش لتحقيق هدفه في الاستيلاء على السلطة. ففي أعقاب وصول الدفعة الأولى من هذه الأسلحة تكرر من جديد المشهد الذي عرفته البلاد في أواخر الستينات، أي الصراع حول الاستحواذ على الأسلحة القادمة وكيفية

[6]. مذكرات الشيخ الأحمر، ص ٢١٠

[7]. قال الشيخ سنان أبو لحوم في مقابلة له نشرتها صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٠٧ عن تلك الفترة "كانت الدولة كلها بأيدينا. فإخواني كانوا قابضين على الجيش، واحدهم في تعز وآخر في الحديدة". ويضيف قائلا عن إبعاد الحمدي فيما بعد لآل أبو لحوم من مناصبهم "كنا نستطيع أن نفعل الكثير لو أردنا، لكن موقفه (الحمدي) منا فُرِض عليه (من الجيران)".

توزيعها. فقد كان كل جناح في المؤسسة العسكرية يسعى إلى الاستئثار بها حتى يعزز موقفه في مواجهة بقية القطاعات العسكرية. وعقب حسم الصراع حول صفقة الأسلحة السوفيتية لصالح الجناح العسكري المتربص بالقاضي الإرياني، تعززت ثقة إبراهيم الحمدي بنجاح تحركه. وكانت القوات المعارضة للإرياني تشمل القوى الضاربة في الجيش، مثل الاحتياط العام والمدرعات وقيادة لواء تعز، ولوا المجد بقيادة مجاهد أبو شوارب، وقوات العمالقة بقيادة عبدالله الحمدي وغيرها من ألوية القوات المسلحة. وكان القاضي الإرياني يدرك هذا لأن تحرك الضباط كان قد أصبح "سرا مُذاعا" كما يقال. وحين أقام الأمن المركزي بقيادة العقيد محمد صالح الكهالي، الذي كان غير مرغوب فيه من كبار المشايخ والضباط الطامحين للاستيلاء على السلطة السياسية، كنت أسمع تعليقات تقول إن الإرياني بدأ بإنشاء قوات خاصة به، ويقصدون بذلك الأمن المركزي بقوته المحدودة. وكانوا يعدُّون عمل عبد الكريم الجبوبي، قائد حرس الرئيس الإرياني، لتقوية حراسة رئيس المجلس الجمهوري جزء من هذا الجهد لإيجاد قوة تدافع عن القاضي الإرياني. لكن الحقيقة أن الإرياني كان رجلا مدنيا مسالما، لا يرغب في حدوث أية مواجهة عسكرية، لأنه كان يشعر بأن البلاد لم تعد تتحمل مزيدا من المواجهات العسكرية التي تسفك فيها الدماء، بعد كل ما عانته من حروب ومواجهات وصراعات. وقد قدم استقالته أكثر من مرة، لكنه كلما قدم استقالته ضغطت عليه القوى السياسية وألحت على عودته عن هذه الاستقالة، ربما لعدم اتفاقها على البديل المقبول من الجميع. وأبسط دليل على أن القاضي الإرياني لم يكن يرغب في المواجهة أنه حين اقترب موعد الحسم الذي بات وشيكا أذن للقائد العام للقوات المسلحة المقرّب منه، العقيد محمد عبدالله الإرياني، للذهاب إلى الخارج تجنبا للصدام العسكري. ولو كان يضمر الممانعة أو المقاومة لأبقاه في الداخل تحسبا لأي طارئ.

وقد اشتدت معارضة كبار المشايخ في مجلس الشورى بالتنسيق مع بعض الضباط المصممين على الاستيلاء على السلطة في البلاد، واصبح الخلاف بين المشايخ والمجلس الجمهوري (المكون من الإرياني والأستاذ احمد نعمان والشيخ محمد علي عثمان بعد أن ابتعد الحجري وانضم إلى المعارضة للإرياني) قويا إلى درجة دلت على أن الطرف المعارض للإرياني لم يعد مستعدا بعد ذلك للقبول باي تعاون او تصالح. وخرج الشيخ الأحمر ومعه بعض المشايخ إلى خمر، وتعطّل عمل مجلس الشورى. وعندما شعر القاضي الإرياني بأن الحشد القبلي للمعارضة ينطلق من خمر التي استقر فيها الشيخ عبدالله الأحمر وأعوانه من المشايخ، ارسل الأستاذ نعمان الى خمر للتفاهم مع الأحمر باعتباره رئيس مجلس الشورى. ولكن بعض المشايخ، مثل علي شويط وحمود عاطف وغيرهما، أغلظوا في القول لنعمان وهددوا وتوعدوا فعاد مستاء. وحين حاولت المعارضة أن تفرض شروطها المتشددة على الإرياني رفض الإذعان وقال إنه سبق أن قدم استقالته عدة مرات لكنهم كانوا يأتون إليه ويلحون عليه للعودة عن استقالته، وإذا كانوا يرغبون في الاستيلاء على الحكم فإنه سيتركه لهم دون تردد أو ندم، لكنه لا يقبل ان يتحكموا بأمور البلاد باسمه ويبقى مجرد واجهة لا إرادة لها ولا راي. وفي الوقت نفسه، بلغت القاضي الإرياني أخباراً تفيد أن الضباط يتحركون في أوساط الجيش ويعقدون الاجتماعات شبه العلنية، وأن الشيخ سنان ابو لحوم، محافظ الحديدة، دخل مستشفى الحديدة بعد أن مَنَعَ تحويل عائدات الجمارك إلى صنعاء في وقت كانت فيه عائدات الجمارك والضرائب في تلك الفترة تغطي نسبة كبيرة من ميزانية الدولة. ولأن القاضي الإرياني لا يريد الصدام ولا سفك الدماء أصدر توجيهاته إلى القائد العام للقوات المسلحة بأن يتأخر في باريس. وكانت لديه معلومات بأن مساعد السديري، السفير السعودي، وصالح الهديّان، الملحق العسكري السعودي، يشرفان على تنفيذ خطة وضعها الأمير تركي الفيصل، رئيس المخابرات السعودية، للتخلص

منه بطريقة هادئة. ورأى الإرياني أن السفير السعودي مساعد السديري يتنقل بين صنعاء والحديدة. وعندما بلغ القاضي الإرياني أن الدبابات تتحرك نحو الإذاعة يوم ١٣ يونيه ١٩٧٤ أرسل استقالته إلى رئيس مجلس الشورى. وقبل أن يغادر صنعاء متوجها إلى تعز، استدعى العقيد إبراهيم الحمدي، باعتباره نائبا للقائد العام للقوات المسلحة وقائما بأعمال القائد العام في غيابه، وكان يلمس انه زعيم التحرك، وقال له أحملك أمام الله مسئولية الحفاظ على الأمن والأمان، وسأذهب إلى بيتي في تعز. أحمّلك مسئولية اية قطرة دم تراق. وأشهد الله أنني بريء من أية إراقة للدماء. فأنت مسئول منذ الآن عن الأمن في البلاد. وتحرّك بطريق البر نحو تعز ومعه حراسته المعتادة. وبلغني أن القوات المرابطة في ذمار بقيادة عبدالله الحمدي تعرّضت له ولمرافقيه وحاولت ان توقف موكبه وأن تمنعه من مواصلة السير نحو تعز. وجرت اتصالات بإبراهيم الحمدي في صنعاء الذي سمح له بمواصلة السفر.

وكنت في صباح يوم قيام الحركة أراس اجتماعا لمجلس الوزراء في مقر المجلس بجانب الإذاعة. وكنا جميعا نتوقع حدوث تحرك ما وإن لم نعرف موعده. إلا ان بعض الوزراء مثل عبدالله حُمران، وزير الدولة لشئون الرئاسة، وعبدالله الأصنج، وزير الخارجية، وآخرين، كانوا على علم بموعد التحرك. وبينما نحن نواصل الاجتماع أبلغني الشيخ أمين عبدالواسع نعمان، بأن القاضي الإرياني تحرك إلى تعز. وهبت عاصفة رياح شديدة اقتلعت جانبا من سقف قاعة الاجتماعات الذي كان آنذاك من الزنك، واحدث ذلك الاقتلاع دويا شديدا، فأسرع الوزراء الذين كانوا على علم بالحركة بالنزول تحت الكراسي ظنا منهم أن اجتماع الحكومة قد تعرض للقصف وأن المعركة قد بدأت. ونظرنا إلى الساحة المجاورة بجانب الإذاعة، فرأينا الدبابات تحاصر الإذاعة. وعند ذلك ألغيت اجتماع الحكومة وطلبت من الوزراء أن يعود كل منهم إلى منزله. وذهبت إلى بيتي فوجدت الحراسة مشددة. وفي اليوم نفسه كانت زوجتي تقيم حفلا لزوجات الدبلوماسيين فلم

الغه وقلت لهم أن يواصلوا الإعداد للحفل وكأن الأمور عادية. وما أن انتصف نهار الثالث عشر من يونيو ١٩٧٤ حتى كان الجيش، بقيادة إبراهيم الحمدي، قد سيطر على زمام الأمور في انقلاب أبيض تم بمباركة كبار مشايخ القبائل. وبحكمة القاضي الإرياني المعهودة اتخذ قراراً بعدم المواجهة، وآثر النزوح إلى تعز تجنباً لإراقة أية قطرة دم، ليلحق بأعضاء المجلس الجمهوري الذين كانوا قد سافروا إلى تعز مع بدء الانقلاب مفسحين الطريق لمرحلة جديدة وضعتهم على هامش النظام السياسي في اليمن.

حركة ١٣ يونيه ١٩٧٤

وفي تمام الساعة الثانية عشرة ظهرا اتصلت هاتفيا بإبراهيم الحمدي إلى القيادة العامة للقوات المسلحة لاستطلاع الوضع، فطلب مني الوصول إليه. وذهبت إلى القيادة العامة حيث وجدته ومعه بعض الضباط مجتمعين مع صالح الهديان، الملحق العسكري السعودي. فانتظرت حتى انتهى اجتماعهم. وعند ذلك ترك الحمدي الضباط في قاعة الاجتماع وجاء لمقابلتي. وجلست معه منفردا. وتحدثنا عما ينبغي للحكومة أن تفعل. فقال: "ستبقى الأمور كما هي. ستواصل عملك. وسيسافر القاضي الإرياني حسب رغبته إلى دمشق. وما زلنا ننتظر استقالة الشيخ عبدالله الأحمر ومجلس الشورى. وقد ذهب الشيخ سنان أبو لحوم لإقناعه بتقديم الاستقالة". وفي تلك اللحظة دخل الشيخ سنان يحمل استقالة رئيس مجلس الشورى. واستأذن الحمدي للعودة إلى مواصلة الاجتماع مع الضباط الذين أصبحوا أعضاء في مجلس القيادة برئاسته. وبقيت مع سنان وحدنا فقلت له: "الآن عاد الوضع إلى يد الجيش وانتهى دور المدنيين. وقد كنتم في عهد السلال تعارضون تحكُم العسكريين في السلطة. أنصحكم بالمحافظة على القاضي الإرياني. لا تتخلوا عنه ولا تؤذوه. إنه ثروة فكرية وقيادية تعتز بها البلاد، ورجل حكيم". قال: "لن يصيبه مكروه. دعوه يذهب. والحمدي مؤقت ونستطيع الاستغناء عنه ببساطة في أي وقت"[*]. وبعدما انتهى مجلس القيادة من الاجتماع عاد الحمدي وقال لي: "أكلفك بتسيير رئاسة

---

[*] يشير الشيخ سنان أبو لحوم في القابلة المذكورة آنفا إلى قيام حركة ١٣ يونيه ١٩٧٤ وتولي الحمدي للحكم بالقول: "الشيخ عبدالله (الأحمر) كان صاحب مشروع الانقلاب على القاضي الإرياني. كان الانقلاب مفروضا على الجميع وممليا عليهم (يقصد من الجيران)". لكن الشيخ الأحمر في مذكراته المنشورة يشير إلى أن الضباط والمشايخ الذين خططوا للإطاحة بالقاضي الإرياني قد قرروا كل شيء في غيابه وأجلوا التنفيذ حتى اجتمع بهم في بيت الشيخ سنان أبو لحوم لطلب موافقته. ويلخص الشيخ الأحمر موقفه بالقول "والخلاصة إنني لم اشترك في أي تخطيط لكنني وافقت ..." (مذكرات الشيخ الأحمر، ص ٢٠٩ ـ ٢١١).

الحكومة حتى يتم تشكيل الوزارة". قلت له: "أنا مكلف من القاضي الإرياني برئاسة الحكومة. وأي توقيع من الآن وصاعدا يعد غير قانوني، وأحتاج الى تكليف مكتوب لتكون لي صفة قانونية، وإلا سأذهب إلى بيتي وكلّفوا من تريدون بتصريف أعمال الحكومة". قال: "لا يوجد أي اعتراض عليك ولا على الحكومة. والحركة تصحيح أبيض دخل فيه الجميع بمن فيهم محمد صالح الكهالي (قائد الأمن المركزي المحسوب على القاضي الإرياني الذي كان قد نصحه بالانضمام إلى الحمدي) ومجاهد ابو شوارب، ويحيى المتوكل، وكل الشخصيات التي تعرفها ويعرفونك". وفعلا عدت إلى مباشرة الأعمال ولكنني لم أوقع على أية مذكرة أو ورقة رسمية إلا بعد أن وصلتني رسالة شكر من الحمدي، رئيس مجلس القيادة، وتكليف رسمي بمواصلة تصريف أعمال الحكومة حتى يتم تشكيل حكومة جديدة، وبذلك أصبح وضعي قانونيا.

وقد اختلفوا في مجلس القيادة حول تكليف محسن العيني، الذي استُدعي من لندن، برئاسة الحكومة. فقد عارض الشيخ عبدالله الأحمر ان يتولى العيني تشكيلها بحجة أنه بعثي وقريب من بيت ابو لحوم الذين كانوا في تلك الأيام يتولون قيادة قوات كبيرة في الجيش (الاحتياط العام وبعض وحدات المدرعات، وقيادة لواء تعز). لكن مجاهد أبو شوارب نجح في إقناع الشيخ الأحمر. وبعد يومين استدعاني الحمدي للذهاب معه بالطائرة إلى تعز لتوديع القاضي الإرياني عند مغادرته إلى دمشق. وعند المغادرة صعد الحمدي مع القاضي الإرياني إلى الطائرة. وكان الضباط مثل حسين المسوري ودرهم أبو لحوم في حالة نشوة كبيرة لم تدم طويلا لأنهما كانا من أوائل الضباط الذين تخلص الحمدي منهم في الصراع على السلطة. وقد تحدث القاضي الإرياني إلى الحمدي وهمس في أذنه وزوده ببعض النصائح قبل أن ينزل من الطائرة ويُسدَل الستار على تولي القاضي عبدالرحمن الإرياني لرئاسة المجلس الجمهوري في فترة مهمة شهدت الكثير من الخلافات السياسية التي كانت تبدو في كثير من الأحيان محبطة لتطور البلاد وغير مبررة.

وخرج أعضاء مجلس القيادة من مشاوراتهم بالاتفاق على تشكيل حكومة برئاسة محسن العيني، وتم تكليف أحمد الغشمي بالسفر لاستقباله في أسمره وإحضاره إلى صنعاء لتولي مهام رئيس الحكومة الجديدة (بالإضافة إلى منصب وزير الخارجية القريب إلى نفس العيني دائما) التي صدر بتشكيلها قرار مجلس القيادة رقم (٢٥) بتاريخ ٢١ يونيه ١٩٧٤، وعينت فيها نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والمالية.

كان التشكيل الحكومي الجديد نقطة البداية لتفجير خلافات جديدة اتخذت شكل صراع بين اتجاهين، الأول يُتهم بأنه بعثي، يمثله رئيس الحكومة محسن العيني ومن يناصره من الضباط والسياسيين، والثاني يمثله رئيس مجلس القيادة إبراهيم الحمدي، ورئيس مجلس الشورى الذي كانت علاقاته ممتازة بالسعودية. وهكذا تواصل الصراع المتوقع على السلطة بين إبراهيم الحمدي، رئيس مجلس القيادة، ومن يقف معه من جهة، ومجموعة الضباط من أبناء المشايخ والمرتبطين بالبعث ومعهم رئيس الوزراء محسن العيني، من جهة أخرى.

وفي بداية تولي الرئيس الحمدي استدعاني ذات يوم فوجدته مجتمعا بالأستاذ أحمد محمد نعمان في وقت كان فيه، من حيث هو رئيس جديد، يحاول أن يستقطب كثيرين ليستعين بهم في جولة الصراع مع الطرف الآخر المنافس له داخل الوزارة والقوات المسلحة وفي أوساط المشايخ. وكان الأستاذ نعمان كعادته يتصرف كأستاذ ورجل خبير في السياسة وشئون الحكم، فأخذ يعطي نصائح للرئيس الحمدي. وقد فهمت أن الحمدي باستدعائي لحضور الاجتماع وأنا نائب لرئيس الوزراء يريد أن أقف إلى جانبه في صراعه مع الأستاذ العيني، رئيس الوزراء. لكنني رأيت أن الموضوع كبير، وأن الأمور ما تزال في بدايتها، وأن الخلاف يدور بين الطرفين حول قضايا لم تتضح بعد، ولذلك فهو خلاف لا يهمني المشاركة فيه ولم أجد فيه ما يستحق حماستي. ومع ذلك قلت للرئيس أن كثيرين بدءوا يتعرضون

للمضايقة في معيشتهم باسم التصحيح. وقد تحسن الجو بعد هذا اللقاء بيني وبين الحمدي، بعد أن كان لديه بعض الشكوك التي لا اساس لها. وكانت النتيجة تحسُّن العلاقة بيني وبينه.

وكان الحمدي قد كلف الاخوة محمد الرياعي واحمد جابر عفيف ومحمد الفُسَيِّل بإعداد تصور للمرحلة القادمة. ورايتهم يجتمعون مرارا وينهمكون ويبذلون جهدا كبيرا لوضع تصورات للمستقبل. وقد انتهوا إلى إعداد تصور سلموه للرئيس الحمدي وكانوا ينتظرون ان يبدي فيه رايه بالموافقة أو التعديل أو غير ذلك. لكنهم لم يعودوا يسمعون شيئا عن هذا التصور. ويبدو أن العلاقات بينهم وبين الرئيس الحمدي لم تعد على ما يرام.

وبسبب تزايد حدة الصراع بين الأطراف المختلفة، ولأنني لم اكن طرفاً في أيٍ من تلك الصراعات، ناهيك عن شعوري بعدم القدرة على المشاركة الفاعلة من خلال المنصب الجديد في ظل انفراد الحمدي بالسلطة واستئثاره بكافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية بعد صدور قرار مجلس القيادة بتجميد مجلس الشورى وتعليق الدستور الدائم، ثم صدور الإعلان الدستوري بشأن تنظيم سلطات الدولة العليا في المرحلة الانتقالية، اقترحت على رئيس مجلس القيادة ورئيس الحكومة إيفادي للعمل في الخارج. وقد وافق الطرفان المتصارعان على طلبي وسافرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأعمل مندوبا دائما لليمن في الأمم المتحدة وسفيراً في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت هذه هي المرة الثانية التي أمارس فيها العمل الدبلوماسي بعد تجربتي في كل من روما وبون في أواخر الستينات ومطلع السبعينات. وهي تجربة كشفت لي إلى أي مدى تتغير الدبلوماسية مع تطوّر وسائل الاتصال. وسيصبح الرؤساء يتفاوضون مع سفراء البلدان المعتمدين لديهم. وسيؤدي تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال لاحقا، في أواخر القرن العشرين، إلى أن تصبح المعلومات في متناول من يريد الاطلاع عليها في اي مكان مما سيقلل من الدور الذي يقوم به السفراء. ومن امثلة ذلك أنني تلقيت التعليمات

بتغيير موقف اليمن في موضوع الكوريتين المطروح في الجمعية العامة للأمم المتحدة في حين كانت اليمن في الأمم المتحدة مشاركة ضمن مجموعة عدم الانحياز في تقديم مشروع وحدة الكوريتين. لكن السفيرين الأمريكي والسعودي حصلا على موقف معارض للمشروع الذي كانت اليمن من المتقدمين به. ووجدت نفسي أمام إحراج شديد يجعل اليمن تفقد أية مصداقية إذا جاءت التوجيهات من وراء ظهر السفير. وكان لزاما علي ضمان احترام سمعة اليمن من خلال احترام التزاماته أمام من شاركوه في التقدم بالمشروع ومن يقفون معه في كل المواقف التي يتبناها. ونتج عن ذلك قرار عودتي السريعة لتولي رئاسة جامعة صنعاء واستبعادي من المشاركة في الحكومة.

خروج العيني من الحكومة

وقد اشتد الصراع بعد مغادرتي اليمن بين الحمدي والعيني الذي لم يبق في رئاسة الحكومة أكثر من سبعة أشهر. فبعد تعرض الطائرة التي كانت تقل رئيس الوزراء، محسن العيني، وبعض أركان حكومته، ومنهم يحيى المتوكل الذي كان وزيرا للداخلية، وأحمد جابر عفيف، وزير التربية والتعليم، وعلي السمان، وزير العدل، ومحمد العاضي، لحادث وهي تطير فوق المحويت، وما أعقب ذلك من تبادل الاتهامات واختلاف الأطراف في تقويمها لذلك الحادث، احتد الصراع إلى درجة لا تترك مجالا للمصالحة. إذ كان هناك من اعتبره حادثا ناجما عن خطأ فني في حين اعتبره البعض الآخر حادثاً مدبراً ومقصوداً يمكن إدراجه في إطار تصفية الحسابات بين مراكز القوى المختلفة. وأيقن العيني في أعقاب ذلك الحادث بعدم جدوى الاستمرار في رئاسة الحكومة. ولذلك غادر إلى الولايات المتحدة، وهو ما اكد لي صواب قراري بالابتعاد عن ساحة الصراعات الداخلية.

وقد حسم الحمدي أمره وأسرع بإخراج خصومه من السلطة على دفعات. فأخرج أولا محسن العيني من رئاسة الحكومة بعد سبعة أشهر من توليه رئاستها، ليتولى عبدالعزيز عبدالغني تشكيل الحكومة في ٢٦ يناير ١٩٧٥. ولم يلبث الحمدي أن أقصى الضباط الذين اعتمد على دعمهم في إزاحة القاضي الإرياني وكانوا يعتقدون أنه واجهة لهم يستطيعون أن يستبعدوه متى أرادوا، وأنه في حاجة إليهم وأضعف من أن يزيحهم. لكن الحمدي أزاح هؤلاء الضباط وأزاح مجاهد أبو شوارب، بل استبعد الشيخ عبدالله الأحمر مع أن الحمدي نجح في الوصول إلى السلطة بفضل معارضة الأحمر الشديدة للقاضي الإرياني. وعند ذلك خرج الأحمر إلى خمر وتجمع المشايخ من حوله لمعارضة الحمدي، الأمر الذي أعاد الصراع إلى ذروته. وقد استفاد الحمدي من موجة الحماسة التي أثارها في الأوساط الشعبية، وبخاصة في المدن، للمطالبة بالإصلاح المالي والإداري، والرغبة العامة في تحسين الأوضاع الاقتصادية بعد استقرار البلاد وزيادة الهجرة إلى بلدان النفط بعد ارتفاع أسعاره بسبب الطفرة النفطية في السعودية وبلدان الخليج، وما عادت به من فوائد تجلت في زيادة عائدات المغتربين زيادة كبيرة، وزيادة المساعدات الخارجية، وبداية الطموحات الكبيرة للتطوير والتمية.

رئاسة جامعة صنعاء

وتم استدعائي إلى صنعاء في عام ١٩٧٦ لخوض تجربة جديدة بعيدة عن العمل السياسي والدبلوماسي، حيث عيّنت رئيساً لجامعة صنعاء. وقد كانت تلك من المراحل الهامة التي اعتز بها في حياتي على الرغم من قصرها، لأنني كنت أول رئيس يمني للجامعة يستلم راتبه الشهري من الحكومة اليمنية وليس من حكومة الكويت التي ساعدت في افتتاح جامعة صنعاء ومواصلة تشغيلها. لأنني كنت مصراً على أن تتحمل الحكومة اليمنية جزء من

تكاليف تمويل الجامعة. وبحكم مكانتي السابقة كرئيس سابق للوزراء، تمكنت من إقناع الحكومة حينذاك بإدراج جامعة صنعاء ضمن الموازنة العامة للدولة حتى وإن كانت المخصصات في تلك الفترة ضئيلة تحسباً لأي طارئ في المستقبل.

ومن ناحية ثانية بدأت في تنفيذ مشروع كلية الطب، وهو المشروع الذي كان يدخل ضمن دائرة اهتمامي منذُ كنت رئيساً للوزراء. كما أوقفنا إصدار الملازم التي كانت المصدر الرئيسي لمعلومات الطالب واستبدلناها بكتب قمنا بإعدادها وبيعها بأسعار مخفضة بحيث لم يكن الطالب يدفع سوى نصف التكلفة بينما تكفلت الجامعة بالنصف الآخر، ووضعنا نسخاً من تلك الكتب في المكتبة بحيث تكون متاحة للطلاب الذين ليس لديهم القدرة على شرائها. وخلال فترة رئاستي للجامعة عقدت اتفاقيات تعاون وتنسيق مع بعض الجامعات والمؤسسات العلمية العربية، مثل جامعة السليمانية في العراق، والجمعية الملكية الأردنية التي كان يرأسها الأمير الحسن بن طلال، واتفقنا على تعزيز التعاون العلمي خاصة فيما يتعلق بالاستفادة من خبرات هذه الجمعية في تصميم المكتبات وإنشائها.

وجاءت زيارتي للأردن في الوقت الذي كانت فيه الاستعدادات جارية على قدم وساق لإنشاء جامعة اليرموك في أربد. وأتاحت لي زيارتي للأردن فرصة الاطلاع على خطط إنشاء الجامعة، وعلى تجربة الجامعات الأردنية. واكتشفنا أن المملكة الأردنية كانت تخصص ٢.٥ ٪ من عائدات الجمارك لصالح الجامعات. وكانت تلك المخصصات تصرف بنظر المجلس الأعلى للجامعات. وكانت تجربة الأردن في هذا الجانب مصدراً لإعجابي. وكان الأردن في تلك الفترة أُنموذجاً للحصول على المساعدات، حيث كانت الجامعات والمستشفيات تحتل أهمية خاصة في سياسة الملك حسين الذي كان يقوم بنفسه بزيارات إلى دول الخليج والولايات المتحدة بغرض الحصول على المساعدات لتطويرها. كما قمت باستحداث نظام إيفاد المعيدين إلى

الخارج لاكتساب المؤهلات والخبرة، وتم إعداد برامج التأهيل واستحداث المنح الدراسية التي تسمح بمساعدة المعيدين الراغبين في الحصول على المؤهلات في الخارج، بغرض إعداد الكادر الأكاديمي المؤهل من أبناء اليمن وتوطين العنم والخبرة. ولذلك استحدثت بنداً لهذا الغرض في الميزانية الرديفة التي كانت تمثل مساهمة الحكومة اليمنية في ميزانية الجامعة.

وشهدت الجامعة تطوراً نوعياً في جانب الأنشطة الرياضية. وكان ذلك بشهادة الجميع. حيث لم تقتصر تلك النشاطات على ممارسة لعبة كرة القدم، بل امتدت لتشمل ألعابا رياضية أخرى مثل كرة السلة، وتنس الطاولة. وللمرة الأولى استطاعت الفتيات ممارسة تلك الألعاب في إطار النشاطات الرياضية التي كانت تصمّم خصيصاً للطالبات برعاية الجامعة.

إبعادي مجدداً إلى روما

كانت الجامعة في تلك الفترة تشهد حراكاً سياسياً غير مسبوق. وتمثلت فيها جميع ألوان الطيف السياسي، من ناصريين وإسلاميين وبعثيين. وقد عملت بكل جهدي لجعل الجامعة ساحة حرة للحوار والتعايش بين الطلاب من جميع الاتجاهات دون تمييز بين الانتماءات السياسية، ليكون الحوار والإقناع أساس التعامل بين التيارات السياسية المختلفة التي ينتمي إليها الطلاب. لكن ذلك الأمر لم يرق للرئيس إبراهيم الحمدي فقرر إبعادي عن الجامعة وإرسالي خارج اليمن. فقد أصدر قرارا يقضي بتعييني سفيراً في إيطاليا بناءً على توصية من عبد الله الأصنج، وزير الخارجية حينذاك. وعبثاً حاولت إقناعه بالعدول عن ذلك القرار وتعييني في بلد آخر لأنني سبق لي العمل في إيطاليا، وتباطأت في استكمال إجراءات السفر أملاً في إقناعه بتغيير قراره، لكنه ظل على إصراره. وعندما كنت في توديعه أثناء سفره إلى الصين قال لي بلهجة متوعدة وبالحرف الواحد: "لا

أريد أن أعود وأنت لا زلت في صنعاء، وقد أعذر من أنذر". ونزولاً عند نصيحة بعض الزملاء فضلت السفر إلى روما تجنباً للصراع. وامتدت مهمتي كسفير في روما لمدة عامين زرت خلالها اليمن مرة واحدة لحضور زواج إحدى كريماتي. وخلال تلك الزيارة أصبت بأول نوبة قلبية في حياتي منعتني من العودة إلى إيطاليا. فمكثت في الحديدة ما يقارب الشهر ونصف الشهر أصارع آلام المرض. وجاء الرئيس إبراهيم الحمدي لزيارتي في منزلي بالحديدة بغرض الاطمئنان على صحتي بناء على إلحاح بعض الأصدقاء المقربين منه.

اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي

وأثناء مرضي تعرض الحمدي لحادث الاغتيال المشهور وغامض التفاصيل في آن واحد[*]. وعلمت بالنبأ حينذاك قبل أن يذاع في التلفزيون، حيث اتصل بي إلى الحديدة الزميل الأستاذ أحمد الرحومي. وعندما أخبروه أنني ممنوع من الحديث حسب تعليمات الأطباء أصر على الحديث معي لكون الأمر على قدر بالغ من الأهمية. واتجهت الأنظار بعد اغتيال الرئيس الحمدي إلى المقدم أحمد حسين الغشمي الذي تولى الرئاسة خلفا له. وخلال فترة رئاسته القصيرة عدت إلى روما. وكان شبح المرض لا يزال يطاردني. فقمت بزيارة إلى لندن لإجراء فحوص طبية. وكان في لندن الطبيب العربي ذائع الصيت الدكتور مجدي

(*) يشير الشيخ الأحمر، الذي كان عند اغتيال الحمدي قد خرج إلى خمر وأصبح يتزعم المعارضة له، إلى هذا الحادث فيقول: "ويقدر ما كان القتل جريمة استنكرناها، فإن التغطية القبيحة التي صاحبت الجريمة (ويقصد قتل فتاتين فرنسيتين ووضع جثتيهما بجانب جثة الرئيس القتيل) اعتبرناها أشد قبحا. وقد أدنتها وبعثت ليلتها رسالة حملها الأخ علي شويط قلت لهم فيها إن التغطية مشينة وغير مشرّفة، لأنه كان يجب أن تعلنوا أنكم قمتم بانقلاب وتعلنوا مبرراته بدل البكاء والأناشيد العسكرية وهذا الكذب والتغطية القبيحة" (مذكرات الشيخ الأحمر، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤).

يعقوب الذي حاولت الحجز في عيادته لكنني لم اتمكن، بسبب الإقبال والزحام الشديد ، من الحصول على موعد للفحص إلا بعد شهرين. واضطررت إلى السفر إلى روما على وعد العودة إليه بعد شهرين. واتصلت من روما بوزير الخارجية آنذاك عبدالله الأصنج، وأخبرته بما حدث لي في لندن. وقد كانت له تجربه سابقة في التعامل مع ذلك الطبيب. وبعد أن أخبرني بما حدث له نصحني بالذهاب إلى مستشفى كليفلاند في الولايات المتحدة، وحجز لي مشكوراً في عيادة الدكتور محمد مهدي رزاقي، الأمريكي من أصل إيراني، الذي أجرى لي الفحوص اللازمة وأخبرني انني لا احتاج إلى عملية عاجلة لان الضرر الذي حدث لا يمكن معالجته، وأن الحالة تتطلب اتباع الحمية وتخفيف الوزن، والابتعاد عن التوتر. لكنني بعد عشر سنوات من ذلك أصبت بجلطة خطيرة دخلتُ بعدها غرفة الإنعاش في مستشفى الثورة في صنعاء. وصادف حدوثها مع وصول جورج بوش الأب في عام ١٩٨٦ ، الذي كان نائبا لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، للمشاركة في احتفال صديقه صاحب شركة هنت باكتشافها للبترول في صافر، مأرب، وكانت طائرته الخاصة واقفة في مطار صنعاء استعدادا لأي حادث قد يحدث لنائب الرئيس الأمريكي. فنقلتني الطائرة إلى مستشفى القاعدة الأمريكية في المانيا، ونقلت من هناك على طائرة تنقل مرضى من العسكريين الأمريكيين إلى واشنطن، حيث كان مقررا أن يجروا لي عملية قلب مفتوح. وحين قلت لهم أن طبيبي الخاص هو الدكتور مهدي رزاقي في كليفلند اتصلوا به لاستشارته فقال لهم إنه لا يستطيع أن يبدي رأيا قبل أن يجري الفحص الكامل، فأرسلوني إليه إلى مستشفى كليفلند. وبعد إجراء الفحوصات اقتنع بضرورة إجراء العملية وعرفني على الطبيب الذي سيجريها. وحين ذهبت إلى الطبيب الجراح وجدته يلبس الطاقية التي يلبسها اليهود المتدينون (الكبه) وامامه نسخة من التوراة وكانما اراد أن يعرفني على هويته الدينية حتى يسمح لي بالتراجع عن إجراء العملية إذا أردت. وقال لي إنني ساحتاج أثناء العملية التي ستستغرق ست ساعات إلى كمية كبيرة من الدم، وسألني إذا كان لي اشتراطات أن يكون هذا الدم من شخص من دين معين

وكان مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في تلك الأيام في بداية اكتشافه. فقلت له إنني افضل عدم نقل الدم إلى جسدي إذا أمكن خوفا من نقل الأمراض بواسطته، لكنه طمأنني من هذه الناحية وأكد أن العملية ستحتاج إلى كثير من الدم. وهكذا أجريت عملية تغيير شرايين القلب. وقد كانت عملية ناجحة والحمد لله. ومنذُ تلك الزيارة الأولى إلى كليفلند قبل ثلاثين سنة ربطتني بالدكتور رزاقي علاقة شخصية واصبح طبيبي الخاص ولا يزال.

وتم في هذه الفترة اغتيال الرئيس احمد حسين الغشمي في حادثة الحقيبة الملغومة. وعندما عدت إلى روما من رحلتي العلاجية إلى كليفلاند، كان مجلس الشعب التأسيسي قد انتخب المقدم علي عبد الله صالح رئيساً للجمهورية. وبدأ عهد جديد آمل أن أتمكن من الحديث عنه فيما بعد.



ملحق

الوثائق والصور